

السيرة في العلم



د. السيد نفادي



المسيرة المصرية العامة للكتاب

إهداء ٢٠٠٧

اسرة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات
جمهورية مصر العربية

السببية في العلم

والصلة بين المبدأ السببي والمنطق الشرطي
دراسة تحليلية ونقدية للاتجاهات التحليلية والوضعية والمنطقية

دكتور السيد نضادى



١٩٩٨

الإخراج الفني
ميرفت النحاس

إهداء

إلى كل من أضاء شمعة في ظلام الجهل ..
فأظهر ما كان خافيا وغامضا في الكون ..
فأضحى الإنسان سيداً عليه ؛
بعد أن كان عبداً له .

السيد نفادي

المقدمة

ما أحوجنا - ونحن نتلمس طريقة للخلاص من الأزمة الحضارية التي نعيشها منذ اصطدامنا بالحضارة الغربية الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر - إلى أن نضع أيدينا على ناصية الفكر الغرب الحديث نتعرف عليه ونناقشه ، بل وأن نفحص في العقلية الغربية الحديثة ، نفتش عن منابع ابداعاتها الفكرية الأصيلة ، فيتسنى لنا بعد ذلك أن نبذل أفكارنا الخاصة ، لا أن نستهلك أفكارها الواردة من خلال المذاهب الفلسفية العديدة التي ما أن يتبناها بعض مفكرينا ، إلا وتكون قد تجاوزتها إلى مذاهب فلسفية جديدة ، فنظل دائما تابعين للفكر الغرب ندور في فلكه ولا نستطيع الفكك منه أبدا .

وإذا كانت الحضارة العربية الإسلامية قد أنجزت ابداعاتها الفكرية الأصيلة بعد أن استوعبت ابداعات الحضارة السابقة عليها ، فلا مفر من أن نستوعب ابداعات الحضارة المعاصرة إذا أردنا بحق أن نلحق بركبها ، بل وأن نتجاوزها . ولكن التحدي الصعب الذي يواجهنا في هذا الصدد هو أن الحضارة العربية الإسلامية قد استوعبت ابداعات الحضارات السابقة عليها بعد أن كانت هذه الحضارة قد كفت عن الابداع . أما اليوم فإن الحضارة الغربية المعاصرة لاتزال في طور الابداع بل والأدهى من ذلك ان الابداع لديها قد اتخذ طابع التسارع - وبصفة خاصة منذ بدايات القرن العشرين - فلا تكاد تظهر مدرسة أو جماعة أو فكرة ، الا ونجد من يعارضها ويقفز عليها ويتعدها . . فاذا ربطنا أنفسنا بمتوجات أفكار هذه الحضارة المتسارعة فلن نستطيع أبدا اللحاق بها ، ناهيك عن تجاوزها .

ولذلك فان الطريقة للنلى - في رأبي - للخلاص من ذلك المأزق الحضارى ، هو أن نستوعب المبادئ والأسس والمفاهيم التي تقوم عليها تلك الحضارة . فاذا ما تم لنا هذا بنجاح ، لكان في مقدورنا أن نبذل أفكارنا الخاصة المستقلة ، فنضحى بذلك متبعين لا مستهلكين ، واضعين في اعتبارنا المدلول الواسع لكلمتى الانتاج والاستهلاك .

وعلى طريق تحقيق هذا الغرض الهام ، قدمنا اسهامنا المتواضع الذى يعالج أهم المبادئ الفلسفية والعلمية والمنطقية التى لعبت دورا رئيسيا فى الفكر الغربى ، فكان العقل الغربى يتشكل وفقا للمنظور المتغير لها عبر العصور وأعنى بذلك المبدأ السببى . فلاشك أن هذا المبدأ قد شهد عصورا زاهية تبوأ فيها مركز الصدارة على غيره من سائر المبادئ الفلسفية والعلمية ، كما أنه شهد عصور انحطاط بلغت أشدها فى عصرنا الحالى وبصفة خاصة منذ انتهاء عصر الفيزياء الكلاسيكية النيوتونية ، وبزوغ عصر الفيزياء الحديثة اذ أضحت المشكلات العلمية التى أثارها نظرية الكم أكثر صعوبة وتداخلا وتعقيدا ومع ذلك فأننا نجد فى الحالتين اهتماما بالغاً من قبل العقلية الغربية لهذا المبدأ ، حتى من قبل أولئك الذين وجهوا اليه سهام النقد ، واعتقدوا أنه قد قضى عليه نهائيا وإلى غير رجعة ، ومن ثم حاولوا استبعاده نهائيا ، وأعنى بذلك كافة الاتجاهات التحليلية والوضعية والوضعية المحدثه ، أضف إلى ذلك البرجماتية والمدرسة الفيتومينولوجية .

والدليل على ذلك أن هذه الاتجاهات المتعددة ، حاولت – ولاتزال تحاول – الضرورة السببية التى تنتمى إلى عالم الظواهر الطبيعية إلى ضرورة منطقية ، فظهر ما يسمى بمنطق « الجهات السببية » ، ذلك المنطق الذى اعتمد اعتمادا وثيقا على المنطق الشرطى لذا رأينا أن هذا الموضوع من الخصوبة والأهمية إلى الحد الذى جعلنا نقف على بعض المشكلات الكثيرة التى أثارها هذا المبدأ الهام ، ومحاولة التعرف على الوظيفة الحقيقية أو المكانة الموضوعية له فى القرن العشرين ، ونحن نبغى فى الواقع التعرف على طريقة التفكير التى يمارسها العقل الغربى ، محاولين قدر الامكان أن يكون لنا موقفنا النقدى المستقل .

ويطيب لى أن أتقدم بخالص شكرى وأعظمه إلى استاذنا الفاضل الدكتور/محمد على أبوريان على الجهد المتواصل الذى بذله سيادته معى ، والمناقشات المستفيضة ، والنظرات الثاقبة ، والمراجعات النقدية التى جعلت هذا العمل يخرج إلى حيز الوجود – كما أتقدم بخالص شكرى إلى الأستاذ الدكتور/على عبد المعطى محمد على تعاونه الصادق معى والأستاذ الدكتور/ماهر عبد القادر محمد الذى كان له فضل توسيع نطاق هذا البحث ليشتمل على المنطق الشرطى ، ذلك المنطق الذى ساعدنى كثيرا على تفهم المشكلات المنطقية الصعبة التى تحيط بالمشكلة السببية ، وإلى كل من قدم لى العون بشكل مباشر أو غير مباشر أتقدم بجزيل شكرى .

الدكتور السيد نفاذ

المدخل

السببية بين لغتنا الشائعة ولغة العلم

يعد مبدأ السببية causality من أكثر المبادئ الفلسفية تداولاً في حياتنا اليومية ، فكثير منا يعتقد في وجود الأسباب ، ولا شيء عند الرجل العادي بلا سبب ، فلكل شيء سبب محدد ، بل إن بعض المبادئ الفلسفية قد دلفت إلى لغتنا الدارجة وأصبحنا نردها وكأنها من الأقوال المأثورة التي لا يتطرق إليها الشك ، كقولنا على سبيل المثال إن « لكل شيء سبب » ، أو قولنا « إذا عرف السبب بطل العجب » ، أو القول الشائع ، « تعددت الأسباب والموت واحد » أى « المسبب واحد » . وسنرى أن لهذه الأقوال المأثورة مدلولات غاية في الأهمية عند تناولنا للمبدأ السببى .

والواقع أننا قد نأتى بأسباب حقيقية ، أى ذات صبغة علمية ، كقولنا مثلاً « الحرارة سبب تمدد الحديد » ، وأسباب أخرى وهمية ، أى ذات صبغة خرافية ، كقولنا مثلاً « غضب الآلهة سبب الإعصار » .

ونحن في لغتنا اليومية نفهم جيداً ما يعنيه قولنا إن الحدث أ هو « السبب » في الحدث ب ، أو أن ب هو نتيجة أ . وعندما يلکم ملاکم غريمه في أنفه ، « فاللكمة هي السبب في كسر الأنف » و « كسر الأنف هو نتيجة اللكمة » . وكل إنسان يفهم أن « الانخفاض في درجة الحرارة هو السبب في تقلص الزئبق في الترمومتر »^(١)

وقد تواجهنا في الحياة اليومية مواقف وأحداث نطلب لها تفسيراً سببياً ، كأن ندير مثلاً المفتاح الكهربى ، بغرض إضاءة الغرفة ، فلا تضاء . ونساءل عن السبب في هذا أكان ذلك بسبب انقطاع التيار الكهربى ، أم كان بسبب تلف المفتاح الكهربى . وقد نتحقق من ذلك بأن نتوجه إلى مفتاح كهربى آخر ونديره ، أو نتوجه إلى النافذة لتتحقق من أن التيار الكهربى قد انقطع عن المنطقة التي نقطن بها .

ويرى « كارناب » Carnap أننا نتحدث في الحياة اليومية عن أشياء معينة تسبب حوادث ، على أن ما نعنيه حقيقة هو أن عمليات أو حوادث معينة ، تسبب عمليات أو حوادث أخرى ، نقول مثلا إن الشمس سبب نمو النباتات ، ما نعنيه حقيقة هو الاشعاع الذى يصدر عن الشمس ، اذن السبب هو عملية . ولكن اذا جعلنا « العمليات » أو « الحوادث » تشتمل على علاقات سبب ومسبب ، لوجب علينا حينئذ أن نعرف هذه الحدود بمعنى واسع جدا ، وينبغى أن نضمنها – وهذا ما لا نفعله في الحياة اليومية – عمليات ثابتة .

خذ مثلا منضدة ، إننى لا ألاحظ أى شىء عن تغيرها ، ربما تحركت بالأمس ، وربما تتلف أو تتحطم في المستقبل . ولكن في هذه اللحظة لا ألاحظ أى تغير ، ويمكن افتراض أن درجة حرارتها أو كتلتها ، وحتى تأثير الضوء على سطحها ، وهكذا ، يبقى بلا تغير للحظة معينة . هذا الحادث أيضا – وجود منضدة بلا تغير – عملية . وهو عملية ثابتة أحدها أن الأحجام المناسبة تبقى مستمرة في الزمن ، واذا ما تحدثنا عن العمليات أو الحوادث باعتبارها تتضمن علاقة سبب ومسبب ، لوجب التعرف على ذلك باعتبار أن هذه الحدود تشتمل على عمليات ثابتة ، وتنشأ عند تتابع للحالات في النظام الفيزيائى ، سواء تغيرت أو لم تتغير .

وغالبا ما تواجهنا في الحياة اليومية حالات يقال عنها إنها ظروف أو شروط ، وهى في الحقيقة أسباب ومسببات . ومع ذلك فهى طريقة مسموح بها في الحديث . افترض أننا نبحث حالة تصادم بين سيارتين على طريق مرتفع . لا ينبغى أن ندرس فقط الحالات المتغيرة – كيف تحركت السيارتان ، سلوك سائقيها ، وهكذا . وإنما أيضا الحالات الثابتة ، لحظة الاصطدام . وينبغى أن نبحث الحالة التى كان عليها سطح الطريق . هل كان مبللا أم جافا ؟ وهل كانت الشمس ضاربة في وجه أحد السائقين ؟ يمكن أيضا لأسئلة من هذا النوع أن تكون هامة في تحديد أسباب الاصطدام . لكى نحلل الأسباب تحليلًا كاملا إذن علينا « أن نبحث في الظروف المواتية ، الثابت منها والمتغير ، فالحالات المتعددة الاختلاف ، هامة لتنظيم النتيجة النهائية »^(٧) .

وغالبا ما نطلب ، في الحياة اليومية سببا واحدا لحادث ما ، أى سبب التصادم . ولكن عندما نفحص الحالة بعناية أكثر ، نرى أن هناك العديد من الإجابات التى يمكن الإجابة عليها ، معتمدة على وجهة النظر التى نشأ عنها السؤال . فمهندس الطرق يقول « حسنا ،

لقد قلت مرارا وتكرارا إن سطح هذا الطريق ، وعمر للاستخدام بالنسبة إلى طريق مرتفع ، وعندما ما يتبلل يحدث ترحلًا شديداً ، والآن هاكم حادثا آخر يثبت كلامي . طبقا لهذا القول كان سبب الحادث ، هو الطريق المرتفع المسبب للترحل . اهتم المهندس بالحادث من وجهة نظره ، واعتبره السبب الوحيد ، وهو في هذا الخصوص على حق .

وعندما يسأل اخرون عن سبب الحادث ، ربما يشيرون إلى حالات أخرى فشرطى المرور المنوط بدراسة أسباب حوادث المرور ، يريد أن يعرف اذا ما خالف أحد السائقين أيا من قواعد المرور ، واذا وجد ذلك ، لفضل اعتبار هذه المخالفة هي سبب الحادث .

ويمكن أن يقرر عالم النفس الذي يقابل أحد السائقين ، أن السائق كان في حالة انفعال شديد ، وانفعاله هذا كان متعلقا بمتاعبه ، فلم يركز انتباهه باقتراب السيارة الأخرى عند التقاطع . ويمكن أن يقول عالم النفس ، ان حالة الاضطراب العقلي للرجل هي سبب التصادم . فهو يتفق العامل الأكثر تعلقا به من الموقف الكلي . وبالنسبة له يكون هو المثير ، والسبب الحاسم . وربما أيضا يكون على حق . لأنه لو لم يكن الرجل في حالة قلق ، لما تم أو حتى ليس من المحتمل أن يتم الحادث .

وربما يجد المهندس المختص ببنية السيارة سببا آخر ، مثل وجود خلل في بنية واحدة من السيارتين . ويمكن الميكانيكي أن يشير إلى تلفيات في مشتملات الفرامل . ينظر كل شخص إلى الصورة العامة من وجهة نظره ، وسيجد الحالة المعينة التي يقول على أساسها : لو لم تكن هذه الحالة موجودة ، لما وقع الحادث .

ويرى « كارناب » أن هؤلاء الرجال جميعا لم يجيبوا على السؤال التالي : ماذا كان سبب الحادث ؟ إنهم أمدونا فقط بسلاسل من اجابات جزئية ، مشيرين إلى حالات اشتركت في النتيجة النهائية ، ليس هناك سبب وحيد يمكن أن يكون بمفرده السبب . من الواضح حقا أنه لا يوجد مثل هذا الشيء كسبب ، هناك مركبات عديدة مناسبة في موقف معقد ، كل منها اشترك في الحادث ، بمعنى اذا غاب عنصر منها لما تم التصادم^(٣) .

والواقع أن « كارناب » هنا يضعنا في موقف من « الشك » ، وذلك بوضعه جميع الإجابات التي قال بها هؤلاء الرجال جميعا باعتبارها متساوية في احتمال حدوثها . صحيح قد ينظر كل شخص إلى المسألة من وجهة نظره المهنية الا أنه لابد من توافر سبب رئيسي

يكون هو السبب المباشر والحقيقي لحدوث الحادث ، ولا يتم ذلك - في رأيي - على المستوى النظري المعرفي (المهني) الذي قال به هؤلاء ، وإنما من الممكن أن يتم ذلك على المستوى العملي الواقعي . وهنا يمكننا أن نحدد السبب الرئيسي لحدوث الحادث . والا لو كان الأمر كذلك ، لما عرفنا سبب أى حادث على الإطلاق ، ولما كانت لدينا القدرة على إصدار أى حكم على الإطلاق .

ويذهب « وايت » White إلى أننا كثيراً ما تواجهنا في حياتنا اليومية ، مواقف أو ظروف معينة ، تضطرنا إلى أن نعلن أسبابا ، ونحن في الحقيقة نخفي الأسباب الحقيقية . على سبيل المثال قد يطلب رأيك في رئيس العدل الذي تعمل تحت رئاسته ، في حضوره ، فتضطر إلى إعلان رأي مخالف لرأيك الحقيقي . وهناك مثال أوضح تضطر فيه إلى الاعلان عن رأي مخالف لرأيك الحقيقي . افترض مثلاً أنك في حفل ، مع عدد من الناس لا تعرفهم ، ولسبب أو لآخر ، أهنت أحد المدعوين للحفل ، بأن قلت له : « إنك لست سوى رجل غبي ، ثقيل الظل » . ولو كنت ممن عُرف عنهم الادب مع الغرباء ، قد يسالك صديق عن تفسر لاهانتك هذا الشخص . وقد تعلن أنك قد اهنته لأنه لا يتحدث سوى عن نفسه ، أو لأنك لم تستظرفه . وهنا تكون قد أجبت عن أسباب معلنة . ولكن مثل هذه الأسباب ، هي في الغالب ، ليست أسبابا حقيقية . فالحقيقة على سبيل المثال أنك قد تكون قادماً توماً من منزلك بعد نشوب نزاع بينك وبين زوجتك ، كان هي السبب الحقيقي لاهانتك مثل هذا الشخص^(٤) .

افترض أيضاً أنك عبرت عن رغبتك في الذهاب إلى مكان ما ، وأخيراً ذهبت إلى السينما ولو مثلت عن سبب ذهابك إلى السينما لأجبت : « انها كانت رغبتي تماماً ، عندما قلت إنني ذاهب إلى مكان ما . ويمكنك أيضاً أن تقول غير ذلك من الأسباب الأخرى . أنك وجدت مثلاً هذا الفيلم عليه اقبال جماهيري منقطع النظير . وعلى هذا الأساس لا تعد الرغبة أو الاعتقاد التي يعلن عنها الشخص قبل أن يفعل أى شيء سبباً معلناً »^(٥) .

ويفرق « وايت » بين الأسباب المعلنة ، والقوانين العلمية ، بأن يقرر أن « الأسباب المعلنة دائماً ما تكون بعد الفعل وليس قبله ، أى لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق . أما القوانين العلمية فانها تقرر قبل حدوث الشيء ، وتكون جزءاً من عملية التنبؤ »^(٦)

أما « فريد مان » Friedman فيدعونا إلى التمييز الواضح بين الأسباب ، والعلامات Signs ، ويرى أن هذا التمييز كان من المشكلات التقليدية التي واجهت التحليلات السببية . ويضرب لنا هذا المثال . يقول :

« ان المعدل الأيضي* للبطاطس يرتفع بصفة عامة ، ثمانية وأربعين ساعة تقريبا ، قبل أن ينخفض الضغط البارومتري » .

ويذهب إلى أنه ليس في وسع أحد أن يعلن أن هذا الارتفاع في المعدل الأيضي كان سببا في انخفاض الضغط البارومتري ، حتى ولو كانت هذه الحالة ذات علاقة ضرورية ، ويرى أن التغير في المعدل الأيضي ليس سوى « علامة للتغير في الضغط البارومتري ، ولا شيء أكثر من ذلك » . لأننا لو فرضنا أن شخصا ما حاول أن يغير الموقف بأن غمر البطاطس في مادة تستخرج معدلها الأيضي ، دون أن تتأثر بأي مؤثر خارجي ، حينئذ سيظل الشخص يحصل على تغيرات الضغط البارومتري (النتيجة المزعومة) حتى ولو لم يحدث تغيرات في المعدل الأيضي للبطاطس (السبب المزعوم) .

ويضرب لنا هذا المثال الثاني لتوضيح فكرته ، يقول : « افترض أننا نرغب في أن نعرف ما اذا كانت الحمى العالية للشخص « س » سببا في طفحه الجلدي « ن » ، أو ما اذا كان كلا من الحمى والطفح الجلدي « مسبيين » ، وبشكل مستقل من فيروس . خذ مرة أخرى الحالة الثانية . افترض أننا استطعنا أن نخفف الحمى ربما بعقار خافض الحرارة ، وهو الذي لا يكون في حد ذاته كافيا للطفح الجلدي . حينئذ سنحصل على الطفح الجلدي (النتيجة المزعومة) بدون الحمى (السبب المزعوم) هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن مثل هذه الحمى تنتج الطفح الجلدي حتى بدون وجود الفيروس على فرض أن الفيروس لم يكن سببا للطفح الجلدي ، وأن ذلك كان سبب الحمى ، ومن هنا « وجب التمييز الدقيق بين الأسباب والعلامات » (٧) .

كذلك ينبغي الحذر من الخلط بين العلاقة السببية ، وبين التوالى الزمني للظواهر التي تقابلنا في حياتنا اليومية . فمن المعروف دائما أن السبب يسبق النتيجة زمنيا ويستدعيها ،

* أي مجموع العمليات المتصلة ببناء البروتوبلازما ودورها .

ولكن هذا لا يعنى أن كل ظاهرة سابقة ، تكون على صلة مسببة مع الظاهرة اللاحقة ، فالليل يسبق النهار ، ومع هذا ليس سببا للنهار .

كما أنه لا بد من التفريق بين السبب والذريعة ، فالذريعة هي الحادث الذى يسبق مباشرة ، حادثا آخر ، ويسبق عنان ظهوره ، ولكنه لا يولده . فعلى سبيل المثال ، قد يكون هناك منزل آيل للسقوط ، وتأتى عاصفة رعدية ، أو عاصفة شديدة فيسقط المنزل ، هل يعنى هذا أن العاصفة هي سبب سقوط المنزل ؟ الواقع أن العاصفة هي الذريعة التى أسقطت المنزل ، لكن السبب الحقيقى لسقوط أو انهيار المنزل قد يرجع إلى عوامل أخرى (قدم المنزل ، المواد الداخلة فى بنائه ، خطأ هندسى . . الخ) إذن العلاقة بين النتيجة والذريعة موجودة ، ولكنها ظاهرية ، وغير جوهرية .

إذن كثيرا ما تواجهنا فى حياتنا اليومية ظواهر ، وحالات ، ومواقف تجعلنا نتساءل عن السبب الحقيقى الذى يكمن خلفها ، أو أن نعلن أسبابا ، ونحن فى الحقيقة نخفى الأسباب الحقيقية ، أو أن نعتقد أنها أسباب ، وهى فى الحقيقة علامات ظاهرة أو عمليات أو ذرائع أو نحو ذلك ، وقد نتساءل عن سبب حادث ما ، فتلقى اجابات جزئية تشترك جميعا فى اتمام حادث ما ، غير أنه اذا تزايد عدد الأسباب الجزئية أكثر فأكثر فسوف يشتمل الأمر فى النهاية على كل الظواهر فى الكون ، ومن ثم لا نملك غير أن نقول إن شيئا ما فى الكون هو السبب ، وسيكون ذلك تحصيل حاصل لا يحمل أية معلومات ، وعلى ذلك فاننا اذا ما حاولنا صياغة الحالة ، صياغة علمية ، فسوف نلاحظ أن وضع صياغة مرضية لمبدأ السببية أمر شديد الصعوبة والتعقيد^(٨) .

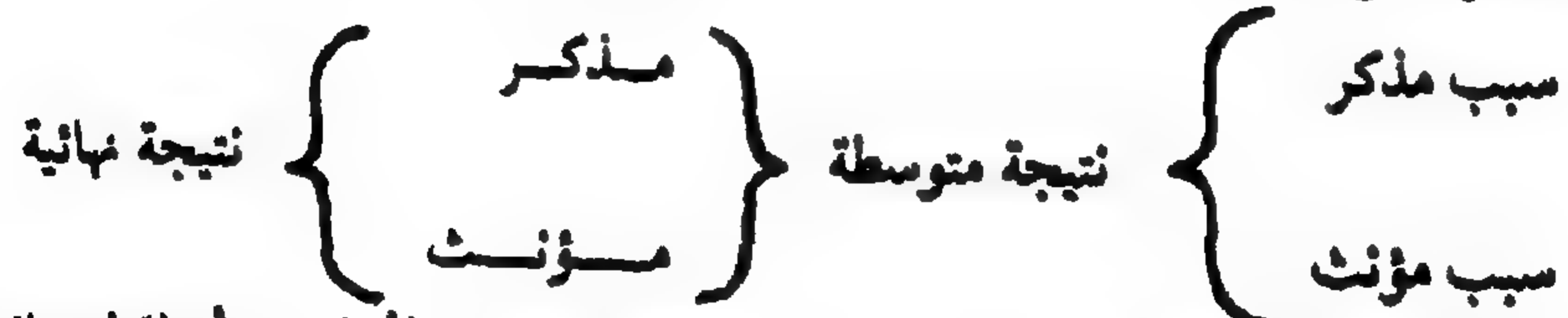
وربما يرجع هذا الأمر إلى أن الأصل التاريخى لهذا المبدأ يكتنفه الغموض إلى حد ما ، فمن الواضح أنه نشأ كنوع من اسقاط التجربة الانسانية على عالم الطبيعة ، فعندما تدفع منضدة ، تشعر بتوتر فى العضلات ، وعندما يلاحظ شيء ما مشابه لهذا فى الطبيعة مثل كرة بليارد تصطدم بأخرى ، فمن السهل أن نتخيل أن هذه الكرة قد أعطتنا تجربة شبيهة بتجربتنا عن اندفاع المنضدة . إذن اصطدام الكرة هو الفاعل . انها تفعل شيئا ما للكرة الأخرى فتجعلها تتحرك . ومن السهل أن نرى كيف أمكن لانسان الثقافات البدائية أن يفترض وجود عناصر حية فى الطبيعة تشبه تماما . هذه العناصر الحية هي التى أرادت لأشياء معينة أن تحدث . وهذا ما أمكنه فهمه على وجه الخصوص من الظواهر الطبيعية التى

تسبب أذى شديداً ، فيمكن أن يلام الجبل على تسببه في انهيار ، أو الزوبعة على تسببها في ضرر قرية^(٩) .

ويذكر لنا كارل بيرسون K. Pearson أن الكائنات الانسانية قد شددت في المرحلة المبكرة جداً من نموها العقل على القوة التي تكمن خلف الارادة الانسانية ، لتوليد الحركة ، فلقد نين للانسان من ملاحظاته السطحية ، أن التغير ينشأ بشكل واضح من الفعل الارادى ، ارادة فاعل حى . ، فعندما يرفع شخص ما حجراً ، لن يستطيع أحد أن يتنبأ بيقين ما سيفعل به . فقد يتركه يسقط مرة أخرى ، أو قد يحتفظ به ، أو يقذفه في الهواء في أى اتجاه ، وبأى سرعة يريد ، اذن نتيجة فعله تبدأ من فعل يصنعه هو من ارادته هو . وبهذه الوسيلة نجد أن معظم الشعوب البدائية كانت تعزو جميع الحركات الى ارادة ما تكمن خلف الجسم المتحرك ، لأن مفهومها الأول عن سبب الحركة يكمن في ارادتها الخاصة . لذلك اعتقدوا أن الشمس تتحرك بسبب شمس الآلهة والقمر بسبب قمر الآلهة ، بينما تفيض الأنهار وتنمو الأشجار ، وتهب الرياح بسبب أرواح خفية تسكنها^(١٠) .

كما أن هناك مصدراً آلياً لمبدأ السببية ، فقد لوحظ كثيراً أن أقدم المجتمعات أو أقلها حضارة ، لا تجهل الفعل الآلى ، فلا يخرج أحد للصيد بدون التعاويذ التي يرون أنه لا غنى عنها لظهور الطريدة ، واتاحة قتلها ، ولكنهم يعلمون كذلك ، أنه ينبغي أيضاً ضربها بحربة ، أو رميها بسهم . فالفعل اليدوى ما هنا هو الذى « يسبب » النتيجة المنشودة . ويضاف الى هذا الوعى رافد آخر : فقد جعلتهم الصدفة ، أو الملاحظة ، يفتنون إلى أنه بعد حدث من نوع معين أو بعد تمام فعل معين ينتج بانتظام حدث من نوع آخر ، وأن الأول سبب الثانى ، فالاحتكاك ينتج النار ، والنار تسود الخشب وتستهلكه وتصهر الشمع ، وتصلب الصلصال . والصدفة تكسر قشرة الثمرة الصلبة .

كما أنه فى إحدى عشائر أفريقيا التى يذكرها « دينيت » ، يتمثل الشكل العادى للسببية على النحو التالى :



بيد أن هذه الصياغة توحى بدرجة من الملاحظة متقدمة ، لأننا نجد أمثلة لعشائر غير متحضرة لاتقرن بين الحمل والولادة ، وبين العلاقات الجنسية ، وعلى كل حال ، من أقدم

التجارب وأكثرها استمراراً بالنسبة للزراع ومربي الحيوانات أن تنتج الكائنات بعضها من بعض^(١١) .

اذن - وكما يقرر « كارناب » - لفهم السببية من وجهة النظر الحديثة - لابد أن نعود إلى هذا الأصل التاريخي للتصور ، ويرى أن هذا هو ما قام به ، على وجه الخصوص « هانز كيلزن^(*) » Hans Kelsen ، في تحليله للمشكلات الفلسفية المرتبطة بالقانون فما هو رأى كيلزن في هذا الموضوع ؟

يقال في الغالب إن هناك ميلاً للموجودات البشرية إلى أن تحدد شعورها الخاص تجاه الطبيعة ، لافتراض أن الظواهر الطبيعية - مثل المطر والرياح - حية وأنها تمضى في أفعالها طبقاً لأغراض محددة ، مثل الكائنات البشرية .

هل هذا هو أصل الاعتقاد بأن هناك « قوى » Powers و « أسباب » causes في الطبيعة ؟ الواقع أن كيلزن أصبح مقتنعاً أن هذا التحليل لأصل التصور هو المعول . وفي دراساته لبداية ظهور التصور عند اليونان القديم وجد أن الأمر الاجتماعي لم يكن فردياً ، وإنما كان بمثابة قدوة أو مثال . وذلك يأتي من حقيقة أنه منذ البداية وحتى يومنا هذا ، فإن انتظامات الطبيعة تسمى « قوانين الطبيعة » كما لو أنها تتشابه مع القوانين بمعناها السياسي .

شرح كيلزن ذلك بهذه الطريقة عندما بدأ اليونانيون ملاحظاتهم المنهجية للطبيعة ، ولاحظوا انتظامات مختلفة للسبب . شعروا أن وراء الظاهرة ضرورة معينة ، نظروا إليها على اعتبار أنها ضرورة أخلاقية تتماثل مع الضرورة الأخلاقية في العلاقات بين الأشخاص مثلما يتطلب فعل الشر ، العقاب ، وفعل الخير ، الثواب ، كذلك يتطلب حدث معين في الطبيعة النتيجة ب ، للاحتفاظ بحالة الانسجام بين الأشياء ، للحفاظ على العدالة .

وبنفس الطريقة نظر إلى مبدأ السببية - السبب والنتيجة - على أنها متساويان ، وهو المبدأ الذي صيغ في « قوانين فيزيائية عديدة » ، مثل قانون نيوتن الذي يقول فيه : « إن الفعل يصحبه رد فعل مساو » . وشدد عليه عديد من الفلاسفة^(١٢) .

* محام هولندي ، وفيلسوف في القانون ، يعيش الآن في الولايات المتحدة . وقد نشر كتاباً بعنوان المجتمع والطبيعة Society and Nature ، وهو تحقيق اجتماعي .

ويعتقد كيلزن أن أصل ذلك يرجع إلى اعتقاد اجتماعي بأن العقوبة يجب أن تتساوى مع الجريمة . فالجريمة الأكثر شناعة ، تحتاج إلى عقوبة أكثر قسوة ، وأكثر الأفعال استحسانا ، تحتاج إلى أكبر الجوائز قيمة ، مثل هذا الشعور الذي أخذ تطوره في البناء الاجتماعي ، طُبّق على الطبيعة ، وأصبح قاعدة في ميدان الفلسفة والطبيعة « يتساوى السبب مع النتيجة » *causa aequal effectum*. عبر عنه فلاسفة العصور الوسطى ، كما أنه لا يزال يلعب دورا هاما وسط الفلاسفة الميتافيزيائيين^(١٣) .

اذن كثيرا ما نتحدث في لغتنا الدارجة عن تسبیب شيء لشيء ما آخر ، ونميل بلا شك إلى أن نعزو إلى هذا الشيء واقعا انسانيا مماثلا . وتخرج مثل هذه الحيوية *animism* عن نطاق الفيزياء العلمية الحديثة ، وإن كنا نجد في بعض الأحيان مؤلفات لفيزيائيين لا تزال تتحدث عن عمليات تجري في الطبيعة بطريقة شبيهة بأفعال الانسان ، أو أنها تنزلق إلى الحديث عن الحرارة أو الجاذبية مثلا ، باعتبارها أسبابا ، وذلك بطريقة انسانية . وعلينا أن نتذكر أنه من الصعوبة بمكان تخليص أنفسنا تماما من اصفاء الطابع الانساني في حديثنا عن الظواهر الطبيعية . كما أن من الصعوبة أن نتخلص ، ونحن نعبر عن ذواتنا ، بشكل مفهم بالحيوية ، من استخدام الاستعارات التي تزودنا بها علوم اللغة^(١٤) .

وعليه فقد أصبح من الضروري أن نحلل هذا التصور الغامض للسببية ، حتى نخلصه ، ما أمكننا ذلك ، من كل ما علق به من عناصر علمية قديمة . وهذا موضوع الفصل الأول .

* أى اصفاء السمة الحيوية إلى المادة .

المواضع

- (١) فليب فرانك : فلسفة العلم ، الصلة بين الفلسفة والعلم . ترجمة د . حل على نصيف . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . ط ١ بيروت ١٩٨٣ . ص ٣١٩ .
- (٢) Carnap, R., 'Philosophical Foundations of Physics new'
York London, 1966. PP. 190, 91.
- (٣) Ibid. pp. 191, 92.
- (٤) white, James, E, 'Avowed Reasons and Causal Explanations'
Mind. Vol. LXXX. No. 318. 1971. PP. 238, 39.
- (٥) Ibid. P. 240.
- (٦) Ibid.
- (٧) Friedman, K., S., 'Analysis of Causality in Terms of
Determinism., 'Mind. No. 356. 1980. pp. 551, 52.
- (٨) فليب فرانك : فلسفة العلم مرجع سابق . ص ٣٢
- (٩) Carnap., 'Philosophical..' Op, cit. P. 189.
- (١٠) Pearson, K. 'The Grammar of Science'., J. M. Dent & Sons
LTD. London, 1943. PP. 103, 4.
- (١١) اندريه لالند : العقل والمعايير . ترجمة د . نظمي لوقا . الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ،
١٩٧٩ ، ص ٣٩ .
- (١٢) Carnap. op. cit. PP. 204, 5.
- (١٣) Ibid. P. 206.
- (١٤) Cohen, M., R., Reason and Nature. An Essay On the
Meaning of Scientific Method., Dover Pup.
Inc. New York, 1978. P. 224.

الباب الاول

السبب في العلم

الفصل الأول

المبدأ السببي : المفهوم .. المشكلة

السببية والعلم : التعريف والمشكلة

قلنا إن السببية من الكلمات التي يكتنفها الغموض الشديد ، والدليل على ذلك التاريخ الطويل والمعقد للمشكلة السببية ، كما أننا كثيرا ما نستخدم هذه الكلمة لنشير بها إلى أشياء ، وهي في الواقع حوادث أو عمليات أو ذرائع . . إلخ . والواقع أن الفلاسفة لا يتفقون على معنى محدد لها . أو تعريف واضح متفق عليه ، لها . بل إننا نجد أن لكل فيلسوف تعريفه الخاص للسببية ، بل يمكننا أن نحدد اتجاه أى فيلسوف من تعريفه الخاص لها

يقدم لنا « جيفونز » - على سبيل المثال - تعريفات قال بها ، عديد من الفلاسفة . فلقد قال « هوبز » Hobbes « السبب هو خلاصة Sum أو اجمالي aggregate كل الحوادث التي تساعد كل منها في انتاج المسبب المطروح »^(١) . بل إننا نراه يعرّف الفلسفة كلها بأنها معرفة النتائج من أسبابها ، والأسباب من نتائجها^(٢) .

كما اقترح لوك Locke التعريفات التالية : « إننا نشير إلى ما ينتج أى فكرة بسيطة أو مركبة بالاسم العام « سبب » وبالدّى يكون نتيجة لها بالاسم « مسبب » . وأكثر من ذلك قرر لوك - كما قرر بعده كانط Kant أن المبدأ السببي هو « المبدأ الحقيقى للعقل »^(٣) .

أكد أتباع لوك - بيركلى Berkeley ، وهيوم Hume ، وكانط على أن تصور العلاقة السببية ما هو الا بناء عقلى . وظاهرة ذاتية خالصة ، ولكن بينما ، رأى لوك أنها رابطة a connection اعتبرها أتباعه علاقة a relation ، وأكثر من هذا اعتبروها علاقة خبرة أكثر من كونها حقيقة بوجه عام . ولقد أكد هيوم على هذه النقطة بصفة خاصة ، فلقد عرف السبب بأنه « موضوع متبوع بآخر ، بحيث إن الموضوعات المماثلة للموضوع الأول ،

تعقبها موضوعات مماثلة للثاني ، أو بعبارة أخرى ، إذا لم يكن الأول قد وجد ، فإن الثاني لا يمكن أن يكون قد وجد أبدا .

وظهور السبب ينقل الذهن دائما ، نقلا بالعادة إلى فكرة النتيجة . ومن هذه أيضا نحوز الخبرة ، وطبقا لهذه الخبرة يمكننا أن نضع تعريفا آخر للسبب ، فنسميه بالموضوع الذي يعقبه موضوع آخر ، ويقترن ظهوره دائما ، بأن ينصرف الذهن إلى هذا الموضوع الآخر^(٤) .

ولقد ذكر براون Brown في مقال له عن العلاقة السببية Essay on causation القضية التالية ، يقول « ربما يُعرّف السبب بأنه الشيء أو الحادث الذي يسبق مباشرة أى تغير ، والذي يوجد مرة أخرى في ظروف مماثلة ، تكون متبوعة دائما بتغير مماثل » . ويقول أيضا عن الكلمة المتقاربة في معناها من كلمة « السبب » ، ألا وهي « القوة » ، Power يقول : « ليست القوة أكثر من ثبات المقدم الذي يكمن في الاعتقاد بالسببية^(٥) » .

هذا عن تعريفات بعض الفلاسفة ، أما « قاموس بولدوين الفلسفى » فإنه يقدم تعريفات ثلاثة أساسية للسببية :

١ - السببية هي الرابطة الضرورية للحوادث في سلسلة زمنية .
٢ - فكرة السببية ، هي كل ما ينشأ في الفكر أو التصور عن عملية تحدث كنتيجة لعملية أخرى .

٣ - أن السبب والنتيجة مصطلحان متلازمان ، يشير كل منهما إلى شيئين أو جانبيين أو مظهرين متميزين للحقيقة . وهما مرتبطان كل منهما بالآخر بحيث إذا توقف الأول عن الوجود يصبح الثانى نافذ المفعول بعده في التوالى واللحظة ، وإذا سرى مفعول الثانى ، توقف الأول عن الوجود في التوالى واللحظة^(٦) .

كما يورد لنا « قاموس العلم الاجتماعى » هذا التعريف للسبب : « كلمة السبب هو كل ما نشأ عنه أثر أو أية حركة أو تغير ، أو الحالة التى تسبق بالضرورة أى حادث . ويقال سببى causal ، أو سببية ، أى أن تتابع الحوادث محدود ومحكوم بالعلاقة بين السبب والمسبب ، ويفترض السبب أن الحوادث لا تقع بطريقة عشوائية ، أو بمحض الصدفة ، ولكنها مترابطة بطريقة واحدة ، فحدوث احدها يؤدي إلى حدوث الأخرى . والتسبب causation هو إيجاد العلاقة بين السبب والمسبب^(٧) » .

غير أن أوضح « تعريف » - في رأيي - للسببية ، هو ذلك التعريف الذي قال به « بونج » Bunge ، يقول بونج « ان للسببية - ولسوء الحظ - ما لا يقل عن ثلاثة معان أساسية تستخدم الكلمة المفردة « السببية » للإشارة إلى :

(أ) مقولة a category ، وهي التي تختص بالرابطة السببية .

(ب) مبدأ a Principle ، وهو القانون العام للسببية .

(جـ) مبحث أو مذهب a doctrine ، أعني الذي نتوجه به إلى البحث عن الصلافة الكلية للمبدأ السببي ، ومن الصياغات القليلة التالية ، يتضح معناها : « لكل شيء سبب » ، « لا شيء في العالم يجري بلا سبب » ، « لا يمكن لشيء ما أن يوجد ، أو يتوقف عن الوجود بلا سبب » ، « كل شيء له بداية ، لا بد أن يكون له سبب » .

بالاختصار ، بينما يقرر المبدأ السببي شكل الرابطة السببية ، تؤكد الحتمية السببية على أن كل شيء في العالم ، يحدث طبقا لقانون سببي^(٨) .

وكما رأينا^(٩) ، أن مفهوم السبب نفسه ، ترجع أصوله إلى اللغة القانونية والأخلاقية . وفي حقيقة الأمر أن تعبير « مسئول » يستخدم أحيانا حتى في الحديث عن الأشياء غير الحية مثلا الجو الرديء هو المسئول عن الحادث ، وتتطلب الاجراءات القانونية من القاضي أن يحدد المسئولية ، أو بعبارة أخرى أن يحدد سبب الحادث^(٩) .

ويرى « أندريه لالاند » Lalande أن هذا المصدر القضائي ، شأنه شأن أفكار عقلية أخرى كثيرة ، اشتق من اللفظ « ايتيا » ، وهو اللفظ اليوناني الدارج والفني في آن واحد لهذه الفكرة ، ومعناه خصومة أو اتهام ، وأيضا إدانة . و « ايتيوس » معناها مسئول ، وهي مشتقة من « ايتيو » طلب من المسئول أن يجيب (ولا سيما بمعنى أن يؤدي حسابا عن) .

وفي اللاتينية لفظ « كاوزا » causa معناه في آن واحد سبب ، بمعنى « الذي ينتج » وبمعنى قضية أو مرافعة . وسبب في الألمانية هي « أورزاخي » فاذا نزعنا منها المقطع الأول « أور » صار الباقي بمعنى موضوع قضائي^(١٠) .

• راجع المدخل

هذا عن المصدر الاشتقاقي اللغوي في اللغات الأجنبية ، أما عن المصدر الاشتقاقي اللغوي في اللغة العربية ، فإن السبب هو « الحبل » ، وما يتوصل به إلى المقصود . والجمع أسباب ، وأسباب السماء مراقيها ، أو نواصيها أو أبوابها^(١١) .

ويخلط المرء عادة بين ثلاثة معان مختلفة تماما لكلمة السبب ، فالسبب يمكن أن يؤثر إما عن طريق الدفع ، وإما عن طريق الاثارة ، وإما عن طريق الانتشار . فكرة « البليارد » التي ترمى بها كرة أخرى تؤدي إلى الحركة بطريق الدفع ، والشرارة التي تؤدي إلى انفجار البارود تعمل عملها عن طريق الإثارة ، والارتخاء التدريجي للزمبرك الذي يحرك « الحاكى » الفونوغراف ، يعمل على دوران القطعة الموسيقية المسجلة على الاسطوانة ، وإذا قلت إن القطعة الموسيقية التي يؤديها « الفونوغراف » نتيجة وارتخاء الزمبرك سبب . فسأقول إن السبب يؤثر هنا بطريق الانتشار .

وتتميز هذه الحالات بعضها عن بعض بالتضامن المتفاوت قلة وكثرة بين السبب والنتيجة . ففي الحالة الأولى ، يتغير كم النتيجة وكيفها تبعاً لتغير السبب وكيفه . وفي الحالة الثانية ، لا يتغير كم النتيجة ولا كيفها تبعاً لتغير كم السبب وكيفه : فالنتيجة لا تتغير . وأخيراً ، في الحالة الثالثة يتوقف كم النتيجة على كم السبب ، لكن السبب لا يؤثر في كيف النتيجة : فكلما دارت الاسطوانة مدة أطول بسبب تأثير الزمبرك زاد مقدار ما أسمع من القطعة الموسيقية . لكن طبيعة النغمة المسموعة أو الجزء الذي أسمع منها لا يتوقف على تأثير الزمبرك ، وفي الحقيقة لا يفسر السبب بتييجته إلا في الحالة الأولى وحدها ، أما في الحالتين الأخريين فإن النتيجة توجد سلفاً إلى حد ما . والمقدمة التي يستشهد بها — بدرجات متفاوتة في حقيقة الأمر — تعد مناسبة لحدوث النتيجة بدلاً من أن تكون سبباً لها^(١٢) .

ويرى « تايلور » Taylor ، أن للسبب مفهومين متميزين . فقد كان هناك التمييز القديم للمدرسين ، والذي يظهر بين الفينة والأخرى ، في الكتابات الفلسفية : الأول *causa cognosendi* أي سبب لأجل الصدق . والآخر *causa Fiendi* أو *existendi* يعني سبب حدوث الحادث . والمعنى الأخير للكلمة « سبب » لا يزال مستخدماً في اللغة العلمية الحديثة^(١٣) .

ويعتقد « تايلور » أن مفهوم التفاعل بين الأشياء هو الذي أدى إلى مشكلتي التغير

والسببية ، ويقول : « يمكننا التمييز بين شكلين على الأقل ، لمفهوم تفاعل الأشياء ، اعتقد
بهما العقل قبل العلمى :

١ - الاعتقاد بأن الأشياء تتغير ، ذلك لأن هناك تتابعاً لحالات مختلفة فى الشيء
الواحد .

٢ - الاعتقاد بأن التغيرات التى تطرأ على الأشياء المختلفة ترتبط داخليا بشيء ما ،
هذا الشيء ، يكون سببا لتغيرات نهائية فى أشياء أخرى » (١٤) .

ويعرف لنا التغير (*) changing بأنه تتابع Succession فى هوية . اذن ما الوسيلة التى
نفكر بها فى هذه الهوية التى تظل موجودة خلال التتابع الكلى للتغيرات ؟ وكيف يمكن لهذه
التغيرات أن تكون ثابتة ؟ من الواضح أن هذه المسألة هى نفسها المشكلة القديمة التى
واجهتنا عن الماهية essence ، وهى كيف يمكن لحالات متعددة أن تختص بشيء
واحد » (١٥) .

ولكن ما يهمنى هنا هو أن هذا التغير عبارة عن تتابع لحداث فى الزمن ، وترتبط هذه
الحداث بوحدة نسقية ، تأخذ هذه الوحدة شكل التعبير عن خطة أو قانون . تشكل
سلسلة الحالات المتتابعة تاريخ شيء ما ، هى التعبير عن هذا الشيء أو بنائه . والمفتاح إلى
فهم بناء الشيء هو تتابع حالاته ، حتى نعرف المبدأ الذى يحرك تابعه ، وبالمثل حتى يكون
لدينا استبصار كامل للطبيعة أو لبناء الواقع ككل ، علينا أن نفهم المبادئ التى تجعل من
كل حادث جرى عليه التحول ، سلسلة للحداث فى الزمن ، متبوعا هذا الحادث بتابعه
الخاص (١٦) .

* فكرة التغير من الأفكار القديمة التى تناولها الفكر الفلسفى فى أشكاله المبكرة . فقد شغلت هذه
الفكرة ، الفكر الفلسفى اليونانى . وكانت من المبادئ الأصلية للطبيعيين الايونيين الذين أدركوا بوضوح
اختلاف الظواهر المتتابعة ، ونظروا إليها باعتبارها تحورت للواقع الجسمى المفرد . فلقد نظر طاليس إلى المادة
باعتبار أنها فى حركة . كما أن « هيراقليطس » يعد أكبر ممثلى التغير فى العصر اليونانى ، فهو صاحب المقولة
الشهيرة : انك لا تنزل ماء النهر الواحد مرتين ، حيث ان مياهه تجرى فى صيرورة دائمة . غير أن « بارمنيدس »
نظر إلى التغير على أنه مستحيل فى الواقع الجسمى الثابت المتجانس التكوين ، وهو إنما مجرد وهم لحواسنا
المضللة . غير أن الايونيين الطبيعيين المتأخرين . وعلى رأسهم « امباذوقليس » الذى نظر إلى تغير الأشياء نظرة
نقدية لبارمنيدس على أساس أن ما يظهر للحواس باعتباره تغيرا كيفيا هو فى الواقع مجرد تجمع فى المكان
« لعناصر » كيفية أو ذرات غير متبدلة . لكن هذه التغيرات المتلاحقة على حقائق الأشياء ، إذا كانت تتم بصورة
جوهرية كاملة ، فما الذى يبقى من حقيقة هذه الأشياء لكى نتعرف عليها ، وتثبت لنا بها هويتها ؟ أى لابد أن
يكون ثمة قدر ثابت وأساسى فى حقيقة الشيء يسميه القدماء ماهية ونسميه نحن البنية الأساسية للشيء ، حتى
نستطيع أن نقول انه هو هو ، رغم ما يطرأ عليه من تغيرات . انظر تطور فكرة التغير فى الفكر اليونانى ، المرجع
السابق من ص ١٦٠ - ١٦١ .

ويفرق الدكتور « زكى نجيب محمود » ، بين نوعين من الأسباب : فهناك أسباب داخلية ، وأسباب خارجية . فإذا كان سبب التغيرات التى تحدث فى موضوع معين تكمن داخل هذا الموضوع نفسه قلنا إن السبب فى هذه الحالة داخلى . أما إذا كانت التغيرات ترجع إلى ظروف خارجية ، قلنا إن السبب فى هذه الحالة خارجى . فإذا وضعت شرارة فوق بارود ، فأحدثت انفجارا قلنا إن الشرارة فى هذه الحالة هى السبب الخارجى للتغير الذى حدث وهو الانفجار . لكن الشرارة لا يمكن أن تكون هى السبب كله « لأننا لا نحصل على هذه النتيجة (أى الانفجار) إذا وضعنا الشرارة على الفحم مثلا . ومعنى ذلك أن تركيب البارود نفسه هو الجانب الآخر من السبب وهو ما نسميه بالسبب الداخلى^(١٧) .

ويتضح من ذلك أن لكل ظاهرة من الظواهر التى تقابلنا فى الحياة اليومية ، أوفى العلم ، أسبابا سطحية ظاهرية ، وأخرى عميقة جذرية . ويتضح ذلك أكثر فى العلوم الاجتماعية ، حيث تتداخل الأسباب بدرجة شديدة التعقيد ، بحيث إذا أهملنا الأسباب العميقة الجذرية التى تؤثر بشكل واضح فى الظاهرة ، وتكون سببا رئيسيا لها ، وقعنا فى خطأ فادح .

وبعد أن تناولنا السببية فى ارتباطها بلغة حياتنا اليومية ولغة العلم ، وعرضنا لمعناها بشكل عام ، وبعض تعريفاتها بوجه خاص . يجدر بنا أن نتناول المشكلات الرئيسية التى أثارها السببية – طوال تاريخها الطويل والمعقد – سواء كانت هذه المشكلات فى الفلسفة أو فى العلم ، أوفى المنطق . وأولى هذه المشكلات بطبيعة الحال هى مشكلة العلة .

(١) مشكلة السبب والعلة : Reason

يرى البعض أن السبب مرادف للعلة ، وهذا غير صحيح ، فقد فرق النظار بينهما من وجهين : أحدهما أن السبب ما يحصل الشئ عنده لابه ، والعلة ما يحصل به . والثانى ، أن المعلول ينشأ من علته بلا واسطة بينهما ولا شرط ، على حين أن السبب يفضى إلى الشئ بواسطة أو بوسائط . ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط وتتفى الموانع ، أما العلة فلا يتراخى الحكم عنها ، إذ لا شرط لها ، بل متى وجدت أوجبت وجود المعلول . ومعنى ذلك أن السبب أعم من العلة ؟ لأن كل علة سبب .

ويقسم السبب إلى تام وغير تام ، فالتام هو الذى يوجد المسبب بوجوده ، وهو مرادف للعلة ، وغير التام هو الذى يتوقف وجود المسبب عليه ، لكن المسبب لا يوجد بوجود السبب وحده^(١٨) .

ويرى « بونج » Bunge أنه كان يُنظر عادة إلى المبدأ الذي يقول بأن « لكل شيء علة » باعتباره شريكا ابستمولوجيا للمبدأ الأنطولوجي الذي يقول بأن « لكل شيء سبب » ، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان المبدأان ملتحمين لعدة آلاف من السنين . ويرجع ذلك إلى أن الكلمة « فعل » action في اللغة اليونانية ، والكلمة لوغوس Logos يمكن بالكاد وضع أحدهما أو استعمالها مكان الأخرى ، لأن كليهما تعني السبب والعلّة^(١٩) .

بل إننا نرى أن الخلط بين السبب cause والعلّة reason وبين المسبب effect والنتيجة consequent ، شائع في حديثنا اليومي ، بل وفي مؤلفات بعض الكتاب .

وكان التماثل في المعنى بين السبب والعلّة ، مقدسا عند أرسطو ، الذي ندين له بالتمييز بين البرهاني demonstrative (أو التجريبي) ، وبين التفسيري explanatory (أو النظري) ، وكان يعتقد أن الأول أقل قيمة من الثاني ، الذي نظر إليه على اعتبار أنه توضيح لأسباب الأشياء . ان هؤلاء الذين يعرفون من التجربة ، انما يعرفون فقط « كيف » تحدث الأشياء ، بينما أولئك هم الذين يمتلكون فن الوصول إلى فهم « لماذا » تحدث الأشياء . « ولا يعتقد الرجال أنهم يعرفون شيئا حتى يكونوا قد أدركوا « لماذا » هذا الشيء ، أي أدركوا سببه الأول »^(٢٠) .

وعلى الرغم من أن كل فيلسوف سابق لأرسطو كان له تعريفه الخاص للسببية أو العلة – حيث كان كلاهما بمعنى واحد كما سبق القول – حتى ولو لم يصادفه النجاح في صياغته بوضوح^(*) ، إلا أننا ندين لأرسطو – المعلم الأول – فيما يختص بتقنين المعاني لهذه

* على الرغم من أن بعض الفلاسفة اليونانيين كانوا يقولون بحتمية شاملة ، غير أننا لا نعلم مدى اتفاق نظرتهم إلى الحتمية السببية مع النظرة الحديثة ، فلم يترك واحد منهم صيغة واضحة تحدد ما يعنيه بالحتمية ، وليس من المحتمل أن يكون أحدهم قد نظر إلى السببية على أنها قانون يسرى بلا تحلف ، ويتحكم في أنه الحوادث كما يتحكم في أهمها ، ويجعل كل حادث ناتجا ضروريا عن الحوادث السابق ، بغض النظر عما تعنيه هذه الحوادث بالنسبة إلى أهداف البشر . ولكن كان لفكرة الجبر Predetermination بالنسبة إلى الذهن اليوناني طابع ديني ، يعبر عنه مفهوم المصير أكثر مما يعبر عنه مفهوم السبب أو العلة . فأصل القدرة تشبيه بالإنسان . فكما يتحكم الناس في الحوادث الطبيعية من أجل تحقيق أغراضهم ، كذلك تتحكم الآلهة في شئون البشر . وقد رسم اله المصير خطته بالنسبة إلى كل فرد من أفراد البشر . هذه هي تعاليم القدرة . ومهما اتبعنا من وسائل للهروب من مصيرنا فلن نكون في ذلك الا عصفين لهذا المصير ، ولكن بطرق أخرى . فقد كان مصير أوديب هو أن يقتل أباه ويتزوج أمه ، وهو مصير لم يكن يعرفه ، ولكن عرفه أبوه ملك طيبة عن طريق نبوءة . وكان الاخفاق مكتوبا على محاولة الأب أن يهرب من مصيره بترك ابنه الوليد في الجبال . فقد قام أبوان آخران برعاية الطفل . وعندما أصبح أوديب شابا رحل إلى طيبة ، فقابل رجلا لا يعرفه وقتله ، وعندما نجح في تحرير البلدة من رعب « أبي الهول » الذي حل لغزه – كانت مكافأته هي الزواج من الملكة ولما بدد اكتشف أن الرجل الذي قتله هو أبوه ، وأن زوجته الملكة هي أمه .

(انظر هانز ريشباخ : نشأة الفلسفة العلمية . ص ٩٩ ، ١٠٠) .

الكلمة الشائكة ، بشكل أكثر دقة ، فهو الذى جمع شتات أفلاطون Plato عن العلية .

فالسبب عنده « يقال على وجه واحد ، ما عنه يكون الشيء ، وهو فيه ، ومثال ذلك النحاس لتمثال الانسان ، ويقال على وجه آخر ، الصورة أو التمثال . . ويقال أيضا الشيء الذى فيه (المبدأ الأول) للتغير والهدوء . . ويقال أيضا على معنى الغاية المقصودة ، وهذا هو « ما من أجله » مثال ذلك الصحة عند المشى » (٢١) .

ومما سبق يتبين لنا أن هناك أنواعاً أربعة للعلل عند أرسطو هي العلة المادية *causa materialis* ، والعلة الصورية *formalis* والعلة الفاعلة *efficiens* والعلة الغائية *finalis* أما أصناف العلل فإن عددها كثير « لكنها إذا أجملت صارت أيضا أقل ، فإن الأسباب قد تقال على أنحاء شتى ، فيقال فى الأسباب التى من نوع واحد بعينه أن سببا متقدما لصاحبه أو متأخرا عن صاحبه (مثال ذلك أن سبب الصحة ، الطبيب ، وسببها ذو الصناعة (هذا هو البعيد) . . وأيضا من جهة العرض ، مثال ذلك أن سبب التمثال هو بولوقليطس من وجه ، ومن وجه آخر صانع التماثيل إن كان بولوقليطس » (٢٢) . وعلى الجملة فقد عرّف أرسطو السبب الكافى بأنه « المصدر الأولى للتغير أو البالغ النهاية فمن أعطى النصيحة علة كما أن الأب علة الابن ، وعلى العموم ما يصنع ما هو مصنوع ، وما يعلل التغير لما هو متغير » .

وقد انتقلت فكرة العلية فى أبحاث أرسطو إلى العالم الاسلامى ، ووجدت قبولا لدى المشائية الاسلامية ، بل إن أكبر الفلاسفة المشائين ، وهو ابن رشد ، يضعها فى أبحاثه فى المكان الأول .

ولكن سرعان ما وقف مفكرو الاسلام — وهم الأشاعرة — من العلية الأرسطية موقف الإنكار لها والهجوم العنيف عليها . فقد اعترف « الباقلانى » « بالعلية » بمعناها العام المطلق واعترف بأن القدرة الإلهية هي علة وجود العالم . ولكن لكى يوجه انتقاداته إلى القائلين بقدوم العالم ، وإنكار الأساس الذى تقوم عليه هذه الأبحاث ، وهو التلازم الضرورى بين العلة والمعلول ، أثبت أن قدرة الله شاملة لكل شيء ، وإرادته خالقة لكل شيء ، ولكى يفسر العلية الظاهرة فى الموجودات ذهب إلى أن القول بوجوب معلول يعلة انما معناه « كلما وجدت وتكررت ، وكلما وجد مثلما عند كثرة أسبابها . فهى وجود حادثين فقط الواحدة بجانب الأخرى ، نى مستقر العادة » (٢٣) .

أما « الغزالي » فيرى أن من أهم المسائل التي يخالف فيها الفلاسفة في هذا العلم مذهبهم بأن « هذا الاقتران المشاهد في الوجود بين الأسباب والمسببات اقتران تلازم الضرورة ، فليس في المقدور ولا في الامكان ايجاد السبب دون المسبب ، ولا وجود المسبب دون السبب » . ويرى الغزالي خطورة هذه الفكرة الطبيعية للعلية أو السببية اذا طبقت في نطاق ديني هام . فينتج من تراث الأشاعرة ليستمد منه مادة يصوغها صياغة كاملة ، في إنكار العلاقة الضرورية اللازمة بين العلة والمعلول .

إن إنكار هذه العلاقة يستند ، عند الغزالي ، إلى أننا نشاهد تعاقب حادثين الواحدة بعد الأخرى ، ما اصطللحنا على تسمية احدهما علة والأخرى معلولا بدون وجود أية رابطة عقلية لازمة بين الحادثين(*) . ويضرب أمثلة كثيرة على الاقتران ، الذي يعود إلى ما سبق من تقدير الله لخلقها على التساوق لا لكونه ضروريا في نفسه . بل إن في مقدور الله أن يخلق الشيع بدون الأكل ، وأن يخلق الموت دون قطع الرقبة ، وأن يديم الحياة مع قطع الرقبة ، وهلم جرا .

ولكن النتائج التي تنتج عن إنكار العلية كافية لهدم حقائق العلوم كلها . فان العلوم جميعا تستند إلى هذا القانون ، انتبه ابن رشد إلى هذا ، فاعتبر النقد قولا خطايا أو جدليا تارة ، وقولا سفسطائيا طورا . وكان يحس بنتائج الخطيرة في نطاق العلوم كلها(٢٤) .

وبالاختصار فقد انقسمت فرق الاسلام فيما يختص بالموقف من السببية أو علاقة الأسباب بالمسببات إلى من ينكر السببية على الإطلاق ، ويرجعون كل المسببات إلى سبب أوحده ، هو الله سبحانه . . ومنها من يؤمن بالسببية ويعلاقة الأسباب بالمسببات علاقة تلازم ودوام لا تخلف فيها . . والسلفية يطلقون على هؤلاء ، « الطبائعية والمنجمون والدهرية » . . ثم يقولون إن لهم موقفا ثالثا بين هذين الفريقين ، فهم يعترفون بالأسباب ، ويفعلها في المسببات ، لكنها لا تستقل بهذا الفعل وحدها ، لأن السبب يحتاج

* يرى البعض أن نقد الغزالي لفكرة السببية ، قد استبق نقد هيوم لها ، وربما استبق الاتهامات المعاصرة ذاتها . ولكن الواقع أن الغزالي كان ينتقد السببية لكي يذهب الغائية ، على حين أن هيوم والمعاصرين ينتقدون السببية لكي يوسعوا من نطاق العقل العلمي ويضموا إلى مملكته مجالات أرحب . انظر كتاب د . فؤاد زكريا « آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة » : الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٥) . ص ١٩ .

إلى سبب آخر وهذا يحتاج بدوره إلى سبب يتقدمه . . وهكذا حتى نصل إلى السبب الأول ، وهو الله سبحانه وتعالى . .

ومن يمعن النظر في هذه المواقف الثلاثة من السببية ، عند الفلاسفة المسلمين ، يجدها في الحقيقة موقفين لا ثلاثة (٢٥) .

وكما انتقلت فكرة العلية في أبحاث أرسطو إلى العالم الاسلامي ، فانها استمرت في الثقافة الغربية الرسمية ، حتى عصر النهضة ، فعلى سبيل المثال ، نجد « جيوردانو برونو » Giordano Bruno (١٥٤٨ - ١٦٠٠) يتحدث عن الله باعتباره المبدأ الأول أو السبب الأول . ويقول : « وعندما نتحدث عن المبادئ والأسباب في الطبيعة ، إنما نتحدث عن أشياء مختلفة من وجهات نظر مختلفة . اننا نتحدث عن الله باعتباره مبدأ أولاً ، نظراً إلى أن جميع الأشياء تأتي بعده فقط في سلسلة منتظمة من القبل والبعد طبقاً لطبيعتها ، أو تبعاً لدوامها duration أو تبعاً لقيمتها اننا ندعو الله بأنه السبب لأن جميع الأشياء تتجلى وتتميز منه ، كنتيجة من شيء كاف فالشيء يُنتج مما ينتجه ، ووجهتها النظر هاتان مختلفتان ، لأنه لا يمكن لأي شيء أن يأتي أولاً ويكون أقل قيمة من شيء آخر يأتي بعده » (٢٦) .

ويرى أن العلة الكافية في الفيزيائي الكلي ، هو العقل الكلي ، وهو الأول ، والقدرة الأصلية لعالم الروح ، كما أنه الصورة الكلية للكون ، فالعقل الكلي هو « الأكثر تعلقاً بتصميم الأشياء ، واقعي ، وذو قدرة جوهرية ، وجزء مؤثر لعالم الروح » (٢٧) وهو كلي الوجود omnipresent في العالم ، خصوصي ونوعي في أجزائه وأعضائه ، ومن ثم في أشكاله وأغراضه (٢٨) .

ويفرق « برونو » بين العلة العرضية والعلة الجوهرية ، على اعتبار أن العلة العرضية هي التي « لا يشكل الكافي جزءاً من الأشياء المركبة والمنتجة منها . أما العلة الجوهرية فهي التي تؤثر في الموضوعات أو خارجها » . لذلك « فالعلة عارضة لكونها متميزة عن الجوهر Substance أو الماهية essence ، وجوهرية من جهة مقدرتها أو فاعليتها actuality » (٢٩) .

وعنما بزغ عصر العلم الحديث ، استبعدت العلتان الصورية والغائية بعد الأخذ بالتجريب . أما العلة المادية ، فقد كانت مفترضة أصلاً لارتباطها بكل الحوادث الطبيعية على الرغم من أن معناها لم يعد أرسطياً - لأنه من وجهة نظر العلم الحديث ، أصبحت

المادة محلا للتغير ، وليست « شيئا ثابتا » ، وبناء على هذا لم يتبق من علل أرسطو الأربع سوى العلة الفاعلة التي لوحظ قيمتها في البحث العلمى .

وكانت هناك بعض الأسس التى جعلت عصر النهضة يختزل العلل جميعا الى العلة الفاعلة ، وهى على هذا النحو :

(أ) كانت هى العلة الوحيدة من العلل الأربع التى يمكن ادراكها بوضوح .

(ب) ومن ثم كان يمكن التعبير عنها رياضيا .

(ج) كما يمكن تحديدها فى علاقة تجريبية ، أعنى أن ينتج حادث ما (وعادة ما يكون حركة) حادثا آخر (وعادة ما يكون حركة أخرى) . وذلك بناء على قواعد ثابتة . وعلى الجانب الآخر ، لا يمكن تعريف بقاء الأسباب فى حدود بعدية ، وبالتالي لا يمكن اختبارها تجريبيا .

(د) ونتيجة لذلك كان من الممكن التحكم فى السبب الكافى ، ويؤدى ذلك إلى السيطرة على الطبيعة ، وهو الهدف الوحيد للتصور الأداتى للعلم instrumental concept of science الذى دافع عنه بيكون Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وأتباعه^(٣٠) .

ولكننا نجد من الناحية الأخرى أن عقلى القرن السابع عشر قد تبنا المماثلة التقليدية بين السبب والعلة ، ولكنهم هذه المرة عكسوا المصطلحين : فالأسباب الآن هى العلل ، والعلل فى الغالب الأعم كانت نوعا رياضيا ، فقد كان ينظر إلى القضية الرياضية ، وليس إلى العامل الفيزيائى ، على اعتبار أنها علة كافية ومحتمة .

ولقد مثل هذا الاتجاه أصدق تمثيل ، كبلر Kepler الذى لم يكن يأخذ أبدا بأية حقيقة تجريبية ، لإثبات أى شىء يعن له . ولقد توصل إلى تصور جديد للسببية — فيما يقول بيرت Burt ذلك لأنه كان « يعتقد فى الانسجام الرياضى الذى يمكن اكتشافه فى الحقائق الملاحظة ، على اعتبار أنه السبب الكافى أو النهائى ، أو العلة كما كان يفضل دائما استخدامها بدلا من السبب »^(٣١) .

وكذلك جاليليو Galileo الذى كتب عبارته الشهيرة « إن قانون الطبيعة مكتوب بلغة رياضية » . إلا أن جاليليو يقدم لنا تعريفا واضحا للسبب الكافى ، فيه يعرف السبب الكافى بأنه ، الحالة الضرورية والكافية لظهور شىء ما « هذا ولا شىء آخر يمكن أن يسمى سببا كافيا الا فى نتيجته ويختفى باختفائها »^(٣٢) .

ويبدو من النظرة الأولى أن تعريف جاليليو للسبب مرض ، ليس بالمعنى الأنطولوجي فحسب وإنما أيضا بالمعنى المنهجي ، فهو يحدد المعيار التجريبي ، ويُبرز ما إذا كان العامل السببي ضرورياً من عدمه . ولكن لودققنا النظر أكثر لتبين لنا عدم موافقته من النواحي التالية :

أولاً : يشتمل التعريف على عدد لا نهائي من العوامل التي تدخل في السبب مما يؤدي إلى بعض الاختلاف عن النتيجة ، وعليه فإن الاحتمى يعد مخالفاً للتحتمية السببية . كما أن التحليل السببي سيكون هنا مستحيلاً بسبب العوامل اللانهائية . كما أنه من الممكن للفروض السببية أن تتساوى في الاستحالة عن طريق الاختبار التجريبي ، لأنه إذا ما تحرك أى عامل من العوامل النهائية ، لأدى ذلك إلى اختلاف النتيجة .

ثانياً : أن الذى يجعل من تعريف جاليليو للسبب غير صحيح تماماً ، هو أنه عام جداً ، فهو ينطبق على عمليات استاتيكية وديناميكية ، وعمليات أخرى كلها ضرورية وكافية ، لأن مصادفة أى حادث أيا كان نوعه ، باتى نتيجة لعملية من أية نوع سواء كانت سببية أم لا (٣٣) .

ولاغرو أن يكون المبدأ السببي عند العقلانية rationalism سواء في العصور الوسطى أو عصر النهضة ، أوحى في الفكر المعاصر ، تحليلياً ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يأخذ شكل العلة الكافية sufficient reason .

فطبقاً لاسبينوزا spinoza ، إذا أردنا أن نعرف طبيعة العلة عنده ، علينا أن نتعرف أولاً على طبيعة الجوهر ، الذى جعله أزلياً ، وقد عرف لنا الأزلية aeternitas بأنها « الوجود ذاته ، بقدر ما يتصور على أنه يتلو بالضرورة من مجرد تعريف ما هو أزلى » . ويجعل من هذا الوجود مرادفاً للحقيقة الأزلية ، التى لا يمكن تصورها من خلال فكرة المدة أو الاستمرار أو الزمان . وهكذا يعمل اسبينوزا منذ البداية على فصل الأزلية عن الزمان ، وتصبح هى أزلية الماهية ، أعنى أزلية الضرورة المنطقية .

وفضلاً عن ذلك فهذا الجوهر موجود بالضرورة ، أى أن « الوجود ينتمى إلى طبيعة الجوهر » . ومعنى انتهاء الوجود إلى طبيعة الجوهر أنه لم يلحق به بفضل شىء خارج عنه ، وأنه ليس شيئاً اكتسبه الجوهر من الخارج ، أى أن الجوهر ليس مخلوقاً .

ولكى يعبر اسبينوزا عن فكرة الوجود الضرورى غير المخلوق هذه ، يستخدم فكرة

علة ذاته *causa sui* . فالجوهر « الواحد الشامل هو علة ذاته » ، بمعنى أنه ما تنطوى فيه الماهية على الوجود ، أى بعبارة أخرى ما لا تتصور طبيعته إلا موجودة^(٣٤) .

ومعنى هذا ، فإن الله (أو الطبيعة أو الجوهر) ، عند اسبينوزا ، هو « العلة الكافية لجميع الأشياء التى تسقط فى الجسم الكروى للعقل اللانهاى »^(٣٥) . كما أنه « القوة المحركة الكامنة فى العالم ، وهو ليس علة زائلة للأشياء جميعها »^(٣٦) . كما أنه « ليس علة كافية لوجود الأشياء فحسب ، وإنما أيضا علة لماهياتها »^(٣٧) .

غير أن اسبينوزا ينفى عن فكرة الله أى وصف له صلة بفكرة العلية الخالقة . ففكرة الخلق ذاتها هى فى نظره تشبيه للقوى الإلهية بقوى الإنسان حين يحدث شيئا أن يكون علة له . فالطبيعة عنده فى حاجة إلى علة بل إن اسبينوزا يحاول أن يترع عن أذهان الناس ميلهم المأثور إلى تطبيق العلية على كل شيء ، حتى على الكون فى مجموعه : فهو يؤكد أن العلية لا تنطبق إلا على الأشياء الجزئية ولكنها لا تنطبق على الجوهر ، أو الطبيعة فى مجموعها ، ومن العبث أن نبحث عن علة للجوهر مثلما نبحث عادة عن علل الأشياء الجزئية . فهو هنا يدعو إلى التوقف عن البحث عن علة للطبيعة بأسرها ، ويحاول تعويد الأذهان على قبول فكرة الطبيعة الموجودة منذ الأزل ، غير الناتجة عن علة . ولو تحقق له هذا الغرض ، لزال بذلك أقوى سبب يؤدى بالناس إلى افتراض موجود خارج عن الطبيعة عال عليها ، يكون علة لها . فالعلة داخل المجموع علية باطنة ، وهذا هو ما يعنيه اسبينوزا بفكرته القائلة إن الجوهر علة ذاته . وبعبارة أخرى فليس لك أن تلمس للطبيعة فى مجموعها علة ، لأن هذه الطبيعة أزلية لا تستطيع أن تقول انها لم تكن فى أى وقت موجودة ثم وجدت .

أما الأشياء الجزئية فتعليلها يرجع إلى أشياء أخرى جزئية مثلها . ويعبر اسبينوزا عن تلك الفكرة فيقول « ان علة الفكر الفردية هى فكرة فردية أخرى ، أو الله لا من حيث إنه لا متناه ، بل من حيث هو متأثر بفكرة شيء فردى آخر يكون الله علة له ، ويكون علة لهذا الأخير من حيث هو متأثر بفكرة شيء فردى ثالث ، وهكذا إلى ما لا نهاية . وفى هذه الحالة تكون الأشياء الفردية هى علة بعضها البعض ، وكلما حاولنا التوقف عند العلية الإلهية محاولين أن نهتدى إليها خالصة ، وجدناها بالفعل متأثرة بفكرة شيء فردى آخر ، ويظل هذا التأثير ساريا إلى ما لا نهاية . وبعبارة أخرى ، فإذا جاز لنا أن نتحدث عن فاعلية إلهية فى الأشياء الجزئية ، فلا بد أن يكون ذلك من خلال أشياء جزئية أخرى ، وهذا يؤدى فى الواقع إلى الاستغناء تماما عن العلية الإلهية ، والاكتفاء بتأثير الأشياء الفردية بعضها فى البعض »^(٣٨) .

أما طبقا « لـ لـ لـ Leibniz » ، « فلا يحدث شيء دون علة كافية » (٣٩) . ولما كان « لـ لـ لـ » يؤمن بأن هناك « قوى في كل الجواهر » وأن تلك القوى هي في الجواهر ذاتها . فاننا نستطيع أن نقول بحق مع ماير بأن لـ لـ لـ يدعى « مؤسس الديناميكا الحديثة » (٤٠) .

ولقد دافع لـ لـ لـ عن رأيه بأن المكان والزمان اذا كانا مطلقين ولهما وجود حقيقي مطلق ، واذا كان المكان لا يختلف فيه أية نقطة أخرى اللهم الا بفضل الاجسام الموجودة في كل منها ، واذا كان الزمان لا يختلف فيه أن آخر اللهم الا بفضل الحوادث المتعاقبة في تلك الآتات ، فان الله لن يجد سببا لكي يوفق بين الأجسام وبعضها في علاقات مكانية وزمانية معنية مع بعضها الآخر ، اذ لماذا يضعها في مكان معين بطريقة ما ، دون أن يضعها في مكان آخر بطريقة أخرى ؟ ولماذا يجعل هذه تأتي قبل أو بعد تلك ؟ ولما كان الله يفعل فقط عن علة كافية ، أى عن اعتبار لما هو أحسن فانه لا يستطيع أن يضع نسفا جسيما في مكان معين ، وكذلك الأمر بالنسبة للزمان (٤١) .

ويذهب لـ لـ لـ في موندولوجيته إلى أن النفوس souls تفعل في غايتها ووسائلها تبعا للعلل الغائية Final causes خلال الشغف ، والاجسام تفعل تبعا للعلل الفاعلية effi- cient causes . فكيف اذن يتم التوافق بين هذه وتلك ، وكيف تتجدد تلك العلل الغائية والفاعلية في الكائن الواحد ؟

هنا نجد لـ لـ لـ يساهم في حل المسألة الميتافيزيائية العملية بفكرته عن الانسجام المقدر preestabished harmony . ويفسر ذلك بأنه اذا افترضنا أن هناك ساعتين متوافقتين زمنيا تماما ، فان تفسير هذا التوافق لن يخرج عن طرق ثلاثة :

الطريق الأول : يمكن بلورته في التأثير المتبادل لواحدة من هاتين الساعتين في الساعة الأخرى ، بحيث يتحقق ذلك التوافق .

الطريق الثاني : يمكن تلخيصه في قيام عامل ماهر بالاهتمام بهاتين الساعتين وتدخله المستمر في ضبطهما والعناية بهما لكي يكونا متوافقتين باستمرار .

الطريق الثالث : والآخر فيقوم في دقتهما الخاصة المسبقة التي تجعلهما دقيقتين ومتوافقتين دون ما تأثير من إحدى هاتين الساعتين على الأخرى ، ودون ما تدخل من خارج (٤٢)

أما طريق الانسجام المتصور الذي اقترن بالفن الإلهي ، وخلق منذ البداية الجواهر بطريقة كاملة ومنتظمة ومتقنة بحيث إن اتباعها لقوانينها الخاصة التي منحت إياها بادية ذي بدء يجعل كل جوهر منها متوافقاً مع الآخر كما لو كان هناك تأثير متبادل بينهما ، أو كما لو كان الله واضعاً يده عليها باستمرار مؤيداً انتظامها وحافظاً لتوافقها .

وعلى هذا النحو تتحد أو تتوافق أيضاً المملكة الفيزيائية للطبيعة والمملكة الأخلاقية للعناية ، تلك المملكتان اللتان تندرج تحت أولاهما مملكة العلل الفاعلية التي تحكم الجسم الإنساني ، ومملكة العلل الغائية التي تحكم النفس الإنسانية أو النفوس عامة . . . أو كما يقول ليبنتز . . . هناك توافق كامل بين مملكة الطبيعة ، الأولى مملكة العلل الفاعلية والثانية مملكة العلل الغائية ويجب أن نلاحظ هنا توافقاً بين المملكة الفيزيائية للطبيعة والمملكة الأخلاقية للعناية . كما يقرر ليبنتز في مبادئ الطبيعة والعناية أن « هناك توافقاً كاملاً بين ادراكات الموناد وحركات الأجسام ، توافق مسبق في الخارج بين نسق العلل الغائية ونسق العلل الفاعلية ، وهنا يتألف التوافق والوحدة الفيزيائية بين النفس والجسم »^(٤٣)

ويتبين لنا من عرضنا الموجز لكل من اسبينوزا وليبنز ، المماثلة الواضحة بين السبب والعلة ، وذلك شأن كل العقلانيين الذين ماثلوا بينهما ، غير أن هيجل Hegel ، يعد الممثل الأكبر للعقلانية في الفكر الحديث والمعاصر ، وتمثل مقولة العلية عنده الأساس الذي تقوم عليه فلسفته العقلية كلها . لذلك سنفرد له هذا الجزء من البحث .

يرى « هيجل » أن المشكلة التي تبحثها الفلسفة بأوسع معنى للكلمة هي مشكلة تفسير الكون . وعلى الرغم من أن « هيجل » لا يماثل بين السبب والعلة ، بل يفرق بينهما تفريقاً حاسماً وقاطعاً ، إلا أننا إذا أمعنا النظر جيداً ، فسنجد أنه في الحقيقة يماثل بين السبب والعلة ، لأنه لا يعترف بالسبب على الإطلاق ، ولا يأخذ به كمبدأ للتفسير على الإطلاق . العلة عنده هي التي تفسر كل الأشياء سواء أكانت جزئية أم كلية . ومن ثم فهو يماثل - في الحقيقة - بين السبب والعلة . فهو يذهب إلى أن الفلاسفة قد اختلفوا حول ما إذا كان ينبغي علينا أن « نلتمس تفسير الكون في المادة أم في الروح ، أى في علة أولى غامضة أم في خالق عاقل »^(٤٤) . يبدو أن السببية مبدأ قادر على تفسير الوقائع الجزئية ، لكنه عاجز عن تفسير الكون ككل . « وإذا نظرنا نظرة أعمق لوجدنا أن مبدأ السببية ، عاجز في الواقع عن تفسير الوقائع الجزئية نفسها . . . بل إن السببية لا تفسر شيئاً على الإطلاق »^(٤٥) .

بل إن التفسير الصحيح للكون - في رأيه - لا بد أن يبين لنا الكون معقولا ، أى لا بد أن نجد علة reason معقولة للكون لا سبباً cause ، وأن المبدأ الأول للعالم لا يمكن أن

يكون سببا ، وإنما علة يكون العالم معلولا لها . فلو قارنا بين العلة والمعلول من ناحية ، والسبب والنتيجة من ناحية أخرى ، لوجدنا أن الأولى تخلو من مساوئ الثانية . فنحن لا نستطيع أن نجد تفسيراً لماذا يتبع السبب المعين نتيجة معينة لا نستطيع أن نجد تفسيراً لماذا يتبع البرد التجمد ، ولكننا نجد ذلك في العلة . لأن العلة نفسها تقدم لنا علة ذلك . فالتبعية في أي استدلال صحيح لابد أن تنتج من المقدمات . . وهكذا نستطيع أن نستنبط المعلول من العلة ، لأن فكرة العلة تتضمن فكرة المعلول . وهذا ما نعنيه بقولنا إن هذا العلول ينتج من هذه العلة . ولو أننا استطعنا أن نستنبط العالم منطقياً من مبدأ أول ، فإننا نكون قد فسرنا العالم^(٤٦) .

وإذا كان الأمر كذلك — عند هيجل — فيحق لنا أن نتساءل : ماذا يعنى بالعلة المستوية ؟ ثم ، ألا تكون العلة نفسها في حاجة إلى علة أسبق منها ، تماماً كما أن السبب يكون في حاجة إلى سبب أسبق منه . وبمعنى آخر : إذا افترضنا أننا وجدنا العلة الأولى للعالم ألا يمكن أن تكون هذه العلة ، كالسبب الأول واثقة غامضة بلا تفسير ؟ .

يذهب « هيجل » فيما يختص بالإجابة عن السؤال الأول إلى أن العلة ليست شيئاً له وجود فعلي مستقل وقائم بذاته ، فهي تجريد ، وقد نتحدث عن الشيء وعيائه كما لو كانا منفصلين . والواقع أنهما — في رأيه — منفصلان في الفكر فقط : أما إذا قلنا إن علة الشيء منفصلة عن الشيء نفسه فذلك ليس إلا تجريداً ، فالخير عبارة عن تجريد من الأشياء الخيرة ، وفكرة توازي الأضلاع تجريد من الأشكال المتوازية الأضلاع ، والمبدأ الأول للعالم أو علة الأولى ليست شيئاً يوجد وجوداً فعلياً منفصلاً عن العالم . وإذا كان لابد أن يفصله عن العالم فإن ذلك لا يتم إلا في الفكر فحسب لأن هذه العملية عبارة عن تجريد ، والتجريد كلي ، ومن ثم لابد أن تكون العلية كلية . . وبالتالي فإن المبدأ الأول للعالم أو المطلق ، أو مصدر الأشياء جميعاً هو كل universal ، وعلينا أن ننظر إلى الكلي بوصفه علة ينتج عنها العالم بوصفه معلولاً منطقياً لها ، وبالتالي فلا بد أن يكون من الممكن أن نستنبط العالم بالفعل من هذه العلة^(٤٧) .

أما التساؤل عن معقولية العلة المعقولة فهو تساؤل لا معنى له . لأننا — في رأيه — لو فهمنا معنى العلة الخالدة في ذاتها لوجدنا أنها لابد أن تكون بالضرورة عقلية تماماً ، ولا يمكن أن نتساءل عن شيء أبعد من ذلك لأن العلة هي علة ذاتها ، إنها حسب تصورهما نفسه ، تفسر نفسها بنفسها ، وتحدد ذاتها بذاتها^(٤٨) .

وفيا يختص بالاجابة عن السؤال الثانى المتعلق بالمماثلة بين العلة الاولى والسبب الاول من حيث ان كليهما يمكن ان يكون له علة اسبق ، وسبب اسبق ، نراه يذهب الى ان المبدأ الاول الذى يحاول ان يفسر الكون عن طريقه لابد ان يحقق شرطين :

الشرط الاول :

ان يكون قادرا على تفسير العالم . يعنى انه لابد ان يبين لنا كيف يخرج منه العالم خروجا ضروريا . بهذا الشرط يتوافر - فى رايه - فى مبدأ العلة الاولى ، ولكنه لا يتحقق فى مبدأ السبب الاول : فلو افترضنا ان المبدأ هو السبب الاول ، لوجدنا انه لا يفسر العالم فى هذه الحالة ، اذ من المستحيل ان نرى أية علاقة ضرورية بين السبب والمسبب ، لكننا حين نفرض ان المبدأ الاول هو العلة الاولى فسوف يكون فى استطاعتنا ان نرى كيف يمكن للعالم ان يكون معلولا ضروريا لهذا المبدأ وفى هذه الحالة يكون التفسير سليما ، لاننا نجد الرابطة المنطقية الضرورية بين العلة والمعلول .

الشرط الثانى :

ان يفسر نفسه بنفسه ، اذ لربقى بلا تفسير فسوف يكون عبارة عن غموض مطلق ، كذلك يكون غموضا مطلقا لو فسرء شىء فضلا عن انه لن يكون فى هذه الحالة ، مبدأ اول ، لان الشىء الذى فسرء سيكون فى هذه الحالة سابقا عليه ، كما انه سيكون كمبدأ للتفسير اعلى منه . ومن ثم فلا بد ان يكون للمبدأ الاول تفسير نابع من ذاته ولا يتوافر هذا الشرط فى السبب الاول : اذ لابد ان يكون معنى السبب الاول انه شىء موجود يحتاج الى سبب اعلى منه ، لكن العلة هى المبدأ الذى يفسر نفسه self explanatory (٤٩) .

ومن هنا نجد ان « هيجل » عندما يفرق بين السبب والعلة ، فان مثل هذه التفرقة تهدف فى الحقيقة الى إلغاء فكرة السبب كلية ، والاخذ بمقولة العلية وحدها ، التى يرى انها المبدأ الحقيقى لتفسير الكون ، ومن ثم فهو يماثل بينهما فى واقع الامر وفى الحال .

والحقيقة ان العقلانى الصرف ، يرى ان هناك علة ليس فقط فى الذى يبدأ ان يكون او الذى يتوقف عن ان يكون ، وإنما أيضا - وكما رأينا - فى كل ما هو موجود ، يشمل ذلك المجموع الكلى للموجودات .

ولكن ليس الخلط بين المبدأ السببى ، الذى له حالات انطولوجية ، وبين مبدأ العلية ، الذى هو قاعدة ابستمولوجية (على الرغم من انه يعد غالبا ضمن مبادئ منطقية) ، ليس مثل هذا الخلط مقتصرأ او احتكارا للعقلين وحدهم ، فهو ليس خاصا

بكبلر أو سبينوزا أو لينتز أو هيغل وحدهم ، وإنما انغمس فيه أيضا بعض التجريبيين - وقد لا تندهش كثيرا ، لو عرفت ذلك من سياق مذهب يرى أن العلاقة السببية تنتمي إلى نطاق التجربة ، ومعرفة الموضوع ، ويتوازي هذا الخلط مع خلط الواقعية المادية material reality التي افترضت مذهبها في الانتسجام المقدر Preestablished harmony بين العقل والواقع ، وقد ابتدعت فكرة أن النتيجة تحتوى في السبب بنفس الطريقة التي تكون عليها النتيجة في عملية الاستدلال المنطقي حيث إنها تستلزم منطقيا من مقدماتها . ومن ثم فلا شيء جديد يمكن أن ينبثق من العالم - إذا لم تكن الجلدة آتية من خارج العالم ذاته (٥٠) .

استُخدم إذن مبدأ العلة الكافية بشكل واسع في جميع المجالات الخاصة بالمعرفة مرادفا للمبدأ السببي ، على أن العلة لا تشير إلى الأسباب في العلم ، فهي تعنى بأن توحد قضايا معينة خاصة بحقائق ، مع فروض معينة ، وقوانين وبدهييات ، وتعريفات ، لكن هذا لا يدخل في مفهوم السبب - وبصفة عامة ليس هناك انطباق بين العلة الكافية والعلاقة السببية . ويكفى أن نقول إن الرياضيات التي تستخدم العلة الكافية ، تظل خارج نطاق المبدأ السببي الذي له حالات أنطولوجية . كما أن محاولة رد المبدأ السببي إلى المنطق الشرطي - كما سنرى في الباب الثاني من هذا البحث - يقع في نفس الخطأ الذي يوحد بين العلة الكافية والعلاقة السببية .

وبناء على ذلك ، لا يمكن النظر إلى مبدأ العلة الكافية ، كما هو معتاد ، على اعتبار أنه « مظهر عقلي للسببية » ، كما أنه وبصفة عامة ، لا يمكن النظر إلى المعرفة العلمية باعتبارها انعكاساً للواقع المادي فحسب ، وإنما إلى أنها تشتمل أيضا على استخدام البناء الحقيقي للموضوعات الخاصة بها من (تخيلات ومفاهيم وأفكار ، واستدلالات منطقية) مدعنة لقوانينها الخاصة (القائمة على المنطق الصوري ، والاستقراي معا) .

ومن المشكلات الأخرى المعقدة التي أثارها السببية ؛ مشكلة السبب والتعاقب الزمني . نتناولها بالبحث في الصفحات التالية .

(٢) مشكلة السبب والتعاقب الزمني :

إن أول ما يواجهنا في مشكلة التعاقب الزمني هو هذا السؤال : ما هي العملية المتصلة التي يمكن أن تستخدم لضم فواصل الزمن ؟ سنواجه في الحال بصعوبات بالغة .

فإننا لا يمكننا أن نعالج المواصل الزمنية بنفس الطريقة التي نعالج بها المسافات

المكانية . أو بعبارة أكثر تحديدا . تدل نهايات الأجسام الصلبة على فواصل مكانية ، ولكن لا توجد حدود قاطعة للزمن يمكن أن توضع لتؤلف معا خطا مباشرا .

افترض هذين الفاصلين : طول حرب معينة منذ أول مقذوف فيها ، وحتى آخر مقذوف ، ودوام عاصفة رعديّة معينة منذ أول قصفة رعد فيها وحتى آخرها . كيف يمكننا ضم هذين الأمدين أو الدوامين durations ؟ لدينا حادثان متفرقان ، لكل منهما طول معين من الزمن ، ولكن ليس ثمة وسيلة لاستحضارهما معا . بالطبع لو كانا حادثين سابقين معا ، في الزمن ، لأمكننا أن نتعرف على تلك الحقيقة ، ولكننا لن نتمكن من تبديل (أو تغيير) الحوادث من حولنا كما نبدل نهايات الموضوعات الفيزيائية^(*) .

أما إذا كان لدينا حادثان ، يبدأ الواحد منهما حيث ينتهى الآخر تماما ، إذن لكان طول الحادث الكلى ، اختصارا حسابيا لأطوال الحادثين .

توصل العلماء في عام ١٩٥٦ إلى اتفاق عالمي لحساب وحدات الزمن على أساس حركة الأرض حول الشمس في عام واحد ، ثم تعريف الثانية في هذا الاتفاق على اعتبار أنها ١/٣٠٥٦٠٥٥٦ ر ٩٢٥ ر ٩٧٤ من العام ١٩٠٠ . ولقد تخلوا عن هذا النظام في عام ١٩٦٤ ، ورأوا أن النظام الأكثر احكاما والذي يمكننا أن نحصل عليه هو حساب الثانية على أساس معدل الاهتزاز الدورى للسيزيوم^(*) cesium الذرى .

ومن الملاحظ أن أى تحديد أو تعريف للزمن لابد أن يقوم على مفهوم الدورية - Periodicity . غير أن للدورية معنيين ، أحدها ضعيف والآخر قوى . تكون العملية دورية بالمعنى الضعيف لو أنها تحدث المرة تلو المرة ، أى بمعنى تتكرر ، كخروج « زيد » من منزله ، إنه يحدث مرارا وتكرارا ، مئات من المرات طوال حياة « زيد » . ولكن ربما يظل زيد فى بعض الأيام بمنزله عدة ساعات ، وربما يغادر المنزل فى أيام أخرى عدة مرات خلال ساعة واحدة . وفى بعض الأحيان يعنى الدورى أن دائرة كاملة تتكرر بنفس الانتظام الدائرى . يتأرجح البندول على سبيل المثال من أخفض نقطة له إلى أعلى نقطة على اليمين ، ويعود مرة أخرى إلى أخفض نقطة كان عليها ، مرتفعا إلى أعلى نقطة على اليسار ، ويعود مرة أخرى إلى أخفض نقطة وهكذا ، إذن تكرر دوران البندول يكون فى دائرة كاملة ، وعلى ذلك فإن حركات تأرجح البندول فى ساعة دقيقة الصنع ، تُعد دورية بالمعنى القوى .

* السيزيوم هو العنصر الفلزى

أى نموذج للدورية اذن علينا أن نأخذ به كقاعدة لقياس الزمن ؟ اننا نميل بالطبع إلى الاجابة ، بأننا نختار عملية يكون فيها الدورى بالمعنى القوى ، فلا يمكننا أن نؤسس مقياسا للزمن على مغادرة « زيد » لمنزله ، لأن هذا غير منتظم على الإطلاق . كما أنه لا يمكننا أن نؤسسه على نبض القلب ، لأنه على الرغم من أن « النبض » أكثر ارتباطا بالدورية من « حيل » زيد ، إلا أنه يظل غير منتظم بشكل كاف ، فاذا كان شخص ما يجرى بسرعة أو أصيب بحمى عالية ، كان نبضه أسرع من الطبيعي . ما نحتاجه اذن هو عملية دورية بأقوى معنى ممكن (٥٢) .

ومن الممكن أن يجرنا هذا إلى صعوبات أخرى . فعلى سبيل المثال ، قياس الزمن بالبندول على أساس أن دقات البندول متساوية المدة بالتعريف ، ليس سوى تقريب أولى للحرارة ، ومقاومة الهواء ، والضغط الجوى ، تغير حركة البندول . وإذا تخلصنا من أسباب الخطأ هذه ، فأننا سنحصل على تقريب أكبر ، ولكنه لن يكون بدوره الا تقريبا . وهناك أسباب جديدة أخرى مهمة حتى الآن ، وخاصة بالأسباب الكهربائية والمغناطيسية وغيرها ، قد تتدخل لتحدث اضطرابات صغيرة .

في الواقع أن أحسن الساعات يجب أن تعدل من زمت لآخر ، وهذه التصحيحات تتم بواسطة الملاحظات الفلكية . فالיום الفلكى ، أى مدة دوران الأرض . هو الوحدة الثابتة لقياس الزمن ، ونحن نفترض ، بواسطة تعريف جديد ، يقوم مقام التعريف المستخرج من دقات البندول أن دورتين تامتين للأرض حول محورها تستغرقان نفس الوقت .

ومع ذلك فإن الفلكيين لم يرضوا بعد عن هذا التعريف ، فالكثيرون منهم يعتقدون أن المد والجزر يؤثران في كوكبنا ، وأن دوران الأرض أخذ في البطء شيئا فشيئا (٥٣) . وكان هذا من دواعى الأخذ بنظام معدل الاهتزاز الدورى للسيزيوم ، كما سبق القول .

على أن مشكلة التعاقب الزمنى أو السابق واللاحق ، أو الترتيب الزمنى ، أهم من مشكلة الزمن ، فكيف يمكننا أن نحدد إن كان حادث معين أسبق من حادث آخر ؟ كما أن هناك سؤالا آخر ، وهو هل يمكننا أن نعرف الزمن بواسطة السبب ؟

في محاولة للاجابة عن السؤال الأول ، يقول ريشنباخ : « اذا استعرضنا الوسائل التى نحكم بها على الترتيب الزمنى لوجدنا أنه يشترط فيها دائما معياراً أساسياً للتعاقب الزمنى ، فلا بد أن يسبق السبب النتيجة ، وبالتالي فأننا اذا عرفنا أن حادثا معيناً هو سبب حادث

آخر ، فلا بد أن يكون الأول أسبق من الثاني . ويضرب لنا المثال التالي « اذا اكتشف شرطى فى بقعة خفية ثروة من الذهب ملفوفة فى ورقة جرائد ، فانه يعلم أن لف الثروة لم يتم قبل التاريخ المدون على الجريدة ، ما دام طبع الجريدة هو السبب الذى أدى إلى ظهور نسختها هذه». وعلى ذلك فان علاقة الترتيب الزمنى يمكن أن ترد إلى علاقة سبب ونتيجة^(٥٤) .

ولكن اذا افترضنا أن السبب والنتيجة قد تزامنا ، فهل يمكننا أن نفسر حيثثد العلاقة السببية ؟ يذهب « كانتا » Kanta ، الى أنه لا يمكن للعلاقة السببية أن تُفسر ، اذا كان هناك شيثان متطابقان ، وحيثثد ينظر إلى العلاقة السببية على أنها غير ذات معنى . فمن الصعب أن ندرك لماذا لا تتزامن النتيجة مع السبب ، وذلك عندما تتوافر جميع الشروط المفترض فيها أنها تكوّن السبب . فاذا أضاف الفاصل الزمنى أى شىء للمجموع الكلى للشروط المفترض فيها أنها تكوّن السبب ، فان ما هو مفترض أنه سبب ليس هو بالسبب الكافى ، بل إنه يتطلب عاملا آخر ، أو حالة أخرى ، واذا لم يصف الفاصل الزمنى ، من الناحية الأخرى أى شىء لإجمالى الشروط ، حيثثد لا ينبغى للسبب والنتيجة أن يفرقا بأى فاصل زمنى ، وينبغى ملاحظتهما باعتبارهما متزامنين ، وليسا متتابعين . وأكثر من ذلك ، اذا كانا متزامنين ، بمعنى أن الفاصل الزمنى يختفى أيضا حيثثد يصبح السبب والنتيجة متطابقين ولا يكن لأى شىء أن يميز بينهما .

واذا كان السبب هو المجموع الكلى للحالات المناسبة لإنتاج النتيجة . اذن لا يمكن للنتيجة أن تحتوى على أى شىء لم يكن محتويا فى السبب ، أو فى المكونات المناسبة للسبب واذا احتوت النتيجة على أى ملامح أو خواص اضافية لم تكن محتوية فى الشروط المكونة لها ، حيثثد تبقى هذه الخواص الاضافية بلا تفسير ، وينهار تبعا لذلك المبدأ الكلى للسببية وهو الأساس الوحيد والهدف الأعظم للعلم ، واذا لم يكن هناك أى شىء اضافى حيثثد يصبح السبب مماثلا للنتيجة ، وعندئذ يختفى التمييز بين السبب والنتيجة ، ويكف بمبحث السببية عن أن يكون له معنى^(٥٥) .

ويقول « كانتا » ، « السببية هى العلاقة بين السبب والنتيجة ، وهى علاقة بين شيئين اذا تشابه أحدهما تشابها كليا مع الآخر ، لما أمكننا أن نتحدث عنها باعتبارهما شيئين أو عن أى علاقة بينهما »^(٥٦) .

ويخلص من هذا إلى أننا « اما أن نسمح باعتبار السبب غير ذات أهمية كاملة ، ولا يعتد به فى مجال العلم ، لأن النتيجة تأتى ببعض العوامل الاضافية التى لم تحتوى

السبب ، أو أننا نرفض واقعية التمييز بين السبب والنتيجة . وفي كلتا الحالتين ، يرفض رجال العلم الأخذ بهما^(٥٧).

اذن ما هي الوسيلة التي نستطيع من خلالها التمييز بين السبب والنتيجة ؟ لن يعيننا على هذا التمييز أن نقول ان السبب هو أسبق الحادثين المرتبطين . اذ إننا نود تعريف الترتيب الزمني على أساس الترتيب السببي ، فلا بد أن يكون لدينا معيار مستقل لتمييز السبب من النتيجة .

إن دراسة أمثلة بسيطة للعلاقة السببية تبين لنا أن هناك عمليات طبيعية يتميز فيها السبب عن النتيجة تميزا واضحا . فعالم الفيزياء يتحدث عن عمليات لا يعكس ترتيبها irreversible فلتخيل مثلا أن لديك « فيلما » مأخوذا بآلة تصوير سينمائية ، وتريد أن تعرف في أى اتجاه تلفه . وفي إحدى صور الفيلم ترى فنجانا من القهوة باللبن وإلى جانبه ابريق صغير فارغ ، وفي صورة أخرى لا تبعد عن الأولى كثيرا ، ترى نفس الفنجان مليئا بالقهوة « السادة » والابريق الصغير إلى جانبه مليئا باللبن . . . عندئذ تعرف أن الصورة الثانية أخذت قبل الأولى ، وتعرف الاتجاه الذي تلف فيه شريط « الفيلم » وذلك لأن من الممكن مزج القهوة باللبن ، ولكن ليس من الممكن فصلهما بعد مزجهما^(٥٨) .

مثال آخر ، افترض أنك قابلت صديقا فأنبأك عن وفاة صديق لكما ، وقابلت صديقا آخر فقال لك ، انه في حالة جيدة . لعلمت أن الصديق الآخر قد رآه قبل أن يراه الصديق الأول ، وخاصة بعد أن تكون قد تحققت بالفعل من وفاته . وذلك أيضا لعدم قابلية هذا الموقف للانعكاس ، فلا يعقل أن يعود نفس الصديق بعد وفاته ليصبح في حالة جيدة .

ولعل من الأمثلة الواضحة للعلاقة السببية بين عدم القابلية للانعكاس ، وبين الترتيب الزمني ، سلسلة الصور التي نراها عندما يعرض فيلم سينمائي عرضا عكسيا فالشكل الغريب للسجائر ، وهي تزداد طولاً أثناء احتراقها أو لقطع الخزف التي تنهض من الأرض إلى المائدة وتتجمع في أطباق وفناجين سليمة ، هو دليل على أننا نحكم على الترتيب الزمني على أساس العمليات الفيزيائية غير القابلة للانعكاس . والواقع أن قيام علاقة السببية بإيجاد ترتيب متسلسل للحوادث الفيزيائية هو سمة من أهم سمات العالم الذي نعيش فيه^(٥٩) .

على أن « فريدمان » يذكر لنا أن هناك مشكلة يمكن أن تعترض السببية في أى وقت ألا وهي مشكلة المعكوس المؤقت temporally - reversed للعلاقة السببية ، التي فيها

تحدث النتيجة قبل سببها . ويقول : « لا يمكن بالبديهة لمثل هذه الظاهرة أن تحدث . المشكلة هي أن نوضح ونبرر هذا الحدوث في حدود تحليل السببية . لأن العديد من الفلاسفة المتطرفين - في رأيه - قد اشترطوا ببساطة أن السبب لا بد له من أن يسبق النتيجة . ومن الناحية الأخرى نرى « فون رايت » يعلن أنه في نماذج معينة يمكن لتتائج أن تسبق أسبابها »^(٦٠) .

ويستند « رايت » في دعواه - كما يذكر فريد مان - على مثال ، أهم فيه برفع ذراعى . فإذا استطاع شخص ما أن « يلاحظ » بطريقة أو بأخرى ، ما يدور في عقله ، وأنه كان قادرا على تحديد نوع الحادث العصبى أو المجموعة من الحوادث العصبية « ن » التى يمكن أن تحدث ، لاستطاع أن يعرف مقدما أننى سوف أقوم برفع ذراعى . ما سوف يلاحظه هو أن النتيجة لفعل ، أعنى ذراعى الأخذة في الارتفاع ، تتخذ شكلا مرثيا بعد أن تحدث « ن » بقليل جدا .

ويرى « رايت » أن هذه العلاقة السببية التى تعمل من الحاضر تجاه الماضى ، يمكن أن تكون مقبولة - في رأيه - على هذا النحو ، بتأدية أفعال أساسية تحدث حوادث أبكر فى أجهزتنا العصبية .

ويستقد « فريد مان » هذا الرأى ، فمن ناحية ، حتى إذا كان صحيحا أن الأسباب ينبغى أن تسبق نتائجها ، فسيكون من الأفضل أن يبين لنا - رايت - هذا من خلال الملامح الأساسية المستقلة لفكرة السبب .

ومن الناحية الأخرى ، اعلان « رايت » مشكوك فيه ، افترض أننا انتظرنا حتى ظهرت لنا الاشارات العصبية ، وأسرعنا حينئذ بتقييد الذراع قبل أن تتحرك . الآن حركة الذراع لن تسبب الاندفاعات العصبية ، لأن الذراع لن تتحرك . ولا التقييد يسبب هذه الاندفاعات ، لأنه تحت ظروف عادية لا ينتج تقييد الذراع مثل هذه الاندفاعات العصبية . ولذلك ، وفى هذا الموقف ستكون الاندفاعات العصبية غير مسببة^(٦١) .

ويمكن لهذا الانتقاد الموجه « لفون رايت » أن ينسحب أيضا على أى مثال للمعكوس السببى فى العلاقة السببية .

فماذا يحدث لو أن شخصا ما ، قد عاد إلى الماضى وقتل جديّه ، عندما كانا فى سن العاشرة ؟ اذن لما كان والديه قد ولدا ، واذن لما كان هو ذاته قد ولد ، واذن لما استطاع أن يعود إلى الماضى ويقتل جديّه .

وعلى هذا الأساس ، نعود مرة أخرى فنؤكد على أن الترتيب الزمني الذي تقوم عليه العمليات الفيزيائية غير قابل للانعكاس . وأن المحاولات التي يقوم بها بعض الفلاسفة — أمثال « فون رايت » للتشكيك في هذا المبدأ ، محكوم عليها بالفشل .

وفىما يختص بالسؤال الثانى الذى هو : هل نعرف الزمن حقا بواسطة السبب . يقول بوانكاريه Poincare فى هذا : « فى الواقع الفيزيائى ، السبب لا يؤدى إلى نتيجة ، وإنما هناك كثرة من الأسباب المتميزة تساهم فى حدوث النتيجة من غير أن تكون لدينا وسيلة لتمييز دور كل واحد منها . الفيزيائيون يسعون إلى القيام بهذا التمييز ، ولكنهم لا يقومون به إلا بشكل تقريبي » (٦٢)

ويذهب « بوانكاريه » إلى القول بأنه من الصحيح أن حركة البندول لا تخضع إلا للجاذبية الأرضية ، ولكن إذا شئنا الدقة الكاملة ، فأننا يجب أن ندخل فى الاعتبار كل الجاذبيات ، بما فيها الأبعد . فى هذه الظروف ، من الواضح أن الأسباب التى أدت إلى نتيجة معينة ، لا يمكن أن تتكرر إلا بشكل تقريبي .

ويخلص من هذا الى أنه بدلا من القول إن « نفس الأسباب تستغرق نفس الوقت لإحداث نفس النتيجة » ينبغى أن تقول « الأسباب المماثلة تقريبا ، تستغرق نفس الوقت تقريبا ، لإحداث نفس النتائج تقريبا » . وفى هذه الحالة لم يعد تعريفنا هذا إلا تعريفا تقريبا (٦٣) .

وهناك مشكلة أخرى — فيما يرى بوانكاريه ، مماثلة لهذه المشكلة ، ألا وهى : ماذا أعنى حينما أقول عن ظاهرتين سيكولوجيتين تحدثان فى شعورين مختلفين ، أنها متزامتان ؟ وماذا أعنى عندما أقول عن ظاهرة فيزيائية تجرى خارج كل شعور ، إنها لاحقة أو سابقة على ظاهرة سيكولوجية ؟ (٦٤) .

يرى أن أى حادثين سيكولوجيين متزامنين ، هما حادثان مرتبطان ارتباطا لا يمكن معه للتحليل فصلهما من غير تشويبهما . فهل يصح نفس الشيء على حادثين فيزيائيين ؟ لقد قيل إنه يمكن النظر إلى حادثين باعتبارهما متزامنين ، إذا كان نظام تتابعهما قابلا للانعكاس متى شئنا ذلك . ويدهى أن هذا التعريف لا يمكن أن يصلح بالنسبة لحادثين فيزيائيين يقع كل واحد منهما على مسافة كبيرة ، بعيدا عن الآخر . وإنه فيما يخصنا لن نفهم ما يمكن أن تكونه تلك القابلية للانعكاس ، وعلى ذلك أن التابع نفسه هو الذى يجب أن يعرف فى البداية .

لنحاول التأكد بأنفسنا مما نعنيه بالتزامن أو التعاقب ، ولناخذ من أجل ذلك أمثلة :
كتبت رسالة . قرأها فيما بعد الصديق الذى أرسلتها اليه . هذان حادثان مسرحهما
شعوران مختلفان . وأنا أكتب الرسالة كانت لى صورة بصرية عنها ، وكان لصديق نفس
الصورة وهو يقرأها . رغم أن هذين الحادثين يقعان فى عالمين لا ينفذ أحدهما إلى الآخر ،
فانى لا أتردد فى النظر إلى الأول كسابق للثانى ، لأنى أعتقد أن الثانى هو سبب الأول .

وأسمع الرد فاستنتج أنه قد حدث تفريغ كهربائى ، ولا أتردد فى اعتبار الحادث
الفيزيائى سابقاً للصورة الصوتية التى طرأت على شعورى ، لأنى أعتقد أن الأول سببه
الثانية .

هذه هى القاعدة التى نتبعها ، القاعدة الوحيدة التى نستطيع اتباعها : عندما يبدو لنا
حادث كسبب لآخر ننظر إليه كسابق للثانى .

ويقول « بوانكاريه » ، « اذن نحن نعرف الزمن بواسطة السبب ، ولكن كيف نعرف
فى الغالب الأعم . وفى حادثين يبدوان مرتبطين بعلاقة ثابتة ، عن السبب والنتيجة ؟
نفترض أن الحادث السابق ، المقدم ، هو سبب الآخر ، النتيجة . اذن نحن نعرف السبب
بواسطة الزمن^(٦٥) » .

وعلى هذا الاساس — يرى بوانكاريه — أننا نقع فى الدور . فكيف يمكننا أن نخرج من
هذه الحلقة المفرغة ؟ يرى « بوانكاريه » أننا نحاول التخلص من هذه الحلقة المفرغة ولكن
لا يمكننا التخلص منها نهائياً . ويضرب لنا المثال التالى : أقوم بالفعل الارادى (أ) فيطرا
على فيما بعد الاحساس (د) الذى أنظر اليه كنتيجة للفعل (أ) . من جهة أخرى ، ولأى
سبب ، استنتج أن تلك النتيجة ليست فورية ، وأنه قد جرى خارج شعورى حادثان لم
أشهدهما وهما (ب) و (ج) ، بحيث تكون (ب) نتيجة (أ) و (ج) ، و (ج) نتيجة
(ب) ، و (د) نتيجة (ج) .

لماذا ذلك ؟ لأنه اذا كانت لدى أسباب تدفعنى إلى اعتبار الحوادث الأربعة (أ) ،
(ب) ، (ج) ، (د) ، حوادث مرتبطة برباط السببية ، فلماذا أرتبها داخل النظام
السببى (أ ، ب ، ج ، د) ، وفى نفس الوقت داخل النظام الرسمى (أ ، ب ، ج ، د)
ولا أرتبها داخل نظام آخر مهما كان ؟

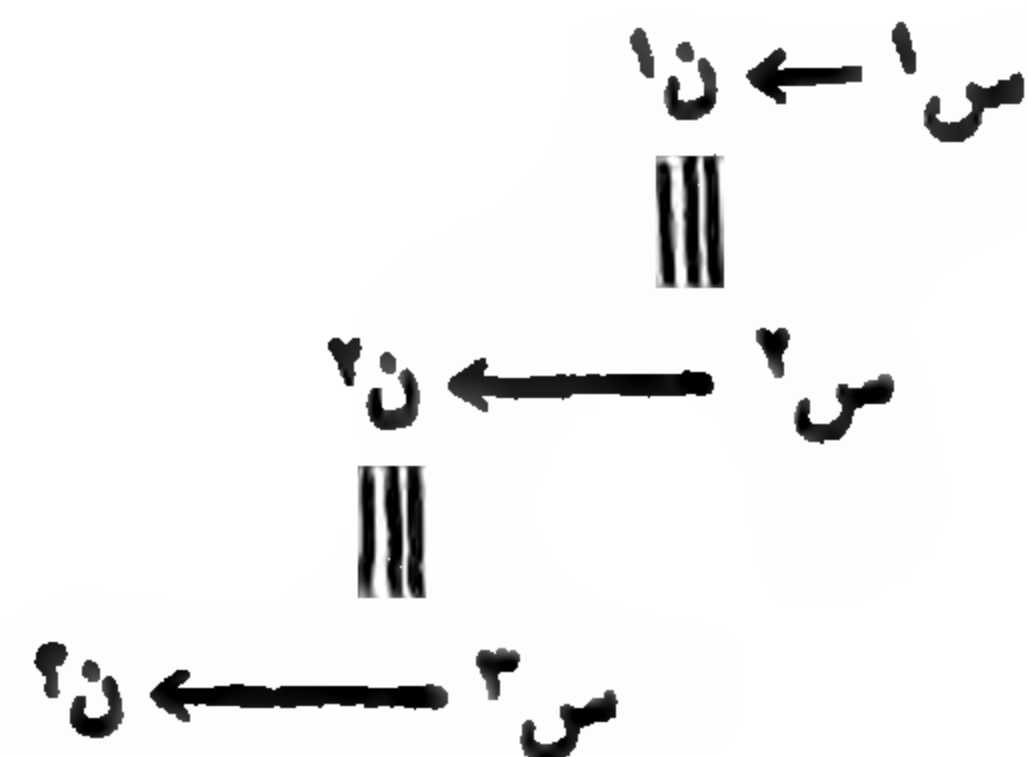
ألاحظ جيدا أني في الفعل (أ) كان لدى الشعور بأنى فاعل ، بينما في الاحساس (د) كان لدى الشعور بأنى متفعل ، لذلك أنظر الى (أ) كسبب أولى ، وأنظر الى (د) كنتيجة أخيرة ، لهذا السبب أضع (أ) في بداية السلسلة ، و (د) في نهايتها ولكن لماذا (ب) قبل (ج) وليس بعدها ؟ لأننا نعرف جيدا أن (ب) هي سبب (ج) مادما نلاحظ دائما أن (ب) تقع قبل (ج) . وعندما نلاحظ هذين الحادثين نجد أنها يجريان في نظام معين . كذلك الأمر بالنسبة لحوادث تقع خارج ملاحظتنا ، فلا داعى لقلب ذلك النظام فيما يخصنا ، ما في ذلك شك^(٦٦) .

وفي نهاية الأمر ، نراه يقول : « ولكن لنحذر الأمر ، فنحن لا نعرف مباشرة الحادثين الفيزيائيين (ب) ، (ج) . ما نعرفه مجرد أحاسيس . الاحساسان (ب) ، (ج) اللذان انتجهما بالتتالي (ب) ، (ج) يتابعان في نفس النظام^(٦٧) .

ومن هنا نجد أن « بوانكاريه » يعزى التابع البادى في الحوادث الفيزيائية إلى مجرد أحاسيس يقوم شعورنا باخبارنا عنها « وأن ما نعرفه عن التابع من بداية السلسلة (أ) إلى نهايتها (د) ليس إلا مجرد مثل هذه الاحساسيس التي تأتى إلينا عن طريق ملاحظة أن هذين الحادثين يجريان في نظام معين .

والنتيجة المنطقية التي يمكن أن تترتب على مثل هذا القول هي أن الوجود الحقيقى لمثل هذا التابع في السلسلة السببية لن يتأتى لنا الا عن طريق أحاسيسنا . وهي نفس النتيجة التي قال بها « هيوم » .

غير أن الحقيقة هي أن تتابع الحوادث في السلسلة السببية له وجود خارج أحاسيسنا والدليل على ذلك هو أنه يمكننا أن نعزل السلسلة السببية عزلا صناعيا . بل أن هذا العزل — فيما يقول بونج — متطلب منهجى . فالسلسلة السببية التي تأخذ الشكل التالى :



هذه السلسلة ليست مفسرة بذاتها self - explanatory ، كما يعتقد عادة : ما هو مفسر ليس نتيجة للروابط في حد ذاتها ، وإنما هو « حشد من الفروض أو حتى النظريات المختفية خلف الكلمات التي تشير إلى هذه الروابط المختلفة » (٦٨) .

كما أن عزل السلسلة السببية ، أمر لا مفر منه ، ليس فقط للقدرة على تطبيق الأفكار السببية ، وإنما لأي بحث سواء تجريبي أو حتى نظريا . . . ولكن المهم أن ندرك أن العزل التام ، خيال نظري (٦٩) . يقول به المشايخون لمذهب العلاقات الداخلية الكلية .

فالعزل هو فرض أساسي لكل فرضية سببية ، يستلزم التأكيد على أن هناك هويات تقع خارج الارتباطات السببية المعنية . وهذا كاف لدحض مذهب العلاقة الداخلية السببية الكلية . ذلك أنه لا يمكن أن تكون نظريات الاعتماد الداخلي الكلي سببية بشكل ثابت ، أو على أفضل الأحوال أكثر سببية مما هي عليه أو أقل ثباتا مما هي عليه (٧٠) .

على أننا لن نغضى أبعد من ذلك فيما يختص بمثل هذه الخلافات الفلسفية - حيث أن هذا موضوع الفصل الثالث من هذا البحث - ولكن حسبنا أن نؤكد هنا مرة أخرى على أن :

- ١ - الترتيب الزمني غير قابل للانعكاس .
- ٢ - أن هذا التابع في السلسلة السببية خارج عن إحاسيسنا .
- ٣ - أنه يمكن عزل السلسلة السببية لمتطلبات منهجية .

بعد أن تناولنا مشكلتي السبب والعلّة ، والسبب والتعاقب الزمني ، نعرض إلى مشكلات أخرى أثارها السببية . غير أن عرضنا لها سيكون موجزا ، لأننا سنتناولها بالتفصيل في ثانيا هذا البحث . وأولى هذه المشكلات هي مشكلة السبب والحتم :

(٣) مشكلة السبب والحتم :

تعد مشكلة الحتمية من المشكلات الضاربة في مجالين معا ، مجال العلم ، ومجال الميتافيزيقا . ويمكننا هنا أن نضعها على الوجه التالي :

هل يمكن تحديد المستقبل على أساس الماضي والحاضر ؟ من المسلم به أن المستقبل لا بد أن يتحدد على نحو ما ، يبدو أن هذا المستقبل لم يقع بعد ، ففي العلم مسلمة ضمنية لجميع القوانين العلمية ، وهي أن ثمة حتمية تقتضى أن تأتى الظواهر فى المستقبل على نفس النسق الذى جاءت عليه فى الماضى والحاضر ، وإذا كان للقانون العلمى قيمته فإن هذه القيمة تتمثل فى الواقع فى انطوائه على الحتمية . فقيمة القانون العلمى مستمدة من الإيمان الضمنى بحتمية النظام العام للظواهر^(٧١) .

والحتمية عند التأمل الفلسفى تنطوى على التنبؤ بالمستقبل ، فالتنبؤ خطوة أساسية فى كل بحث ، ولولاه لما تقدم العلم ، حتى إن صياغة القانون العلمى ذاتها هى ضرب من التنبؤ ، ذلك لأن صياغة القانون تحمل فى طياتها صحة انطباق هذا القانون على المستقبل ، انطباقه على الماضى والحاضر . ولو كان ثمة محلف لما كان قانون^(٧٢) .

وإذا ما حاولنا تعريف الحتمية Determinism ، فهى اسم يطلق على النظرية التى تنصب على كل الحوادث والاختبارات الأخلاقية التى تكون محتمة بشكل كامل عن طريق أسباب كافية . والكلمة مأخوذة عن المصطلح اللاتينى Determinere الذى يعنى الثابت أو المستقر وعكسها indeterminism اللاحتتمى أو حر الإرادة^(٧٣) .

أما - « بونج » - فانه يرى أن الاستخدام الفعلى لكلمة « الحتمية » إنما يشير إلى تصورات عديدة ، هى :
(أ) الخاصية أو الصفة المميزة .
(ب) العلاقة الضرورية .

(ج) العملية أو الطريقة التى يصبح بها موضوع ما ، هو هو ، وليس غيره بالمعنى
(أ)^(٧٤)

ولكن يبدو أن الاستخدام الأكثر تكراراً فى العلوم لكلمة « الحتمية » هو الذى يوافق اهتمامنا بالرابطة الدائمة والوحيدة بين الأشياء أو الحوادث ، أو بين الحالات ، وخواص الأشياء .



وعلى سبيل المثال ، يمكن التنبؤ التام فى حالة الماكينات التى تدور بانتظام ، بحيث يمكن اعادة تكرارها مرة ثانية . حيث تدعى عملياتها محتمة ، فهى حالات متتالية ، يتبع أحدها

الأخر ، بطريقة ثابتة ووحيدة . انها حالات غير مستثناه . وعلى العكس من ذلك في الآليات غير المحتملة ، وهي الحالات المحتملة احصائياً(*) وينائياً فقط ، فهي من مجموعة حرة ، مما يسمح بدخول عناصر جديدة عليها(٧٥) .

ولو شئنا سرد تاريخ الحتمية ، لوجب علينا أن نرجع إلى تاريخ علم الفلك كله . ففي أعماق السموات يرسم (الموضوع) المحض الذي يقابل (المرئي) المحض . وبحسب حركة النجوم المنتظمة ، ينتظم (المصير) . ولئن كان شيء من الأشياء محتوماً في حياتنا ، فإن مرده أولاً أن نجمة تسيطر علينا وتؤثر في سلوكنا . ومن هنا وجدت فلسفة السماء ذات النجوم . وهي تعلم الانسان القانون الفيزيائي ذات السمات الموضوعية المطلقة والحتمية المطلقة ، ولولا هذا الحدس الأكبر ، درس الرياضيات الفلكية ، لما ارتبطت الهندسة والعدد ارتباطاً وثيقاً بالفكر التجريبي ، ويبلغ اتصاف الظاهرة الأرضية بالتنوع المباشر ، مبلغاً جدياً ، فلا نستطيع ، بدون اعداد نفسى ، أن نلقى فيها مذهب « الموضوعية » و « الحتمية » . ان الحتمية نزلت من السماء إلى الأرض (٧٦) .

وهذا الأصل الفلكي للحتمية — فيما يقول باشلار — يفسر لنا ، على ما يبدو ، اهمال الفلاسفة الطويل للمشكلات المتصلة بالاضطرابات وبالأخطاء في دراسة الظواهر الفيزيائية ، وعلى هامش الأخطاء المذكورة ستهض فيما بعد (الاحتمية) العلمية . وعلينا ألا ننسى في مستوى علم الفلك ذاته ، أن الفكر المتصل بالاضطرابات هو بالدرجة الأولى فكر حديث(٧٧) .

وينبغي علينا التأكيد على أن السببية والحتمية لا مترادفان إطلاقاً ، وأن علم نفس السببية أبعد من أن يتكافئ مع علم نفس الحتمية . وقد أصاب قون ميزس Mises في قوله « ان مبدأ السببية متحرك ، يخضع لما تقتضيه الفيزياء » وقد كان في وسعنا أن نقول بوجه عام ان مبدأ السببية يخضع لما يقتضيه الفكر الموضوعي ، أو أن نقول أيضاً انه يخضع

* لقد استخدم « بونج » هنا كلمة المحتمة احصائياً Statistical determined وقد يعتقد البعض أن هذا تناقض لفظي . فكيف يكون الشيء احصائياً ومعتماً في نفس الوقت . ولكن الحقيقة هي أن الشيء المحتم احصائياً ، هو الشيء الذي يقع في نسبة معينة لا يجهد عنها أبداً ، فعل سبيل المثال ، في حالة النشاط الاشعاعي ، تبين بالحساب انه لا بد من مرور ١٥٩٠ عاماً حتى تفقد ذرات الراديوم نصف نشاطها الاشعاعي . ولكن لو حاولنا ان نحسب أى الذرات سوف تفقد ما أمكننا ، وكل ما يمكننا هو حساب المتوسط العام الذي تفقد فيه ذرات معينة ومن هنا يأتي قول « بونج » المحتم احصائياً ، بمعنى المحدد في متوسط .

للمقولة الأساسية في الفكر الموضوعي . والواقع أن فكرة السبب قد نشأت بدون أن تقتصر على تعريفات دقيقة أقصى الدقة ، التعريفات التي كنا نطلبها لبناء الحتمية . فمن السبب إلى النتيجة يوجد ارتباط يظل مستمرا إلى حد ما ، على الرغم من تشوهات جزئية تصيب السبب والنتيجة . ولذا فإن السببية أعم من الحتمية إلى حد كبير : السببية من نظام كفي ، والحتمية من نظام كمي (٧٨) .

ويرى « فريد مان » أن ارتباط الحتمية بالسببية ، حديث إلى حد ما - ويعتقد أن ارتباط السببية بالحتمية يثير صعوبتين : الأولى : لا حتمية ميكانيكا الكم . والثانية ، الأمثلة البنائية للعلاقة السببية (*) ، وعلى الرغم من أنه يرى أن الحتمية ليست ضرورية للعلاقة السببية - كما ذهب إلى ذلك هيوم ، وتبعه جميع الوضعيين والتجريبيين والوضعيين المناطق - إلا أنه يقول : « لقد ساعد افتراض الحتمية على كشف القيمة الحقيقية لتحليل السببية في ملامحها الأساسية ، فأضحت أكثر وضوحا » (٧٩) .

هذا عن مشكلة السبب والحتم - بشكل موجز ، كما سبق لنا القول . يتبقى لنا مشكلتان سوف نبحث فيهما في الصفحات التالية . المشكلة الأولى ، هي مشكلة السبب والشرط ، والثانية هي مشكلة السبب والعلم .

(٤) مشكلة السبب والشرط :

تعني كلمة الشرط condition بوجه عام ، المقدم الضروري ، أو المقدم الضروري والكافي معا ، والشرط الضروري ، هو شيء إذا تحقق جعل تحقق النتيجة ممكنا . أعني أن النتيجة ، لا يمكن أن تتحقق دون أن يسبقها الشرط الذي هو سببها في حين أنه يمكن التفكير في الشرط مستقلا عنها . لكن الشرط الضروري الكافي هو شيء ، إذا تحقق جعل النتيجة « المشروطة » ، ضرورية ولازمة . وفي هذه الحالة لا يمكن التفكير في أي من الحدين بمعزل عن الآخر ، لأن العلاقة بين الاثنين مطلقة .

• سوف نتناول هذا بالتفصيل في ثنايا هذا البحث .

• حاولت بعض الاتجاهات الفلسفية المعاصرة - كالاتجاهات الوضعية المنطقية ، والفينومينولوجية والبرجماتية ، والوظيفية ، تقديم تصور للضرورة السببية ، وذلك من خلال المنطق الشرطي ، أو ما يسمى بمنطق الجهات السببية . وأن هذا الموضوع هو موضوع الباب الثاني من هذا البحث . أما هنا فنعرض لمشكلة السبب والشرط في معناها العام وخطوطها الرئيسية ومنرجىء التفصيلات في هذا الموضوع للباب الثالث .

وهذا الطابع المطلق للعلاقة بين الحدين في الحالة الثانية ، والضرورة التي بها يتبع «المشروط» الشرط ، تؤلف ما يمكن أن نسميه بالسببية الميتافيزيقية . وهي التي نجد فيها أن الترابط الضروري بين السبب والمسبب يمكن معرفته معرفة أولية عن طريق تحليل التصورات أي أن معرفته لا تتوقف على التجربة التي لا تكشف إلا عن العلاقات العرضية وحدها . وهذه السببية الميتافيزيقية ، فضلاً عن أنها تعنى ضرورة العلاقة بين السبب والمسبب ، تتضمن وحدة كامنة وراء ثنائيتها ، اذ كيف يمكن للضرورة المتبادلة بين حضور حد مع آخر ، وهي الضرورة التي بواسطتها لا يكون تحقق المسبب الا بتحقق ضروريا للسبب ، كيف يمكن لنا أن نتصورها ما لم تتحد ثنائية الحدين في وحدة أساسية واحدة ؟ حين لا نستطيع تصور السبب بدون المسبب ، أو حين تتضمن ماهية السبب ماهية المسبب . عندئذ لا يصبح التصوران بعد ذلك اثنين ، لكنها يمتزجان في تصور واحد . وفي هذه الحالة يصبح السبب ضروريا للمسبب ، والمسبب ضروريا للسبب ، ومن ثم ، يصبح المسبب في هوية واحدة مع السبب والعكس صحيح أيضاً^(٨٠) .

والسبب كفؤ بنفسه لإحداث النتيجة ، أما الشرط فليس كذلك . وأكثر تحديداً ، لا يمكن ولا ينبغي للشرط أن يلاحظ باعتباره جزءاً من السبب أو سبباً غير كامل ، بل هو ليس بسبب على الإطلاق . فالسبب كامل ، وتام ، مناسب ، وكاف ، مستقل ولا يعتمد على غيره . ولا ينطبق على الشرط أي من هذه الصفات . وعلى سبيل المثال ، لا نجد في أي خاصية من خواص قطرة الماء ، ما هو موجود في الهيدروجين وحده أو في الأكسجين وحده ، أو في الشرارة الكهربائية وحدها ، أو في خلاصة كل هؤلاء جميعاً . ومن الممكن التسليم بأن السيولة خاصية لقطرة الماء ، وعلى ذلك لن نجد هذه الخاصية في أي من تكويناتها ، سواء كانت متفرقة أو متحدة . هذه هي الصفة الإضافية التي تميز النتيجة عن السبب . وذلك هو السبب العلمي الذي يسبق النتيجة . وهناك فاصل زمني لا بد أن ينقضى بين توحيد الشروط وتعميم النتيجة ، وهناك أخيراً ، علاقة تآلي بين السبب والمسبب ، يبين أن المجموع الكلي للشروط التي تشكل السبب ليست هي بعينها المسبب^(٨١) .

وعلى ذلك فإن الفرق بين السبب والشرط ، أن السبب هو ما يكون الشيء محتاجاً إليه إما في ماهيته أو في وجوده ، على حين أن الشرط هو ما يتوقف عليه وجود الشيء . كالوضوء للصلاة . وقيل أيضاً إن السبب ما يلزم من عدمه العدم ، ومن وجوده الوجود

إذن السبب ليس هو الشرط ، ولكنه يمكن أن يكون مجموع الشروط التي تشكل حالة ما . وأوضح مثال على ذلك ، الصيغة الشرطية التي تقول : « إن تذاكر تنجح » فليست المذاكرة هنا سبب النجاح ، ولكنها شرط للنجاح فقط . فقد يذاكر الطالب ولا ينجح ، كأن يصيبه مرض أو توتر عصبي أثناء تأديته الامتحان ، أو غير ذلك من الأمور التي تحول دون نجاحه . فإذا ما توافرت الشروط الملائمة للنجاح . لكانت مثل هذه الشروط في مجموعها هي سبب النجاح .

وكما أن السبب يسبق النتيجة دائماً — كما سبق أن رأينا — فإن الشرط يسبق السبب أما السبب في حد ذاته ، فلا بد أن يحدث طبقاً لشروط معينة تؤدي إلى حدوثه . فعلى سبيل المثال ، عند سقوط كوب ماء على الأرض وتهشمه ، تقول إن سبب تهشمه هو سقوط الكوب ، ولكن لا بد من توافر شروط معينة لحدوث هذا التهشم ، منها أن الكوب قابل للكسر ، وأنه سقط على زاوية معينة أدت إلى هذا الكسر ، وأن هناك من دفعه إلى السقوط . . إلخ كل هذه الشروط التي تسبق السبب ، أما السبب المباشر فهو سقوط الكوب ، ويكون مستقلاً عن مجموع الشروط التي أدت إليه ، كما أن النتيجة المباشرة هي تهشم الكوب ، وتكون مسببة من السبب .

تكلمنا عن كلمة الشرط ، وقلنا إنها تعني المقدم الضروري أو المقدم الضروري والكافي معاً . والواقع أن كلمة ضروري necessary هنا ، قد أثارَت من المشكلات الفلسفية والمنطقية مالا نهاية لها . *

فقد اعتقد « هيوم » ومعه معظم التجريبيين والوضعيين والوضعيين المناطقية ، أنه لا ضرورة بالذات في العلاقة السببية . ومن ثم حاولوا أن يردوا الضرورة الطبيعية إلى ضرورة منطقية . يقول « كارناب » ، الذي يعد واحداً من أهم رواد الوضعية المنطقية : « اعتقد أن هيوم كان على حق في قوله انه لا ضرورة بالذات في العلاقة السببية . وأكثر

• انظر كتابنا « الضرورة والاحتمال بين الفلسفة والعلم » . دار التنوير للطباعة والنشر بيروت (١٩٨٣) الباب الخاص بالضرورة .

من ذلك فإننى لا أنكر إمكانية تقديم تصور للضرورة مؤكداً على أنه ليس تصوراً ميتافيزيقياً ، ولكنه تصور من خلال منطق الجهات . فالمنطق الجهموى Modal Logic هو المنطق الذى يزوده بقيم الصدق عن طريق تقديم مقولات كالضرورة ، والإمكانية والاستحالة ومن الأهمية بمكان أن نميز بين الوسائل المنطقية (الضرورى منطقياً ، والممكن منطقياً وهكذا) والوسائل السببية (الضرورى سببياً والممكن سببياً ، وهكذا) تماماً كأنواع أخرى عديدة من الوسائل (٨٣) .

ويقول فى موضع آخر : « يحدد التجريبيون موقفهم أحياناً من القوانين الضرورية على النحو التالى : القانون فقط هو حالة شرطية كلية Universal Conditional State وهو كلى ، لأنه يتحدث بطريقة عامة (فى أى زمان ، وأى مكان ، إذا وجد جسم فيزيائى أو نسق System فى حالة معينة ، حينئذ سيبعده حالة أخرى معينة) وهذه العبارة « إذا - حينئذ » هى الشكل العام والخاص بالزمان والمكان يسمى هذا التقريب فى بعض الأحيان « بالشرطى » ، ويقرر القانون السببى ببساطة ، أنه عندما يحدث الحادث أ و (أ ليست حادثاً فردياً ، لكنها فئة من أحداث) فحينئذ سيبعده الحادث من النوع ب . وفى شكله الرمضى :

$$(x) (xQ \supset xP)$$

تؤكد هذه القضية على أنه فى أى إشارة زمنية - مكانية x إذا حدثت P ستحدث Q (٨٤) .

ويأخذ بهذا أيضاً ، اتجاهات أخرى معاصرة « كالاتجاه الفينومينولوجى ، والاتجاه البرجماتى . يذكر لنا شيشولم Chisholm أنه فيما يختص « بالفينومينولوجى » Phenomenal-ist فإنه « يؤكد على أنه ، بصرف النظر عن المعطيات الحسية ، التى هى موضوعات التجربة الفعلية ، فإن المقومات الأساسية للعالم ، هى كما أسماها برايس Price « الانطباعات الحسية الافتراضية Hypothetical senseimpressions وعليه فإنه من الممكن أن تصبح فعلية ، لو أن معطيات حسية أخرى ، كانت فى طريقها إلى أن تصبح فعلية . ويؤكد « برايس » على أن عبارة « انطباعات حسية افتراضية ، هى فى الواقع اختصار دقيق لقضية شرطية على الشكل « إذا كان كذا وكذا هو الحالة ، إذن كيت وكيت نوع من انطباع حسى يمكن أن يوجد » (٨٥) .

أما جوهر « البرجماتية » Pragmatism ، كما هو الحال تماماً فى المذهب الواقعى ، Realism ، وطبقاً لشارلز بيرس C. S. Peirce ، هو أن « المعنى النهائى لما نبتغيه ليس

سوى حلول شرطية لمسائل مدركة ، أو أن جوهرها هو « هذه الحلول الشرطية التي صيغت في حدود من الصيغ الشرطية ، التي تقوم بذكر التعميمات الواقعية للعالم ، إلى أن تصبح عيانية » (٨٦) .

أما الاتجاه الثالث - والذي سبق أن عرضناه من خلال « كارناب » فيقول عنه « شيشولم » ، « يبدو كذلك أن الكثيرين من أتباع الفلسفة التحليلية المعاصرة ، يقولون بهذه الشرطيات . يقوم موضوع البحث عند هذه المدرسة على قضايا أو جمل ، وبناءً على ذلك ، فإن التأكيد الفلسفي يمكن أن يتحول إلى قضية . فالعالم يقارن افتراضه عن طريق القضايا البروتوكولية Protocol Statements . ونظراً إلى أن كثيراً من - وإن لم يكن معظم - القضايا المذكورة على هذا النحو ، لا يمكن أن تكون كلية بالفعل ، فمن المفترض أنها استخدام بسيط لقضية شرطية ، متعلقة بما يمكن أن يذكره العالم ، حتى ولو كان في حالة صياغة لملاحظاته . وهكذا نجبرنا « كارناب » أن القضية البروتوكولية ، هي تبسيط للإجراء العلمي الفعلي ، كما لو أن جميع التجارب والإجراءات والإدراكات . . الخ كانت مسجلة باعتبارها قضايا بروتوكولية » (٨٧) .

والاتجاه الرابع الذي يمكن أن يأخذ بالقضية الشرطية ، أو أن يحل ما يسمى « بالتوافق » Interdependence أى توقف شيء على آخر ، محل العلاقة السببية ، هو الاتجاه الوظيفي .

ولقد كان « ماخ » هو أول من اقترح أن التصور الرياضى للوظيفة يمكن أن يستخدم كأداة علمية دقيقة للتوافق العاكس reflecting . وبين « ماخ » في هذا الصدد أنه لا يعنى بالتوافق العلاقة الداخلية التوليدية ، ولكن الاعتماد المتبادل بين الموجودات ، على المقدار الثابت للاعتماد التبادلي ، مثلما يحدث بين أجزاء اطار فولاذي (٨٨) .

ولقد اتبع « كيرشوف » Kirchhoff ماخ على طول الخط . كما تبني المذهب غالبية الوضعيين ، حتى إنهم قد أعلنوا أن العلم قد حقق بالفعل الاحلال التام للاعتماد الوظيفي محل الرابطة السببية ، هذا ما أعلنوه أخيراً فيما سمي بإعلان « فينر كرايس » Wiener Kries عام ١٩٢٩ ، ذلك الاعلان المشهور (٨٩) . ويمثل هذا الاتجاه في الفكر المعاصر الوضعيون المنطقيون عامة و « ويزدم » Wisdom ، بصفة خاصة ، الذي سنأخذه نموذجاً رئيسياً لهذا الاتجاه في الباب الثاني من هذا البحث .

يتبقى لنا من بعض المشكلات التي أثارها السببية ، مشكلة السببية والعلم ، وهي من أهم المشكلات على الإطلاق ، فقد ارتبطت السببية بالعلم ارتباطا وثيقا منذ نشأة العلم الأولى ، وعندما حاول العلم الحديث - بعد اكتشاف نظرية الكم ونظرية النسبية - أن يلفظها ، وبعدها عن نطاق أبحاثه ، بل وأن يقضى عليها بالغائها كلية ، لم يفلح في ذلك ، فلا زالت السببية تحاول التسلل إلى حدود العلم ، فارضة نفسها على مناقشات العلماء ، مثيرة لمناقشاتهم المطولة ، وخلافاتهم الحادة ، لذلك سنفرد لها هذا الجزء من البحث ، وأجزاء تالية .

(٥) مشكلة السبب والعلم :

يقول « رسل » Russell : « ان طرح أسئلة عامة هو بداية الفلسفة والعلم ، فما شكل هذه الأسئلة اذن ؟ يمكن القول بأوسع معنى ممكن ، انها بحث عن النظام فيما يبدو للعين غير المدربة سلسلة من الأحداث العشوائية المتخبطة »^(٩٠) .

وعن العلاقة بين السحر والعلم ، يرى « رسل » أن الانسان قد مارس السحر ، وأن الفكرة العامة الكامنة من وراء العلم والسحر ، كانت واحدة ، ذلك لأن السحر إنما هو محاولة للحصول على نتائج خاصة على أساس طقوس محددة بدقة ، وهو مبني على الاعتراف بمبدأ السببية ، أى المبدأ القائل ، انه إذا توافرت نفس الشروط المسبقة ، ترتبت عليها نفس النتائج ، وهكذا فإن السحر شكل أولى للعلم proto - Science أما الدين فينبثق من مصدر آخر ، ففيه تبذل محاولة للوصول إلى نتائج مضادة للتعاقب المنتظم أو معاكسة لها ، فهو يمارس عمله في نطاق المعجزات ، التي تنطوي حتما على الغاء السببية^(٩١) .

على أن كلمة العلم Science مشتقة من الكلمة اللاتينية Scire ، ومعناها : « أن يعرف » . وعلى ذلك فالعلم اذا أخذ بمعنى فضفاض ، كان يدل على ما نعرفه وعلى مجموع المعرفة البشرية بأسرها^(٩٢) .

والواقع أن تعريف العلم ليس بالأمر السهل ، خاصة وأن العلم لم يستقل عن الفلسفة الا منذ قرون قليلة ، وعندما استقل وجدناه ينمو بشكل تراكمى سريع ، ويحقق نصرا بعد نصر ، وأصبحت فروع تخصصاته الدقيقة من الاتساع والعمق ، بحيث أصبح من المحال على فرد واحد ، أو مجموعة من الأفراد ، الا حاطة بها ، بل إن عصرنا الحالى يؤق بمفارقة طريفة ، هي أن حضارتنا المعاصرة تقوم على أكتاف علماء ، هم أنفسهم لا يعرفون

عن تخصصات بعضهم البعض الا أقل القليل . كما أن تطبيقات العلوم أصبح يلتمسها حتى أكثر الشعوب بدائية .

وعلى أية حال ، نستطيع أن نتعرف على غرض مزدوج للعلم ، وهو أنه يزودنا بالمعرفة التقنية ، وأنه ينمى فهمنا للكون ، وقد أصبح هذا الغرض المزدوج واضحا بصفة خاصة عندما حدث الانفصام بين العلم والفلسفة . ثم ظهر بعد ذلك أنه من المستحيل أن نحقق كلا من الغرضين من خلال نظام فكري واحد ، وقد رأى كثيرون ، ولا يزالون يرون أن العلم يمكنه أن يزودنا بالمعرفة التقنية فقط ، وأنه ذو قيمة تقنية فقط ، أما بالنسبة « للفهم الحقيقي » فأننا نحتاج إلى الفلسفة . وهي التي تضع المبادئ الجلية والمعقولة ، ولكنها لا تزودنا بالمعرفة العلمية الدقيقة^(٩٣) .

ولقد كان للعلم — منذ عهد العرب — وظيفتان :

١ - أن يمكننا من أن نعرف أشياء .

٢ - أن يمكننا من أن نفعل أشياء .

وقد كان الاغريق — باستثناء أرشميدس — مهتمين بالوظيفة الأولى فقط ، كان لديهم الكثير من الفضول بشأن العلم ، ولكن ، طالما كان الناس المتمدينون يعيشون في راحة بفضل جهد العبيد ، لم يكن لدى الاغريق اهتمام بالتطبيق . وقد بدأ الاهتمام بالفوائد العملية للعلم عن طريق الخرافة والسحر . وقد تمنى العرب أن يكتشفوا حجر الفيلسوف ، واكسير الحياة ، وكيف تحول المعادن الأساسية الى ذهب . ويتبع البحوث التي تهدف الى هذه الأغراض . كشفوا حقائق متعددة في الكيمياء ، ولكنهم لم يتوصلوا الى أية قوانين عامة صحيحة أو ذات أهمية ، وبقيت تطبيقاتهم أولية^(٩٤) .

وقد قال بيكون F. bacon في بدء حياته العلمية « أن هدف العلوم الأسمى هو إثراء الانسانية بالاكشافات الحيشية والقوى الضرورية »^(٩٥) .

ويرى (البربايه) أن العلم « ما هو الا مجهود للمعرفة فحسب ، وأن مقصده أن يعيننا على أن نعرف الواقع معرفة دقيقة دائما ، وعلى أن نستخلص الوقائع والقوانين الوضعية . مهمته مهمة عقلية محضة ، وليس له مقصد الا تقدم الذهن الانساني تقدما غير محدود »^(٩٦) .

بينما يرى (فرانك) ، « أن هدف العلم هو اقامة نظام للعلاقات بين رموز والتعريفات التشغيلية لهذه الرموز على نحو تصبح فيه النتائج المستخلصة من هذه النصوص ، نصوصا بشأن حقائق منظورة تؤكد المشاهدات الحسية الواقعية »^(٩٧) .

اذن يتفق الباحثون جميعا على أن العلم بحث نظري ، بمعنى أنه جهد مبذول للمعرفة والفهم الذي يحيط بظواهر الطبيعة ، على أن تشمل الطبيعة كلا من الانسان والعلم المحيط به . غير أن (للبرجماتية) رأيا آخر ، فهي ترى أن الذي يجذب أى نظرية علمية هو أنها « تنفع » ، وعندما تكتشف ظواهر جديدة « لا تنفع » معها هذه النظرية فانها ترفض .

فالنظرية — وهو ما ينتهى اليه « جون ديوى » — ما هى الا أداة كآية أداة ، انها تمكننا من تشكيل الخامة ، وهى كآية أداة أخرى — تعد جيدة أو رديئة طبقا لفاعليتها فى هذا العمل ، وهى — كالكثير من الأدوات — جيدة فى وقت ، و رديئة فى وقت آخر ، عندما تكون جيدة يمكن أن تسمى « حقيقة » . . والمصدر الثانى للنظرية هو التطبيق . ما الذى نريد أن نعرفه عن الكهرباء ؟ ليس الا كيف نجعلها تعمل من أجلنا ، والرغبة فى المزيد ليس الا الغوص فى مיתافيزياء عديمة النفع ، ان العلم يستحق أن يجوز على اعجابنا ، لأنه يعطينا سلطة على الطبيعة ، والسلطة كلها تأتى من التطبيق . واذن فان التفكير الذى يقصر العلم على كونه تطبيقا يحتفظ بالجزء المفيد ، ويستبعد ما هو مجرد وزن ميت من أخشاب العصور الوسطى^(٩٨) .

وهكذا نجد أن الخلافات بين الباحثين عن الوظيفة الحقيقية للعلم ، خلافات حادة ، منهم من يقصرها على الوظيفة النظرية أو المعرفية . ومنهم من يقصرها على الوظيفة التقنية أو العملية ، على أننا نرى أن وظيفة العلم — وكما كانت عند العرب — وظيفة مزدوجة ، انه يمكننا من أن « نعرف » ، وهو يمكننا أيضا من أن « نفعل » .

كذلك يطلق على العلم اسم « العلم الطبيعى » Natural Science تميزا له عن الفروع الأخرى للمعرفة . وبالفعل نجد أن العلم يهتم بالطبيعة ، أى بمعرفة خصائص جميع الأشياء والأحداث الطبيعية وعملياتها . وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذى أصبحت تلقاه الفيزياء الذرية فى الآونة الأخيرة ، فان العلم يتجاوز بكثير معرفة الجسيمات المتقلبة السريعة الحركة التى تنقسم اليها الذرات . ذلك لأن العلم ينتظم الطبيعة بأسرها ، وهو يعبر عن أفضل ما لدينا من أفكار عن الطريقة التى ترتبط بها الظواهر الطبيعية سويا وتتداخل فيما نطلق عليه اسم الكون^(٩٩) .

والعلم — كما يقول الدكتور « أبوريان » — يبدأ بالدهشة والعجب وحب الاستطلاع فهو وليد هذا الشعور البسيط بالدهشة التى تملكنا حينما نرى شيئا جديدا ، فتولد فينا

رغبة ملحة وميل شديد منذ هذه اللحظة الى محاولة ادراك حقيقة هذه الأشياء واكتناه سرها ، وهذا ما نسميه بحب الاستطلاع . وأول عملية يقوم بها العالم مدفوعا بحب الاستطلاع هي جمع أكبر عدد ممكن من الملاحظات الدقيقة عن الظواهر . فالعلم يقوم أولا على أعداد من هذا النوع من الملاحظات^(١٠٠) .

ومن المهم أن نتذكر دائما أن العلم ليس جمعا للحقائق . فليس هناك علم يبنى بهذه الطريقة . فاذا جمعنا حقائق تتعلق مثلا بعدد المواليد والوفيات في مدينة الاسكندرية فهذا ليس علما . ولا يكون لدينا علم إلا إذا وضعنا مبادئ نستطيع أن نستنبط منها عدد المواليد والوفيات في مدينة الاسكندرية . وينبغي على هذه المبادئ أن تكون بسيطة ، أى لا تبلغ من التعقيد حدا مثلما تبلغه الخبرة ذاتها ، فلن يكون ذلك اقتصادا ، ولن يكون علما بمعناه المحدد .

وإذا كانت المبادئ على نفس الدرجة من التعقيد مثل الحقائق نفسها ، فانها لا تؤلف علما . كذلك فان العلم لا يبنى على مبادئ وحقائق ، أى وقائع فحسب ، ولكن أيضا على مسلمات أساسية . أولى هذه المسلمات تبلغ حدا من البساطة يشيع معه إغفالها - وأعني به - القول إن « الطبيعة قابلة للفهم » . وما هذا إلا تأكيد لايماننا بأن الظواهر التي يتألف منها عالمنا لا تبلغ من التعقيد أو الغموض حدا يستحيل معه فهمها . والواقع أن هذا الاعتقاد طموح جدا ، ولكننا بدون هذه المسلمة لن نستطيع على الأرجح ، أن نشرع في القيام بأى أبحاث من أى نوع^(١٠١) .

ومعنى هذا أن الانسان لا يشرع في بحث أى مشكلة في الطبيعة أو الكون أو الفكرة إلا إذا كان قادرا على ايجاد الحلول لها ، فهو لا يضع أمام ناظره من المشكلات الا ما هو قابل للفهم والحل .

هناك مسلمة أخرى يتميز بها العلم . وأعني بها التسليم بأن « الطبيعة موحدة » فلولا هذا الايمان البسيط بوجود مجموعة فقط من القوانين الطبيعية ، لما أمكن وجود العلم كما نعرفه الآن . والواقع أن الاعتراف الأساسى بوحدة الطبيعة ، هو مسلمة لها فائدتها الكبرى .

وتؤدى بنا هذه المسلمة الى نتيجة على جانب عظيم من الأهمية ، هي أن تكون لنا الحرية في تطبيق المعرفة المتعلقة بفرع معين من فروع العلم على المشكلات التي نصادفها في

فرع آخر . فنحن نفترض أن ما نعرفه عن الفيزياء والكيمياء له تطبيقات في ميدان لبيولوجيا . المسلمة الكامنة من وراء هذا ، هي أننا لو عرفنا كل ما يمكن أن يعرف عن ذرة أو خلية واحدة ، لأمكننا أن نعرف كل ما يمكن أن يعرف عن الكون^(١٠٢) .

وهذا ما أدى إلى التقدم الهائل في كل فروع العلم في عصرنا الحاضر ، ذلك لأن العلماء كانوا دائما حريصين على تطبيق نتائج فروع العلم الأخرى على أبحاثهم الخاصة ، يتفق لنا مسلمة غاية في الأهمية ، وهي المتعلقة بموضوع بحثنا ، ألا وهي الاعتقاد البسيط بالسبب والمسبب ، ولو شئنا أن نعبر عنها تعبيراً دقيقاً ، لقلنا إن كل ظاهرة ملاحظة تعد نتيجة لأسباب محددة يمكن قياسها . وما هذا إلا إيمان بانتظام الطبيعة واطرادها .

ولكن وكما كان هناك خلاف على وظيفة العلم ، كان هناك أيضاً خلاف على وظيفة السبب في العلم .

يستهل « براهما كانتا » ، العالم والفيلسوف الهندي العظيم ، الفصل الأول من كتابه « السببية والعلم » بقوله ، « إن الوظيفة الأساسية للعلم ، هي اكتشاف العلاقات السببية لظواهر هذا العالم »^(١٠٣) .

يرى « كانتا » أن كل علم خاص ، إنما هو شكل أو تجميع لقوانين تم تفسيرها بشكل جيد ، عن الجزء الخاص بالطبيعة ، وكل هذه القوانين هي الأساس المحكم في مبدأ السببية ، والعقل العلمي مقتنع تماماً بأن الطبيعة لا يمكن لها أن تتصرف بانتظام إلا بحالات سببية ، لذلك فهو يبحث دائماً عن القوى التي تكمن خلفها ، لتكشف له العلاقات السببية التي تبرر قوانينها أو تعميماتها . ويتجلى العالم للباحث كنسق من الأسباب والمسببات ، وهي الصلة السببية التي تجعل العالم كلياً بالنسبة إليه ، فهو يعتقد بأن كل شيء في العالم مرتبط ، سواء في الحال ، أو فيما بعد ، بسلسلة سببية وأن الاختلاف بين منجزاته السالفة وأفكاره التي لم تتحقق بعد ، ينطوي فقط على حقيقة أن نسق الأسباب يمكن اكتشافه في المستقبل . ويبدو أن اكتشاف الرباط السببي بين ظواهر معينة أو بين مجموعات من ظواهر معينة هو الشغل الشاغل الذي يجذب انتباه العالم ، ولا يبدو أنه مشغول كثيراً بالسبب الأول . First cause ، أو بالسبب الأساسي الأول . وإذا كان ثمة اهتمام فهو ينصب أساساً على الأسباب الخاصة ، أو الأسباب الثانية Second causes . وربما يكون هذا هو ما يميز العلوم عن الفلسفة والدين ، اللذين يعنيان بالسبب الأول الأساسي وليس بالأسباب الثانية^(١٠٤) .

هذا ما يؤكد عليه « كائتا » ، والواقع أننا كلنا نؤمن بالعلاقة بين السبب والمسبب لولا هذا الايمان لبدا لنا العالم فوضى تامة . ولو كانت علاقات السبب والمسبب ، التي تتضح لنا في لحظة معينة ، تنقلب في اللحظة التالية رأسا على عقب ، لكان الإخفاق التام مصير أى مجهود نبذله لفهم العالم المحيط بنا واستغلاله . ولولا الايمان الضمنى باتساق مسلك الطبيعة ، بحيث يكون من الممكن كشف الأسباب والنتائج في هذا المسلك لكان التقدم العلمى مستحيلا .

غير أن « لبرتراند رسل » رأياً آخر . يقول في الفصل الخاص « بفكرة السبب » من كتابه « التصوف والمنطق » :

« يتخيل كل الفلاسفة من كل المدارس أن العلاقة السببية هي إحدى البدهيات الأساسية في العلم ، ومع ذلك فمن الغريب أننا في العلم الحديث ، مثل علم الفلك الثقالي ، لا نرى لكلمة « سبب » وجودا على الإطلاق^(١٠٥) .

ويستشهد بقول دكتور « جيمس وارد » Dr. J. Ward في كتابه « المذهب الطبيعى والمذهب اللا أدري » ، « ان هؤلاء الذين يرغبون في التأكيد على الحقيقة النهائية للعالم ، ينبغي عليهم اكتشاف الأسباب ، مع أن الفيزياء لا تبحث عنها أبدا » .

ويستطرد مستر « رسل » بقوله : « ويبدو بالنسبة لى ، أنه لا ينبغي على الفلسفة أن تفترض مثل هذه الوظائف ذات الصبغة التشريعية ، لأن السبب الذى حدا بالفيزياء أن تتوقف في البحث عن الأسباب ، هو في الحقيقة ، أنه لا توجد مثل هذه الأشياء ، وأعتقد أن قانون السببية مثله في ذلك مثل كثير مما يفوت على الفلاسفة ، هو أثر من مخلفات عصر مضى ، وقد ظل باقيا مثل النظام الملكى ، لا لشيء سوى الافتراض ، خطأ ، بأنه لا ضرر منه^(١٠٦) » .

إلى هذا الحد يمضى مستر « رسل » في استبعاده للسببية . والحقيقة هي أن أكثر الفلاسفة التجريبيين والوضعيين – منذ « هيوم » و « ماخ » وحتى الوضعيين المناطقة – تطرفا ، لم يستبعدوا السببية من أبحاثهم ، فلقد رأينا أن « هيوم » لم يستبعد السببية وإنما رأى أن لا ضرورة بالذات في العلاقة السببية ، كما أن « ماخ » أراد أن يرجعها إلى علاقة وظيفية ، وأراد الوضعيون المناطقة ردها إلى قضية شرطية كلية من نوع « اذا كان . . . حينئذ . . . » . إلخ وإنما لم يقل أحد منهم إن السببية ، « أثر من مخلفات عصر مضى » . وعلى أية حال فانه يمثل وجهة نظر في العلاقة السببية .

بيد أننا نجد وجهة نظر ثالثة في هذا الخصوص ، يقول بها « ستيفن تولمان » S. Toul-
min أستاذ فلسفة العلم بجامعة اكسفورد . فهو يذهب إلى أن الأسباب تتعلق بالعلوم
التطبيقية applied Sciences فحسب ، ويقول : « إذا ما تصفح المرء المؤلفات المنطقية
والأعمال الفلسفية للعلماء في المجالات العلمية المتخصصة والتي تتقدم من خلالها العلوم
حقيقة ، فإن المرء يصاب بدهشة . ذلك لأن هذه المؤلفات والمجلات لا تظهر بالكاد كلمة
« السبب » ومشتقاتها . أما في الأعمال الهندسية ، ربما ، والمجلات الطبية على نحو
مؤكد – حيث إن العلوم هنا تطبيقية ، تخدم أغراضاً عملية – سيجد المرء أنها تتكلم كثيراً
عن الأسباب والمسببات . ولكن في العلوم الفيزيائية نفسها ، نجد كلمة « السبب » غير
ملحوظة ، وغائبة ، مثلها في ذلك مثل كلمة حقيقى . لماذا هذا الأمر ؟ » (١٠٧) .

يمضى « تولمان » إلى القول : « لكى نتعرف على دواعى ذلك ، دعنا أولاً نتعرف على
أنواع من مواقف يومية تدعونا إلى التساؤل عن الأسباب : خط سكة حديد ، يقام على
امتداد جزء منه سد ، يتشقق هذا السد ، وينهار ، تاركا القضبان في حالة خطيرة . حقل
من التوت ، ينمو بشكل غير متناسب ، نجد أجزاء منه قوية وكثيفة النمو ، وأجزاء أخرى
متناثرة وضعيفة النمو . شخص ما معتل الصحة . فى كل حالة من هذه الحالات نتساءل
عن السبب . نتساءل عن سبب تشقق وانهار السد ، وسبب خصوبة أجزاء من الحقل دون
غيرها ، وسبب اعتلال صحة شخص ما . نتساءل عن السبب من أجل اكتشاف مانحن فى
حاجة إليه ، حتى نتمكن من تغيير كل حالة من هذه الحالات ، وحتى نتمكن من منعها أو
إبطائها » (١٠٨) .

وهكذا نجد أنفسنا إزاء ثلاثة آراء متباينة فيما يختص بوظيفة السببية فى العلم . يدافع
الرأى الأول عن السببية ، ويرى أن الوظيفة الأساسية للعلم – العلم باطلاقه ، سواء أكان
علماً نظرياً أم تطبيقياً – هى اكتشاف العلاقات السببية لظواهر هذا العالم . والرأى الثانى
يناهض السببية ، ويرى أنها أثر من مخلفات عصر مضى ، وأن العلم لا يبحث أبداً عن
الأسباب والمسببات . والرأى الثالث يذهب إلى أن الأسباب تتعلق بالعلوم التطبيقية
فحسب ، أما العلوم النظرية فإننا بالكاد لا نلاحظ كلمة « سبب » أو كلمة « مسبب »
فيها .

والواقع أن هذا التباين فى الآراء فيما يتعلق بأهمية المبدأ السببى ، إنما يعكس من
ناحية ، مواقف المدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة من هذا المبدأ ، فمن منكر له على
الاطلاق ، ومن مؤيد له على الاطلاق . والواقع أن للعلم نفسه نطاقاً سببياً ، كما أن له
أيضاً نطاقاً لاسببياً – كما سنرى فى الفصل الثانى من هذا البحث ، كما أنه يدل من ناحية

أخرى على أن هذا المبدأ ، كغيره من المبادئ الفلسفية الأخرى « كالحتمية » و « القانون الطبيعي » و « التنبؤ » ، يشوبه شيء من التشويش ، وعدم الوضوح ، لما جعله مشارا للخلافات الفلسفية الحادة التي تنتهي - كما رأينا فيما سبق - ولكن هل يعنى ذلك أن نستغنى عنه ، وعن غيره من سائر المبادئ الفلسفية الأخرى - التي ذكرنا بعضها - ونجنب العلم أمثال هذه المبادئ والمصطلحات الفلسفية المشوشة ، غير الواضحة ، فننأى به عن الغموض ، ونخلصه عما يمكن أن يعوقه ، أو يقف حائلا دون تقدمه ؟ أم أن هذه المبادئ الفلسفية ضرورية للعلم ، بدونها وقع العلم في أخطاء ونواقص ؟ نناقش هذا في الفقرة التالية .

تحلل الفلسفة مشكلة السببية - وغيرها من المشكلات الأخرى - تحليلا نقاديا ، وتسعى إلى اكتشاف مغزاها الحقيقي . ولا يمكن للعلم أن يفعل ذلك ، لكنه يتطلع إلى توجيه الفلسفة في هذا الخصوص ، على اعتبار أن القيمة الكاملة لانجاز العلم يعتمد على صدق المبدأ السببي ، وعلى غيره من المبادئ .

وتعزى الفلسفة لنفسها فضل اختبار قيمة وصحة جميع التصورات العلمية ، وتصحيح ، كلما دعت الضرورة إلى ذلك نواقصها .

يقول « كائتا » إن الروفيسور « ستيس » Stace قد ذكر بحق أن « وظيفة » العلوم تقتصر فقط على وصف الظواهر ، ولا تفسرها أبدا . ويمكن للفلسفة أن تقصر في واجباتها ، إذا لم تختبر الفروض الأساسية للعلوم ، وإذا لم تكشف عن الأخطاء التي يمكن أن تتوارى خلفها » (١٠٩) .

ويقول « بريدجمان » Bridgman أستاذ فلسفة العلم بجامعة هارفارد : « انه على الرغم من ملاحظة فشل الاجماع فيما يختص بالاسهامات الفلسفية تجاه الفيزياء ، وعدم وجود مثل هذا الفشل في نطاق الاجراء التجريبي في المعمل ، إلا أن كل شخص منا يوافق على أنه من الممكن أن نجرى في المعمل عدة تجارب ، تجري فيها الحوادث بحيث نكون في نفس اللحظة غير قادرين تماما على التنبؤ بمسارها . وهذه طريقة أخرى للقول ، بأننا لا يمكن أن نقيم ارتباطا سببيا واحدا بين الحادث والحوادث أو المواقف الأخرى ، كما أنها طريقة أخرى للقول بأن الانهماك في اللحظة الراهنة ، لا يمكننا من صياغة قانون طبيعي واحد » (١١٠) .

والعبارة الأخيرة ، تلخص في دقة وأحكام أهمية الفلسفة الحقيقية بالنسبة إلى العلم . فانا لو اقتصرنا في بحثنا العلمي على المعمل وحده ، دون أن نتزود بمقدرة تجريدية تمكننا من

تتبع مسار التجربة والتنبؤ بما يمكن أن تحققه أو تنتهي إليه ، واهتمكنا في اللحظة الراهنة ، لما خرجنا بفائقون علمي واحد . وتاريخ العلم يؤكد لنا على أن كبار العلماء كانت لديهم تلك القدرة التجريبية ، التي مكنتهم من اكتشاف القوانين العلمية الهامة ، وكانت لديهم في الحقيقة رؤية فلسفية تحمى العالم . ينطبق هذا القول على جاليليو ، ونيوتن ، وأينشتاين ، وبلانك ، وهايزنبرج ، ودي بروي ، وبور ، وشروندنجر وغيرهم كثير من العلماء .

كما يتحدث « بریدجهان » عن مصطلحات فلسفية كالحتمية « و » السببية « ، والقانون الطبيعي « ، « والتنبؤ » على اعتبار أنها تكشف عن شيء يتعذر اجتنابه أو عن شيء محتوم inevitably ، على الرغم من حقيقة أنها متطابقة تماماً في معناها ، ويضيف إلى جانب المصطلحات الأربعة المترادفة – في رأيه – وغير الواضحة التي ذكرها ، بعض المصطلحات الأخرى مثل « الحقيقي » و « الدقيق » و « الموضوعي » . ويرى أنها أكثر صعوبة في إيجاد معنى لها ، عن مثيلاتها الأربعة . وغالباً ما نحاول فهم معنى كل منها ، عن طريق ملاحظة استخدام كل مصطلح في سياقه . ويرى أن هذا غير مرض ، لأن من نتيجته تعدد المعاني . ويقول : « الواقع أننا إزاء عمومية ، وعدم وضوح مثل هذه المصطلحات ، يمكننا أن نميز كل منها فلسفياً ، لأنه من الصعوبة بمكان أن ننأى في مناقشاتها العلمية عن الدخول في مجال كمجال الفلسفة . وأن رجالاً أمثال بور ، وهايزنبرج ، وبورن لم يترددوا في استخدام كلمة « فلسفياً » في سياق تأملاتهم الخاصة » (١١١) .

وبدليل مرة أخرى ، على أهمية الفلسفة للفيزياء بقوله : « يبدأ الخلاف في الرأي عند تفسيرنا لأهمية الحقائق التجريبية ، وفي اللحظة المستقبلية التي نرسمها على ضوءها . وهناك في المحل الأول مسألة أفضل الطرق للحديث عن موقف التجريبي الذي نحن بصدد الان . ويتضمن هذا بصفة خاصة أفضل الطرق التي نستخدم بها الرياضيات لوصف الموقف التجريبي الحالي ، الذي لا يزال يكتنفه بعض الغموض . واعتقد هنا مرة أخرى أن هناك إجماعاً على أن الآلية الرياضية الحالية للميكانيكا الموجية mechanics wave كافية بشكل مناسب لمعالجة جميع الظواهر التي يمكن الوصول إليها ، في الوقت الحالي ، تجريبياً – يتضمن هذا ردود أفعال الذرات والجسيمات والالكترونات والفوتونات التي يمكن تنظيمها والتحكم فيها . وهنا نجد الفيزياء نفسها ، مرة أخرى ، مجبرة على أن ترتبط بشكل متزايد ، بمشكلات خارج نشاطها التقليدي ، وأن تدور حول محور الفلسفة » (١١٢) .

وانني لأسف حقاً على طول الاقتباس من « بریدجهان » ، ولكن ما يشفع لي ، هو أنني أردت أن أدلل وبالضبط ، في هذا الخصوص ، على ما دلل هو عليه بالفعل .

ويؤكد هذا المعنى الدكتور « أبو ريان » عندما يذهب الى أن « مارجينو » يقول: « ان مبدأ السببية هو في الحقيقة أحد الشروط الميتافيزيائية الضرورية لقيام النظرية الطبيعية » . ويعلق على هذا القول بقوله: « وهذه الفكرة تعتبر في واقع الأمر مصادرة أو فكرة تكاد تكون غريزية . . . فالتأهيج العلمية في حاجة إلى مصادرات فلسفية قبلية ، مثل الايمان بمبدأ السببية ، وبساطة الطبيعة ومعقوليتها وقانون أقل جهد^(١١٣) » .

ثم يعاود تعليقه بأن يقول « أمثال هذه المصادرات أو الأفكار القبلية ضرورية كفروض تفسيرية في مجال العلم ، وأن العالم المنهجي لا بد أن يسلم بها من حيث انها قواعد أو قوانين أساسية تصلح كمقدمات لمسيرة الكشف التجريبي . ولا شك أن الفلسفة هي التي تهتم بمناقشة هذه الفروض أو القواعد مناقشة منطقية ، وبيان مدى اختلافها أو انطباقها على ما يسمى بمفهوم الطبيعة أو نظامها ، والا أصبح عالم الظواهر الطبيعية مفتقرا إلى عوامل الارتباط ، أو إلى نظام مترابط يسمح بالتقدم في مجال الكشف العلمي ، ذلك لأن ايماننا بوجود هذا الترابط هو الذي يبرر امكان انطباق القواعد والقوانين القبلية على وقائع التجربة في المستقبل ، الأمر الذي تنكره الوضعية المنطقية في هذا المجال^(١١٤) » .

ومرة أخرى ، أعود فأعذر لطول الاقتباس من الدكتور « أبو ريان » ، لأنني هذه المرة ، بالاضافة الى اتفاقى معه على أهمية المصادرات الفلسفية للعلم ، إلا أنني أتفق معه أيضا فيما يذهب إليه من رفضه لإنكار الوضعية المنطقية لمثل هذه المصادرات الفلسفية التي بدونها لأصبح العلم بلا معنى ، ولأصبح عاجزا عن اكتشاف قانون علمي واحد ، لأن مثل هذه المصادرات والتصورات الفلسفية ضرورية للعلم وللعلماء معا .

الهوامش

- (١) Jevons, W., Stanley., *The Principles of Science., A Treatise On Logic and Scientific Method.* (١)
Macmillan& Co., LTD london, 1920. P. 221.
- (٢) نقلا عن « جيمس جينز » ، الفيزياء والفلسفة . ترجمة جعفر رجب . دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ ،
ص ٣٢ .
- (٣) Locke, J., "An Essay Concerning Human Understanding.",
Oxford Univ. Press, London, 1934. P. XV.
- (٤) Hume., D., "An Enquiry Concerning Human Understanding.",
In Modern Classical Philosophers. Compiled by
Rand, B. London, 1924. P. 340.
- (٥) نقلا عن كتاب Jevons, op, cit. P. 221.
- (٦) نقلا عن كتاب : Russell, B., "On the Notion of Cause.", In
Mysticism and logic. George Allen& Unwin LTD. London, 1963. PP. 132, 33.
- (٧) A Dictionary of the Social Science. 1st, pub. Lebanon, 1978. P. 54.
- (٨) Bunge, Mario, "Causality and Modern Science.", 3d. edi.
Dover pub. Inc. New Yourk, 1979. P. 4.
- ولأن هذا المرجع يُعد مرجعنا الرئيس فأننا سنختصره إلى الحروف : CMS
- (٩) فيليب فرنك : المرجع السابق الذكر : ص ٣٢٠
- (١٠) اندريه لالند : المرجع السابق الذكر : ص ٣٨
- (١١) جميل صليبا : المعجم الفلسفي : المجلد الأول . دار الكتاب اللبناني : ط ١ بيروت - ١٩٧١ ص -
- (١٢) هنري برجسون : التطور الخالق . ترجمة د . محمد محمود قاسم . سلسلة نصوص فلسفية . الهيئة المصرية
العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٨٤ . ص ٧٢ ، ٧٣ .
- (١٣) Taylor, A. B., "Elements of Metaphysics", Methuen& Co., LTD. London, 1952. P. 165,
- (١٤) Ibid. P. 158.
- (١٥) Ibid. P. 161
- (١٦) Ibid. P. 163.
- (١٧) زكي نجيب محمود : الجبر الذاتي . ترجمة : د . امام عبد الفتاح امام . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
القاهرة ، ١٩٧٣ . ص ٤٦
- (١٨) من تعريفات الجرجاني ، مأخوذ من المعجم الفلسفي . مرجع سابق : ص ٦٤٧ ، ٤٨ .
- (١٩) CMS. P. 226.

- (٢٠) ارسطوطاليس : الطبيعة : ترجمة اسحق بن حنين . حققه وقدم له د . عبد الرحمن بدوي . مركز تحقيق التراث . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ القاهرة ، ١٩٨٤ . ص ١٠٩
- (٢١) المرجع السابق : ص ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١
- (٢٢) المرجع السابق : ص ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١
- (٢٣) علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، واكتشاف النهج العلمي في العالم الاسلامي : ط ٤ ، دار المعارف . القاهرة ، ١٩٧٨ ص ١٢٥ ، ١٢٦
- (٢٤) المرجع السابق : ص ١٢٧ ، ١٢٨
- (٢٥) محمد عبادة : التراث في ضوء العقل . دار الوحدة ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٢٥
- (٢٦) Bruno, Giordano., "Concerning the Cause, the Principle and the One., " Trans from Italin by Royce, J. and Royce, K. In the Modern Classical... op, cit. P. 5.
- Ibid. P. 7. (٢٧)
- Ibid. P. 10. (٢٨)
- Ibid. PP. 7, 8. (٢٩)
- CMS. PP. 32, 33. (٣٠)
- Burt, E., A., " The Metaphysical Foundations of Modern Physical Science., " Routled& Kegan paul LTD. London, 1949. P. 53. (٣١)
- CMS. P. 33 (٣٢) نقلا عن كتاب :
- Ibid. P. 34. (٣٣)
- (٣٤) فؤاد زكريا : اسپينوزا . سلسلة الفكر المعاصر . ط ٢ . دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ . ص ٦٢
- (٣٥) Spinoza, Baruch, " Ethics " Trans From latin by M. Elwes In Modern. Op, Cit. P. 154. (٣٥)
- Ibid. P. 155. (٣٦)
- Ibid. P. 158. (٣٧)
- (٣٨) فؤاد زكريا : المرجع السابق الذكر ، ص ١٢٩ ، ١٣٠
- (٣٩) نقلا عن كتاب : CMS. P. 34.
- (٤٠) علي عبد المعطي محمد : لينتر فيلسوف الةرة الروحية ، دار الكتب الجامعية الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢٢
- (٤١) المرجع السابق : ص ٢٢٤ ، ٢٢٥
- (٤٢) المرجع السابق : ص ٢٣٠ ، ٢٣١
- (٤٣) المرجع السابق : ص ٢٣٢ ، ٢٣٣
- (٤٤) ولتر ستينس : فلسفة هيجل . المنطق وفلسفة الطبيعة . ترجمة د . امام عبد الفتاح اعلم . المجلد الاول . دار التنوير للطباعة والنشر ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٠
- (٤٥) المرجع السابق : ص ٦١ ، ٦٢
- (٤٦) المرجع السابق : ص ٦٣

- (١٧) المرجع السابق : ص ٦٥ ، ٦٦
(١٨) المرجع السابق : ص ٦٩
(١٩) المرجع السابق : ص ٦٧ ، ٦٨
(٢٠)
(٢١)
(٢٢)
(٢٣) هنري بوانكاريه : قيمة العلم ، ترجمة المجلدي شفيق . ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٢ . ص ٢٩
(٢٤) هانز فينباخ : نشأة الفلسفة العلمية . ترجمة د. فؤاد زكريا . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٩ . ص ١٢
(٢٥) Kanta, B., N, "Causality and Science." Goerge Allonx
Unwin LTD. London, 1939. PP. 35. 36
Ibid P. 36
Ibid. P. 37
(٢٦)
(٢٧) هانز فينباخ : المرجع السابق الذكر ، ص ١٣٦
(٢٨) المرجع السابق : نفس الموضع
(٢٩)
(٣٠) Friedman. "Analysis of Causality." Op. Cit. P. 558
Ibid. P. 559
(٣١)
(٣٢) هنري بوانكاريه : قيمة العلم . مرجع سابق : ص ٣٠
(٣٣) المرجع السابق : ص ٣٢
(٣٤) المرجع السابق : نفس الموضع
(٣٥) المرجع السابق : ص ٣٤
(٣٦) المرجع السابق : ص ٣٥
(٣٧) المرجع السابق : ص ٣٦ ، ٣٥
(٣٨)
(٣٩)
(٤٠)
(٤١) محمد فتحي الشنيطي : المنطق ومناهج البحث . دار الطلبة العرب بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٩٥
(٤٢) المرجع السابق : ص ١٩٦
(٤٣) Beton, W. (Edi), "Encyclopaedia Britannica", Vol 7. P. 315
(٤٤)
(٤٥)
(٤٦) جاستون باغلاتون : الفكر العلمي الحديث . ترجمة د. جليل العوا المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
ط ٢ ، بيروت ١٩٨٣ . ص ١٠٣ ، ١٠٤

- (٧٧) المرجع السابق : ص ١١٢
- (٧٨) المرجع السابق : ص ١١٣
- (٧٩) Friedman. Op, Cit. PP. 544, 45
- (٨٠) زكى نجيب محمود : الجبر اللغوي . مرجع سابق : ص ٢٥٦ ، ٥٦
- (٨١) Kanta, "Causality and Science., " Op, Cit. PP. 33, 4.
- (٨٢) من تعريفات الجرجاني : مأخوذ من المعجم الفلسفي . مرجع سابق ص ٦٤٧
- (٨٣) Carnap. Op, Cit. P. 208
- (٨٤) Ibid. P. 196
- (٨٥) Chisholm, Roderich, M. "The Contrary. To Fact Condition" ..
Mind. Vol. IV. No. 220 P. 299
- (٨٦) Ibid.
- (٨٧) Ibid
- (٨٨) CMS. P. 91
- (٨٩) Ibid. P. 92
- (٩٠) برتراند رسل : حكمة الغرب . ترجمة : د . فؤاد زكريا . ط ١ سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، فبراير ١٩٨٣ . ص ٢٩
- (٩١) المرجع السابق : ص ٣٠
- (٩٢) ستانلى د . بيك : بساطة العلم . ترجمة زكريا فهمى . مراجعة د . عبد الفتاح اسماعيل - سلسلة الألف كتاب القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣١
- (٩٣) صلاح قنصوه : فلسفة العلم . دار التوير للطباعة والنشر - ط ٢ بيروت ، ١٩٨٣ . ص ٤٢
- (٩٤) برتراند رسل : أثر العلم في المجتمع . ترجمة همد الحديدي الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ . ص ٢٢
- (٩٥) نقلا عن كتاب : جون ديزموند برنال و العلم في التاريخ ، المجلد ٢ ترجمة د . شكرى ابراهيم سعد . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت . ١٩٨٢ . ص ٨٥
- (٩٦) البيهاريه : دفاع عن العلم . ترجمة د . هشام أمين . دار احياء الكتب ، ١٩٤٦ . ص ٢٣
- (٩٧) فيليب فرانك : المرجع السابق الذكر - ص ٣٢٢
- (٩٨) برتراند رسل : أثر العلم في المجتمع . مرجع سابق : ص ٨٨
- (٩٩) ستانلى د . بيك : المرجع السابق الذكر : ص ٣٢
- (١٠٠) محمد على أبوريان : الفلسفة ومباحثها . دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ٧٩ ، ٨٠
- (١٠١) فيليب فرانك : المرجع السابق الذكر : ص ٦٦ ، ٦٧
- (١٠٢) المرجع السابق : ص ٦٩ ، ٧٠
- (١٠٣) Kanta. Op; Cit. P. 25
- (١٠٤) Ibid. PP. 25, 6
- (١٠٥) Russell, B. ' On the Notion of Cause '. Op. Cit P. 132.
- (١٠٦) Ibid.

- Toulmin, S., ' The Philosophy of Science '. Ist Pub. W. Brendon & Son, LTD. London 1953. P. 119. (١٠٧)
- Ibid. PP. 199,20 (١٠٨)
- Kannta, Op. Cit PP. 30, 31 (١٠٩)
- Bridgman, Percy, W. ' Determinism in Modern Science,, ' (١١٠)
- In De terminism and Freedom, Freedom, Hook, Sideney, ed.
New York Univ Press. 1958. P. 45.
- Idid. PP. 44; 45 (١١١)
- Ibid. P. 46 (١١٢)
- (١١٣) محمد علي أبو ريان : الفلسفة ومباحثها . مرجع سابق : ص ٩٤ ، ٩٥ .
- (١١٤) نفس المرجع السابق : ص ١٠١ .

الفصل الثاني

المفهوم العلمى للمبدأ السببى

المفهوم العلمى للمبدأ السببى

١ - تمهيد :

كان ينظر إلى عالم الطبيعة على اعتبار أنه مكون من جسيمات Particles صلبة متحركة فى الفضاء ، يعد كل جسيم منها فيزيائيا ، ذرياً ، أى غير قابل للانقسام فيزيائيا وغير قابل للإتلاف ، ولكنه لم يكن غير قابل للانقسام هندسيا ، ذلك لأن له حجما وشكلا معينا ، ولكن من غير الممكن تعريفه دون حدود هندسية ، ذلك لأنه على الرغم من كونه فيزيائيا ، وأنه متميز عن الهندسى ، إلا أن له خواص هى فى الأساس لا تحايزية* . واستنادا إلى لا تحايزيته ، فإنه لا يمكن أن يشغل مكان أى جسيم آخر ، ذلك لأنه فى أية لحظة معينة ، يكون له مكانه الخاص ، الذى يعين موقعه تماما ، ولا يشاركه فيه أى جسيم آخر ، ولأنه يمكن لأى جسيم أن يتحرك فى أى اتجاه ، فإنه من الممكن دائما أن يتقاطع طريقا الجسيمين ليحل كل منهما نفس مكان الآخر فى نفس الزمن ، وحيث يتصادمان ، ويغير هذا التصادم من اتجاه حركتهما^(١) .

وبالإضافة إلى ذلك ، لكل جزيء قصوره الذاتى inertia الذى استناداً له ، يتحرك بسرعة منتظمة فى خط مستقيم ، اذا كان فى حالة حركة ، أو لظل ساكنا إلى الأبد اذا كان غير متحرك . ويمكن لمثل هذا الانتظام فى الحركة أو السكون أن يستمر حتى يصطدم بجسيم آخر .

كانت هذه النظرية الجسيمية أو الذرية للمادة ، التى ورثها القرن السابع عشر عن الذريين اليونانيين ، مقبولة بشكل عام من الفيزيائيين فى القرنين التالين ، على اعتبار أنها

* اللاتحايزية Impenetrability خاصية فى المادة ، تجعل من المتصل على جسمين اثنين أن يشغلا الحيز نفسه من المكان فى وقت واحد .

تعبير عن الحقيقة الأساسية للعالم الفيزيائي ، إلى أن أتى نيوتن ، فعدل من هذا التصور للعالم الطبيعي .

على أن هذا التصور للعالم ، يبدو مفهوما بشكل كاف ، على الرغم من أنه يثير عدة صعوبات عند فحصه بشكل أكثر احكاما وتدقيقا . وتتمثل هذه الصعوبات في مثل هذه الأسئلة :

ما هي علاقة الجسم بالمكان الذي يشغله ؟ وكيف يمكن للحركة أن تتحول بتلامس جسم آخر ؟ ولماذا ينبغي أصلا أن تتحرك ، بدلا من أن تظل ساكنة ؟ وهكذا . ولكن اذا أهملنا مثل هذه الصعوبات ، لكنت لدينا صورة واسعة الخيال للعالم المادي ، حتى وان لم تكن مقبولة على المستوى النظري^(٢)

هذا من ناحية العالم الطبيعي ، أما من ناحية حركات الأجرام الفلكية فيه ، فقد عوملت من الناحية الهندسية فقط ، كانت النجوم الثابتة ، يندرج أن تخضع للمناقشة ، لأنها بدت لا تتحرك باستثناء دورانها اليومي حول القطب ، ويرجع هذا لبعدها الهائل عن الأرض ، ولكنهم فسروا ذلك بتصور أنها مثبتة في كرة تدور حول الأرض التي تعد مركزا لها.

نسلط الآن الضوء على النجوم والكواكب ، فقد تشابح الفلكيون ، أرسطو وخوس فيثاغورس ، فكليريك ، فكليريك ، ليبحثوا عن المسارات التي تسلكها هذه الأجرام ، ولكنهم لم يعنوا بهذا السؤال ، وهو لماذا تسلك الأجرام هذه المسارات المعينة بالذات ولا تسلك سواها ؟ لقد أعلن أرسطو أن الحركة الدائرية طبيعية لكل الأجسام ، لأن الدائرة هي الشكل الهندسي الكامل ، وبدا كان هذه الجملة كتبت حسب الاستطلاع لما يقرب من ألفي عام ، وتقبلها كوبرنيك بغير نقد ، وحتى جاليليو قبلها لفترة من الزمن^(٣) .

ويرجع هذا بصفة خاصة إلى المفهوم الخاطئ الذي كان سائدا عن الجاذبية . فقد كانت الجاذبية في العالم القديم والعصور الوسطى مرتبطة أكثر بتأخيه المكان ، أكثر من كونها جشدا للمادة لكل شيء في عالم أرسطو كان له منزلة مقدرة معينة ، فإذا ما أبعد هذا الشيء عن مكانه ، جاهد ساعيا للعودة إليه . تسقط الأجسام إلى الأرض ، لأنها تتوق إلى الوصول لمكانها المناسب في مركز الكون الذي يتحد مع مركز الأرض ، أو يقتوب كثيرا من هذا المركز . أما الأشياء الأرضية والمائية ، فانها تتحرك تجاه مركز الكون ، وحتى

ولم تكن هناك أرض ، بينما تتحرك الأشياء الهوائية والنارية إلى أماكنها المناهضة تحت قطب القمر ، حيث لم يكن هناك حتى مجلدتها تحوي أماكنها المظلمة .

ولقد أثار مثل هذا المفهوم عن الجاذبية ، صعوبات شديدة في وجه النظرية الكوبرنيقية . فإذا كانت الأجرام تسقط تجاه مركز الأرض ، فإن الأرض ليست في مركز الكون ، إذ أنها تدور دورة سنوية حول محور الشمس ، لذلك اقترح كوبرنيق أن يكون لكل جسم : الأرض ، الشمس ، القمر ، الأجرام السماوية عموماً ، نسق خاص بها للجاذبية .

وبناءً على ذلك يسقط الجسم الذي في الفضاء إلى اقرب جرم سماوي . واعتقد كوبرنيق أن الجاذبية ما هي إلا ميل مجموعات المادة كي تحتشد بها على هيئة جرم كروي . فإذا أي مكان تتواجد فيه ، وإن هذا التجميع لم الحشد لا يكون تماماً في مركز الكون فترتبط الأجرام السماوية وحركاتها غير محدود بالجاذبية أو أي اعتبار ميكانيكي آخر (٥) . ولعل كانهم حركات الأجرام السماوية طبيعية تماماً ، وتخضع في ترتيبها إلى التوافق الهندسي بين سرعات الأجرام وأحجامها .

أذن استطاع كوبرنيق أن يبين أن بناء الدوائر ، والتدوير إلى خطوط فيها الدائرة مع الأخرى ، وهو ذلك البناء الذي اقترسه كل من أرسطو وبطليموس ، غير ضروري ، لأن مسارات الأجرام عبر السماء يمكن تفسيرها بشكل أبسط عن طريق افتراض أن الأرض والأجرام السماوية جميعاً تدور حول الشمس المركزية الثابتة (٥) .

لم يشير كوبرنيق بوضوح إلى طبيعة المادة الفضائية الكوكبية ، ولكن تكلم الذي أتى به . ذكر أن كوبرنيق اعتقد بأن الأجرام الصغيرة تحيط بها أعداد شائعة جداً من الدوائر الواحدة منها داخل الأخرى ، وهي التي تحمل الأجرام السماوية التي تدور في مساراتها (٦) .

ووجد كبلر أن المسارات الفعلية للأجرام حول الشمس لم تكن دائرية تماماً ، وإنما كانت أهليلجية ellipse ، حيث إن الجزء الغالب الذي كانت تظهر عليه أهليلجية ، ما أطلق عليه الرياضيون اسم القطع الناقص . الانحراف الصغير عن المركزي (٧) .

أما جاليليو ، في عالم الفلك ، وديكارت بعده ، في العلم بصفة عامة ، فقد اهتموا اهتماماً مبدئياً ، بنشر الأفكار الجديدة العامة للثورة العلمية التي أتى بها كوبرنيك وكبلر . ولم يهتموا بتفسير التفاصيل التي أتت بها تلك الاكتشافات العلمية الأخيرة . فقد اعتقد ديكارت ، مثله في ذلك مثل جاليليو ، أن الأجرام تتحرك في محاورها الدائرية بسرعات منتظمة ، وليس في محاور اهليلجية بسرعات غير منتظمة ، كما اقترح كبلر . وبالإضافة إلى ذلك عارض ديكارت فكرة أن يكون هناك مثل هذا الشيء الذي تعزى إليه قوة الجاذبية بين مجموعات المادة عبر الفضاء الخالي . وانتقد جاليليو فيما يختص بتحديد قوانين السقوط الحر للأجسام ، بدون التأكيد أولاً على ما إذا كان سقوط جسم ما ، يمكن أن يكون حراً بالفعل . طبقاً لديكارت ، كانت المادة ، والحيز المكاني ذات حدود مشتركة ، لذلك كان الفضاء ملموءاً بالمادة ، ولا شيء يمكن له السقوط « بحرية » . فسقوط حجر على الأرض كان يؤدي إلى امتصاص أثر دوامة المادة التي تحيط بالأرض . وبفسف الطريقة كانت المحاور الدائرية للكواكب تؤدي إلى امتصاص أثر دوامة المادة المحيطة بالشمس ، والتي تكون مسئولة عن انحراف حركاتها الطبيعية ذات الخط المباشر تحت تأثير القصور الذاتي ، إلى دوائر منحنية^(٨) .

وعلى أية حال ، جاء نيوتن ليحسم الأمر فيما يختص بمسألة الجاذبية ، وغيرها من المسائل التي دار حولها الخلاف . وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل فيما يلي .

٢ - الفيزياء الكلاسيكية النيوتنية :

كان هذا باختصار عالم الطبيعة قبل نيوتن . أما اسحق نيوتن * Issac Newton فقد بنى

* ولد نيوتن عام ١٦٤٢ ، وهو نفس العام الذي توفي فيه جاليليو ، وقد اشتهر بأبحاثه الرياضية والبصرية . ولد نيوتن بعد وفاة أبيه ، وهو أحد فلاحى لنكولشير الصغار ، وذهب إلى كمبرج حيث تلقى تعليمه دون أى امتياز . وفي عام ١٦٦٣ اتصل نيوتن بأستاذ الرياضيات اسحق بارو Issac Barrow (١٦٣٠ - ١٦٧٧) الذي قدر مواهبه وعينه في كرسه عام ١٦٦٩ . بقي في كمبرج إلى أن نال قمة مجده . وفي كمبرج اشتغل نيوتن بالبصريات وأشياء أخرى تتعلق بالفيزياء والكيمياء . لم يؤثر الاقليل على الجامعة ، ولم يكن له مدرسة تتبعه . وهناك وقع تحت تأثير جماعة من المثليين من أتباع هنري مور ، ومن خلال تعاليمهم تأثرت أفكاره وفلسفته بفلسفة أفلاطون ، وبالتالي بفلسفة العلم الحديث . ساعدت هذه الفلسفة نيوتن على صياغة أفكاره التي أثبتت أخيراً إمكاناتها الثورية ، كان نيوتن شاذاً في أخلاقه متحفظاً ، وغامضاً وكتوماً . لم يتزوج ولم يقبل رسامة الكاهن لأنه كان غير مؤمن . كان يعرف الكثير ولم يقبل الجدل ، ولذلك كان موضع انتقاد واستياء الآخرين .

جاءت علاقة نيوتن بموضوع الجاذبية ومناقشاتها العامة متأخرة ، واليوم نعلم من المستندات التي ظهرت حديثاً أن نيوتن عام ١٦٦٥ اكتشف القانون العام للجاذبية الذي استنبطه من أعمال جاليليو ، ويعرف بالتوزيع العكسي للجاذبية . واكتشف مصادفة قانون الطرد المركزي قبل ما يكتشفه هويجنز C. Huyghens بعشر سنوات . ولأن لم يعرف السبب الذي من أجله لم ينشر نيوتن قانونه للجاذبية إلا بعد عشرين سنة من اكتشافه . كان نيوتن دقيقاً ، يشد الكمال في عمله . ولا يعرف ،

عالمه على مطلقات ثلاثة : الزمان المطلق ، المكان المطلق ، والحركة المطلقة ، وذلك في مقابل الزمان النسبي والمكان النسبي والحركة النسبية .

فالزمان المطلق ، الحقيقي والرياضي ، الذي لا علاقة له بأى شيء ، خارجي ، ينساب بانتظام ، ويسمى الديمومة . أما الزمان النسبي ، الظاهري العامي ، فهو هذا المقدار الحسي ، الساعة واليوم والشهر والسنة ، الذي نستعمله عادة لقياس جزء من الديمومة بواسطة الحركة ، والذي يكون دقيقاً تارة ، وتقريبياً تارة أخرى .

والمكان المطلق الذي لا علاقة له بأى شيء من الأشياء الخارجية الحسية هو بطبيعته ساكن متجانس دوماً . أما المكان النسبي فهو هذا المقدار المتغير ، أو المسافة التي قد تطول وقد تقصر ، والتي نقيس بها المكان المطلق .

وأما الحيز (أو المحل) فهو ذلك الجزء من المكان الذي يشغله الجسم . وهو بالنسبة للمكان إما مطلق وإما نسبي . أما الحركة المطلقة فهي انتقال الجسم من حيز آخر مطلق . والحركة النسبية هي انتقال من حيز نسبي إلى حيز آخر نسبي . . أما السكون النسبي فهو دوام هذا الجسم في نفس الموضع أو الجزء الذي يشغله من الحجم الكلي . وأما السكون الحقيقي فهو دوام الجسم في نفس الجزء من المكان الساكن^(٩) .

وفي علم الفلك . يميز بين الزمان المطلق والزمان النسبي بواسطة « معادلة » الزمان العامي . والواقع أن الأيام الطبيعية ليست متساوية ، ولكن جرت العادة على اعتبارها متساوية حتى يتأتى للناس قياس الزمن ، أما علماء الفلك فهم يصححون هذا الاختلاف بين الأيام ، حتى يتمكنوا من قياس الحركات السماوية بواسطة زمان أكثر دقة . ومن الممكن ألا تكون هناك أية حركة منتظمة من شأنها أن تساعد على قياس الزمن قياساً دقيقاً ، وذلك لأن جميع الحركات معرضة للتسارع أو التباطؤ ، في حين أن انسياب الزمان المطلق انسياب لا يتغير ولا ينقص .

^٩ والديمومة أو دوام وجود الأشياء ، تبقى هي هي ، سواء كانت الحركات سريعة أو بطيئة أو كانت منعدمة ، ولذلك يميز بينهما بحق وبين القياسات الحسية ، وهذا التمييز يتم

بالضبط التاريخ الصحيح الذي استطاع فيه نيوتن إيجاد الطريقة الرياضية لحساب المدار الإهليجي للكواكب لم تصبح انجازات نيوتن حاسمة إلا عند ما نشر جدله مع هوك Hooke بمساعدة صاحبه هالي Halley . ومن هذه الانجازات ، إيجاد الطريقة الرياضية لتحويل الأسس الفيزيائية إلى نتائج كمية يمكن قياسها وإثباتها بالملاحظة ، وبالعكس يمكن تحويل هذه المشاهدات إلى مبادئ فيزيائية . - انظر ، ج. د. برنال : العلم في التاريخ . المجلد الثاني ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

- انظر أيضاً : . Burt. op. cit. pp. 202 - 299 .

بواسطة المعادلة الفلكية ، والواقع أن الأزمنة والأمكنة هي بشكل ما حيز لنفسها ، وحيز لجميع الأشياء . إن الكون بأجمعه يحدد في الزمان حسب ترتيب التابع ، ويحدد في المكان حيز (مكاني - زماني) تشغله الأشياء ، ومن غير المعقول أن يكون هذا الحيز الأساسي متحركاً . (إن الذي يتحرك هو الأشياء الموجودة فيه) واذن فالمكان والزمان حيزان مطلقان ، ولا يمكن أن تكون هناك حركات مطلقة إلا بالتحرك خارجهما (١٠) .

ولقد كانت أداة نيوتن في إيجاد موضع الجسم في أية لحظة ، هو استخدامه البارع للتفاضل والتكامل * . وذلك بمعرفة العلاقة بين الجسم وتسرعه ، أو معدل التغير في السرعة في أي لحظة أخرى ، وبمعنى آخر إذا عرفنا قانون القوة ، يمكننا حساب مسارها ، كما أن قانون الجاذبية لنيوتن مشتق مباشرة من قانون الحركة لكبلر . وهما طريقتان لإثبات شيء واحد ، بينما تبدو قوانين حركة الكواكب أنها نظرية ، إلا أن فكرة بقاء الكواكب في مسارها ثابتة بجاذبية قوية هي فكرة يمكن أدراكها حتى ولو بقيت هذه القوة نفسها شيئاً غامضاً (١١) .

هذه هي المطلقات الثلاثة التي تركز عليها فيزياء نيوتن ، وعلى الرغم من أن مفهوم العالم المادي قبل نيوتن كان بسيطاً - كما سبق لنا القول - إلا أنه ازداد تعقيداً بإضافة نيوتن له عنصراً جديداً . فلقد أصر نيوتن على أن لكل جسم من المادة قوة فعل جاذبية لكل جسم آخر ، تتناسب طردياً مع كتلتيهما ، وعكسياً مع مربع المسافة بينهما . والآن ، تظهر هذه القوة الجاذبية كسبب ثان للحركة ، موجودة جنبا إلى جنب مع فكرة التصادم (١٢) .

يقول نيوتن في مقدمة المبادئ * : « إننا نقدم هذا العمل باعتباره مبادئ رياضية للفلسفة . . . وذلك عن طريق قضايا مبرهن عليها رياضياً ، ومن ثم نستخرج من الظواهر السماوية ، قوة الجاذبية التي تميل بها الأجسام نحو الشمس والكواكب المتعددة . ومن هذه القوى ، وعن طريق قضايا رياضية أخرى ، نستنبط حركات الكواكب ، والمذنبات والقمر والبحر . إنها تعتمد جميعاً على قوى معينة ، بها تندفع جسيمات الأجسام ، عن طريق

* أو كما أسماه نيوتن التدفق Fluxions . وتعتبر هذه الطريقة قمة العمل الرياضي لمجموعة من الرياضيين مروراً بـ Eudoxus وأرسيميدس . وفي القرن السابع عشر ، تطور هذا العمل بسرعة نتيجة لأعمال فيرمات Fermat وديكارت ، وصيغت هذه الطريقة بالصورة التي نعرفها بواسطة ليبنز Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦) . إلا أن نيوتن أحدث تطوراً في علم التفاضل ، كما استخدمه لحل مشاكل ديناميكية عديدة ، وأخرى هيرو ديناميكية ، وبسرعة أصبح هذا العلم هو الطريقة الرياضية لحل وفهم المتغيرات والحركات . وكذلك جميع مسائل الهندسة الميكانيكية ، كما بقي الطريق الوحيد لحل هذه المسائل في العصر الحديث . وفي الحقيقة أصبح التفاضل والتكامل أداة العلم الحديث كالتلسكوب تماماً . أنظر برنال ، المرجع السابق الذكر ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

* المقدمة مأخوذة من كتاب Burt الذي أخذها من ترجمة Motte من ١٧٠٤ ، ٢٠٥ .

أسباب ما ، لم تعرف حتى الآن ، بالتبادل نحو كل منها للأخرى ، وتتلاءم في أشكال منتظمة ، أو تتدافع ، ويتراجع كل منها عن الآخر ، وجود هذه القوى غير معروف ، وإلى الآن بُذلت محاولات عديدة من الفلاسفة للبحث عن طبيعتها ، دون جدوى .

ومن يمعن النظر في هذا النص ، سيكتشف على الفور نتيجتين :

الأولى : الدور المركزي الذي أدركه نيوتن للرياضيات ، وما يمكن أن تلعبه في الفلسفة الطبيعية فقد كان أمله الثابت في النهاية ، أن يخضع جميع الظواهر الطبيعية إلى نوع من التفسير ، في حدود الميكانيكا الرياضية^(١٣) .

الثانية : أنه اعتقد أن الجاذبية إما أن تكون نتيجة خاصة لنوع خاص من التصادم الذي رأى أنه السبب الوحيد للحركة ، أو هو نتيجة لسبب ما آخر غير مادي *immaterial* *cause* ، وغير معروف^(١٤) .

ومبحث كهذا ، وفي ظل الثنائية الفجة هذه ، لا يمكن احتماله ، لا في الفلسفة ولا في العلم . لأن كل منها يؤدي إلى البحث عن المبادئ التي تنظم الأشياء محل البحث ، ولا يمكن لأي فيزيائي مهما بلغت قدرته أن يخمن ، أن بعض الحركات تؤدي إلى التصادم ، وبعضها الآخر إلى القوى الكلية المختلفة للجاذبية ، دون أن يسائل نفسه كيف أمكن لهذين المبدأين أن يرتبط كل منهما بالآخر . شعر نيوتن نفسه بمثل هذه الصعوبة ، حتى إنه أنكر أكثر من مرة ، ويشكل واضح مبحث القوى الجاذبية المتأصلة والتي تختص بالمادة . ويتضح هذا مما كتبه « لبنتلي » Bentley ، حيث يقول : « ينبغي أن تكون تلك الجاذبية متأصلة ، ولازمة ، وضرورية للمادة ، لذلك يمكن لجسم ما ، أن يكون له فعل آخر في المسافة ، من خلال الفراغ (*Vacuum*) (الخالي من الهواء والمادة) ، دون التوسط لأي شيء آخر يمكن أن ينقل الفعل من مكان إلى آخر ، ويدولى هذا عبثاً محضاً ، إذ إنني لا أعتقد أن هناك رجلاً ذا أهلية كافية للتفكير في المسائل الفلسفية أن يقع في مثل هذا »^(١٥) .

ومنذ ذلك الوقت ، وحتى منتصف القرن التاسع عشر ، ويردد الفيزيائيون اعتراضات نيوتن ، دون أن يستطيع أحد منهم الإجابة عليها . وهو ما يسمى في هذه الأيام بالفيزياء الكلاسيكية ، وهي تلك الفيزياء التي لم تستطع أن تعطي أبداً حلاً مرضياً عن هذا السؤال : ما هي العلاقة بين هذين السببين المنفصلين بشكل واضح للحركة ، التصادم ، والجاذبية ؟

ولم تقتصر التعقيدات عند هذا الحد . فقد أدرك نيوتن أن الفضاء الذي تتحرك فيه الجسيمات ، فضاء خال من الهواء والمادة . إذن فإن حركة هذه الجسيمات تتطلب أمراً

آخر - اضطر نيوتن إلى القول به - ليربط بين أجزاء عالمه الفيزيائي ، ذلك هو الأثير ether . فحركات الأجسام في المكان والزمان تتطلب وسطا تقوم فيه . والأثير هو هذا الوسط ، ينقل التأثير بين الأبعاد الشاسعة ويحمل جسيمات الضوء ويفسر الجاذبية . والأثير النيوتوني وسط يتخلل كل شيء تماما كالمكان والزمان ، له طبيعة كطبيعة الهواء ، جزيئاته دقيقة للغاية ، وموجودة بكمية وافرة ، وهو مطاط ذو طبيعة دافعة ، يمكن بها أن يفسر الجاذبية^(١٦) .

جرت محاولات للتغلب على هذه الصعوبات . فمن ناحية جرت محاولة لوصف البناء الجسيمي للأثير ، وذهبوا إلى أنه غاز شديد النقاء . ومرة أخرى اعتبروا الضوء تياراً من جسيمات متحركة ، بحيث يمكنها التحرك دون أن تحرك الأثير ، ولكن هذا يتناقض بشكل أساسي مع فكرة أن الأثير هو بالأساس متجانس ، وثابت ، ولا يتحرك^(١٧) .

وأضيفت إلى هذه التعقيدات ، تعقيدات أخرى . فمن ناحية بنيت قوانين الكهرباء والمغناطيسية على أسس نيوتونية . فقد نجحت فيزياء القرن التاسع عشر في تصنيف معرفتنا بالطبيعة غير العضوية inorganic إلى قسمين ، الميكانيكا والكهرباء تتحكم في الأولى قوانين نيوتن ، وفي الثانية معادلات ماكسويل Maxwell . ولم ينشأ جسر قوى أو ارتباط مؤثر بينهما . فلقد فشل بالقطع المجهود الذي بذل لبناء نماذج ميكانيكية للكهرباء والأثير ، ولقد وجدت النظريات الإليكترومغناطيسية للمادة والجاذبية صعوبات شديدة ، يتبين ذلك من حقيقة أنه بينما تحتجب القوى الكهرومغناطيسية القطبية (الموجبة والسالبة) وتنتشر بسرعة الضوء ، فلا يمكن للجاذبية أن تحتجب ، وأنها تفعل في جميع الأجسام بالمثل ، ويبدو أنها تفعل ذلك بشكل لحظي من خلال المسافة^(١٨) .

ومن ناحية أخرى ، كانت النظرية الذرية نتيجة مباشرة لأراء وأفكار نيوتن عن الذرة فقد نجح جون دالتون J. Dalton (١٧٦٦ - ١٨٤٤) في مماثلة عدد من أنواع المادة ، تؤلف كل منها كيميائياً النوعية ، بحيث يسلك كل منها طرقاً خاصة ، هذه العناصر elements - كما أسموها - نظر إليها على اعتبار أنها تكوين لأنواع من الذرات . لكل منها صفات فيزيائية خاصة ومنفردة . ولكن الذرات باعتبارها جسيمات للمادة الضخمة ، فلا يمكن أن يكون لها خواص ، عدا الخواص الكمية ، لذلك كان من المفترض - وقد أخفق هذا الغرض بالتجربة - أن ذرات عنصر واحد تختلف في الكتلة والوزن عن ذرات عنصر آخر ، ومن ثم نظر إلى الجسيمات الأولية للمادة ليس على أنها تنظيم لكيفيات في المادة ، بل باعتبارها مختلفة في النسبة ، نسبة الأوزان الذرية .

والآن أصبح من المستحيل بناء جسر يربط بين الكيفية الفيزيائية *physical quantity* والكمية الكيميائية *chemical quality* (١٩) .

وعلى الرغم مما واجهته الفيزياء الحديثة من صعاب ، فإنها استطاعت أن تزيل مثل هذه الصعاب . فماذا فعلت الفيزياء الحديثة ؟

٣ - الفيزياء الحديثة :

بحلول القرن العشرين ، ظهرت فيزياء حديثة ، ينصب اهتمامها على الظواهر التي تقع على مستوى الذرات وما دون الذرات ، وأتت معها بنوع جديد من التنبؤ بظاهرة الطبيعة الجامدة ، وكان مقدراً لها مع الوقت أن تكتسح كافة الصعاب التي أحقدت بالميكانيكا الكلاسيكية ، وإن لمحة سريعة على المجال الواسع لهذه الفيزياء الحديثة ، لترينا ثلاث علامات بارزة . نلاحظ أولاً في بحث نشره الاستاذ بلانك *M. plank* في برلين عام ١٨٩٩ ، أن غايته كانت تصحيح الميكانيكا الكلاسيكية حتى تتناسب مع الحقائق التي نشاهدها في الاشعاع ، ويبين هذا البحث السبب في عدم تحول كل طاقة الأجسام إلى إشعاع .

ويتضمن ذلك التخلي عن فكرة الاستمرار أو السببية ، أو تمثيل الظواهر على أنها تغييرات تحدث في المكان والزمان .

واضافة لأفكار بلانك ، افترض الأستاذ نيلزبور *Niels Bohr* من كوينهاجن ، أننا لو شاهدنا الجسيمات النهائية للمادة من خلال ميكروسكوب له قوة تكبير بما يكفي لذلك (وهو أمر بعيد عن التحقيق العملي) فإنها ستبدو متحركة ، لا كقطارات تجري بسلاسة على قضبانها ، بل كحيوانات الكنجر وهي تقفز في أحد الحقول (٢٠) .

والعلامة البارزة الثانية في مجال الفيزياء الحديثة ، هي في إعلان رزرفورد *Rutherford* وسودي *Soddy* عام ١٩٠٣ لقوانين الاضمحلال الاشعاعي الأساسية ، ولم تكن تلك القوانين بأى حال من الأحوال تطويراً لنظريات بلانك ، بل لقد انقضت أربع عشرة سنة قبل ملاحظة أى علاقة بينهما ، أكدت القوانين الجديدة أن ذرات المواد المشعة تتكسر تلقائياً ، دون أى صلة بأحوال معينة أو أحداث خاصة ، وهذا ما أحدث شروخاً مفاجئة في النظرية الكلاسيكية أكثر مما أحدثته قوانين بلانك الجديدة . فقد ظهر التكسر الاشعاعي كنتيجة ليس لها سبب ، مما يفترض أن القوانين النهائية للطبيعة ليست سببية (٢١) .

وتمثلت العلامة البارزة الثالثة التي ربطت العلامتين الكبيرتين السابقتين في البحث النظرى الذى نشره أينشتين عام ١٩١٧ ، فقد أظهر أن اضمحلال المواد المشعة تحكمه نفس القوانين التى تحكم قفزات الاليكترونات الشبيهة بقفزات الكنجر كما وضعها بور . لقد بدا وكأن الذرات المشعة تحتوى على مزرعة لحيوانات الكنجر تعد أكثر نشاطا وضراوة من كل ما قابلوه حتى ذلك الحين .

ظهرت القوانين المتحكممة فى القفزات التلقائية لحيوانات الكنجر فى غاية البساطة ، فمن ضمن أى عدد من حيوانات الكنجر تقفز دائما نسبة معينة فى زمن محدد ، ولا شىء يقدر على تغيير هذه النسبة ، وكذلك فقبل حدوث القفزات ، لا يوجد فى عالم الظواهر ما يميز هذه الحيوانات التى ستقفز من تلك التى لن تقفز . . فاذا دخل عدم الاستمرار إلى عالم الظواهر من الباب ، خرجت السببية من الشباك (٢٢) .

على أن موضوع السببية — فى هذا الموضع — لا يعنينا . ما يعنينا الآن ، هو ما سبق أن أشرنا اليه من أن الفيزياء الحديثة قد استطاعت أن تزيل الصعاب التى وضعتها الفيزياء الكلاسيكية ، كالقوة الجاذبية بجانب فكرة التصادم ، أو كالأثير الذى ينقل التأثير بين الأبعاد الشاسعة . ويحمل جسيمات الضوء ويفسر الجاذبية . أو كالنظرية الذرية التى وضعت سدا منيعا بين الكيفية الفيزيائية والكمية الكيميائية ، إلخ . .

الحقيقة أن نظرية النسبية (الخاصة والعامة) لأينشتين ، استطاعت ، بجانب نظرية بلانك ، وورزر فورد أن تكشف ما فى البناء الفيزيائى التقليدى من تصدع وحاجة إلى التماسك لمواجهة ظواهر جديدة ، كما استطاعت أن تقضى على كل التصورات التشبيهية من الفيزياء . فألغت قاعدة التأثير عن بعد ، وجدت بين الكتلة والطاقة ، واستبعدت الأثير ، وألغت المفهوم اللاهوتى للزمان والمكان المطلقين ، وجهدت لكى تحصل من الظاهرة الفيزيائية على صياغة خالية من وجهة النظر الشخصية .

وفىما يختص بالنظرية الذرية التى وضعت سدا منيعا بين الكيفية الفيزيائية والكمية الكيميائية . فقد نشب نزاع حاد بين الكيمياء سرعان ما أمكن التغلب عليه بنظرية الاليكترون . فقد قدمت الفيزياء الحديثة ، مبررات قوية للتفكير فى الذرة على أنها تتركب من مجموعة من الالكترونات ، وهى جسيمات سالبة الشحنة ، بالإضافة الى شىء يحمل الشحنة الكهربية الكافية بالضبط لمعادلة مجموع الشحنات السالبة للاليكترونات ، لأن الشحنة الكلية للذرة العادية تساوى صفرا دائما .

والميكانيكا الكلاسيكية ليس فيها ما يهيئ لتركيب من هذا النوع حجم مستقر ،
فهذه الشحنات لا يمكنها أن تظل ساكنة وإلا تساقطت على بعضها ، كما لا يمكنها أن تستمر
في الحركة ، وإلا صارت كل منها آلة أبدية الحركة ، وهو أمر لا تسمح به الميكانيكا
الكلاسيكية . (٢٤)

وبناء على ما سبق ، يمكن للذرات عن طريق مجموعة من الكيفيات أن تتغير الى ذرات
من مجموعة أخرى باصطدام اليكترون بها . فعلى الرغم من أن كثيرا من خواص المادة أمكن
تفسيرها تبعا للصورة البسيطة للذرة ، كان واضحا منذ البداية ، أن الأفكار الكلاسيكية
للميكانيكا والكهرومغناطيسية ليست كافية لتفسير الاستقرار الأساسى للتكوينات
الذرية ، وهو الاستقرار الذى تعرضه الخواص النوعية للعناصر ، ومع ذلك كان ثمة
بصيص من الضوء ألقاه على هذه المشكلة اكتشاف كم الفعل العام ، ذلك الاكتشاف الذى
توصل اليه بلانك – كما سبق القول – اثر تحليله الثاقب لقوانين الاشعاع الحرارى (٢٥)

فلقد تم بواسطة الصيغة الخاصة بميكانيكا الكم اضافة وصف مفصل بمقدار هائل من
الشواهد التجريبية التى تتعلق بالخواص الفيزيائية للمادة . مما ساعد على تنظيم المعرفة التى
أخذت تنمو سريعا عن الجسيمات الأولية وتكوين النواة الذرية (٢٦) . ومن ثم نرانا وقد
عدنا الى الوحدة الفيزيائية ، الاليكترون ، لكننا خرجنا بمفهوم جديد وهام جدا عن الكمية
الكيميائية ، حيث إنها لم تعد تعتمد على الشكل الكمى للذرة ، أى على وزنها ، وانما
أصبحت تعتمد على نموذج معين من الاليكترونات ، هذا النموذج لم يكن استاتيكيًا ، وانما
كان نموذجا ديناميكيًا ، يتغير بطريقة ايقاعية رائعة ، تشبه تلك النماذج الايقاعية التى
اكتشفها فيثاغورث فى مجال الصوتيات .

كانت فكرة النموذج الايقاعى ، باعتباره الرباط الذى يربط بين الكمية والكيفية ،
هامة جدا فى النظرية الحديثة للطبيعة ، ليس فقط لأنها أمدتنا برابط لهاتين الفكرتين غير
المرتبطتين الى الآن ، وانما – وهذا هو الأكثر أهمية – أماطت اللثام عن أهمية جديدة فى
فكرة الزمن . فلو كانت ذرة هيدروجين لها خواص الهيدروجين ، لا يعود ذلك لأنها تتكون
من عدد معين من الذرات ، ولا حتى لأن هذه الذرات تتظم بطريقة معينة ، ولكن ، لأنها
تتحرك بطريقة ايقاعية معينة .

ويستتبع ذلك ، أنه فى خلال لحظة معينة من الزمن ، نجد أن الذرة لا يكون لها تلك
الخواص على الاطلاق ، بل كانت تلك الخواص موجودة فى لحظة معينة أخرى من

الزمن ، وإيقاع الحركة كاف لاحداث مثل هذا التغيير . وكان من المعروف أن هناك أشياء معينة استطاعت أن توجد فقط ، في لحظة من الزمن ، ولم تستطع أن توجد في لحظة أخرى . إذن الحركة هي أكثر الحالات وضوحا . ففي لحظة معينة نجد أنفسنا لا نستطيع أن نميز بين جسم في حركة ، وآخر في سكون (٢٧) .

ومن ثم أثبت تقدم الفيزياء الذرية في القرن العشرين أن حركات الجسيمات الأصغر من الذرة ، مثل الاليكترونات والنويات ، لا يمكن استنباطها من قوانين نيوتن (٢٨) ، دعنا نعود الآن الى موضوع الثنائية بين التصادم والتجاذب ، ونسأل أنفسنا ، كيف تعاملت الفيزياء الحديثة مع ذلك ؟

عندما نعود بالذاكرة الى نيوتن ، نجد ، أن الأمل الوحيد الذي كان يرواه - فيما يبدو - هو انكار القوى الجاذبية الحقيقية ، واختزالها الى نوع من التصادم . الجدة التي أتت بها الفيزياء الحديثة هي بيان حقيقة أن الجاذبية تأخذ خطأ معاكسا . انها تنكر التصادم ، وتختزله الى حالة خاصة من التجاذب والتنافر . بل إننا نجد أن ايتشتين نفسه قد فكر في جعل المجالات الجاذبية والسرعات متماثلة (٢٩) .

طبقا للنظرية الحديثة للمادة ، لا يأتى جسيم من المادة كى يتلامس مع جسيم آخر ، فيغير من اتجاه حركته ، بل إن لكل جسيم مجال قوة *a field of force* يحيط به ، ذلك المجال ، شبيه بالمجال المغناطيسى . فعندما يرتد جسيم عن آخر ، فلا يعد هذا بسبب تصادم جسيم بآخر ، وإنما يكون هذا بسبب تنافر شبيه بذلك التنافر الذى يحدث لقطين شماليين من ابرق مغناطيس ، تنفر الواحدة منها من الأخرى (٣٠) .

وهكذا استطاعت النظرية الحديثة للمادة أن تحل الثنائيات الثلاث التي ذكرناها آنفا ، ألا وهي : ثنائية التصادم والتجاذب ، وثنائية الأثير والمادة الجامدة ، وثنائية الكيفية الفيزيائية والكمية الكيميائية . ولكننى ذكرت أيضا مشكلات أخرى معينة أربكت النموذج النيوتونى في الفيزياء الحديثة ، منها مشكلة ثنائية المادة والحركة . وهى مشكلة انتقال الحركة من جسم إلى آخر . كذلك مشكلة ثنائية المادة والفضاء *space* التي احتلت مكانها أيضا في الفيزياء الحديثة التي استطاعت أن تواجهها وأن تجد لها الحل أيضا .

تختفى ثنائية المادة والفراغ ، لأنها تعتمد على فكرة الحركة . وكان ينظر إلى الحركة باعتبارها عارضة *accident* للمادة . وإلى المادة باعتبارها تحوز على شيء ما ، هذا الشيء يجعل جميع خواصها الملازمة لها ، كاملة في أية لحظة مفترضة ، سواء تحركت هذه المادة ، أو لم تتحرك . ويستتبع ذلك ، أنه ليس ثمة سبب أصلا لوجودها في أية لحظة أخرى ، وهذا

ما جعل ديكارت يقول عبارته الشهيرة ، بأنه ينبغي على الله أن يخلق العالم من جديد في كل لحظة من الزمن .

ولكن الفيزياء الحديثة ، نظرت إلى المادة باعتبار أن لها سمات أو خواص خاصة بها ، سواء كانت مثل هذه الخواص كيميائية أو فيزيائية ، وذلك لأنها تتحرك . وبناءً عليه يعد الزمن عاملاً في كينونتها ، هذه الكينونة هي بالأساس الحركة .

أما مشكلة انتقال الحركة من جسم إلى آخر ، فقد اختفت أيضاً ، ذلك لأن كل الأجسام تكون في حالة حركة طوال الوقت ، ولأن هذه الحركة ذات فعالية أو نشاط-activ-
tiy ، اذا لابد أن تكشف عن نفسها في أحد شكلين : إما نشاط كامن (متأصل)
immanent activity أو نشاط ناقل ، . activity transunt ومن ثم ينبغي على كل جسم أن يعمل بالاثنتين معا ، كحركة في حد ذاته ، وأيضاً كفعل للآخرين أى كمحرك لهم^(٣١) .

يبقى لنا مشكلة ثنائية المكان والمادة ، أو على نحو أبعد ، لأن الزمن الآن ، أصبح عاملاً في كينونة المادة ، إذن أصبحت النسبية الآن بين المادة والزمان . المادة نشاط تحتل مكاناً ، وتستمر في الزمن ، فما هي العلاقة بين الزمان والمكان ؟

على خلاف نيوتن ، يتعرف الفيزيائي الحديث ، على مكان غير خال space
nompty ، فالمادة ذات نشاط — كما قلنا — لذلك يتواجد الجسيم أينما كان يمارس نشاطه
ولأن كل جسيم للمادة ينشط في كل أنحاء العالم ، إذن يتواجد كل جسيم في كل مكان ،
ويبدو هذا انكاراً للامتداد المستوي — والذي يتضمن أن كل قطعة من المادة ، تخرج من كل
قطعة أخرى ، ولكن ليس هذا حقيقياً ، لأن لهذه النشاطات المختلفة والمتشابكة
والمتداخلة ، مراكزها الخاصة .

وعلى الرغم من أن المدرسة الحديثة تنكر نظرية نيوتن في المكان الخالي ، فإنها لا تؤكد
على العكس ، أى لا تؤكد على المذهب الديكارتي الذي يذهب إلى أن المكان مملوء بالمادة ،
لأن المادة في هذا المذهب لا تعنى الفعالية أو النشاط أو الطاقة ، وإنما تعنى المادة الضخمة .

يسلم الفيزيائيون الآن بالنظرية النسبية في شكلها المبكر ، تلك النظرية التي تذهب
إلى أن كل النشاطات الفيزيائية والكيميائية لأي جسمين « أ » و « ب » ، على الرغم من
أنهما لا يتأثران بتغير المسافة بينهما ، فإنهما لا يميلان بأي حال إلى الاختلاف ، حتى ولو كان
« أ » في ثبات ، و « ب » في حركة ، أو « ب » في ثبات و « أ » في حركة .

وفي شكلها الأوسع الذي ذكره اينشتين عام ١٩١٦ ، ذلك الشكل الذي ينسحب على جميع الحركات فيغطي أى نوع منها . فعلى سبيل المثال ، عندما تكون « أ » في ثبات ، و « ب » تدور حولها أو العكس ، « ب » في ثبات و « أ » تدور حول محورها . فالفيزياء الآن تجد أننا لسنا في حاجة الى تصورى الثبات المطلق أو الحركة المطلقة – الذى قال بهما نيوتن – وإنما ما نحتاج اليه حقيقة ، هو الثبات النسبى والحركة النسبية . ويتضمن هذا أن الفيزياء لم تعد تستخدم التوضع Situation المطلق أو الحجم المطلق ، وإنما أصبحت تستخدم بموضع الشيء أو حجمه بالنسبة لكل منهما في علاقته مع الآخر (٣٢) .

تبدأ الفيزياء الكلاسيكية ، منذ عصر نيوتن ، من الصورة الكوزمولوجية (الكونية) المأخوذة عن الذريين اليونانيين ، والتي طبقا لها ، ينبغى للمكان أن يكون ممتدا ، منتظما ، لا متناهيا ، في كل اتجاه ، مهما كان سواء كان يوجد عليه شىء أو لم يوجد . كما ينبغى للزمان أيضا أن يكون لا متناهيا بنفس المعنى . الآن لو أن هذا المكان كان مملوءا كله بمجالات قوة ، يستتبع ذلك أن كل نقطة فيه تكون عليها قوى لا متناهية ، وتصطدم من كل جانب بأى جزء من المادة التى عليها . ومن ثم فإن مثل هذه القوى سوف تمتص – إن صح التعبير – أو تلغى ، فلا يمكن لواحدة منها أن تنشط في هذا الجزء من المادة على الإطلاق ، فالحوادث المحددة تحدث في هذه أو تلك النقطة من المكان ، لأن هناك قوى محددة تكون في حالة نشاط ، والمحدد أو التحدد ، يعنى المتناهى . ونتيجة لذلك – وكما أشار اينشتين – ينبغى علينا أن نفكر في العالم المادى وكذلك في المكان على اعتبار أنه متناهى ، كما ينبغى أن نجيب على سؤال لوكريطس Lucretius عما سيحدث لو أنك ذهبت الى حافة المكان ، وألقيت برمح خارجه ، وذلك بالقول ، انه في مثل هذا العالم المتناهى ، تصبح كل الطرق ممكنة ، بحيث يمكن للمادة أو الاشعاع الذى يمر ، أن يأخذ طرقا منحنية ، لذلك فهى لا متناهية ، بمعنى أنها تدور بشكل لا نهائى حول نفسها . ومن ثم انتفت مشكلة الثنائية بين المكان والمادة (٣٣) .

وبعد ، ألا يمكننا أن نتساءل ، بعد هذا العرض السريع والموجز للفيزياء الكلاسيكية النيوتونية ، والفيزياء الحديثة ، عن موضع السببية من هذا العرض كله ؟
يجدر بنا أن نتناول هذا الموضوع فيما تبقى لنا من صفحات من هذا الفصل .

٤ – السببية في الفيزياء الكلاسيكية والحديثة :

إن أول ما يتبادر الى ذهننا عند تناولنا للسببية في الفيزياء ، هو هذا السؤال .

أ - هل السببية ميكانيكية ؟

الواقع أن هناك مفاهيم خاطئة واسعة الانتشار ، تنظر الى المشكلة السببية على نحو يجعل السببية بالضرورة ميكانيكية .

ويرجع هذا في المقام الأول الى اختزال السبب الى قوة Force فبالنسبة الى جاليليو Galilio كانت القوى هي الأسباب الحقيقية للظواهر الطبيعية . . وبالنسبة الى ديكارت Descartes كانت القوة مرتبطة بشكل أساسى بتغير المكان . أما نيوتن ، فقد أسهب في فكرة القوة المماثلة لميكانيكا للسبب ، ويتضمن هذا أن القوى لا تنشأ فقط من تغيرات المكان ، ولكن كل قوة تنتج تغيرا في حالة الحركة في الجسم أيضا^(٣٤)

يقول نيوتن في كتابه البصريات : «وبهذه الطريقة من التحليل - يقصد عن طريق الملاحظات واجراء التجارب والوصول الى نتائج بالاستقراء - يمكننا أن نتقدم من المركبات الى العناصر ، ومن الحركات الى القوى التى أوجدتها ، وبصفة عامة من المسببات الى أسبابها ، ومن الأسباب النوعية الى الأسباب الأكثر عمومية حتى نصل بالبرهان الى الأسباب الأعم^(٣٥)»

ويقول في كتابه «المبادئ» ، «يمكننا أن نميز بين السكون والحركة ، المطلق والنسبى ، الواحد من الآخر عن طريق خواصهما ، الأسباب والمسببات . . فالأسباب التى تميز بها الحركات الصحيحة والنسبية ، الواحدة من الأخرى هي القوى المؤثرة على الأجسام لتولد الحركة فالحركة الصحيحة لا تولد ولا تُغير ، إلا عن طريق قوة ما مؤثرة على الجسم المتحرك : أما الحركة النسبية فينبغى أن تتولد أو تتغير دون أى قوة مؤثرة على الجسم . . والمسببات التى تميز بها الحركة المطلقة من النسبية هي قوى الرد من مدار الحركة الدائرية^(٣٦)» .

إذن القوة عند نيوتن مماثلة للسبب ، وهى سبب التغير ، وهذا ما ولد في الأذهان أن الميكانيكا تستلزم بالضرورة السبب .

والحقيقة ، لا تعد الميكانيكا نظاما سببيا خالص . وحتى نتمكن من التدليل على هذا ، علينا أن نوضح أولا مفهوم المبدأ العلمى للسببية ، ثم نطبق ذلك على القوانين الميكانيكية .

افترض مثلا أن نسقنا مكون من كتل تتحرك بحرية تحت تأثير انجذاباتها الجاذبية المتبادلة its mutual gravitational attraction . القوانين المتحركة في هذا النسق

معروفة ، انها قوانين الميكانيكا والجاذبية . نريد الآن أن نحدد كيف يتغير شكل النسق في مجرى الزمن . لا يمكن للقوانين وحدها أن تعطينا هذه المعلومة لأن الأشكال المستقبلية للنسق تكون متأثرة بالضرورة من الشكل الأولي الذي بدأنا به ، ومن ثم نكون في حاجة الى معلومة اضافية . وينبغي التعبير عن هذه المعلومة الاضافية التي تجعل المشكلة محددة بطرق مختلفة ، ولكن ليس هناك سوى طريقة واحدة للتعبير تناسب مع متطلبات المبدأ السببي . ومن ثم يمكننا تعيين المواضع والسرعات للكتل المختلفة في لحظة ما ابتدائية . وعندما يتم التعبير عن المعلومة الاضافية بهذه الطريقة ، يقال عادة اننا قد عينا الشروط الأولية initial conditions للنسق — وعندما تحدد الشروط الأولية ، فان انطباق القوانين العامة ، يسمح لنا (نظريا) بأن نتنبأ ، في أى لحظة مستقبلية ، بشكل النسق . وكذلك بأن نحدد أشكالها الماضية . ومن المناسب غالبا القول في هذا الخصوص ، ان الشروط الأولية لنسق ميكانيكى — فيما يختص بالكتل — ممثلة بمواضع وسرعات جميع الكتل في اللحظة الأولية .

وعلى نحو أكثر عمومية ، تعرف حالة النسق الميكانيكى في أى لحظة — في الماضى أو الحاضر أو المستقبل — بمواضع وسرعات لحظة اهتمامنا^(٣٧) . تعميما من الميكانيكا الى كل الأنساق الفيزيائية ، يمكننا أن نصوغ مبدأ السببية على النحو التالى : إن تطور كل نسق فيزيائى ، يكون محكوما بقوانين صارمة ، وهذا مرتبط ، وبشكل أساسى ، بالحالة الأولية للنسق (الذى يُفترض أنه معزول) ، والتي تحدد دون التباس ، كل الحالات المستقبلية ، وكذلك كل الحالات الماضية .

ان التاريخ الكلى للنسق هو أيضا محدد ، خلال الزمن ، بالقوانين والحالة الأولية^(٣٨) فإذا افترضنا أن الحالة الأولية ، هي لحظة راهنة ، لكانت مثل هذه اللحظة — طبقا للمبدأ السببي — غير محددة فقط بالحالات المستقبلية ، وانما محددة أيضا بالحالات الماضية . ويلعب تيار الزمن هنا دورا هاما ، فمن المعتاد النظر الى السبب باعتباره سابقا على النتيجة — كما رأينا في الفصل الأول .

ومن السهل أن نذكر عددا من الأمثلة التي تبدو أنها تدحض القانون العلمى للسببية فى استشهاده بالماضى . على سبيل المثال ، قذفت بقطعة من الثلج فى ماء ساخن . نعرف بالطبع أن الثلج سوف يذوب ويختفى ، وتنخفض درجة حرارة الماء . لا تعترضنا أية صعوبات فى وضع نتائج فى هذه الحالة ، لأن مثل هذه النتائج متعلقة بالمستقبل . لكن افترض أننا نرغب الآن فى أن نعكس العملية ، ونستكشف الماضى من خلال الحالة الراهنة للماء . يبدو أن هذا مستحيلا ، لأنه كيف يمكننا أن نؤكد على أنه كانت هناك أصلا قطعة

ثلج وضعت في الماء ؟ ان نفس الحالة الراهنة للماء يمكن التوصل اليها بطرق متعددة .

ولكن مع هذا فمثل هذه النتائج متسعة جدا . لكي نبحث الموقف بشكل مناسب أكثر ، ينبغي أن نضع في اعتبارنا التركيب الميكروسكوبي للماء ، وهكذا اذا نظرنا الى السائل على اعتبار أنه نسق ميكانيكي مكون من أعداد لا تحصى من الجزيئات ، فان حالته الراهنة لا يمكن التعرف عليها بانتظام درجة حرارة كتلة الماء . ولكن عن طريق مواضع وسرعات جميع الجزيئات الفردية ، يمكننا حينئذ أن نفترض وبدقة متناهية ، أن الحالة الراهنة محددة بالتاريخ الماضي للماء^(٣٩)

قلنا إن الحالة الأولية تحدد جميع الحالات الأخرى . ولا يعني هذا بالضرورة أن معرفة حالة أولية يعطينا معرفة بتطور النسق . لا يمكن لمعرفة أن تظهر ما لم يكن في استطاعتنا علم بالقوانين العامة التي تسيّر أعمال النسق . وحتى عمليا ، يمكن أن تثبت معرفة القوانين عدم جدواها ، ذلك لأنه ، لكي نستخدم هذه المعرفة في أي موقف مفترض ، علينا أن نحل مشكلة رياضية ، قد تكون من الصعوبة بمكان ، بحيث يمكننا أن نحبط جميع مجهوداتنا .

تكلّمنا عن النسق المعزول في القانون السببي . والواقع أن النسق المعزول في القانون السببي له أهمية قصوى ، ذلك لأنه اذا لم يكن نسقنا معزولا ، يستتبع ذلك تأثيرات العالم الخارجي على نسقنا ، كما يستتبع أننا لا يمكن تبرير القول بأن تاريخ النسق محدد بشكل وحيد بالحالة الأولية ، وبالقوانين الداخلية . ولكي نتغلب على هذه المشكلة ، قد نوسّع النسق ، لذلك سيشتمل على التأثيرات الخارجية المشار إليها . واذا ما تابعنا السير في هذا الطريق ، سيصل بنا الأمر الى أن نضع في الاعتبار العالم الكلي لأن الجزء المحدد للعالم لا يمكن أن يلاحظ باعتباره معزولا بدقة^(٤٠)

نخلص من هذا ، الى أنه لكي نجعل مبدأ السببية ذا صلابة قوية على الإطلاق ، ينبغي علينا أن نجعله ينطبق على العالم الكلي . وهذا ما عبر عنه لابلاس **pierre Simon de Laplace** أفضل تعبير . فقد رأى لابلاس (١٧٤٩ – ١٨٢٧) أن « جميع الحوادث ، حتى تلك التي تبدو لصغرهما مستعصية على القوانين الطبيعية العامة هي نتيجة ضرورية لهذه القوانين ، مثلها في ذلك مثل حركات الشمس » . وأرجع جهلنا بالروابط التي تربطها بالنظام الكوني العام ، الى أسباب غائية أو الى الصدفة .

ورأى أكثر من ذلك أن « الحوادث الراهنة ، تكوّن مع الحوادث الماضية رابطة مؤسسة على المبدأ الواضح التالى ، وهو : أن لا شىء يبدأ فى الوقوع دون سبب . وأن هذه البديهية المعروفة بمبدأ السبب الكافى ، ينسحب مفعولها ، حتى على الأفعال التى نعتبرها أفعالا ارادية حرة » . وأتينا يجب أن ننظر الى الحالة الراهنة للكون كنتيجة لحالته السابقة ، وكسبب لحالته اللاحقه . وأطلق مقولته الشهيرة التى تقول ، « لو أن عقلاً يمكنه أن يعرف ، فى لحظة من اللحظات ، جميع القوى التى تحرك الطبيعة ، وكل الأوضاع المتتالية التى تتخذها فيها الكائنات التى تتألف منها – أى الطبيعة ولو أن هذا العقل نفسه هو من الاتساع والشمول بحيث يمكنه أن يخضع هذه المعطيات للتحليل ، فانه سيكون قادرا على أن يضم فى عبارة رياضية واحدة ، حركات أكبر الأجسام فى الكون ، وحركات أصغر وأدق الذرات ، فلا شىء يكون بالنسبة لهذا العقل موضع شك ، إن الماضى والمستقبل سيكونان كلاهما ، حاضرين أمام عينيه » (٤١) .

لذلك يعد لابلاس من أقوى وأعنف دعاة الحتمية . وإذا نظرنا الى علم الفلك ، فى هذه الفترة ، كما قدمه لابلاس فى كتابه « نسق العالم » System of The world ، لأمكننا بسهولة أن نصف بنية معادلة الكون التى وضعها العقل السامى الذى يتوسل به لابلاس . إنه يتخيل عمل هذا العقل على أنه شبيه بعمل الفلكى الذى يشاهد المواضع الحالية للأجرام السماوية ، ويحسب منها مواضعها عند أى زمن « ز » ويفعل العقل السامى ، أكثر مما يفعله الفلكى بأن يفترض عددا اعتباطيا من الأجسام ، وقد لا تكون خاضعة لقانون الجاذبية لنيوتن (٤٢) .

وبعد أن عرضنا للمبدأ السببى من وجهة النظر العلمية ، وهى تلك الوجهة من النظر التى تتطلب باختصار – وحتى يكون المبدأ السببى ذا صلاية كلية – أن يكون كل نسق فيزيائى ، محكوماً بقوانين صارمة ، ومعنى هذا ، أن تحدد الحالة الأولية للنسق المعزول ، ودون أى التباس ، كل الحالات المستقبلية ، وأيضا كل الحالات الماضية ، وأن يكون التاريخ الكلى للنسق محدداً أيضاً ، خلال الزمن بالقوانين والحالة الأولية .

وبعد أن تبين لنا أن ذلك لا يتأتى الا بافتراض عقل سام ، كالذى تخيله لابلاس ، يمكنه أن يعرف فى لحظة من اللحظات جميع القوى التى تحرك الطبيعة ، وكل الأوضاع المتتالية التى تتخذها فيها الكائنات التى تتألف منها هذه الطبيعة – علينا أن نطبق الآن هذا المفهوم ، على القوانين الميكانيكية ، لنرى اذا ما كانت مثل هذه القوانين سببية ، أم أنها لا سببية .

تأخذ أولاً مبدأ القصور الذاتي ، الذي يعد ترجمة محددة لمبدأ الحركة بذاتها -Selfmove ment . ففي الميكانيكا الحديثة سواء كانت كلاسيكية أو نسبية أو كوانتية ، لا يُنظر الى المادة باعتبارها سلبية بالأصالة ، أى باعتبارها مادة خاماً غير مزودة بالقدرة على الحركة — كما سبق أن رأينا — وإنما هي تؤكد خلافاً لذلك ، على أن حركة الانساق المادية ليست في حاجة الى أن تكون مسببة ، وذلك لأن الحركة الميكانيكية لا تحتاج الى أن تقوم على عوامل خارجية عن النسق ذاته . ويتضح ذلك تماماً من مفهوم القوة ، حيث تتوقف الحركة الميكانيكية (التغير في المكان) لأى نسق ، على الكتلة ، ولا يمثل هذا أبداً نتيجة وحيدة لقوى خارجية تفعل فعلها في النسق ، وإنما التغيرات فقط في حالة الحركة والسكون للنسق ، تكون نتائج لمثل هذه القوى . يصدق هذا على قانون نيوتن الثانى الذى ينص على أن « تغير الحركة يتناسب مع القوة المتحركة الدافعة ، ويتحقق في اتجاه الخط المستقيم الذى اندفعت فيه هذه القوة » . صحيح أنه طبقاً لقانون الحركة الأول لبرنكييا نيوتن ، والذى يذهب الى أنه لو ترك جسم لذاته ، فانه لن يتوقف عن الحركة — كما قد علمنا ذلك أرسطو وكرره لنا أكويناس Aquinas — ولكنه سوف يستمر في الحركة الى أن تعترضه قوة ، تسبب له الانحراف أو حتى التوقف ، صحيح أن هذا يتضمن مصادر للقوى الخارجية ، إلا أننا يمكننا أن نستدل من ذلك على أنه اذا لم تكن حالات المستقبل لهذا النظام المعزول ، محكمة تماماً بحالاته الحاضرة ، لما كان معزولاً ، كما يعتقد الكثيرون ، ولكنه يصبح موضوعاً لاضطراب حركة سيار ما خارجى . وهذا ما ترفضه الميكانيكا ، كما يرفضه المبدأ الاسكولائى الذى ينص على « Omne quod movetur ab alio movetur » وترجمته كل شئ يتحرك إنما هو متحرك بشئ ما آخر . وكذلك المبدأ المشائى الذى ينص على : « Causa cessante cessat effectus » وترجمته « تتوقف النتيجة بانقطاع السبب » وبدلاً من ذلك ، فهو يسلم بعنصر العفوية أو التلقائية Spontaneity ، ومن ثم باللاسببية .

بالاختصار ، فإن المبدأ الميكانيكى لحركة المادة بذاتها ، الذى هو مبدأ القصور الذاتى — والذى أعلنه كل من جاليليو . وديكارت ، ونيوتن ، هو مبدأ لا سببى بشكل واضح ، لأنه يذكر أن نموذجاً معيناً من التغير ، وهو أبسطه على الإطلاق ، لا يتطلب سبباً كافياً (٤٣) .

وهذا لا يعنى أنه لا يتطلب أى سبب على الإطلاق ، كلا . بل إن له نطاقاً سببياً . ويمكننا توضيح ذلك من عقد مقارنة لقوانين الحركة عند كل من أرسطو ونيوتن وأينشتين . عند أرسطو ، قانون الحركة ، قانون سببى بشكل كامل ، وعند نيوتن له نطاق سببى فقط ، أما عند أينشتين فإن هذا النطاق السببى يقل كثيراً ، ولكنه لا يعدم .

ولتفصيل ذلك ، قلنا إن قانون الحركة الثاني لنيوتن يتضمن مبدأ القصور الذاتي ، ومن ثم فهو يتعد كثيرا عن أن يكون قانونا سببيا بشكل مطلق ، وبالإضافة الى ذلك ، فإن تعريف رابطة السبب والنتيجة في عالم الميكانيكا ، يؤكد على الشكل الميكانيكى لمبدأ الحركة بذاتها . ان المركب السببي لقانون نيوتن الثاني هام جدا بالطبع ، لأنه على الرغم من أن القانون يذكر أن تغيرات المكان ربما تكون بلا سبب Causeless . فهو أيضا يذكر أن كل تغير في السرعة Velocity الذى هو كل تسارع acceleration يكون نتيجة لقوة هذا المعنى المزدوج لقانون نيوتن الثاني ، جعل من الممكن ، عن طريق شكله الرياضى ، الذى هو معادلة تفاضلية من المرتبة الثانية ،

$$F = R m \frac{d^2 X}{dt^2} \text{ ، وترجم على هذا النحو، } \text{قو} = \text{ك} \frac{د^2 \text{س}}{دز^2}$$

أن يقدم حلولاً غير عادية ، حتى لو تلاشى السبب (قو = صفر) . أما قانون أرسطو للحركة فانه يمكن أن يصاغ في حدود حديثة باعتباره معادلة تفاضلية من الدرجة الأولى ،

$$F = R \frac{DX}{dt} \text{ ، وترجمتها } \text{قو} = \text{ر} \frac{د\text{س}}{دز}$$

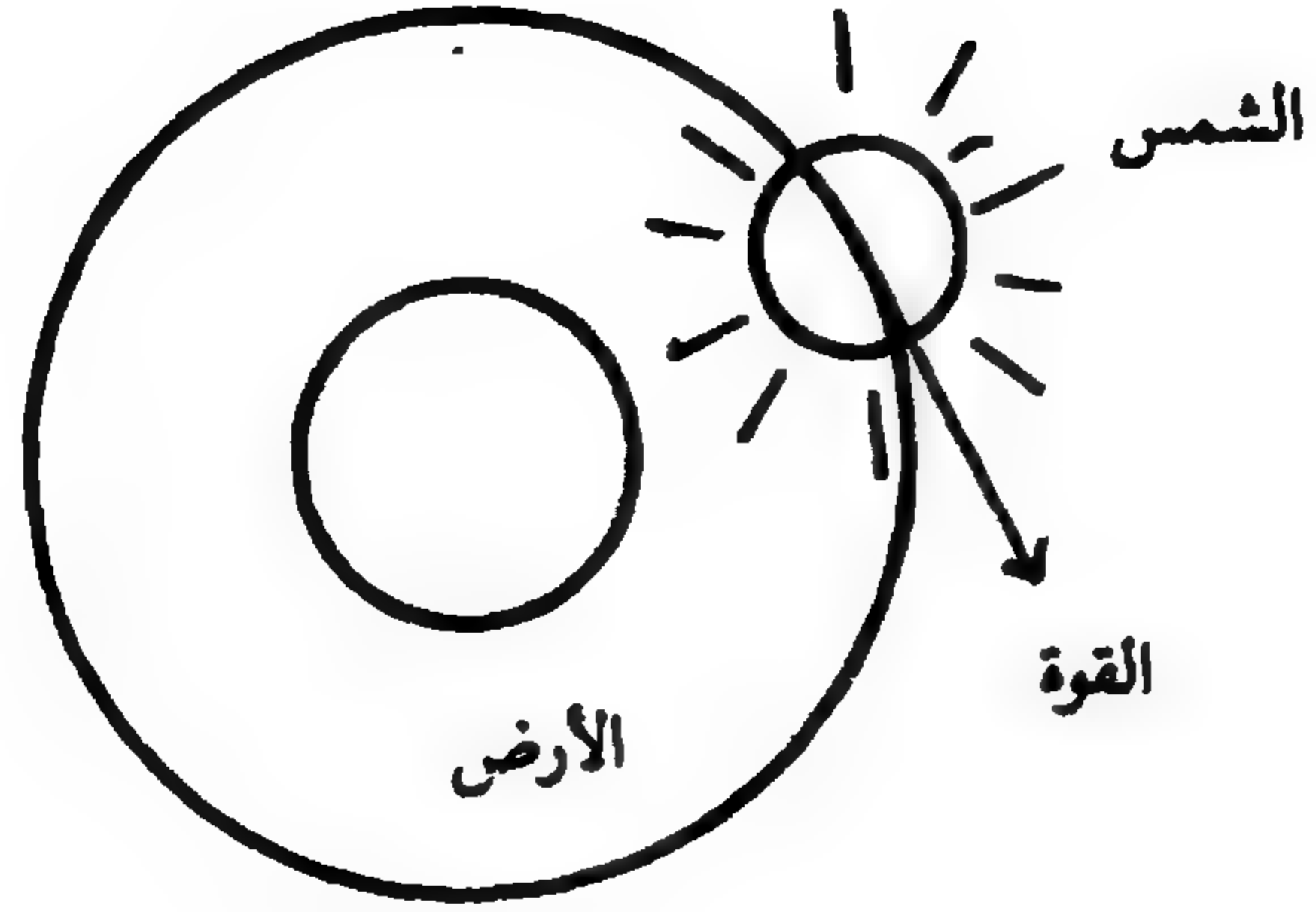
ذلك أن القوة متناسبة مع السرعة ، وتشير «ر» الى مقاومة الحركة ، في غياب الأسباب (قو = صفر) . تقدم هذه المعادلة حلاً مبتذلاً فقط . اذن قانون الحركة لأرسطو ، قانون سببي بشكل كامل ، من حيث ان لقانون نيوتن نطاقاً سببياً فقط .

وهذا ما جعل نيوتن بشكل مغاير لأرسطو (وحتى لكبلر) ، لا يبحث عن سبب (دفع) الكواكب حول الشمس ، ولكنه بدلا من ذلك ، بحث عن السبب الذى يحنى المسارات المنحنية للكواكب . (انظر الشكلين التاليين) :

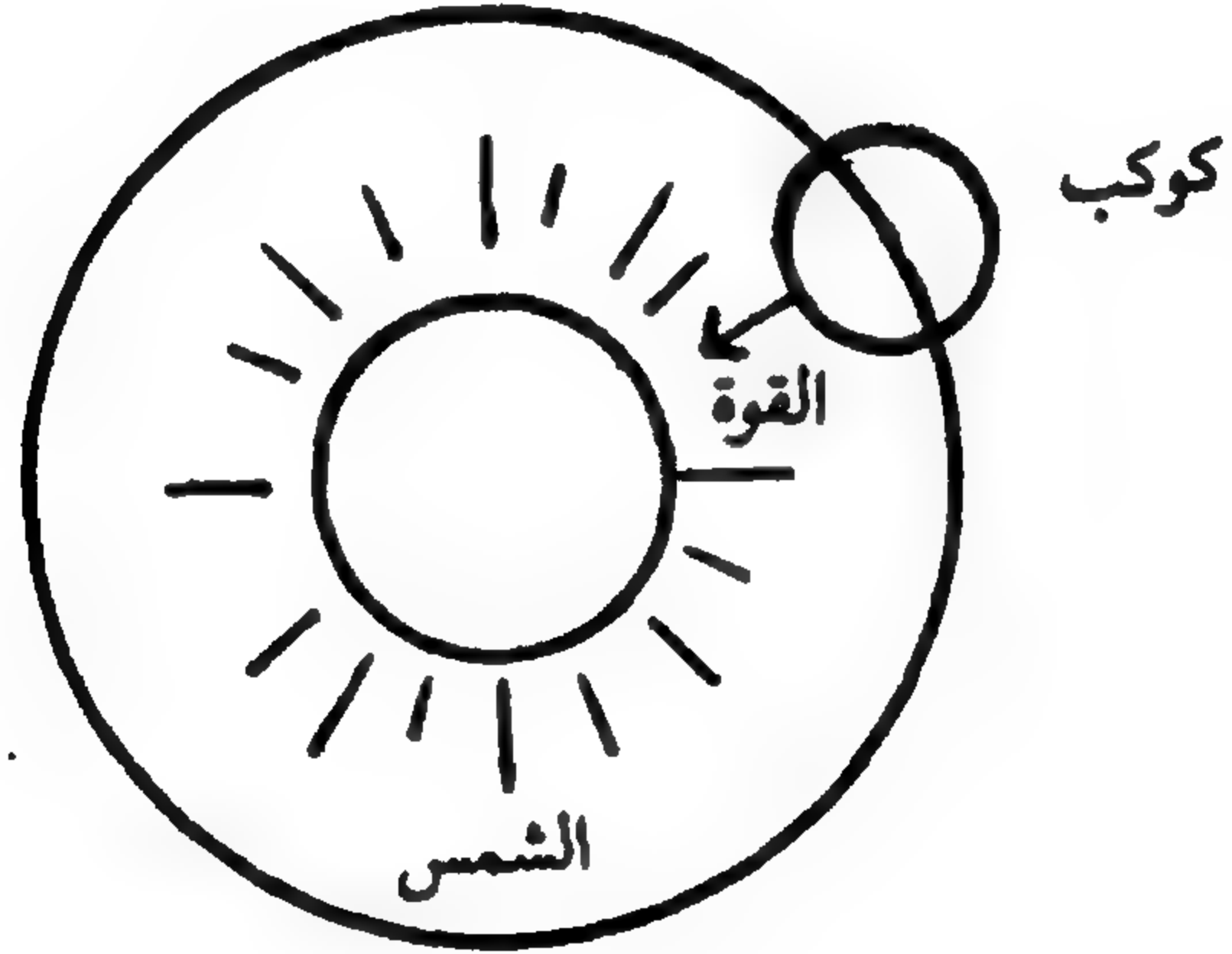
* حيث $F = \text{قوة Force}$ ورمزها العربى قو ، $m = \text{كتلة mass}$ ورمزها ك ،

$\frac{dx}{dt} = \text{معادلة تفاضل بالنسبة للزمن}$ ، ورمزها دس/دز

دس/دز أما R فإنها تشير إلى مقاومة الحركة ورمزها ر .



(شكل ١) : نظام العالم قبل النيوتون : تسبب القوة حركة الأجسام السماوية حول الأرض (نظرية القوى المماسية المنحرفة) .



(شكل ٢) : نظام العالم النيوتوني : تسبب القوة نصف القطرية ، الانحناء لحركة عفوية بطريقة أخرى (نظرية القوى المركزية) .

ولقد قدم نيوتن في هذا الخصوص ، تحليلاً للحركة الكوكبية ، موازياً للتحليل الجاليلى الشهير لحركة قذيفة في حركة (قصور ذاتي) عفوية ، وذلك في غياب الجاذبية وأن السقوط الحر الذي حدث ، كان بسبب الجاذبية في غياب سرعة أولية initial Velocity . أما في النظرية النسبية . فيبدو أن الموقف هو تمزيق أكبر للسببية . فطبقاً لهذه النظرية – ما يسبب (ما ينتج) الانحناء للمسار المنحني لكوكب ليس قوة تقليدية ، وإنما هو انحناء المكان – زمان space-time ، حول الشمس . (ويعني هذا انحرافاً عن الهندسة الاقليدية) .

وهنا تتحرك الكواكب مرة أخرى بذاتها ، ولكن ليس كالميكانيكا النيوتونية (حيث إن السبب = القوة) فليس ثمة قوة مفترضة في النسبية العامة ، تتم وفقاً لحركة الكواكب ، وكما قال فيل Weyl « ومنذ جاليليو ، ونحن ندرك حركة الأجسام المادية كتزاع بين القصور الذاتي والقوة »^(٤٤) .

ومن تساوى الكتلة الجاذبية والقصور gravitational and inertial mass استنتج اينشتين أنه في ازدواجية القصور الذاتي والقوة ، تميل الجاذبية إلى جانب القصور الذاتي . وبفعل انحناء المكان – زمان ، في الحقيقة كحالة أو اكراه Constrain أكثر منه كقوة ، أنه يوجه ، بطريقة أخرى ، الحركة العفوية للكواكب حول الشمس ، بطريقة شبيهة بكوكب منحني يوجه دورته لأسطوانة دون أن يسبب حركتها . لذلك توسع النسبية العامة من منطقة الحركة الذاتية ، على حساب نطاق العلاقة السببية – ومع ذلك – دون أن تحذف العلاقة السببية ، لأن القوى تختلف عن الجاذبية المحتفظة فيها كأسباب^(٤٥) .

نأتي بعد ذلك إلى المركب اللاسببي الثاني للميكانيكا ، ونجده في قانون نيوتن الثالث الذي هو مبدأ تساوى الفعل ورد الفعل . ربما يلاحظ هذا المبدأ باعتباره ترجمة ميكانيكية للمبدأ العام للتفاعل interaction ، والذي يؤكد على أنه ليس ثمة أفعال أحادية الاتجاه (كتلك المفترض أنها أساسية في العلاقة السببية) . وعن طريق هذا المبدأ ، ترفض الميكانيكا ضمناً الفكرة الاسكولائية المتعلقة بالسببية المطلقة .

فالواقع أن المبدأ السببي لا يؤكد فقط على الشكل اللحظي وحيد الاتجاه ، وإنما يؤكد

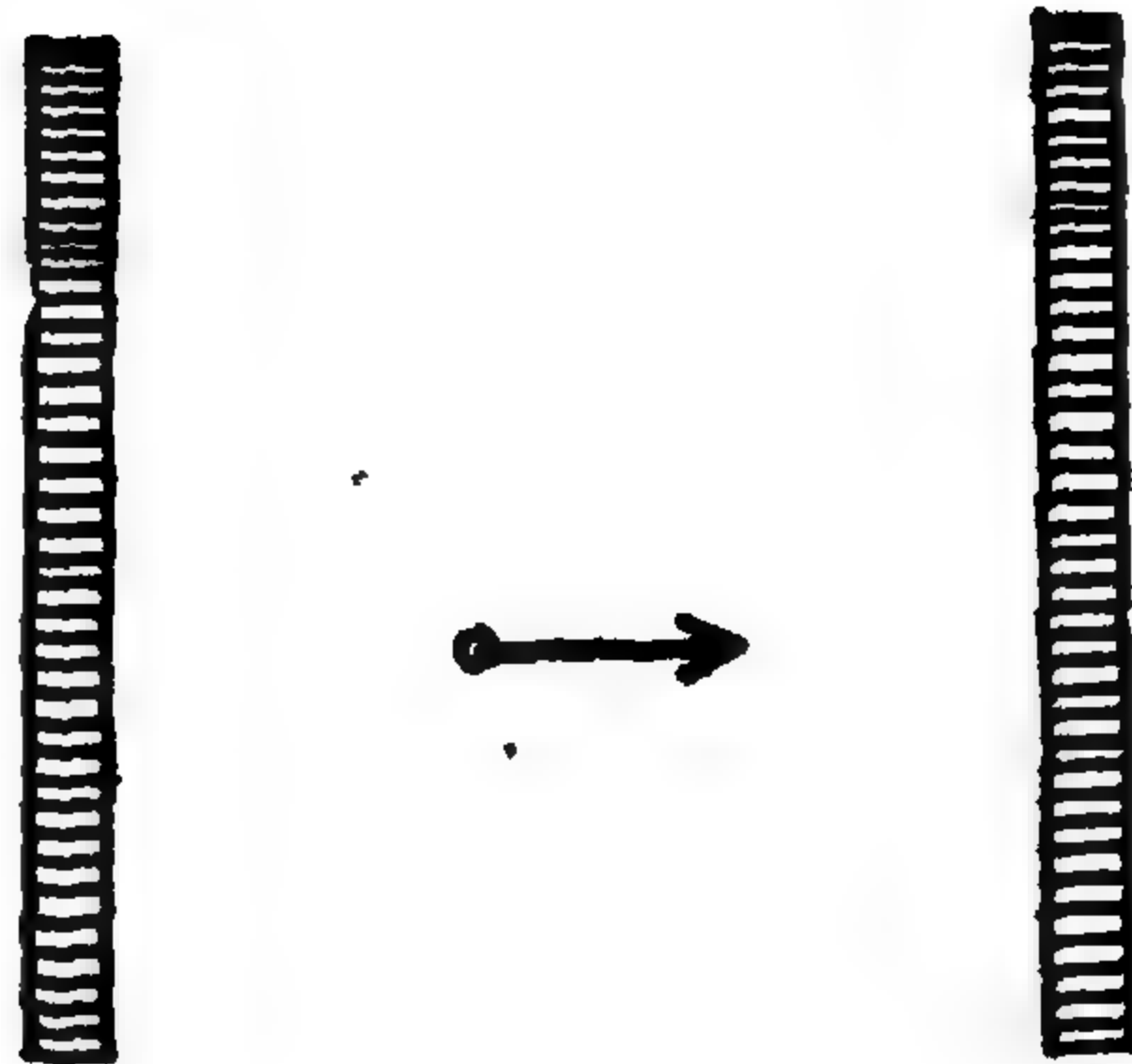
أيضا على الاعتماد المتبادل للنتيجة على السبب ، ذلك لأن تأثير السبب فقط على النتيجة له أهمية للفاعلية activity ولكنه يتجاهل العملية التفاعلية reaction يتضح هذا بوضوح من

التعريف التالي المحكم للعلاقة السببية الفيزيائية : من وجهة نظر الفيزياء تكون السببية على النحو التالي : لتكن « م » نظاما قادرا على الفاعلية في نظام ثان « م » . دعنا نفترض تعديلاً مفترضاً للنظام « م » ، مفترضين أن تعديلاً معيناً للنظام « م » ينطبق عليه ، فإذا كان تعديل « م » متساوياً تماماً في شدة الاتجاه الذي تعدل به « م » اذن لأشرنا الى الأخير بأنه سبب تعديل « م » .

والواقع أن مقولة الفعل المتبادل مقبولة الآن بصفة عامة في العلم ، فان أبسط النظريات الفيزيائية الأساسية ، أعني ، الديناميكا من ضمن قواعدها مبدأ يؤكد ليس فقط على وجود رد فعل مصاحب لكل فعل ، وإنما حتى على التساوي الكمي للثنتين . وعادة ما يلاحظ القانون النيوتوني للجاذبية على أنه شرح للسببية ، بل على اعتبار أنه نموذج للسببية ، ومع ذلك ، فان الارتباط بين كتلتين متجاذبتين هو ارتباط لا سببي ، لأنه يتوقف على فعل داخلي ، وليس على فعل وحيد الاتجاه ، وبكلمات أخرى قانون نيوتن للتجاذب العام ، ليس قانوناً سببياً ، لأنه لا معنى بوجه عام أن يؤكد على أن الكتلة « ك^١ » هي سبب لتسارع « ك^٢ » أو العكس بالعكس . فكل تغير منتج بـ « ك^١ » على « ك^٢ » يعود برد فعل على « ك^١ » فالتجاذب الجاذبي تغير متبادل ، وليس عملية وحيدة الاتجاه^(٤٦) .

ففي النظرية الكلاسيكية للجاذبية ، لا نواجه بالعلاقة السببية ، وإنما بالفعل المتبادل ، (وبصفة عامة ، تشير القوى الى جانب واحد من الأفعال الداخلية ، أكثر من الأفعال وحيدة الاتجاه بالفعل) .

ويتضح هذا بشكل جلي من الشرح التالي الذي يمدنا به أي جسم مشحون بمجال كهربى خارجي ، فلو أن الجسم كان اليكترونا متحركاً في مجال ميكروسكوبى خارجي ، مثل هذا الذي يكون بين لوحين معدنيتين لمحول مشحون ، حيثئذ يكون رد الفعل للمجال الاليكترونى على المجال الخارجى بسيطاً للغاية كميًا ، ويمكننا أن نصف الأخير ، بأنه السبب الذي يكيف حالة حركة الاليكترون (انظر الشكل التالي) :



التقريب السببي لاليكترون متسارع بمجال كهربي بين لوحين معدنيتين من المحلول ،
رد الفعل للمجال الاليكتروني على السبب « المجال الخارجى » نأفه كميأ .

أنا نطبق باختصار ، ويشكل عمل ، ما يمكن أن نسميه بالتقريب السببي ، وبصفة
عامة فى الفيزياء الكلاسيكية ، كما هو الحال فى فيزياء الكم ، فأننا لا نستطيع مبدئيا أن نحل
معادلات حركة الجسم فى مجال قوة خارجى ، أى فى مجال مفترض أنه معلوم . وبكلمات
أخرى ، يمكننا أن نحل مشكلات الفعل الداخلى فى تقريب سببي فقط^(٤٧) .

وأخيرا ، فإن المركب اللا سببي الثالث للميكانيكا هو مفهوم الضغط الداخلى inner
stress . ترتكز النظرية الميكانيكية للوسط المستمر (الموائع Fluids والجوامد المطاطية elas-
tic solids على الضغوط الداخلية ، وهى التى تنمو باعتبارها نتيجة للفعل الموحد للقوى
الخارجية والقوى الجسميية الداخلية ، وذلك لحفظ الجسميات معا . ان أساس ديناميكا
الوسط المستمر هو معادلة متعلقة باختلاف مكونات ضغط الكمية الممتدة . وربما يلاحظ
ذلك باعتباره ترجمة ميكانيكية للمبدأ الأساسى للديالكتيك ، الذى ينظر الى الطبيعة
« المتناقضة » لجميع الموجودات الجامدة ، والتى يمكن تفسيرها كتأكيد على أن كل موضوع
مادى ، مهما كان متجانسا من النظرية الأولى ، فهو متجانس بالفعل من جهة أخرى .

بالاختصار لم تكن الميكانيكا الكلاسيكية نظاما سببيا كاملا ، على الرغم من كونها تشتمل على جزء سببي مقوم وهام ، أعنى مفهوم القوة ، كما أنها تشتمل بالتأكيد على أهمية الحركة بذاتها ، والفعل المتبادل ، والضغط الداخلى . وعليه فان الميكانيكا الكلاسيكية تعلو على السببية ، وتؤكد على أصول النظرية الديالكتيكية للتغير ، وهى تلك النظرية التى تنظر الى التغير باعتباره تغيرا كيفيا ، وليس تغيرا كميا ، وهذا ما كان غائبا عن الميكانيكا الكلاسيكية .

ب - السببية والمعادلات التفاضلية :

أوضحنا فى بداية هذا الفصل مبدأ السببية فى ارتباطه بالأنساق الميكانيكية التى تأخذ شكل الكتل ، ورأينا أن مثل هذه الأنساق ليست سوى حالة ، تعرف بالمواضع والسرعات لجميع الكتل فى لحظة الاهتمام . من الضرورى أن يكون هذا التعريف للحالة خصوصياً بالنسبة للأنساق الميكانيكية ، وينبغى علينا الآن أن نعطى تعريفا أكثر عمومية ، يمكن له أن ينطبق على أنساق فيزيائية من كل الأنواع .

والتعريف العام للحالة هو كما يلي : تتعين حالة نسق فيزيائى باجمالى تلك الموضوعات التى تدخل فى المعلومة التى تتعلق بالنسق فى أى لحظة مفترضة ، والتى عندما تدخل فى ارتباط مع القوانين المتحركة فى النسق ، تكفى لتعريف تاريخها . وإذا فحصنا الآن الإجراء الذى يمكن له أن يؤسس موضوعات المعلومة الضرورية لتحديد حالة فى أى نسق فيزيائى معين ، سنرى أن الخطوة الأولى التى ينبغى علينا أن نقوم بها هى أن نثبت القوانين التى تتحكم فى تطور النسق ، وأن نعبر عن هذه القوانين على شكل معادلات تفاضلية .

إن ميزة المعادلات التفاضلية هى أن تعرف تحديداً لم تكن مفهومة بشكل كاف لتحديد أى نتيجة دقيقة . افترض أننا قد حولنا القوانين المتحركة فى النسق محل الاعتبار الى شكل رياضى من معادلات تفاضلية . اذا استطعنا أن نقيم التحديدات التى ترد هذه المعادلات المحددة التى تشير الى شروط معينة فى لحظة من الزمن ، سنحدد من ثم الموضوعات العامة للمعلومة التى تعرف « حالة » نسقنا ، وسوف نتمكن من التعبير حيثئذ من الحالة الابتدائية بطريقة معتادة ، وذلك عن طريق مجموع معلومة هذه الموضوعات فى لحظة ابتدائية . ولقد اكتشف مؤسسو الميكانيكا هذه الطريقة التى تعرف فيها الشروط ، الحالة الابتدائية لنسق رياضى .

يختلف تعريف الشروط الابتدائية أو الحالة الابتدائية مع النسق الفيزيائي محل الاعتبار ، افترض أننا نتعامل مع لهيب من الحرارة بتوصيله خلال جسم صلب ممتد الى ما لا نهاية . أسس فورييه Fourier قانون توصيل الحرارة وعبر عنه بمعادلة تفاضلية سميت (معادلة فورييه) . تبين دراسة هذه المعادلة أن الحالة الابتدائية لنسقنا يتم تعريفها بتوزيع درجة الحرارة خلال الجسم الصلب في لحظة ابتدائية . وفي حالة الظواهر الكهرومغناطيسية التي تتم في الفراغ ، والتي اكتشف قوانينها أو معادلاتها ماكسويل Maxwell ، أمكن إثبات أن التوزيع الأولي للموجّهات vectors الكهربائية والمغناطيسية من خلال مكان لا نهائي ، يمكن تعريفه عن طريق الشروط الابتدائية أو الحالة الابتدائية .

ولكن الأمر ليس دائما بمثل هذه البساطة . فإذا كانت الاليكترونات موجودة ، تبين لنا معادلات لورنتز Lorentz الاليكترومغناطيسية ، أنه بالنسبة الى تحديد المستقبل ، لا ينبغي فقط أن نعين القيم الابتدائية للموجّهات الكهربائية والمغناطيسية ، وإنما ينبغي أيضا أن نعين حركات الاليكترونات خلال لحظة معينة من الزمن .

ويبدو هذا الموقف غريبا ، لأنه يتضمن أن المبدأ السببي ليس قويا بالقدر الكافي . ومع ذلك لو ركزنا انتباهنا جيدا ، تبين لنا أن المبدأ السببي ليس عرضة للخطر . ذلك لأنه عندما توجد الاليكترونات ، فإن معادلات لورنتز الكهرومغناطيسية لا تكون كاملة ، لأن هناك معادلات أقل من المتغيرات . ويبلغ أكثر ألفة لنا ، لم تذكر القوانين بشكل كامل . فإذا كانت هذه القوانين كاملة ، لأمكننا أن نعرف الحالة الابتدائية ، ولأمكننا أن نطور النسق بتحديدده ، دون حاجة الى تعيين حركات الاليكترونات خلال زمن معين . وهكذا يمكن لمتطلبات البحث السببي أن تكون مرضية^(٤٨) .

ويتضح هذا بصفة خاصة من النسق الرياضي الذي استخدمه نيوتن للتعبير عن الروابط السببية على شكل معادلات تفاضلية . ما من شك أن واحدة من أعظم انجازات نيوتن هي اكتشافه وسائل تمثل قانون فيزيائي ، ومن ثم السلسلة السببية عن طريق نسق رياضي .

ولقد ذكرنا من قبل أن الشروط الأولية ، أو الحالة تقترن بالقانون المتحكم في النسق وهو الذي يحدد تاريخ هذا النسق ولأغراض المناقشة ، يمكننا أن نفترض أن التطور المستمر

للسبق ، يمكن التعبير عنه بمنحنى مستمر ، تبين النقاط المختلفة للنسق في لحظات متتابعة من الزمن . تشير نقطة بداية المنحنى الى الحالة الأولية (طبقا للرسم المين) :



فاذا تحركنا باستمرار على طول المنحنى ، فأننا ستمكن من وصف التتابع المستمر للحالات . واذا ما طبقنا السببية على تتابع النقاط أ ، ب ، ج ، د ، بطول المنحنى فسرى أنها تؤكد على أن النقطة أو الحالة الأولية أ تحدد جميع الحالات الأخرى . ولكن - وكما لاحظ ذلك نيوتن - يمكننا أن نقول أيضا إن الحالة الأولية أ تحدد الحالة المجاورة ب . وأن الحالة ب ينظر إليها على اعتبار أنها حالة جديدة ، تحدد الحالة التالية ج ، وهكذا . حقيقة أن النقطة أو الحالة أ تحدد الحالة ب ، يتضمن ارتباطا أو علاقة بين الحالتين أ ، ب ، ولكن ينسحب نفس الأمر على كل زوجين من الحالات « ب ، ج » ، « ج ، د » ، « د ، أ » ، وهكذا .

والآن تبقى العلاقة بنفس الشكل الرياضى تماما سواء كانت تشير الى الحالتين الأوليين أ ، ب أو الى أى زوجين آخرين من الحالات المتعاقبة . وبكلمات أخرى ، لا تتغير العلاقة الثابتة من نقطة الى أخرى أو من لحظة الى أخرى أثناء تطور النسق . هذه هي العلاقة الثابتة التى تبين القانون المتحكم فى النسق ، كما تخيله نيوتن .

والان افترض أننا غيرنا الشروط الأولية ، بينما أبقينا على نفس النسق ، سيتغير تطور النسق ، بينما ستظل العلاقة الثابتة بين النقاط المتتابعة كما هى .

لقد ذكرنا هنا تعبير ثبات Permanence العلاقة ، باعتبارها متعارضة مع عرضية Contingency الشروط الأولية . وهكذا نرى أن القانون المتحكم فى تطور النسق يعبر عن

علاقة ثابتة بين حالتين متتابعتين ، حيث تتبع إحداهما الأخرى في فاصل زمني لا متناهي الصغر *infinitesimal separation of time* .

إنه يبين سلسلة سببية مستمرة ، تأخذ شكل رباط بين كل حالة ونتيجتها يُصاغ التعبير الرياضي للعلاقة ومن ثم القانون على شكل معادلة تفاضلية . ولهذا السبب تعد المعادلات التفاضلية هي الأدوات الرياضية التي تعبر عن عرض نيوتن للمبدأ السببي^(٤٩) .

ولكن هل يعنى هذا أن المعادلات التفاضلية ، هي الأدوات الرياضية الوحيدة في العلم ؟

الواقع أن مثل هذا الاعتقاد هو الشائع ، فلقد ذكر « رسل » في كتابه « المعرفة الإنسانية » Human Knowledge ، أنه « يمكن التعبير عن القوانين العلمية ، عن طريق المعادلات الرياضية فقط^(٥٠) » . كما ذكر في كتابه « أصول الرياضيات » أن « كل جوهر السببية الديناميكية محوى في المعادلة الآتية : إذا كان z^1 ، z^2 ، زمنين مخصصين ، t^1 ، t^2 التشكيلتين المناظرتين لأى نسق قائم بذاته ، t التشكيلة فى أى زمن z ، إذن : $t = > (t^1, z^1, t^2, z^2, z)$ » . ويرى أن هذه الصورة تعد صورة مركزة لعدد من المعادلات بمقدار ما يكون لـ : t من احداثيات . وصورة $>$ تتوقف فقط على عدد الجسيمات والقوانين الدينامية للنسق ، لا على اختيارات t^1 أو t^2 . ويجب أن يؤخذ السبب على أن تكون التشكيلتان t^1 ، t^2 ، والفترة $z^2 - z^1$ يمكن أن تكون أى فترة نشاء . ثم قد تقع ز بين z^1 ، z^2 أو قبلهما . والمسبب هو أى احداثى مفرد من احداثيات النسق عند الزمن z ، أو أى مجموعة من هذه الإحداثيات ولكن يلوح من الأفضل اعتبار كل إحداثى كأنه مسبب واحد ، مادام كل منها معطى بمعادلة واحدة^(٥١) .

والحقيقة أن العلوم تستخدم اشكالا رياضية اخرى . والدليل على هذا ما حدث للفيزياء الحديثة من استخدام للمناهج الاحصائية ، وتطور تلك المناهج لتلائم التطورات الحديثة فى الفيزياء ، وذلك باستخدام حساب الاحتمالات^(٥٢) .

كما أن المعادلات التفاضلية ، لا تعد الأدوات الرياضية الوحيدة فى العلم وحسب ، وإنما هى لا تعكس حتى العلاقة السببية فى واحدة من أبسط أشكال الحتمية . ففي الحقيقة اذا فُسرت المعادلات الرياضية فى حدود مادية ، فانها لا تذكر أن التغيرات قد أنتجت

بشيء ما ، وإنما تذكر فقط أن هذه التغيرات ، إما مصحوبة أو متبوعة بتغيرات أخرى معينة . وربما تستخدم مثل هذه الوظائف للتعبير عن الروابط الثابتة ، لذا ربما تستخدم المعادلات التفاضلية للتعبير عن التغيرات المترابطة أو المتلازمة باطراد^(٥٤) .

وإذا كان الحال كذلك مع واحدة من أبسط أشكال الحتمية ، فما هو الحال مع لا حتمية ميكانيكا الكم ؟

سبق أن ذكرنا أن الصعوبة العملية لاختبار مبدأ السببية تنشأ من استحالة اجرائها على نظام معزول تماما ، أولا وقبل كل شيء ، لأن مثل هذا النظام أو النسق لا يوجد ، وثانيا ، حتى إذا سلمنا بوجود مثل هذا النسق ، فلا يمكننا ملاحظة أعماله الأولية دون أن نجعلها تضطرب ، ومن ثم نحطم انعزالها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المقاييس الانسانية غير دقيقة تماما .

النتيجة الهامة التي توصلت إليها نظرية الكم الآن ، جعلتنا نقول بالاستحالة النظرية ، لاختبار دقيق للمبدأ السببي .

يتفق منظرو الكم أمثال بورن وهيزنبرج وبوهر وديراك مع العلماء الكلاسيكيين في أن الصعوبات العملية لاختبار دقيق للمبدأ السببي يمكن أن تكون غير ملاحظة ، ولكنهم شديدا الصلابة في إعلانهم أن الاستحالة النظرية الحالية لا يمكن استبعادها بسهولة . يقول بوهر ، وليس أدل على عمق التغير الذي أحدثه هذا التقدم في الفيزياء الحديثة في موقفنا إزاء وصف الطبيعة ، من أن ذات مبدأ السببية - وكنا نعتبره منذ أمد بعيد ، الأساس الذي لا يقبل المناقشة لكل تفسير للظواهر الطبيعية - قد أثبت أنه إطار أضيق بكثير من أن يستوعب الانتظامات الخاصة التي تحكم العمليات الذرية الفردية . وبالطبع سوف يفهم الجميع أن الفيزيائيين قد اضطرتهم أسباب قوية للعدول عن المثل الأعلى للسببية ذاتها^(٥٥) .

توضح تطورات نظرية الكم أن علاقات عدم التعيين uncertainty relations التي اكتشفها هيزنبرج ، تمنعنا مبدئيا من إجراء قياسات دقيقة متزامنة لما يسمى بالمقادير المترافقة conjugate manitudes وتنطبق هذه القاعدة العامة جدا ، وبصفة خاصة على الموضع Position وكمية التحرك (الزخم) momentum ، أو السرعة Velocity ، على الزمن

time والطاقة energy وبالاختصار ، على الكثافة الكهربائية والمغناطيسية أى فى المجال الكهرومغناطيسى . وهكذا اذا تم قياس موقع المركز لجسيم بدقة ، استلزم ذلك اضطرابا غير متوقع للقياس نفسه يكون من جرائه اضطراب جسيم التحرك . ومن الواضح أننا اذا ما قبلنا هذا المبدأ ، فان حالة النسق الميكانيكى تتضمن أنه لا يمكننا أن نعرف بدقة مواضع وسرعات الكتل المختلفة فى نفس اللحظة . وبناء عليه ، يكون اختبار المبدأ السببى الصارم مستحيلا فى الميكانيكا ، وتنسحب نفس هذه النتيجة على جميع أقسام الفيزياء^(٥٦) .

ومن الأهمية بمكان ، أن نفهم هنا أن الحدود التى تنطبق عليها علاقات عدم التحديد ، حدود نظرية وليست عملية ، وهكذا لا تدخل علاقات عدم التعيين مع مقياسنا بنفس الدقة التى نختارها للموقع وحده أو تحرك وحدة الجسيم ، انها تمنعنا فقط من اجراء مقاييس متزامنة بدقة^(٥٧) .

ولكن الذى نريد أن نؤكد عليه ، فى هذا الصدد ، أن القوانين اللابديه ، التى أتت بها نظرية الكم ، يمكن التعبير عنها بمساعدة المعادلات التفاضلية ، ولا يعنى أن تكون مثل هذه القوانين حتمية – كما ذهب الى ذلك بعض التجريبيين والوضعيين وبعض الفيزيائيين . فعلى سبيل المثال ، طبقا لتفسير التجريبي لميكانيكا الكم ، فان النظرية التى تقوم عليها معادلة شرودنجر Schrödinger differential equation – تلك المعادلة التى ذكرها ادوين شرودنجر الفيزيائى النمساوى ، لأول مرة – حيادية تماما على المستوى الوجودى ، لأنها لا تدعم بصفة خاصة الحتمية ولا الاحتمية ، لأنها لا تؤكد على شيء خاص بالعالم الحقيقى – بل فقط على مقاييس فى المجال الذرى^(٥٨) :

يقول « كارناب » لهذه المعادلة – يقصد معادلة شرودنجر – صياغة رياضية لقانون حتمى ، لأنها تخضع الوظيفة الموجية الكاملة ل Z^2 لذلك لو قبلنا وظائف الموجة كتمثلات كاملة لحالات لحظية instantaneous states لأمكن أن يقودنا هذا الى القول بأنه ، على الأقل ، على المستوى النظرى تبقى الحتمية موجودة فى فيزياء الكم^(٥٩) .

ويستطرد الاستاذ « كارناب » فى القول : « وعلى الرغم من أن مثل هذا التأكيد ، يقول به بعض الفيزيائيين ، الا أنه يبدو لي مضللا ، لأنه من الممكن أن يحمل القارئ على

التغاضى عن الحقيقة التالية . عندما نسأل ما تقدره وظيفة الموجه لنقطة الزمن المستقبل z^2 ، لتخبرنا عن قيم مقادير الحالة في z^2 ، فالاجابة هي : لو كنا نخطط لجعل z^2 مقياساً لمقدار حالة معينة لموقع جسيم ، حيث لا تنبئنا دالة الموجة بالقيم التي ستوجد عليها . بمقاييسنا ، انها تخبرنا فقط بتوزيع احتمال للقيم الممكنة لهذا المقدار^(٦٠) .

ومعنى هذا أن دالة الموجة سوف تشير الى احتمالات موجبة لقيم ممكنة متعددة أو لفواصل فرعية Sub - intervals متعددة لقيم ممكنة .

ويرى « كارناب » أنه في بعض الحالات النوعية ، تصل القيم نظرياً الى احتمال واحد (أى الى درجة التأكيد) ، ومن ثم تسمح لنا بعض هذه الحالات أن نقول انه قد تم التنبؤ بالقيمة بشكل نهائى ، ويخلص من ذلك الى أن نظرية الكم لا حتمية بشكل أساسى ذلك لأنها لا تعطى تنبؤات نهائية لنتائج المقاييس ، إنها تعطى فقط تنبؤات احتمالية^(٦١) .

ومعنى ذلك ، فيما يقول بونج ، فإن تفسير الوضعى المعتاد لنظرية الكم ، يستلزم القول بلا حتمية امبيريقية ، على الرغم من أن الاحتمالات المستنبطة منها ، محددة تماماً وبطريقة وحيدة من معادلة شرودنجر – التى هى معادلة تفاضلية تماماً مع الزمن باعتباره متغيراً « مستقلاً » . ونتيجة لذلك ، يبدو من الواضح أنه ينبغي على الوضعيين إما السقوط فى التفسير التقليدى لنظرية الكم أو التخلي نهائياً عن جدالهم بأن المعادلات التفاضلية هى نموذج معين يعكس العلاقة السببية ، لأن كليهما يتعارض مع الآخر^(٦٢) . ويمكن لنا فى نهاية الأمر أن نستخلص نتيجتين على جانب عظيم من الأهمية :

النتيجة الأولى :

هى أن السببية ليست ميكانيكية . فعلى الرغم من المفاهيم الخاطئة واسعة الانتشار التى تنظر الى السببية باعتبارها ميكانيكية نتيجة لاختزالها السبب الى قوة ، الا أن الحقيقة تقول بأن الميكانيكا ليست سببية . وقد اتضح لنا هذا من المبدأ الميكانيكى للحركة بذاتها ، الذى أعلنه كل من جاليليو وديكارت ونيوتن ، فهو مبدأ لا سببى بشكل أساسى ، لأنه يذكر أن نموذجاً معيناً من التغير ، وهو أبسطه على الاطلاق لا يتطلب سبباً كافياً .

كما أن المركب اللا سببى الثانى للميكانيكا ، نجده فى قانون نيوتن الثالث الذى هو مبدأ تساوى الفعل ورد الفعل – كما رأينا – والمركب اللا سببى الثالث للميكانيكا الكلاسيكية هو مفهوم الضغط الداخلى .

وبالاختصار لم تكن الميكانيكا الكلاسيكية نظاما سببيا كاملا ، على الرغم من كونها تشتمل على أهمية الحركة بذاتها ، والفعل المتبادل والضغط الخارجى . وبناء على ذلك فإن الميكانيكا الكلاسيكية تعلق على السببية ، وتؤكد على أصول النظرية الديالكتيكية للتغير ، وهى تلك النظرية التى تنظر الى التغير باعتباره تغيرا كيفيا وليس تغيرا كميا . وهذا ما كان غائبا عن الميكانيكا الكلاسيكية .

النتيجة الثانية :

هى أن المعادلات التفاضلية تعد أداة التعبير عن القوانين الفيزيائية ولكنها ليست الأداة الوحيدة للعلم — كما ذهب الى ذلك بعض التجريبيين — فالحقيقة هى أن العلوم تستخدم أشكالا رياضية أخرى ، والدليل على هذا ما حدث للفيزياء الحديثة من استخدام المناهج الاحصائية ، وتطور تلك المناهج لتلائم التطورات الحديثة فى الفيزياء ، وذلك باستخدام حساب الاحتمالات .

كما ان المعادلات التفاضلية لا تعد الأدوات الرياضية الوحيدة فى العلم وحسب ، وانما هى لا تعكس حتى العلاقة السببية فى واحدة من أبسط أشكال الحتمية ، لأنها لا تذكر أن التغيرات قد أنتجت بشيء ما ، وانما تذكر فقط أن هذه التغيرات إما مصحوبة أو متبوعة بتغيرات أخرى معينة .

واذا كانت المعادلات التفاضلية يمكن لها التعبير عن قوانين لا سببية ، أتت بها نظرية الكم ، فإن هذا لا يعنى أن تكون مثل هذه القوانين حتمية ، كما ذهب الى ذلك بعض التجريبيين والوضعيين وبعض الفيزيائيين ، وانما هى تمثنا فقط بتنبؤات احتمالية .

واذا كان الأمر كذلك فى المفهوم العلمى للمبدأ السببى ، فهل هو كذلك أيضا فى المفهوم الفلسفى للمبدأ السببى ؟

يقول « لوى دوبرولى » Louis de Broglie — وهو أحد أقطاب الفيزياء الحديثة — « لا تُطرح مشكلة الحتمية على العالم الفيزيائى بنفس الشكل الذى تُطرح به لدى الفيلسوف . فليس على رجل الفيزياء أن يعالج هذه المشكلة فى مظهرها الميتافيزيقى العام ، وانما عليه أن يبحث لها عن تعريف دقيق فى اطار الحوادث التى يدرسها » (٦٣) .

وتصديقا لهذا القول ، خصصنا الفصل التالى لبحث هذه المشكلة .

الهوامش

- (١) Collingwood, R. G. "The Idea of Nature." Oxford Univ. press. London, 1945. p. 142.
- (٢) Ibid. p. 143
- (٣) جيمس جيتز : الفيزياء والفلسفة : مرجع سابق : ص ١٤٥ ، ١٤٦
- (٤) Mason, S. F. "Main Currents of Scientific Thought". 1st pub. Henry Schuman. New York. 1953. pp. 151, 52
- (٥) Jeans. S. J. "The Universe Around Us". Camb. Univ press. London, 1933. p. 3
- (٦) Mason Op, Cit. p. 152
- (٧) Jeans. Op, cit. pp. 48, 49
- (٨) Mason Op, cit. pp. 154, 5.
- (٩) اسحق نيوتن : المبادئ الرياضية للفلسفة الطبيعية - ترجمة د. محمد عابد الجابري من كتابه "مدخل الى فلسفة العلوم" الجزء الثاني. دار الطليعة للطباعة والنشر (قسم النصوص) ، بيروت ١٩٨٢. ص ١٧٠ ، ١٧١
- (١٠) المرجع السابق : ص ١٧١ ، ٧٢
- (١١) برنال : المرجع السابق الذكر ص ١٣٠
- (١٢) Collingwood. OP. Cit. p. 143
- (١٣) Burt. op. Cit. p. 205
- (١٤) Collingwood. op, cit. p. 144
- (١٥) Ibid.
- (١٦) محمود أمين العالم : فلسفة المصادفة : دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٢٥٤
- (١٧) Collingwood. op. Cit. p. 144
- (١٨) Cohen, "Reason.." Op, Cit. p. 231
- (١٩) Collingwood. OP, Cit. p. 145
- (٢٠) جيمس جيتز : الفيزياء والفلسفة مرجع سابق : ص ١٧٣ ، ٧٤
- (٢١) المرجع السابق : ص ١٧٤
- (٢٢) المرجع السابق : ص ١٧٥
- (٢٣) المرجع السابق : ص ١٦٨
- (٢٤) محمود أمين العالم : المرجع السابق الذكر : ص ٢٦٥
- (٢٥) نيلز بور : الفيزياء الذرية والمعرفة البشرية ، ترجمة د. رمسيس شحاته . الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٤ : ص ٨٣
- (٢٦) المرجع السابق : ص ٨٤
- (٢٧) Collingwood. op, Cit. p. 146
- (٢٨) فيليب فرانك : المرجع السابق الذكر : ص ٢٥٤
- (٢٩) Mason, Op, Cit. pp. 442
- (٣٠) Collingwood. Op, cit. pp. 187, 8
- (٣١) Ibid. pp. 151, 2

- (٣٢) Ibid . pp. 152, 3
- (٣٣) Ibid . p. 153.
- (٣٤) CMS. pp. 107, 8
- (٣٥) Burt. op, Cit. p. 221 نقلا عن كتاب :
- (٣٦) Ibid . pp. 248, 9
- (٣٧) B, ABRO. The "Rise of the New physics." Vol. L. Dover Pub; Now York. 1951. p. 46.
- (٣٨) Ibid . p. 47.
- (٣٩) Ibid . pp. 47, 8
- (٤٠) Ibid . p. 49
- (٤١) Laplace . Essai Philosophique sur Les probabilités. Paris. 1969. pp. 144, 5
- وقد ترجم هذا النص . د. محمد عابد الجابري في الكتاب المشار اليه القسم الثالث (النصوص) ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (٤٢) فيليب فرانك : المرجع السابق الذكر . ص ٣٢٣ .
- (٤٣) CMS. PP. 109, 10
- (٤٤) Ibid . p. 113
- (٤٥) Ibid . p . 114
- انظر أيضا ج . د . برنال ، المرجع السابق الذكر ، المجلد الثاني : ص ٧٠ ، ٧٧ وأيضا المرجع السابق : المجلد الثالث : ص ٦٣ .
- (٤٦) Ibid , pp. 149, 50
- (٤٧) Ibid . p. 151
- (٤٨) D, ABRO. OP, Cit. pp. 49, 50
- (٤٩) Ibid. pp. 53, 54
- (٥٠) Russel , R. "Human Knowledge. Its Scope and Limits." 5th ed . George Allen & Unwin LTD. 1966. p. 334
- (٥١) برتراند رسل : أصول الرياضيات : ترجمة د . محمد مرسى احمد د . احمد فؤاد الاهواني . الجزء الرابع دار المعارف : القاهرة : ١٩٦٤ : ص ١٧٥
- (٥٢) المرجع السابق ، ونفس الموضع .
- (٥٣) راجع في هذا الخصوص كتابنا الضرورة والاحتمال بين الفلسفة والعلم الباب الثاني .
- (٥٤) CMS. P. 76
- (٥٥) نيلزبور : الفيزياء الذرية والمعرفة البشرية : مرجع سابق ص ٣٥
- (٥٦) D, Abro. OP, Cit. pp. 55, 6
- (٥٧) Ibid . p. 56
- (٥٨) CMS. P. 78
- (٥٩) Carnap, op, Cit. p. 286
- (٦٠) Ibid .
- (٦١) Ibid.
- (٦٢) CMS. PP. 78, 9
- (٦٣) Louis de Broglie, "Contenu et Discontinueen Physique Moderne", Albin Michel Paris . 1949. p. 59
- ترجم هذا النص : د . محمد عابد الجابري في الكتاب المشار اليه : القسم الثالث (النصوص) ص ١٩٣ —

الفصل الثالث

المفهوم الفلسفي للمبدأ السببي

١ - تمهيد :

نعرض في هذا الفصل لمذهبين رئيسيين ، أحدهما « المذهب الحتمي » determinism ، والآخر المذهب اللاحتمي indeterminism . يلاحظ على المذهب الأول أنه متماسك يشد بعضه بعضا ، فلا نجد في داخله انقسامات أو خلافات تذكر ، حيث إنه يفترض بعض مسلمات رئيسية معينة ، ثم يشيد بناء طبقاتها ، دون وقوع في تناقض . أما إذا كان ثمة خلافات ، فهي تنحصر في مسألة واحدة ، ألا وهي عنصر « المصادفة » ، هناك من يستبعدا على الإطلاق ، ولا يسمح مطلقا أن تدخل في نسقه (لابلاس)^(١) ، وهناك من يجعلها تقابل مجموعات مستقلة من الظواهر تقابلا عرضيا ، ومن ثم يجعل لها تحققا موضوعيا في نسق الظواهر نفسها ، لأنها ليست ناتجة عن جهل الإنسان ، ولا متناقضة مع المبدأ السببي (كورنو) . وهناك أخيرا من يجعل الحتمية أقل تصلبا وأكثر مرونة ، فيبرز الطابع الموضوعي والضروري الذي تكتسبه القوانين الاحصائية التي تقوم على حساب الصدفة ، ويكشف عن خطأ المطابقة بين ما هو واقعي ، وما هو ممكن ، نظرا لوجود عوامل عرضية ، ونظرا كذلك لتأثير السببية في ميدان الممكن (كالينا مار) . لكنهم في النهاية متفقون على المسلمات الرئيسية التي تقوم عليها الحتمية .

لذلك سنعرض لهذا المذهب في عمومياته من خلال بعض ممثليه الرئيسيين (ايوينج ، وبلاشارد ، وكانتا) ، ثم نقوم بعد ذلك باختيار اثنين يمثلانه أصدق تمثيل : أحدهما كورنو الذي يعد أحد ممثلي المذهب البرزني في القرن التاسع عشر . ذلك العصر الذي كان متأثرا إلى حد بعيد بأسس الفيزياء الكلاسيكية النيوتونية ، التي اتسمت بالتزعة الميكانيكية الصرفة ، والتي رأت أن الكون الضخم محكوم بمعادلات دقيقة كل حركة فيه يمكن التنبؤ بها نظريا ، وكل عمل له يسير طبقا لقوانين السببية . وعلى الرغم من وجود بعض العوائق العملية الضخمة التي يمكن أن تمنع التنبؤ الكامل الدقيق ، إلا أنه يبقى في الامكان نظريا

اجراء هذا العدد اللانهائى من المشاهدات ، ثم القيام بكل المعادلات المعقدة اللازمة ، فيتكشف لنا القدر الغامض للكون بأدق تفاصيله ، ونستطيع أن نعرف كل شيء عن الظواهر ، فلم يعد هناك شيء أساسى نحتاج الى استكشافه ، لقد تم تمهيد الطريق تماما ، ولم يعد أمامنا الا أن نعمم تفاصيل ما عرفناه بالفعل . هذا هو الاحساس الذى كان سائدا حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . والذى فرض طابعه على كورنو .

أما الاختيار الآخر فقد وقع على (كاليانمار) ، الذى يُعد أحد ممثلى المذهب ^{١١} زين فى القرن العشرين . هذا القرن الذى شهد قبل أن يبدأ ، خروج بعض الظواهر على سس الفيزياء الكلاسيكية النيوتونية ، كالنظرية الحركية للغازات (القانون الثانى منها) ، والحركة البراونيه ، ونظرية القوى الحرارية ^(٢) . ثم شهد فى بدايته عواصف عاتية عصفت بتلك الأسس ، فأصبحنا نتعامل فى المجالات الذرية التى لا تخضع للتحديد الميكانيكى الكلاسيكى الذى يستند الى الموضع والسرعة فى لحظة معينة (مبدأ اللاتحديد لهيزنبرج) ، واضطررنا الى الاستعانة بحساب الاحتمالات لتتمكن من رصد عنصر المصادفة الذى دلف دون أن ندري الى عالم الظواهر الميكروفيزيائية . وأطلت علينا نظرية النسبية برأسها فغيرت مفاهيمنا عن المكان والزمان المطلقين ، وغيّرت نظرياتنا الفلكية والكونية لتجعلها أكثر واقعية ، وقضت على كل التصورات التشبيهية من الفيزياء ، فألغت قاعدة التأثير عن بعد ، ووحدت بين الكتلة والطاقة ، واستبعدت الأثير . فكان لذلك كله أثره على كاليانمار . هذا عن المذهب الحتمى .

أما عن المذهب الآخر « الاحتمى » ، فإننا فى الواقع نجد أنه يشتمل على مذاهب واتجاهات ومدارس متباينة أشد التباين ، ومختلفة فيما بينها أشد الاختلاف ، ومتعارض كل منها مع الآخر ، أشد التعارض . لكل اتجاه نظرية ، وداخل هذه النظريات تفرعات وخلافات لا نهاية لها . فعلى سبيل المثال نجد الاتجاه الوظيفى الذى كان ماخ رائده ، ويتزعمه الآن كل من ناتورب وكاسيرر وويزدم ، والذى يرى أن السببية ليست سوى تعميم رياضى عن علاقة وظيفية بين السبب والمسبب . كما أن هناك الاتجاه البنائى أو البنوى (كما يطلق عليه البعض) ، والذى يتزعمه كل من فوكوه والتوسير وستروس . والبنائية ظهرت أصلا عند علماء اللغة كتيار علمى مهد له انتشار المنطق الرمضى ونظرية المجاميع الرياضية . ويرى هذا الاتجاه أننا اذا أردنا تفسير ظاهرة فعلينا ان نعود الى بنائها اذ إن طبيعة القوانين التى تحددها لا بد أن تكون لا شعورية ^(٣) .

كما أننا نجد اتجاه المدرسة التحليلية^(١) والتي تسمى أحيانا بفلسفة التحليل اللغوي وأحيانا أخرى بفلسفة « التحليل المنطقي » ، والتي يتزعمها كل من مور وورسل ، وفتجنشتين وآير في إنجلترا ، وكل من ريشنباخ ، وكارناب ، وهميل في أمريكا . وقد نتعرض لبعضهم في بحثنا هذا . وبالإضافة الى كل هذه الاتجاهات ، هناك الاتجاه البراجماتي الذي يتزعمه كل من بيرس ووليم جيمس وجون ديوي . وبالإضافة الى هؤلاء هناك بعض فلاسفة العلوم أمثال بوانكاريه ، وجينز وادينجتون . وبعض الفلاسفة الآخرين الذين لا يمكننا إدراجهم تحت أى من هؤلاء أمثال برجسون وبوترو ، وميرسون ، وباشلار ، وديتوش . كل هذه الاتجاهات والمدارس الفلسفية ، تشترك جميعا ، بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى في معارضة المذهب الحتمى ، وفيما عدا هذا فإنها جميعا تختلف أشد الاختلافات بصدد المسائل التي تطرحها ، بل نجد داخل الاتجاه الواحد العديد من الخلافات والانقسامات التي لا سبيل الى التوحيد بينها .

وحيث إن موضوعنا لا يتركز بصفة خاصة في التعرض للمذهب الحتمى واللاحتمى ، وإنما هو يتركز بالأساس على المبدأ السببى ، فإننا رأينا أن نتخير من بينها وجهة نظر واحدة نرى أنها تشكل القاعدة الأساسية التي تركز عليها كافة الاتجاهات الأخرى . وجهة النظر هذه ، هي الوجهة من النظر التي تقول بالتعاقب المنتظم للعلاقة السببية . فلتتناولها بالبحث أولا .

٢ - السببية والتعاقب المنتظم :

قلنا إن المفهوم الفلسفى للمبدأ السببى يتضمن اتجاهين رئيسيين للعلاقة السببية . اتجاه يرى أن العلاقة السببية ما هي الا شكل من أشكال التوافق *interdependence* * ومن ثم فهي مقولة أنطولوجية *an ontological category* ، واتجاه آخر يرى أنها مقولة معرفية خالصة *a purely epistemological category* ، تختص فقط ، وعلى الاطلاق بوصفنا للتجربة .

يستند الاتجاه الأول على نظريه العلاقات الداخلية ، ويستند الاتجاه الآخر على نظرية العلاقات الخارجية . يأخذ الأول بالواحدية *Monism* ، والآخر بالتعددية *pluralism* . يقول الأول بنظرية الاتساق بين الحوادث ، ويقول الآخر بأن الحقيقة ما هي الا مجموعة من

* أى توقف شيء على شيء آخر .

الحقائق غير المترابطة . ويوجه عام يسمى الاتجاه الأول المذهب الحتمى ، والاتجاه الآخر المذهب اللاهتمى .

ولقد افترضت المدارس الفلسفية القديمة أن الارتباط بين السبب والمسبب ، إنما هو ضرب من علاقة منطقية بين مقدم وتال منطقى ، ويتضمن هذا القول أن العالم الذى نعرفه ، لأنه يرتبط ارتباطا سببيا - بشكل مباشر أو غير مباشر - بكل شىء آخر ، فهو لابد أن يكون نظاما أو نسقا منطقيا واضحا ، وإذا عزل أى شىء من هذا النسق المنطقى الذى يتوافق أو يعتمد عليه ، فإنه يصبح غير كامل ، وغير متسق ، لأن كل شىء مرتبط ارتباطا منطقيا بكل شىء آخر .

وتذهب وجهة النظر هذه الى أن الأشياء المختلفة لابد أن تكون فى جوهرها مرتبطة معا والا سنجد أنفسنا ازاء حادث لا يكون فى علاقة تضمن مع حادث آخر .

وعلى العكس من هذا تؤكد وجهة النظر المخالفة ، وبشكل عام ، الى أنه ليس ثمة علاقة سببية الا بمعنى التعاقب المنتظم ^(٥) .

وبغرض الإيجاز ، يصف الفيلسوف المعاصر « برتراند رسل » الذين يأخذون بوجهة النظر التى تقول بالتعاقب المنتظم ، فى كتابه « تحليل العقل » The Analysis of Mind بقوله : « لكى نقول إن «س» هى سبب «ن» ، فهذا يعنى ببساطة أن «س» هى مجموعة من الشروط ، اذا تحققت جميع هذه الشروط ، حدثت «ن» ، واذا حدثت «ن» تكون الشروط جميعا قد تحققت » ^(٦) .

ومن ثم لا تتضمن السببية من وجهة النظر هذه - أية روابط من أى نوع بين السبب والنتيجة سوى التابع أو التلازم المطرد . فعلى سبيل المثال ، يطلق «أ» الرصاص على «ب» ، اطلاق الرصاص هنا ليس له أى ارتباط فعلى بموت «ب» ، فهو لايعنى أكثر من تناولى كوباً من الشاي مثلا ، أو حدوث زلزال فى أسوان وإنما ينشأ الارتباط الوحيد فى اعتبار أن موت «ب» جاء متبوعا باطلاق الرصاص من «أ» ، ودائما أو عادة ما يحدث ذلك فى حالات محددة مماثلة .

والحقيقة أن أول من قال بهذه الفكرة فى العصر الحديث كان « هيوم » . كما أن أى بحث حديث أو معاصر عن السببية لابد أن يبدأ من « هيوم » سواء كان ذلك بالتأييد المطلق

أو بالتعديل والتطوير ، أو حتى بالرفض المطلق . وعلى الرغم من أن « الغزالي » قد سبقه بالقول إن الاقتران المشاهد بين السبب والمسبب لا يعنى وجود أية رابطة عقلية بينهما ، إلا أنه أرجع ذلك - كما سبق القول - الى نوع من الغائية ، أى الى القدرة الإلهية ، بينما نرى « هيوم » على خلاف ذلك ، يرجع هذا الاقتران الى نوع من البرهان العقل المنطقي الخالص . وعلى أية حال لتتابع ما قاله « هيوم » في هذا واحدة ، التجربة « (١٠) » :

أما اذا حاولنا أن نعرف فكرة « السبب » أو كما أسماها « هيوم » فكرة القوة power أو الارتباط الضروري necessary connexion معرفة كاملة ، علينا أن نفحص انطباعها ، واذا أردنا أن نحصل على أى انطباع بتأكيد قوى ، علينا أن نبحت في كل المصادر التى يمكن أن تشتق منها . واذا تفحصنا ما حولنا من موضوعات خارجية ، فاننا نفترض عملية الأسباب ، ولن نستطيع أبدا ، من مجرد مثال واحد ، أن نكتشف أى قوة أو ارتباط ضرورى ، بأية كيفية تربط النتيجة بالسبب أو ترجع الواحدة منها كنتيجة لآبد منها للآخرى . إننا نجد أن الواحدة تعقب فى الحقيقة وبالفعل الأخرى . . لهذا فالموضوعات الخارجية كما تبدو للحواس لا تعطينا أية فكرة عن القوة أو الارتباط الضرورى . وإنما تنشأ فكرة العلاقة الضرورية بين الحوادث من عدد محدد من الأمثلة المتشابهة التى تحدث باقتران ثابت لهذه الحوادث . . ولكن لا يوجد شيء فى عدد من الأمثلة مختلف عن أى مثال فردى مشابه تماما ، عدا أنه بعد تكرار الأمثلة المتشابهة ، يكون العقل مدفوعا بالعادة ، عند ظهور حادث ، يتوقع تابعه المعتاد ، ويعتقد أنه سوف يوجد . لذلك فإن هذا الارتباط الذى نشعر به فى العقل ، هذا الانتقال للمعتاد للتخيل من موضوع الى تابعه المعتاد ، هو الوجدان أو الانطباع الذى منه تتكون فكرة القوة أو الارتباط الضرورى « (١١) » .

ويختتم « هيوم » مناقشته للسببية بوضع قواعد نحكم بها على الأسباب والنتائج . وهو هنا يستبق بمائة عام قواعد الاستقراء عند « مل » . ولكن هيوم يذكرنا قبل عرض هذه القواعد ببعض السمات الرئيسية للسببية . فهو يقول : « إن أى شيء يمكنه أن ينتج أى شيء » وبذلك يذكرنا بعدم وجود ما يسمى بالارتباط ، أما عن القواعد ، فأولها تنص على « السبب يجب أن يسبق النتيجة » . والثانية هى أن من الضرورى وجود تلازم دائم بين السبب والنتيجة . وتلى ذلك عدة قواعد فيها استباق لقوانين مل . ففى القاعدة الرابعة يذهب الى أن السبب الواحد ينتج دائما نتيجة واحدة ، وهو مبدأ يقول هيوم إننا نستمد من التجربة . وتترتب على ذلك القاعدة الخامسة التى تقول إنه حينما يكون لأسباب متعددة نتيجة واحدة ، لابد أن يحدث ذلك عن طريق شيء مشترك بين هذه الأسباب جميعا .

وبالمثل نستدل على القاعدة السادسة التي تقول إن الاختلاف في النتيجة يكشف عن اختلاف في السبب (١٢) .

وإذا قارنا بين هذه القواعد الأخيرة ، وبين القواعد التي قال بها « مل » فسنجد أن القاعدة الرابعة عند هيوم شبيهة بالقاعدة الأولى عند مل ، وهي منهج الاتفاق ، والذي علينا فيه أن ننظر في مجموعة الأحوال المولدة لظاهرة ما . فإذا وجدنا أن ثمة عاملا واحدا يظل باستمرار موجودا على الرغم من تغير بقية السوابق أو المقدمات فمن الواجب أن نعد هذا الشيء الثابت الواحد هو سبب إحداث الظاهرة (١٣) .

والقاعدة الخامسة عند « هيوم » شبيهة بالقاعدة الثالثة عند « مل » وهي منهج التغيرات المساوقة المتضايقة أو التغيرات المساوقة النسبية ، والتي إذا أتينا فيها بسلسلتين من الظواهر فيها مقدمات ونتائج ، وكان التغير في المقدمات في كلتا السلسلتين ينتج نظيرا في النتائج في كلتا السلسلتين كذلك ، وينسب معينة فلا بد أن تكون ثمة صلة سببية بين المقدمات وبين النتائج (١٤) .

والقاعدة السادسة عند « هيوم » شبيهة بالقاعدة الثانية عند مل ، وهي منهج الافتراق ، هذا المنهج يقول إذا ارتفعت مجموعتان من الأحداث من كل الوجوه الا وجهها واحدا فتغيرت النتيجة من مجرد اختلاف هذا الوجه الواحد فان ثمة صلة سببية بين هذا الوجه وبين الظاهرة الناتجة (١٥) .

وخلاصة القول ، يثبت هيوم لنا ، كما يثبت لنفسه ، أن مبدأ السببية الذي يقول في صياغته الكلية « لكل شيء سبب » ليس له برهان قبلي *a priori* ، ولا برهان بعدى *a posteriori* ، وإنما هو سابق على التجربة ، فليست لدينا معرفة عما هي النتيجة المعينة التي ستتبع من أي سبب مفترض .

هذا عن هيوم الذي أكد النقطة الأولى التي قال بها لوك والمتعلقة بأن العلاقات ليست سوى فئة قائمة بذاتها تنشأ عن عملية المقارنة الذهنية .

أما « كانط » الذي أكد على النقطة الثانية المتعلقة بأن فكرة الارتباط الضروري مبنية على افتراض مسبق وليست قائمة على التجربة . فقد ذهب عندما تساءل عن كيفية أن

يكون علم الطبيعة ممكنا ، الى أن الطبيعة هي في الحقيقة ليست سوى وجود الأشياء المتعين بحسب قوانين كلية . واذا كان هذا الحد - في رأيه - يشير الى وجود الأشياء في ذاتها فانه لا يمكن أبدا معرفة الأشياء في ذاتها بطريقة قبلية أو بعدية (١٦) .

ولما الطبيعة بمعناها المادى هي المجموع الكلى لموضوعات التجربة ، لأن الأشياء التي لا يمكن أن تصبح موضوعات للتجربة والتي يجب معرفتها كما هي في طبيعتها ، تجعلنا نلجأ الى تصورات لا يمكن أن يتحقق معناها في العيان (في أى مثل يمكن أن يُعطى في التجربة الممكنة) . وعلى ذلك يجب أن نكون عن الطبيعة بعض التصورات التي لا نعرف شيئا عن حقيقتها الواقعية هل هي تنطبق في الواقع على الموضوعات ، أو أنه لا وجود لها الا في العقل . إن معرفة ما لا يمكن أن يكون موضوعا للتجربة تكون معرفة فوق طبيعية hyperphysique ، ومن ثم فانا لا نهتم هنا بمثل هذه المعرفة ، بل بمعرفة الطبيعة التي نتحقق من واقعها بالتجربة بالرغم من أنها ممكنة قبلية ومتقدمة على كل تجربة (١٧) .

ويتساءل « كانط » عن كيفية وضع السؤال الخاص بإمكان معرفة الطبيعة قبلية ، وعن الصيغة التي يمكن تفضيلها من بين هاتين الصيغتين : كيف يكون من الممكن أن نعرف قبلية التطابق بين القوانين والأشياء بوصفها موضوعات للتجربة ؟ أو كيف يكون من الممكن أن نعرف قبلية التطابق الضروري بين القوانين والتجربة نفسها بالنسبة الى موضوعاتها عموما ؟ وفي رأيه مستوى الاجابة عن هذين السؤالين بالقول إن حكم الادراك الحسى لا يكون تجربة بغير القانون الذى ينسب دائما الحادثة المدركة الى حادثة سابقة تتبعها بحسب قاعدة كلية ، أو بعبارة أخرى ، كل حادثة نتلقاها من التجربة ينبغى أن يكون لها سبب .

ونراه يفضل هنا اختيار الصيغة الأولى ، لأنه لما كان من الممكن فعلا أن تكون لنا معرفة قبلية ومتقدمة على جميع الموضوعات المعطاه لنا بحسب الشروط التي تجعل التجربة ممكنة (بالنسبة لنا) ، وأنه ليس من الممكن أبدا أن نعرف القوانين التي تخضع لها الموضوعات خارج كل تجربة ممكنة ، فنحن لا نستطيع دراسة طبيعة الأشياء إلا بالبحث عن الشروط العامة وعن القوانين التي تجعل وحدها هذه المعرفة ممكنة للتجربة ، والتي يتعين بها إمكان الأشياء كموضوعات للتجربة . أما اذا اخترنا الصيغة الأخرى في التعبير ، أى اذا أردنا أن نبحث عن الشروط القبلية التي تجعل الطبيعة ممكنة كموضوع للتجربة ، فمن الممكن أن « يعرضنا هذا الى تأويل خاطيء ، بأننا نبحث عن الشيء في ذاته » (١٨) .

وخلاصة القول ، اذا أردنا أن نقارن هنا بين « هيوم » و « كانط » في عبارة موجزة فيما يختص بمفهوم العلاقة السببية عند كل منهما لقلنا إن « هيوم » صاغ السببية كتكرار للتعاقبات ، فاذا وقعت ، فإن التعاقب أب يقع . أما كانط فقد عرّف السببية على أنها وجود قوانين تتعاقب الحالات طبقا لها ، (١٩) .

ويؤيد أصحاب القول « بالتعاقب » ، وبوجه عام ، « هيوم » في تحليله هذا للعلاقة السببية ، بينما يكيلون انتقاداتهم « لكانط » في قوله إن المبدأ السببي تركيبي قبل . ففي رأيهم أن « هيوم » كان على حق في تقييده لمبدأ انطباع السابق وانطباع اللاحق ، وأنه ليس ثمة رباط حقيقي أو علاقة ضرورية (وإنما ليس أكثر من عادة سيكلوجية) يمكن أن نستدل من وجود واحدة منها على وجود الأخرى . ففي الانطباع الذاتي - عن القوة والشرارة - فيما يقول « كوهن » - لا يوجد أى انطباع عن الانفجار ، ولا يمكننا أن نجده بشكل شرعي دون التجربة العقلية ، لأن عنصر الإمكان (أو الحدوث أو المصادفة) في التابع الفعلي أو اللحظي ، لا يمكن استنباطه من اعتبارات منطقية خالصة (٢٠) .

أما « كانط » فخلاصة الانتقادات التي يوجهونها اليه هي أنه بافتراضه أن مبدأ السببية تركيبي قبل فمعنى هذا أننا نعلم على اليقين أن لكل حادث سبباً ، وكل ما يتبقى أمام الملاحظة هو الاهتداء الى السبب الفردي . ويقوم الاستدلال الاستقرائي بهذه المهمة . فهو الذي يهتدى الى القوانين الفيزيائية الفردية . غير أنه لا يستخدم في اثبات الحقائق العامة للفيزياء ، مثل مبدأ السببية ، وهي الحقائق التي يفرضها علينا العقل . ولما كنا نعلم علم اليقين أن هناك سبباً ، فإن للاستقراء ما يبرره بوصفه أداة الاهتداء اليها . وبهذه الحجة يعتقد كانط أنه تغلب على نقد هيوم للاستقراء ، فيقين المعرفة التركيبية القبلية محل شك الذي استسلم له التجريبي .

ويرون أن حجة « كانط » لا تنطوي على اجابة عن سؤال هيوم . فلو كان هيوم قد عاش ليقراً كتاب « نقد العقل الخالص » فرمما كان قد أجاب على كانط بقوله ، « كيف يمكن أن يكون إداركنا لوجود سبب ، عاملاً مساعداً لنا ، عندما يكون هدفنا هو معرفة هذا السبب ، صحيح أننا لو كنا نعلم أنه ليس ثمة سبب لكان من العبث أن نبحث عن مثل هذا السبب ، غير أن هذا ليس موقفنا . فنحن لا نعلم إن كان هناك سبب ، وفي مثل هذا الموقف نقوم باستدلالات استقرائية مبنية على الملاحظة ، ونستتج مثلاً أن القمر سبب

ظاهرة المد . هذا الاستدلال الاستقرائي هو ما أضعه موضع الشك ، وهو سيظل معرضاً لنفس القدر من الشك لو استطعت أن تثبت القضية العامة القائلة إن ثمة سبباً . وهذه المناسبة « فان برهانك على المبدأ العام لا يبدو مقبولا » (٢١) .

غير أن « هوارد » Howard رأياً آخر ، فهو يرى أن مذهب « هيوم » في العلاقة السببية ، يقوم على افتراض أن العملية السببية ليست مستمرة ، وإنما هي متفرقة منعزلة . وفي هذا الصدد يقول « كان هيوم على صواب بالنسبة للمبدأ على خطأ بالنسبة لنا ، فلسنا جاهلين ولا مخدوعين ، كما حاول أن يثبت . . . إننا نعرف بعض العلاقات السببية ، ونعرف أيضاً أن المبدأ الكلي يفتقر إلى برهان ، ولكننا مستعدون أن نجد في التجربة ليس فقط إمكائيتين ، وإنما ثلاث إمكانيات على الأقل ، الأولى : تعاقب الحوادث . الثانية ، افتقار الحوادث الصدفة إلى أصل ورابط سببي ، الثالثة ، عدم وجود نظام ثابت يعول عليه فيما يختص برابطة الحوادث » (٢٢) .

و « هوارد » في الحقيقة لم يخرج عما قاله المشايعون « هيوم » فيما عدا قوله « إننا نعرف بعض العلاقات السببية » وحتى في قوله هذا لم يصرح لنا إن كنا نعرفها قبلها أم نعرفها من التجربة فقط - كما يقول المشايعون « هيوم » - على أية حال لتتابع ما يقوله علناً نستطيع أن نستدل على شيء . يقول « كما أن تحليل هيوم للنشاط الإرادي - الطوعي ، باعتباره مصدراً لمعرفتنا بالعلاقة السببية ، يُعد الآن غير حاسم ولا نهائي ، كما كان عندما وضعه ، وأن اعتقاده الشخصي بأن الأصل في المصطلحات يرجع إلى العادة والتوقع خاطيء » (٢٣) .

اذن يمكننا أن نستدل من قوله هذا ، على أنه من المشايعين للمقولة « الكانطية » التي تذهب إلى أن معرفتنا بالعلاقة السببية يمكن أن تكون قبلية . غير أن انتقاده هذا لم يرق إلى المستوى الذي ذهب إليه « تايلور » Taylor في هذا الخصوص .

يشير « تايلور » إلى أنه يمكن أن تنشأ صعوبات منطقية حول ما ذهب إليه « هيوم » من أن جميع الحوادث غير مترابطة ، ومتفرقة كلية ، تعقب حادثاً آخر ، ولكننا لا نستطيع أبداً أن نلاحظ أي رباط بينها . يذكرها على النحو التالي :

١ - إنني لا يمكنني التفكير في العلاقة السببية على اعتبار أنها غير مستمرة ، أعني كنتيجة لحادث متميز ضمن حشد من حوادث أخرى ، دون الوقوع في تناقض صارخ ،

فلكى أعتقد أن العلاقة السببية غير مستمرة ، على أن أدرك أن السبب «أ» قائم بذاته ، وكامل ، وحينئذ تعقبه النتيجة «ب» على نحو فجائي ، (ذلك لأن السبب «أ» يتكون من الشروط أ ، ب ، ج . . . وهي نفسها كانت في حالة تعاقب) ، ولا يمكن وجود «أ» مالم تتحقق هذه الشروط ، ومالم تحدث اختلافا في المبدأ . وهذا ما يعنيه المناطقة الاستقرائيون عندما يصرون على أنه في كل حالة سببية لا بد للسبب فيها أن يسبق النتيجة . ولكن ماذا يعنى مثل هذا السبق ؟ يمكن أن يعنى فقط ، أنه بعد التحقق الكامل من الشروط المتضمنة في السبب «أ» تظهر النتيجة «ب» الى الوجود بعد مرور زمن كاف .

والحقيقة أن المذهب الذى يقول إن السبب يسبق النتيجة ، يعتمد على فكرة السلسلة الزمنية ، لذلك ينبغى للزمن أن يكون مستمرا ، وإذا لم تكن السببية مستمرة بالتساوى ، علينا أن نفترض وجود هوة من المكان الفارغ ، هذه الهوة ، هى التى تفرق الحادث الأول عن تابعه ، النتيجة . وهذا مما لا يمكن فهمه (٢٤).

٢ - ولقد أدت مثل هذه الصعوبات ، بعدد من كتاب المنطق الاستقرائي المحدثين الى تعديل التعريف الذى ظل متوافقا مع «مل» * . فأننا نقول عن السبب والنتيجة الآن إنها ليسا حادثين متميزين ، وإنما هما مرحلة أبكر ومرحلة أكثر تأخراً في عملية مستمرة . فالعمل الحقيقى للعلم ليس فى أن يكتشف قوانين الارتباط بين حادثين أو ظاهرتين متميزتين ، وإنما العمل الحقيقى له هو أن يكتشف الصياغات الرياضية العمومية التى بمساعدتها يمكننا أن نفتقأ أثر مجرى العمليات المستمرة . من وجهة النظر هذه تستنبط الأسباب المكتشفة لبناء الصيغ التى تبدو كمية بنوع ما ، على اعتبار أنها وظيفة للزمن المتغير . تدور جميع أعمال وجهة النظر هذه حول طبيعة العلوم التجريبية التى تؤدى الى المثال الوصفى للتفسير العلمى .

والواقع فى أى عملية مستمرة ، يوجد تحكم خالص ، فيما سوف نرسمه عقليا للنمط المتدرج الذى يضع حدودا بين المرحلة «الأبكر» والمرحلة «التأخرة» . وبدل النظر الى المراحل المتأخرة فى العملية باعتبارها محتمة بالأسبق نتطلع الآن الى العملية بشكل كلى تماما ، كتعبير تفصيلى عن مبدأ مفرد . إننا نبحث عن الأساس للعملية الكلية ، وليس عن

* ذلك التعريف الذى يذهب إلى أن فكرة السبب تعد أساس النظرية الكلية للاستقراء.

أنظر :

Mill, J. S. 'A System of Logic' p. 213

مجرد مجموعة من الحوادث السابقة مؤقتا . نبحث عن مجموعة احوادث في تعميمها للمبدأ « (٢٥) » .

وينتهى « تايلور » من كل هذا ، الى أن طبيعة الضرورة التي نعزوها الى ارتباط السبب والمسبب ، لا تكمن في شعورنا الخاص بالإكراه constraint الذي يمل أوامره ، ويحدد أفعالنا من لا شيء . كما أننا لا نكون على صواب اذا أرجعنا مثل هذا الشعور بالإكراه الى الحادث المحتم الذي يرتبط ببقية النظام الواقعي (٢٦) .

غير أن أهم الاعتراضات التي وجهت « هيوم » هي في فقدته الشهرة للفعالية السببية ففي مثل هذا النقد يتبين لنا الخلل الأنطولوجي الذي وقع فيه هيوم ، تستند الفعالية السببية عنده على الافتراضات التالية :

- ١ - تعتبر الانطباعات الحسية هي المعطى الوحيد المناسب لأي تجريبي .
- ٢ - الانطباعات الحسية لحظية momentary لأنها لا تتعلق بالماضي أو المستقبل .
- ٣ - لأن الماضي يستمر بالفعل ، فلا يمكنه أن يؤثر في الحاضر . . . ويترتب على ذلك أن يكون لكل حادث كيان خالص ليس له أدنى صلة بكيانات أخرى موجودة في الماضي . ويؤدي مثل هذا القول الى النتيجة التالية : « على العالم أن يُخلق من جديد في كل لحظة ، وبطريقة غامضة » وبناء على ذلك افترض « هيوم » ما شرع في البرهنة عليه ، أعني ، ليس ثمة ارتباط بين الماضي والمستقبل ، وبكلمات أخرى ، رفض المنتج السببي الدائري (٢٧) .

وعلى الرغم من كل هذه الاعتراضات التي واجهها ويواجهها « هيوم » الى يومنا هذا فان معظم الفلاسفة الوضعيين والوضعيين المحدثين لم يخرجوا كثيرا عن مفهوم « هيوم » للعلاقات السببية . ففي القرن التاسع عشر ، رأى « أوجست كونت » Auguste Comte (١٧٩٨ - ١٨٥٧) الذي يعد أحد كبار الفلاسفة الوضعيين - أن الفكر البشري (أى جميع تصورات البشر وجميع فروع معارفهم) قد اجتاز مراحل ثلاث : المرحلة اللاهوتية (أو الأسطورية الخيالية) والمرحلة الميتافيزيقية (أو المجردة) ثم المرحلة الوضعية (أو العلمية) . تشكل المرحلة الأولى نقطة انطلاق الفكر البشري ، والثالثة تشكل نهايته ومبتغاه . أما الثانية (أو الوسطى) فهي مرحلة انتقالية .

- ١ - في المرحلة اللاهوتية ، يلجأ الفكر الى البحث عن طبائع الأشياء ، عن أسبابها الفاعلة وأسبابها الغائية ، ناشدا المعرفة المطلقة ، متصورا الظواهر على أنها نتاج فعل مباشر

ومتواصل تقوم به كائنات عليا ، فوق - طبيعية ، يكثر عددها أو يقل ، هي المرجع الأخير في كل ما حدث في العالم من تغيرات وتقلبات .

٢ - أما المرحلة الميتافيزيقية ، فهي ليست في حقيقة أمرها سوى تعديل للحالة الأولى ، فإن الكائنات العليا ، تعوض بقوى مجردة « الخصائص الملازمة للأشياء التي يعتقد في قدرتها على تفسير الظواهر ، وهكذا أصبح تفسير الطبيعة ميسورا . اذ يكفي أن تنسب الى الظواهر أو الأشياء خصائص أو طبائع ذاتية .

٣ - وأما المرحلة الوضعية ، وهي آخر مراحل التطور في نظر « كونت » فهي المرحلة التي اقتنع فيها الفكر البشري باستحالة الوصول الى معارف مطلقة ، وبضرورة التخلي عن البحث عن الأسباب الخفية الكامنة وراء الظواهر ، والانصراف الى البحث عن القوانين فقط ، بواسطة الملاحظة والاستدلال ، والمقصود بالقوانين ، تلك العلاقات اللامتغيرة الضرورية ، التي تقوم بين الظواهر المتشابهة والحوادث المتتابة (٢٨) .

إذن يقرر « كونت » هنا ، ومعظم الوضعيين ضرورة إحلال أو اختزال العلاقة السببية الى تعاقب ثابت في الزمان ، كما أكد « كونت » على أن العقل - في المرحلة الوضعية « العلمية » لا يبحث عن معرفة الأسباب الجوهرية الفاعلية للظواهر ، إنما يبحث فقط عن القوانين المؤثرة ، وهي الحالات الثابتة والمتشابهة للتعاقب .

ويرى « بوبر » Karl Popper أن « كونت » عندما تكلم عن قوانين التعاقب ، كان يقصد القوانين التي تعين تعاقب الظواهر « في سلسلة ديناميكية » بحسب ترتيب مشاهدتنا لها . ومن المهم أن نثبت أن قوانين التعاقب « الديناميكية » بالمعنى الذي تصوره « كونت » ليس لها وجود . وهي من غير شك لا وجود لها في نطاق الديناميكا . وأقرب الأشياء اليها في مجال العلم الطبيعي - ولعل هذه الأشياء ما كان يقصده كونت - هي الظواهر الطبيعية التي تحدث على نحو دوري كالفصول ، وأوجه القمر وتكرار الكسوف ، وذبذبات البندول . ولكن هذه الظاهرة الدورية التي تعتبر في علم الطبيعة ديناميكية (وان كانت موقوفة) هي في اصطلاح كونت استاتيكية « لا ديناميكية » وهي على أية حال لا يجوز اعتبارها قوانين (لأنها تعتمد على الظروف الخاصة السائدة في المجموعة الشمسية ، وإنما سنقول إنها « شبه قوانين للتعاقب » . والنقطة الخامسة في هذه المسألة هي ما يلي : قد نفترض أن أي تعاقب فعلي للظواهر يحدث طبقا لقوانين الطبيعة ، ولكن المهم أن نتبين أنه لا توجد سلسلة واحدة من الظواهر تحدث طبقا لأي قانون طبيعي مفرد - اذا كانت هذه السلسلة مؤلفة مثلا من ثلاثة حوادث أو أكثر ترتبط فيما بينها ارتباطا سببيا (٢٩) .

ويستهي « بوبر » من ذلك الى أن الرأي القائل بأن من الممكن للسلسلة المعينة أو المجموعة المعينة من الحوادث المتعاقبة ، (عدا حركة البندول مثلا أو المجموعة الشمسية) يمكن أن تفسر بواسطة قانون واحد ، أو مجموعة واحدة محددة من القوانين ، فهو خاطيء ذلك لأنه لا وجود لقوانين التعاقب ^(٣٠) .

غير أن « جون ستورات مل » (١٨٠٦ - ١٨٧٣) الذي أتى بعد كونت بسنوات قليلة راح يؤكد على أن قانون السببية ما هو الا التعرف على الدعامة الرئيسية للتتابع ، وذلك بملاحظة وقائع ما في الطبيعة ، ووقائع أخرى سبقتها ، وأن ظواهر الطبيعة « توجد في علاقتين متميزتين كل منهما عن الأخرى ، التزامن والتعاقب » ^(٣١) .

أما فيما يختص بالتعاقبات المتزامنة ، فيقول عنها « مل » « أكثر الاطرادات التي توجد وسط الظواهر المتزامنة ، أهمية على الاطلاق ، هي تلك التي تختص بقوانين العدد ، وبعدها تلك التي تختص بالمكان ، أو بكلمات أخرى ، الامتداد والشكل . قوانين العدد عامة للظواهر المتزامنة والمتعاقبة . . أما قوانين الامتداد والشكل فهي على العكس من ذلك ، قوانين الظواهر المتزامنة فقط » ^(٣٢) . فقضايا الهندسة عنده ، وهي تلك التي تكون موضوعا لقوانين الهندسة ، والتي لها خاصية الامتداد ، مستقلة عن تعاقب الحوادث .

أما القانون الكلي للظواهر المتعاقبة ، والذي تكون فيه حالات التعاقب أيا كانت أمثله ، هو قانون العلاقات السببية . والذي يقول عنه « كل شيء واقعي له بداية ، لا بد أن يكون له سبب ، وهو يتعاصر مع الخبرة الانسانية » ^(٣٣) .

وتعد فكرة السبب عند « مل » أساس النظرية الكلية للاستقراء . وهو عندما يتحدث عن سبب أي ظاهرة ، فهو لا يعنى في الحقيقة أى سبب لا يكون في حد ذاته تلك الظاهرة . إنه لا يبحث عن السبب النهائي أو الأنطولوجي لأي شيء ، أو السبب الكافي ، لأي شيء ، انما هو يبحث عن الأسباب الفيزيائية ، ويرى أن المفهوم الوحيد للسبب والذي يتعلق بنظرية الاستقراء ، هو ذلك المفهوم الذي يتعلق بالتجربة أعني يكتسب من التجربة وحدها . فالظواهر التي تبدو في حالة ، والظواهر التي تبدو في حالة تابعة ، يوجد انتظام للتتابع . فبالنسبة لوقائع معينة ، تعمل دائما وقائع أخرى ، وكما نعتقد فإنها سوف تستمر في أن تعقبها ، نطلق على المقدم الثابت اسم السبب وعلى التالى اسم النتيجة . وكلية قانون لعلاقة السببية يكمن في هذا القول « يرتبط كل تالٍ مع كل مقدم معين أو مجموعة من المقدمات » ^(٣٤) .

ولقد ظل « مل » في الحقيقة ، خاضعاً لتأثير نظرية باركلي berkeley عن العالم الخارجى ، فالعالم الحقيقى الممتد الدائم ، إنما هو مجرد الشكل الانطباعى الذى يقوم على قوانين التداعى . فالعقل عنده مهياً للاعتقاد فى الأفكار الحسية التى يمكن أن توجد والتى توجد بالفعل منفصلة عن الوعى الفردى . وينحصر الخلاف بين مدرسة « مل » وبين فلسفة « باركلي » فى أن كل ما يسميه الثانى الحقيقة real صار « مل » يسميه الدوام permanence . أما فيما عدا ذلك فتكاد تكون الإمكانيات الدائمة للاحاساسات التى تشير فى نظر مل وأضرابه من النفسانيين لا الى إحساسات مفردة ، ولكن الى إحساسات متصلة فى مجموعات هى ما كان باركلي يسميه « الأشياء » (٣٥) .

وثائق فكرة السبب لتصير هى نفسها الامكانيات الدائمة . فالسبب عند « مل » هو سبب الشيء الذى يسبقه فيتلو ذلك الشيء بطريقة ثابتة دون أى تخلف كما رأينا ، وما يسميه « مل » القانون الكلى للسببية لا يعدو أن يكون تأكيداً لأهمية اتساقات التتالى من بين جميع اتساقات الطبيعة ، وتضميناً لكل تتال منتظم بالسبب والنتيجة .

وعلى ذلك تنشأ فكرة السبب من التعرف على نظام محدود وثابت فى احساساتنا ، وهذا النظام الثابت هو نظام التوالى بين ما سبق وما يلحق . وأدت نظرية « مل » عن السببية الى استنباط ديمومة الأشياء وخارجيتها . وعلى ذلك تصبح السببية مبدأ مبنياً فى نظرية « مل » على تداعى اللاحق والسابق فى نظام ثابت ، ولما كانت الأشياء موجودة بالفعل ، فلا بد من افتراض سبب لوجودها .

فالسببية عند « مل » نتيجة معمة ابتداء من التداعى بواسطة سلسلة من التغيرات ، وتصدر فكرة التناسب بين السبب وبين المسبب عند « مل » عن أصل ميكانيكى ، لذلك يفترض فى السبب والمسبب مقاييس رياضية منسجمة ، ويمكن قسمتها الى أجزاء متساوية ، ومن ثم فهى يمكن أن تطبق على التغيرات الكيفية التى لا تحمل ذلك الطابع (٣٦) .

وبناء على ذلك يعتبر « مل » النتيجة فى الغالب الأعم حالة a state ، أو كيفية quality . براه مثلاً يؤكد - فى معرض كلامه عن تعدد الأسباب - على أن « الحرارة » و « الموت » حالة أو كيفية عمومية يمكن أن تنشأ عن ظروف مختلفة وعن اتحاد شروط مختلفة (٣٧) لكنه يفشل فى ملاحظة أنه فى أى حالة عيانية توجد النتيجة فى شكل خصوصى ، وبتعديلات خصوصية تنطبق على السمة الخصوصية للسوابق . فالموت على

سبيل المثال ، يمكن أن يكون نتيجة لألف حبة ، ولكن النتيجة النهائية لكل حالة هي مجرد الموت . ولكن الموت في بعض هذه الحالات يكون له شكله الخاص النوعي فالرجل الذي أطلق عليه الرصاص ، والرجل الذي غرق ، كلاهما ميت . ولكن أحدهما مات بأعراض معينة للموت ، وهي إطلاق الرصاصة ، والآخر بأعراض أخرى ، وهي أعراض الغرق . يمكن للماء أن يقتلك ، كما يمكن للرصاصة أن تقتلك ، لكن الموت بثقب الرصاصة لا يأتي من الغرق ، كما أن الموت بامتلاء الرئتين بالماء لا يأتي من بندقية أطلق منها رصاصة .

فإنك أخذت السبب والنتيجة بنفس المستوى العياني ، فانهما يكونان متلازمين دائما وبدقة ، فأى تغير في أحدهما يتبعه تغير في الآخر .

وإذا أخذنا برأى « تايلور » فإن تعدد الأسباب عند « مل » يمكن أن يؤدي بنا الى معضلة منطقية . يذكرها « تايلور » على النحو التالي :

(١) لا يمكن أن يكون هنالك في الحقيقة أكثر من سبب واحد لنتيجة واحدة ، وعلاوة على ذلك ، (٢) بأى معنى يمكننا أن نختار نتيجة من بقية محتويات العالم ، وأن نحدد « سببها » ، هنالك دائما إمكانية لتعدد الأسباب . . وتعدد الأسباب مستبعد بالمفهوم المطلق للسبب باعتباره مجموعا كليا للشروط . لأن مثل هذه الأشياء ليست نتائج وأسبابا منعزلة في عالم الحوادث . فالحقيقة كاملة أبدا ، حتى لو وضعنا في اعتبارنا ارتباطها الكامل بأى شيء آخر في العالم . وبالمثل ، فالمجموع الكلى للشروط يتضمن أن كل شيء آخذ في تشكيل العالم ، وعندما نوسع مفهوم السبب والنتيجة ، بحيث يصبح كلاهما متماثلا مع الآخر ، ومع المحتويات الكلية للعالم ، فإن العلاقة السببية نفسها قد تختفى باعتبارها شكلا للعلاقة الداخلية بين عناصر الحقيقة في محاولتنا إيجاد تضميناتها المنطقية (٣٨)

ويتهى « تايلور » من ذلك كله الى اننا لا يمكن أبدا أن نصل الى سبب كل لى حادث ، حتى لو وضعنا في اعتبارنا كلية الشروط ، أى كلية ارتباطات هذا السبب بكل الوجود . فكلية الشروط لا يمكن أن تكون هي نفسها تعدد الأسباب ، لأنه لكى نحصل على كلية الشروط في هذا الاطار ، يعنى أننا نختصر السلسلة السببية اللانهائية الى مجرد شروط كلية ، وإذا فعلنا ذلك فإن السبب والنتيجة سيصبحان متماثلين مع النسق الكلى للحقيقة . وهذا مالا نجده في عالم الواقع (٣٩) .

وبالإضافة الى كل ما سبق ، فإن « مل » في الحقيقة لم يأت بجديد فيما قاله من سبقوه . يقول « رسل » : « كان « مل » مدينا لغيره بكل شيء تقريبا ، وكان الكتاب الذي أذاع شهرته أكثر من أي شيء آخر ، هو كتاب « نسق المنطق » وكان الشيء الجديد في الكتاب بالنسبة الى عصره ، هو معالجته للاستقراء الذي يقوم في رأيه على مجموعة من القواعد تُذكرنا الى حد بعيد بقواعد الارتباط السببي عند هيوم »^(٤٠) .

غير أن « رسل » نفسه ، قد تبني بشكل أو بآخر فكرة « هيوم » عن السببية معتقدا أن مفهوم السبب ليس سوى تتابع بين الحوادث ، ولكنه لم يجعل العلاقة السببية تعتمد على « العادة والاقتران » كما ذهب الى ذلك هيوم ، وإنما هي تنشأ لدينا من اعتقادنا فيما أسماه « القوة » أو « الإلزام » . ومن ثم فالعلاقة السببية اذا نزعنا عنها تلك القوة وذلك « الإلزام » لم تعد سوى تعاقب زمني في تبدل الإحساسات .

فلقد أكد « رسل » على أن العلاقة السببية ليست سوى تتابع بين الحوادث التي لوحظ اطرادها فجعلناها قانونا من قوانين الطبيعة . ويرى أننا لا بد أن نستبعد فكرة « القوة » من العلاقة السببية لأن القوة السببية طريقة يستخدمها الإدراك الفطري في فهم الحوادث ، فترانا نقول مثلا إن الناس يشيدون المنازل ويعبدون الطرق ، ونقصد بذلك أنهم بقوة ارادتهم ، كانوا سببا في حدوث ما حدث . . أو أننا قد خلعنا ارادتنا البشرية على حوادث الطبيعة ، ولا سبيل الى فهمنا للطبيعة على حقيقتها الا اذا أخرجنا منها هذه الفكرة البشرية .

فاذا أردنا أن نفهم العلاقة بين « أ » التي هي السبب و « ب » التي هي المسبب كيف أنها علاقة لا « إلزام » فيها ، علينا أن نقلب الوضع أي نجعل المسبب سببا ، والسبب مسببا ، ويرى أن ذلك جائز ، لأننا كما يجوز أن نستنتج من السبب نتيجته ، كذلك نستنتج من النتيجة سببها ، فاذا جاءك خطاب فانت على حق اذا استنتجت من ذلك أن أحدا قد كتب هذا الخطاب ، ولكنك لا ترى أن تسلمك للخطاب قد « ألزم » الراسل أن يكتبه ، واذا كانت فكرة « الإلزام » متفية بين النتيجة وسببها ، فكذلك تتفى بين السبب ونتيجته^(٤١) .

ولما كانت ظواهر الطبيعة ليست مما له « ميول » أو « رغبات » اذن فهي ليست مما يوصف بالإلزام والاضطرار ، واذا أردنا توضيحها لما يذهب اليه نقول إن حوادث الطبيعة

إنما تحدث حدوثا وتقع وقوعا ، ولا قوة هناك ولا « إلزام » يرغمها على ذلك الحدث وهذا الوقوع ، فانظر الى صورتها في المرأة . انظر مثلا في المرأة الى صورة رجل يدفع كرة البلياردو بالعصا فتتحرك الكرة ، فانت عندئذ لا تقول ان تتابع الحوادث كما يبدو في المرأة يتضمن « قوة » في العصا هي حركة الكرة ، انما تنظر اليها في تتابعها فقط تتابعا متزوعا منه كل ضرورة واضطرار ، وهكذا تكون العلاقة بين الحوادث في الطبيعة ذاتها ، وان أوهمتك طبيعتك البشرية بغير ذلك (٤٢) .

وكما سبق القول ، لم يخرج « رسل » عن فكرة هيوم عن السببية ، فسواء أسمى « القوة » التي قال بها « هيوم » وهي ليست سوى تتابع بين حوادث ، « إلزاما » أو غير ذلك من مصطلحات ، فهو لم يخرج في الحقيقة عن كل من سبقوه في مشايعة « هيوم » لمفهومه عن العلاقة السببية . ويتضح هذا بصفة خاصة من قوله « إننا لو نزعنا من العلاقة السببية فكرة « القوة » أو « الإلزام » لم تعد سوى تعاقب زمني في تبديل الإحساسات » . فأي جديد أتى به « رسل » عما سبق أن قال به « هيوم » بما يقرب من قرنين من الزمان قبله .

والحقيقة أن معظم الفلاسفة « التحليليين » و « الوضعيين » والوضعيين المنطقيين « لم يخرجوا كثيرا عن مفهوم « هيوم » للعلاقة السببية - كما سبق لنا القول - فقد دافع « كارل بيرسون » عن التعاقب الثابت لعلاقة السببية ، ورأى في القانون بمعناه العلمي أنه « يصف فقط اختزال العقل لنتائج مدركاتنا » (٤٣) . فالعقل في رأيه ، لا يفسر لماذا كان لتلك الادراكات انتظام معين ، ولا لماذا يتكرر الانتظام نفسه . انما هو يعطى مجرد قضية مختصرة عن كيف تحدث التغيرات . ذلك أنه قد حدثت نتيجة معينة ، وتكررت في الماضي ، وهذا موضوع للخبرة ، نطلق عليه تعبير العلاقة السببية ، وهو سوف يتكرر في المستقبل ، وهو موضوع اعتقاد ، ونطلق عليه تعبير الاحتمال (٤٤) . أي جديد يمكننا أن نخرج به هنا أيضا عما سبق أن قال به هيوم ؟ لتتابع أفكاره علنا نخرج بجديد .

يرى « بيرسون » أن كلمة السبب حتى في معناها العلمي مطاطة الى حد ما . فلقد كانت مستخدمة للإشارة الى اقتران مطرد في المكان ، تماما كما هو مقدم مطرد في الزمان بينما لو أخذنا مجموعة فعلية من الادراكات الحسية ، ولتكن شجرة « درداء » معينة في حديقتي . نقول إن أسباب نموها هو وجود حديقتي ، والتي تكون مشروطة بوجود العاصمة التي تقع فيها الحديقة ، سبب آخر ، هو طبيعة التربة ، هل هي رملية أم طينية ، وهذا أيضا مشروط بالبناء الجيولوجي والتاريخ الماضي للأرض ، وهكذا أسباب أي شيء فردي يمكن أن تتسع لتشمل تاريخ العالم . تعاقب الأسباب بهذا المعنى شبيه بتعاقب جميع سلاسل

النسب التي تتجه الى فرد واحد ، ومن ثم لا يمكننا أن نذهب أبعد من السبب المباشر . لأن العلم في تتبعه للأسباب لا تهمه هذه الخاصية ، ولكن علينا أن نتذكر ، في نفس الوقت كيف أن الأسباب الجوهرية للعالم تؤدي بنا بشكل لا يقاوم الى التاريخ الكلي للعالم . وهذا يوضح لنا كيفية صعوبة بناء العلم ، وصعوبة تقدمه السريع . وعليه فالعلم أقنع نفسه عمليا بتتبع خط واحد من النسب ، نطاق واحد من الأسباب في الزمن . ولا يعني هذا أن يختص في بحثه بموضوع فردى كشجرة « الدرداء » في حديقتي ، ولكن بجميع أشجار « الدرداء » أو حتى الأشجار بصفة عامة . ذلك لأن العلم بالنسبة لأغراض الوضعية ، يتعامل مع الأفكار والتصورات العمومية ، حيث إن كلمتي سبب ونتيجة قد انسحبتا من نطاق الانطباعات الحسية من الظواهر التي تنتمي اليها بدقة ، لتدخل الى عالم التصورات والأفكار ، حيث توجد حقا الضرورة المنطقية ، وليس السبب الحقيقي أو المسبب الحقيقي (٤٥) .

فعل نطاق الادراكات الحسية (السبب والنتيجة) لا يمكن إثبات ضرورة ملازمة في التعاقب الذي يتكرر عليه التوالى أو الادراكات الحسية (تكرار الادراكات الحسية) ، كما أنه لا توجد ضرورة ملازمة ، وإنما الذي يوجد هو الشرط الضروري لوجود الكائنات المفكرة . وهكذا تقع الضرورة في طبيعة الكائن المفكر وليس في طبيعة الادراكات الحسية في حد ذاتها (٤٦) .

والجديد الذي أتى به « بيرسون » هنا ، هو محاولته التوفيق بين ما قاله هيوم وما قاله كانط في هذا الخصوص ، فهو يحاول هنا البحث عن الضرورة ، ليس في عالم الوجود الواقعي للأشياء ، ليس في السبب الحقيقي أو المسبب الحقيقي ، أى ليس باعتبارهما مقولة أنطولوجية ، وإنما هو يبحث عن الضرورة في عالم الأفكار وفي عالم التصورات « كانط » وهو من ناحية أخرى يضيف على الضرورة طابعا ذاتيا وليس طابعا موضوعيا « هيوم » . وهذا بالضبط ما حاول الوضعيون المنطقيون اثباته . فلقد أعلن « ريشنباخ » أن معنى العلاقة السببية ينحصر في التعبير عن تكرار لا يقبل استثناء - ولا ضرورة لأن نفترض له معنى يزيد على ذلك .

فالفكرة القائلة إن السبب يرتبط بنتيجته بنوع من الخيط الخفى - يعنى الضرورة - وأن النتيجة مضطرة الى أن تتلو السبب ، هي فكرة يرجع أصلها الى التشبيه بالانسان ، ومن الممكن الاستغناء عنها . فكل ما تعنيه العلاقة السببية هو : « اذا كان كذا حدث كذا دائما » (٤٧) .

ويقول ٠ « ويقبل العلماء عامة ، في أيامنا هذه تفسير السببية على أساس العمومية ، وهو التفسير الذى صيغ بوضوح في كتابات ديفيد هيوم » (٤٨) .

كما أعلن « كارناب » أنه ليس من الضروري أن ننظر الى السببية باعتبارها تصورا قبل علمي as a pre- scientific concept ميتافيزيقى بشكل يحط من قدره ، وبناء على ذلك نستبعده . إنما بعد أن حُلل هذا التصور وأشيع شرحا وجد أن هنالك شيئا ما ، عالقا به يمكن أن نسميه السببية ، هذا الشيء يبرر استخدامه لقرون . نبدأ تحليله بسؤال : ما أنواع المعارف التى تنعقد بينها علاقة سببية ؟ والكلام الدقيق ، انه ليس الشيء الذى يسبب حدثا ولكنه عملية (٤٩) .

أما العملية التى يعنها « كارناب » فهى تلك العملية التى سبق أن شرحناها فى مدخل هذا البحث . ولكن الذى نريد أن نؤكد عليه هنا هو قوله إن « الضرورة فى قوانين الطبيعة ضرورة منطقية ، والضرورة المنطقية تعنى الصلاحية المنطقية Logical validity ، فالقضية تثبت منطقيا فقط اذا لم تقل شيئا يختص بالعالم ، أنها صادقة فقط عن طريق قيمة المعانى للحدود التى تدخل فيها » (٥٠) .

أى أنه يريد أن يجعل من القضية كلها مسألة « لغوية » .

يقول الاستاذ الدكتور « أبوريان » : « أما ادعاء الوضعيين المنطقيين المعاصرين بأن مشكلة الثنائية فى الفلسفة وغيرها من المشكلات الفلسفية المعقدة إنما ترجع الى « اللغة » ، وانه يجب تحليل الألفاظ وتحديد مفاهيمها أولا على ضوء الواقع ، ومادام الدافع - فى نظرهم - لا يوجد فيه ما يسمى بالمعقول أو الروح أو الذات أو الأنا . . إلخ فتكون هذه الألفاظ لا محتوى لها ، وإنما اصططنعها الفلاسفة بطريقة تعسفية ، ولم يفتنوا الى أنها لا تشير أو تدل على أى شيء موجود . هذا الادعاء ينطوى على قدر كبير من التبسيط المخل والسطحية المفرقة والسذاجة التى تسقط من حسابها - عن عمد - تاريخ الفكر الانسانى ومشكلاته الحيوية » (٥١) .

ويرى ان هؤلاء إنما يعكسون وضع المشكلة إن هروبا أو تجاهلا . فليست اللغة - فى رأيه - سوى رموز أو اشارات تعاقدية اصطلاحية استخدمها الانسان للدلالة على ما يجول بخاطرهم من أفكار - أو ما يعلق بذهنه من انطباعات عن العالم الخارجى ، فالفكر اذن يتقدم على اللغة ، واذا عجزت اللغة عن أن تحيط بكل ما يجول بالفكر - وهذا يحدث باستمرار -

فليست هذه جريرة الفكر بل انما يرجع التقصير الى عجز اللغة من مسايرة الفكر وذبذباته - فاذا أريد إذن إعادة النظر بطريقة شاملة في معارفنا بطريقة نقدية محصنة - كما يتطلع الوضعيون المنطقيون - فيجب أن نبدأ بالفكر نزولاً الى اللغة وليس العكس كما يفعلون فنصحح اللغة اعتماداً على الفكر ، ونضع ألفاظاً جديدة لما يتضمنه الفكر من معارف وتصورات . واذا كان الفكر الانساني قد اصطلح على أن هناك ما هو معقول ، وما هو غير معقول ، وأن ثمة ذاتاً تفكر وروحاً ينبض ، فإن هذه الأمور يجب أن يكون لها حيز في ألفاظنا ، على الرغم من ظهور مذاهب وآراء معارضة لها . ذلك أن الرأي وضده يصدد مشكلة ما ، انما يبرران المشكلة ويجعلانها قائمة في معرض الأفكار عبر التاريخ^(٥٢) .

ويختتم هذا النقد الرائع بقوله : « ولسنا بحاجة الى دحض دعاوى هؤلاء الوضعيين المنطقيين الذين استهواهم « التحليل » فأغرقوا فيه حتى عصفوا بحقيقة الموجودات وتوهموا أن اللفظ وحده يمكن أن يحمل سمة الوجود الواقعي »^(٥٥) .

ويمكننا أن نخلص من كل هذا الى أن الذين يأخذون بوجهة النظر التي تقول بالتعاقب المنتظم ، يؤكدون على :

١ - أن البحث عن الأسباب النهائية أو الجوهرية للظواهر مرفوض ، انما البحث يكون عن الأسباب الفيزيائية الأولية .

٢ - أن إكتشافنا للأسباب والنتائج انما يتم عن طريق التجربة وحدها ولا يتم عن طريق العقل .

٣ - أن التابع أو التلازم المطرد أو التعاقب المنتظم ، انما هو العلاقة الموضوعية الوحيدة للسببية .

٤ - أنه لا يمكن اثبات الضرورة على نطاق الادراكات الحسية ، وانما تقع الضرورة في طبيعة الكائن المفكر ، وليس في الادراكات الحسية في حد ذاتها . واذا حاولنا أن نضعها الوضع الصحيح لقلنا إنها تأخذ الصيغة الشرطية « اذا كان .. حيثئذ يكون .. » .

٥ - أن الضرورة في القوانين الطبيعية ليست سوى قوانين ضرورية ضرورة منطقية ، ومن ثم فالقضية تثبت منطقياً فقط اذا لم تقل شيئاً يختص بالعالم ، انما هي صادقة فقط عن طريق المعاني التي نضيفها على الجداول التي تدخل فيها .

والواقع ، اختزال العلاقة السببية الى تعاقب ثابت ، وعلى وجه الخصوص ، الى تعاقب ثابت لمتعاقبات ، هو التعاقب المنتظم ، كان شائعاً في العصور القديمة ، وقد انتقده حتى أحد الفلاسفة الهواه أمثال شيشرون Cicero ، وفي العصور الحديثة انتقده جوزيف جلانفيل Glanvill. لفي و كتابه « الشك في العلمية Scipsis Scientifica (١٦٦٥) » وأخيراً مالبرانش Malebranch في كتابه البحث عن الحقيقة « Recherch de La virite (١٦٧٥) » وفي عصرنا الحالي انتقده الكثيرون . تنحصر خلاصة هذه الانتقادات في أن من يدافع عن نظرية التعاقب إنما يواجه معضلة - فالذي يؤكد على التعاقب بمعنى أن الحادث سوف يحدث دائماً تحت نفس الشروط ، إنما هو في الحقيقة يماثل بين مبدأ السببية ، وبين مبدأ اطراد الحوادث الطبيعية ، أو أي مبدأ آخر شبيه . وفي هذه الحالة يجد نفسه يعضى ، دون أن يدري ، الى ما وراء الدليل التجريبي ، مضحياً بالميزة التي يرى أنه يختص بها وحده دون غيره ممن يأخذون بوجهات النظر المخالفة . لأننا بينما نراه يشدد على الأخذ بالحوادث التي تم ملاحظتها تجريبياً من ناحية ، يؤكد على حوادث لم تخضع للملاحظة بعد من الناحية الأخرى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، نراه يفسر المبدأ على أنه يغطي ببساطة التعاقبات التي تم ملاحظتها في الماضي ، وبناء عليه ، عندما يقول شخص ما إن «س» سبب «ن» ، فإن الجزء الوحيد الذي يؤكد عليه ، والذي يمكن أن يكون مقبولا كحقيقة مفترضة تصبح قضية ، تنص على أن «س» التي تم ملاحظتها في كل الحالات تعقبها «ن» بانتظام ، وإلى هنا ، عليه يجيب على السؤال المحدد التالي وهو : كيف يرى أن الاستقرار والعلوم التي تقوم عليه ، ما هو الا مجرد وهم وخداع ، مع العلم أن الاستقاء يقوم على بعض المبادئ التي لا سبيل الى اجتنابها ، وأن مثل هذه المبادئ تمضى الى ما وراء ما هو ملاحظ وهو نفسه يؤكد على حوادث لم تلاحظ بعد ؟ (٥٣) .

ولقد قام رامسى* في العصر الحاضر ، بمحاولة جديدة للتهرب من هذه المعضلة ،

• هو فرانك بلامبتون رامسى Frank Plumpton Ramsey المنطقي والاقتصادي الكمبردجي . توفي عام ١٩٣١ عن عمر يناهز الستة والعشرين عاماً . لم يعيش طويلاً ليكمل كتاباً . لكن بعد وفاته جمعت أوراقه ، وأعدتها للنشر ريتشارد بيفان بريثويت R. B. Braith Waite . ونشرت عام ١٩٣١ تحت عنوان « أسس الرياضيات » The Foundations of Mathematics وكان بريثويت واحداً من القلائل الذين عقدوا صداقة متينة مع رامسى . وفي كتابه « التفسير العلمي » Scientific Explanaton (١٩٥٣) قام بريثويت بالتأكيد على البصيرة النفاذة التي كان يتمتع بها صديقه رامسى . والحقيقة الهامة التي أكد عليها رامسى - فيما يقول « كارناب » هي أنه حاول أن يجنبنا جميع المسائل الميتافيزيقية المزعجة التي يمكن لها أن تزعج الصياغة الأصلية للنظريات ، وأنه مكتنا من تقديم تبسيط أكبر في صياغة النظريات انظر الفصل السادس والعشرين من كتاب « كارناب » الأسس الفلسفية للفيزياء .

فنراه ينكر الحاجة الى تبرير الاستقراء ويعتبره معقولا reasonable، وأن اعتقاداتنا به قد تأثرت بالدليل الاستقرائي فقط ، وحرى بنا أن نميز بين معنيين مختلفين لكلمة معقول عنده :

المعنى الأول ، أن تقوم الاعتقادات Beliefs على الاستقراء ، أى يكون معقولا بمعنى أنه من الممكن اثباته تجريبيا ، أو من الممكن استنباطه من مقدمات تجريبية ، وذلك بوضع أى خطوات أو قواعد يقرها المنطق .

والمعنى الآخر لكلمة معقول ، أنه يكون مفيدا لتكوين هذا النوع من الاعتقادات التى تأسست على قوة التجربة الماضية . ويذهب الى أن هذه التجربة تكون لدينا عادات مفيدة بمعنى أن الآراء التى تنسحب على الجزء الأكبر من الحقيقة ، هى فى الغالب أكبر من تلك الحقيقة التى يمكن لها أن تنشأ من العادات البديلة .

وكما يقول « رامسى » - لقد تأسس الواقع (كما يذهب الى ذلك هيوم) على أن الاستقراء لا يمكن تبريره على أسس منطقية على الإطلاق ، وهذا الأمر لا يعيب الفلسفة ، بقدر ما يعيب الدليل الذى تأق به الذاكرة memory والذى لا يمكن البرهنة على هذا الدليل منطقيا .

ويتساءل « أيوينج » هل نجح رامسى حقا فى الخروج من هذا المأزق ؟ ويجب على هذا السؤال بقوله : « انه لم ينجح حقا فى الهروب من المأزق . فالمعقول الذى ذكره ليعنى به حصيلة عادة مفيدة ، « والمفيد » الذى استخدمه ليعنى به ما يؤدى الى آراء هى فى الغالب صحيحة (أو هى فى الغالب أكثر صدقا من تلك التى يمكن أن نصل اليها بأية طريقة أخرى) لم يوضح لنا عما اذا كانت هذه العادة « المفيدة » قد توصلت الى هذه الآراء الصادقة عن طريق الماضى فقط ، أم أنها تنسحب على المستقبل بطريقة مشابهة « (٥٥) » .

ذلك لأن العادة التى تأثرت بالدليل الاستقرائي ، والتى قام عليها الدليل التجريبى كانت مفيدة فى الماضى ، ولكن هذا لا يعطينا الحق فى أن تكون « معقولة » الى الحد الذى يجعلها تستمر فى أن تكون « مفيدة » من مجرد خبرتها الماضية .

وإذا كان رامسى يعنى بالقول « مفيدة » فى الماضى ، أنها لا يمكن أن تصل الى آراء تكون أقرب الى الصديق فى المستقبل ، وعليه نعتقد فى صدقها فى المستقبل . فانه فى هذه

يكون لا يزال غارقا الى اذنيه في المأزق ، لأنه ينبغي أن يسمح ، « إما بالانقياد الى الاعتقاد فيما قد لا يعلن أبدا أنه تفكير صحيح تماما حتى من زوايه فائدته المطلقة ، أو بتبرير الدليل الاستقرائي باعتباره استدلالا ، وذلك من فائدة ماضية الى فائدة مستقبلية » (٥٦)

ومن ثم لم يستطع رامسى الهروب بقوله ، إن « ما هو مبرر » يعنى فقط- « المفيد للاعتقاد » أى الذى يؤدى الى الحقيقة ، لأنه لم يجانبه الصواب فى قوله ان « العادة » التى تنشأ من قوة الدليل الاستقرائي تتحمل مسئولية أكبر من أى شىء آخر للوصول الى الحقيقة فى المستقبل ، وهو بهذا يعلق الحكم المتعلق بمقولة ما عن المستقبل على قوة الدليل الاستقرائي . وأى شخص يحاول تبرير الاستقراء لابد أن يستند الى نتائجه المفيدة فى الماضى ، ومهما عرف لنا كلمة « مفيد » يقع فى هذا الدور .

على أن النقطة المتعلقة برامسى ، ليست فى كونه قد فشل فى تبرير الاستقراء - الذى لم يحاول أن يبرره - وإنما فى كونه قد أعلن أن النتائج الاستقرائية « معقولة » بمعنى أنها معقولة على الاطلاق ، ولم يطلعنا على الطريق الوسط بين من يقبلون الدخول فى المناقشات الاستقرائية ، وبين من يعلنون الشك المطلق فى جدواها أو قوتها . ذلك لأن الاقتراح البديل قد تحطم الآن ، فعلىنا أن نختار بين أن نقبل أو نرفض أى دليل استقرائي على الاطلاق ، لا أن نجعل من انتظامات الماضى شيئا « معقولا » بمعنى أنه مفيد فقط لانتظامات المستقبل . ولو تبني أى شخص هذا البديل ، لكان عليه ألا يفرق بين « معقولة » أن يقفز شخص ما من نافذة منزله فيسقط على الأرض ، أو يطير فى السماء .

ويقول « ايوينج » : « والحقيقة أنك لو اعتقدت فى مثل هذا ، فليس لدى ما أقوله لك ، لأن مثل هذه النظرات الشكية مقبولة من الناحية الفلسفية ، أعنى لم يرفضها الفلاسفة ، ولكن من ناحيتى ، فأننى على الأقل لا أستطيع أن أقنع بذلك » (٥٧) .

والخلاصة أن رامسى يعتقد فى قوة الاستقراء بمعنى أكبر من فائدته (لأنه نتيجة عادة مفيدة تأسست على آراء صدقت فى الماضى) ففى رأيه أن الاستقراء يعد واحدا من المنابع الأساسية للمعرفة ، مثله فى ذلك مثل الذاكرة تماما ، وعلى الرغم من أنه لم يستخدم كلمة المعرفة بمعناها الدقيق ، الا أنه يتضح من سياق كلامه أن الاستقراء يعطينا الحقيقة عن المستقبل ، كما أن الذاكرة تعطينا الحقيقة عن الماضى . وأن ما يهاجمه رامسى هو وجهة النظر التى تبرر الاستقراء بالمنطق ، بمعنى كونه بناء صوريا قائما على مبادئ قبلية كلية . وهو فى هذا على حق . لأننا - فيما يقول - لو حاولنا التبرير بالفشل الذريع سيكون من

نصيبنا ، اذا لم نفترض مبادئ لا هي مستنبطة من المنطق الصورى ولا هي قادرة على أن تؤسس من الملاحظة . وربما يكون على حق مرة أخرى في أنه قد أطنب كثيرا ليبرز لنا الاختلاف بين الاستقراء والاستنباط أكثر كثيرا مما كان عليه الحال في الماضى . ولكن لا يستتبع ذلك بالضرورة أنه لم يكن مستندا هو ذاته على ما هو منطقي حتى يبرر المناهج الاستقرائية .

والحقيقة أننا لا نبدأ في الاستقراء بالنظر الى المبادئ المنطقية الكلية التي تنعقد في كل حالة من الحالات ، وبعدها نقيم قضاياها على أساسها ، بل على العكس من ذلك ينبغي أن ننظر الى صلابة القضايا الاستقرائية المعينة ، دون اعتقاد في أنها قائمة على مبادئ منطقية عامة . والاستنباط له مكانة شبيهة بذلك .

اذن لا تتطلب القضايا الاستقرائية تبرير الفلاسفة ، قبل أن يتمكنوا من رؤية صلابتها ، ولن يتوصلوا الى رؤية صلابتها اذا كانوا غير قادرين أصلا على مثل هذا التبرير ، ومهما بدت الصعوبة العملية في ذلك الا أن عليهم أن يتوصلوا الى كيفية تبريرها . الاستنباط والاستقراء لهما موقف شبيه في هذا الخصوص .

واذا أردنا أن نبقى على وجهة النظر التي تقول بالتعاقب ، فلا ينبغي أن نفهم التعاقبات بمعنى أنها تلك التي حدثت في الماضى فقط ، بل أن نتوقع أنها سوف تتكرر في المستقبل تحت نفس الشروط . « س تسبب ن » يعنى أن تكون « ن » متبوعة دائما بـ « س » ، أى أنها كانت متبوعة بـ « س » في الماضى ، وسوف (أو من المحتمل) أن تتبعها أيضا في المستقبل .

ولو أن وجهة النظر التي تقول بالتعاقب صادقة كلية ، لأصبحت الحياة العملية كلها بلا معنى واضح . لأن الحياة العملية كلها تفترض أننا يمكننا أن « نفعل أشياء » وأن « نتحرك بدوافع ورغبات » ولكي نقول مثلا إن كذا وكذا فعل يؤدي الى الرغبة في القوة على اعتبار أنها دافع ، أفضل من أن تقول إن مثل هذه الأفعال هي ، على وجه العموم مسبقة بالرغبة في القوة (٥٨) .

كما أن السيد بريثويت — Braithwait — فيما يقول ايوينج - عندما يؤكد على أن هنالك مبدأ يوحد بين الحالات التي يبدو عليها الشيء ، كى يجعل منها حقيقة كلية أو قانوناً كلياً ، ويطلق على هذا المبدأ اسم الانتظام . وهو - في رأيه - يشتمل على بعض العلاقات الموضوعية التي تكمن خلف مجرد التالى الزمنى temporal sequence ، هذا المبدأ هو في

حقيقة الأمر ، لا يعطى مثل هذه العلاقة ، إنه يضيف فقط تأكيده على التتالي الزمنى للسبب ، عندما تتكرر النتيجة . ولكن هذا لا يعطينا أية علاقة جديدة تكمن خلف التتالي الزمنى . بل إن هذه العلاقة غير كافية للغرض الذى نحن بصدده ، فهى ليست سوى حالة متأخرة تتلو حالة أخرى سبقتها ، وأنه فى جميع هذه الحالات المتشابهة يحدث ذلك . وبناء على ذلك فهى لا تعطينا أى ارتباط محكم على الإطلاق ، ولا يمكن أن تجرى الحالات المختلفة لنفس الشيء دون ارتباط أصلى (٥٩) .

ويبدو أن الحالات والكيفيات - فيما يذهب الى ذلك ايوينج - لا بد أن تكون متحدة بعضها ببعض الآخر ، وقائمة فى طبيعة الجوهر ذاته ، ومشملة على مبدأ السببية . ولسنا فى حاجة الى أن نجعل الجوهر مستنبطاً من السببية ، وانما ينبغى - فيما يعتقد - أن نجعل السببية متضمنة فى الجوهر . ويمكننا حينئذ أن نتيقن أن وجود العلاقة السببية شرط ضرورى لوحدها ، ومن ثم نصل الى برهان ما هو أكثر من مجرد التعاقب المنتظم (٦٠) .

٣ - السببية والمذهب الحتمى :

أما هؤلاء الذين لا يأخذون بوجهة النظر التى تقول بالتعاقب المنتظم ، فانهم يضيفون عوامل أخرى ، بجانب النتيجة أو التلازم المطرد ، وهى على النحو التالى :

١ - تحدث النتيجة لأنها مستمرة مع ، أو معتمدة على شيء ما فى السبب . لهذا فهما لا يحدثان فى تعاقب منتظم وحسب ، وانما يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطاً فعلياً .

٢ - ينشأ السبب ليفسر النتيجة ، ليجيب ليس فقط عن السؤال كيف ؟ وانما أيضاً عن السؤال لماذا ، وبناء على ذلك فان طلب الأسباب هو طلب للعمل بشكل أولى . بين السبب المنطقى والنتيجة المنطقية ، أو أن السبب على الأقل جزء من علة فاعلية للنتيجة ، ويساعد على فهم الأخيرة عندما تحدث .

٣ - أن فاعلية السبب تنتج أو تحتم النتيجة ، بمعنى أنه لا يمكن القول إن النتيجة هى التى أنتجت أو حتمت السبب .

٤ - أن السببية تتضمن الضرورة necessity (٦١) .

ويرى «ايوينج» أن الحالات الأربع السابقة ما هى الا تعبير عن وجهة النظر التى تأخذ الحس المشترك common sense أساساً للعلاقة السببية . أما الذين يقولون بالتعاقب ، فيرون - كما رأينا - أن التابع أو التلازم المطرد أو التعاقب المنتظم إنما هو العلاقة الموضوعية.

الوحيدة للسببية . وان الشواهد التي تدل على صحة وجهة نظرهم تنحصر في نقطتين الأولى ، الصعوبات التي تلقاها وجهات النظر الأخرى فيما يختص بالعلاقة السببية . الثانية ، أن وجهة نظرهم هي الأقرب الى الدليل التجريبي (٦٢) .

وعلى الرغم من أن « ايوينج » يأخذ - كما لمسنا - بوجهة النظر التي تعارض الذين يقولون بالتعاقب ، الا أنه يقول : « وبالنسبة لي ، يبدو أن نظرية التعاقب تتحلّى بجاذبية خاصة ، فهي لا تسمح حتى بالحد الأدنى مما هو ضروري ، وعلى هذا الأساس فهي لا تعوق نفسها بتأكيدات لا تستطيع البرهنة عليها فيما يختص بالعلاقة السببية ، وأن كل ما تسمح به فقط هو التابع المطرد الذي يبدو وكأنه حقيقة لا تقبل الجدل ، مستفاه مباشرة من التجربة ، على حين أن وجهات النظر الأخرى ، تمضى فيما وراء ما يمكن التأكيد عليه تجريبيا » (٦٣) .

والحقيقة أن الذين يأخذون بوجهات النظر الأخرى ، يقولون بالاحتمية بشكل أو بآخر والاحتمية تعنى - فيما يتعلق بالعلاقة السببية - أن العلاقات السببية للظواهر تتسم بطابع الشمول والعموم . فكل ظواهر العالم ، وكل التبدلات والتغيرات فيه لا بد لها أن تنشأ في أعقاب السبب ، ولا وجود للظواهر التي بدون سبب . ويتعرف الانسان على الصلة السببية للظواهر المختلفة تعرفا متباينا . ويرجع ذلك في المحل الأول الى درجة علمه ومعرفته ودقته وثقافته ، فقد لا يعلم شخص ما سبب ظاهرة ما ، ويعلمها غيره ، بل قد يرجع شخص ما - أقل علما وثقافة - نتيجة ظاهرة إلى سبب ، أو أسباب غير علمية - كما رأينا في المقدمة - بل قد لا نعلم جميعا ، حتى الآن ، وحتى عصر لاحق أسباب بعض الظواهر . وهذا لا يعنى أن هذه الأسباب غير موجودة ، بل يعنى أن لها وجودا موضوعيا ، خارجا عن أى ذات عارفة ، مستقلة عن معرفتى ومعرفتكم بها .

يقول « كوهن » : « ان المسلمة الأساسية التي تقوم عليها الاحتمية هي الافتراض أن هناك بناء نهائيا للأشياء . وأن العمل الاساسى الموكل الى الفيزيائي هو أن يكتشف ذلك البناء . وحيث إنه لم يكتشف بعد ، فعليه أن يوقن من أنه لا يتكون سوى من حركات جسيمية متخفية » (٦٤) .

ويقول « لاندى » lande : « ينظر الكثيرون الى المذهب الحتمى باعتباره تفسيراً عقليا فحسب ، إن لم يكن تصورا قبليا للعقل ، وهم يسمحون بالاحتمية في الفيزياء ، فقط على اعتبار أنها وسيلة مؤقتة تتلاءم مع عدم قدرتنا الحالية على التنبؤ بالحوادث

الميكروفيزيائية . وعدم القدرة هذه يمكن التغلب عليها عن طريق التطورات التكنولوجية المقبلة » (٦٥) .

اذن يؤمن الحتمى بأن هناك ظواهر لا سبيل الى معرفتها في الوقت الحاضر ، حيث إن معرفتنا بها نسبية وليست مطلقة . وهذا لا يعنى أنها غير موجودة ، أو أننا لن نتمكن في المستقبل من معرفتها ، وحتى اذا توصلنا الى معرفتها في المستقبل ، تظل هناك ظواهر أخرى غائبة عنا لا سبيل الى معرفتها إلا في وقت لاحق . وهكذا .

والواقع أن الفكرة القائلة إن جميع ظواهر العالم مشروطة بعضها ببعض الآخر ، سببياً ، تعبر عن القانون العام للسببية . والفلاسفة الذين يعترفون بموضوعية هذا القانون ، وشمول أثره على جميع الظواهر يدعون بالاحتميين determinists ، أما الفلاسفة الذين ينكرون هذا القانون فيدعون باللاحتميين indeterminists ويتطلب هذا القانون تفسيراً عديمياً لجميع الظواهر ، دون اللجوء إلى تفسير الظواهر بقوى غيبية خارقة تكمن فيما وراء الطبيعة .

ويقول « كانتا » : « لا تحظى القيم الأخلاقية والجمالية والدينية باهتمام العالم على الإطلاق . لأن بنية السببية للشيء ، وليس معنى الشيء أو قيمته ، هي الموضوع الذى يختص به العلم . لذلك تعتبر النظرة العالمية للعالم ضيقة وجزئية جداً ، لكن على الرغم من تلك الحدود الضيقة ، فإن العلم لم يتمكن . الى الآن ، من ادراك المعنى الكامل للسبب ، وإنما نراه قد توصل فقط الى تصور غير كامل عنه » (٦٦) .

غير أن السبب ، كما يدركه العلم - فيما يقول كانتا - هو التلخيص للحالات المناسبة لإنتاج ظاهرة لاحقة لا تتبدل ، يشار إليها باسم النتيجة ، وهذا يعنى شروطاً ثلاثة لا بد من توافرها .

١ - يناسب السبب إنتاج النتيجة .

٢ - السبب سابق على النتيجة .

٣ - علاقة السبب غير متبدلة مع النتيجة (٦٧) .

ويذهب الى أن الضرورة والحتمية والسببية المطلقة ، تعنى بالانتظام والانسجام البادى فى الاشياء ، وليست الرغبة فى الانتظام والانسجام علامة على الحرية . فإذا كانت الحرية هى حرية العقل أو حرية الروح ، فلا يمكن أن تعبر عن نفسها من خلال الانتظام والانسجام . ويذكر « كانتا » قول أينشتين : « إن كل الناس يدركون بقلوبهم الكمال

باعتباره نهاية لكل قانون حقيقى ، وأى اختراع لابد أن يجد طريقه الى الاستقرار فى وعى الانسان ، لأن هذا يصل به الى الكمال المنشود . ويستطرد كانتا قائلا : « على أن الانتظام والانسجام الكاملين الضروريين ، لا يعنيان عدم اثبات الحرية ، بل هما يتطلبان مبدأ قويا دقيقا يكمن خلفهما لتفسيرهما ألا وهو مبدأ الصدق truth . يقول اينشتين عن هذا المبدأ « انه لا يمكن أن يظل غمبا أكثر من ذلك » (٦٨)

ومعنى هذا ، ما يريد « كانتا » التأكيد عليه هو أن الحتمية التى تتحكم فى عالم الظواهر الطبيعية ، لاتعنى عدم إثبات الحرية الانسانية - كما يحاول البعض اتهام الحتميين بالقول بذلك - إنما الحتمية تختص بعالم الظواهر الطبيعية فقط . وإذا كان بعض اللاحتميين يستدلون على حرية الجسميات الميكروفيزيائية ، للتدليل على حرية الارادة الانسانية . فالحرية الانسانية ليست فى حاجة الى مثل هذا التدليل لإثبات وجودها . فلن تنتظر الحرية الإنسانية قرونا طويلة حتى يأتى هيزنبرج ، فى القرن العشرين ، ليذكر قانونه المتعلق « بعدم التحديد » الذى تتصف به الظواهر الميكروفيزيائية ، للتدليل على الحرية الانسانية ، إنما الحرية الانسانية مثبتة منذ اللحظة الأولى التى وجد عليها الانسان ، لأنها تتعلق به وحده ، دون سائر الظواهر الطبيعية الأخرى ، بكل ما يعتمل داخل هذا الانسان من اعتقادات ودوافع ورغبات ، وهى تلك الاعتقادات والدوافع والرغبات التى لا يمكن أن نعزوها الى الظواهر الطبيعية .

ويعترض « كانتا » على هؤلاء الذين يحاولون إيهامنا بانحدار مبدأ السببية فى الفيزياء الحديثة ، ويرى أننا يمكننا أن ندرك بسهولة من كتاباتهم أن عنصر اللاحتمية ، الذى قام على هدم السببية ، يمكن أن يتصالح معها ، وفورا ، أو على الأقل أن تنتهى محاولاتهم هذه إلى تفسير أن الحتمية الكاملة والسببية الكاملة ليستا نهائيتين . وإذا كان سيرأرثر ادنجتون S. A. Eddington ، فيما يقول كانتا ، نجبرنا أن « مبدأ السببية تعميم مفرط ، وأن مثل هذه التعميمات المفرطة توقعنا فى مخاطرة » فهو أيضا نجبرنا ، وبوضوح أنه لا يدافع عن مبدأ اللاسببية uncausality . بل هو لا يرضى بسهولة أن يوفق بين السببية واللاحتمية لاعتقاده أن السببية والاحتمية ربما تعنيان نفس الشيء ، ولكن الأقرب إلى الصحة اعتقاده أن الحتمية الشاملة غير مؤكدة كما أن السببية الكاملة غير مؤكدة أيضا . وأن ما يأتى من الأسباب غير مرفوض ، وإنما التعميم فى مبدأ السببية هو الذى يعترض عليه . ومن الواضح ، كما يقول « كانتا » « أن المبدأ الحتمى للسببية مشكوك فيه أو مرفوض ، على

الرغم من أن عمل الأسباب والتائج غير مرفوض على الإطلاق . فالحتمية ليست مقولة نهائية ، أما عنصر الحرية أو الاحتمية فيمكن أن يندرج أو يكون جزءاً من عمل الأسباب والتائج . هذا هو كل ما حاول التأكيد عليه ادينجتون ، (٦٩) .

ويوجه عام ، يرى أصحاب وجهات النظر التي تقول بالحتمية ، أن يضمنوا السببية معنى أكثر من مجرد الانتظام أو التعاقب . لا تستلزم فيه العلاقة السببية النتيجة المنتظمة وإنما تستلزم الارتباط الأصلي الحقيقي بين الظواهر .

فالذاكرة نفسها - على ما يرى أيوينج - تفترض السببية بمعنى أكثر مما تسمح به نظرية التعاقب المنتظم . فإذا كنا نستدعي الماضي من الذاكرة ، فعلى أن نعتقد في الماضي باعتباره محتماً أو على الأقل يؤثر على الحالة الحاضرة . وإذا لم تكن حالتنا محتمة بأي درجة من الحادث الماضي ، فلن يكون لدينا ، حيثئذ ، ذاكرة أصيلة ، بل مجرد خيال وهم . فالحدث الماضي الذي أتذكره يؤثر على حالتي الحاضرة بشكل واضح ، ويعني أكثر من مجرد حالة متشابهة للعقل تتبع دائماً ما هو متشابه معها في الماضي ، (٧٠) .

كما أن « ستاوت » Stout فيما يذكر « أيوينج » يقول في كتابه ، العقل والطبيعة Mind and Nature « لو سمحت شكية هيوم ، ولو مرة واحدة أن ترتبط النسخة الباهتة لانطباع ما بأصلها ، لتحطم الأساس الذي تقوم عليه ، ذلك لأننا في عملية ادراك النسخة نعرف بالفطرة الوجود للانطباع باعتباره صورة طبق الأصل ، ولو سمحت بهذا ، انما تسمح برباط ضروري في الواقع . فإذا لم يكن هناك ارتباط سببي خلف تتابع النتيجة ، لأصبح من الصعب علينا أن نرى كيف أمكننا حتى أن نصل إلى فكرة أن ثمة أي شيء على الإطلاق ، (٧١) .

ويذكر الدكتور زكي نجيب محمود أن دعاة الحتمية* يذهبون إلى أنها تعني ثلاثة معان مختلفة ، وإن كان كل منها يعتمد على الآخر اعتماد كبيراً . فهي تعني :

- * يستخدم الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود المصطلح « جبري » بدلاً من « حتمي » ، ولكننا نفضل استخدام المصطلح « حتمي » بدلاً من « جبري » حتى لا يختلط الأمر بين معنى « الجبر » الذي عرفه المسلمون ، والذي يحاول المعارضون للحتميين الصاقه بهم على اعتبار أنهم لا يؤمنون بالحرية الإنسانية ، ومعنى « الحتم » الذي يعني بصفة خاصة بالظواهر الطبيعية .

- (أ) انه من المستحيل على الشيء أن يكون خلاف ما هو عليه .
(ب) أن مبدأ السببية هو المبدأ السائد في الطبيعة .
(ج) أن كل شيء يمكن التنبؤ به اذا توافرت معطيات معينة (٧٢)

وهذه المعاني المختلفة لاتعنى - في رأينا - أن السببية والحتمية متماثلتان ، وإنما السببية تُعد واحدة من عدة مبادئ أخرى يأخذ بها الحتمى .

يذكر « فريدمان » ثلاثة أمثلة قال بها ماكى Mackie توضح لنا العلاقة الدقيقة بين السببية والحتمية :

- ١ - أطلق زمرة من الناس النار على رجل فأردوه قتيلا ، واخترقت قلبه رصاصتان على الأقل ، وأيا كان الأمر فقد كان هذا هو مصيره المحتوم .
- ٢ - اقترف كل من سميت Smith وجون John جريمة قتل . ولو لم يفعل ذلك ، لأرسل زعيم التنظيم الاجرامى ، أعضاء آخرين غيرهما لانجاز تلك المهمة بدلا منها ، لذلك فالجريمة كانت لابد لها أن تتم لا محالة .
- ٣ - يشرع رجل في رحلة عبر الصحراء . يناصبه زميلان العداء ، يضع أحدهما سم قاتل في وعاء حفظ ماء الشرب الخاص به ، ويثقب الآخر (وهو لا يعلم بموضوع السم) ثقباً أسفل الوعاء بغرض أن يجعله يموت عطشا . تسرب كل الماء المسمم قبل أن يلجأ اليه المسافر . يموت المسافر عطشا (٧٣) .

ويرى « فريدمان » أنه في المثال (١) توجد سلسلة سببية ، لكنها غير منفصلة (بدأت بالرصاصة) وأدت الى موت الرجل . أما إطلاق الرصاصة (أ) فلم يتوقف على كل السلسلة السببية المتصلة والتي أدت الى موت الرجل ، كما أنها ليست سببا فعليا لموته .

وفي المثال (٢) لاتوجد سلسلة سببية متصلة أخرى تؤدي الى الجريمة (لأن رئيس التنظيم الاجرامى لم يرسل بالفعل أعضاء آخرين لإتمام الجريمة) وبناء على ذلك يعتبر سميت وجون هما سبب النتيجة الإجرامية .

أما في المثال (٣) فان العدو الذى ثقب الثقب فى الإناء هو سبب موت المسافر ، لأن السلسلة السببية الممكنة الأخرى ، وهى وضع السم للمسافر ، لم تكن سلسلة سببيه ، لأن واحدا من عناصرها لم يتحقق وهو شرب المسافر للماء (٧٤) .

وهذا يعنى أن الحتمية (موت الرجل المؤكد باحدى الرصاصتين - تنفيذ الجريمة المؤكد بواسطة سميت أو جون أو غيرهما - موت المسافر المؤكد من العطش) أشمل من السلاسل السببية المنفصلة التى أدت فى كل حالة من الحالات السابقة الى حدوث الفعل ولا يعنى هذا أن ليس ثمة ارتباط بينها ، إنما يعنى ، وكما قال « ابوينج » ، « أن الارتباط السببى ليس له أهمية فلسفية كبرى ، ومهما كانت تأثيراته الفعلية ضئيلة الشأن ، وحتى لو لم يكن كل شيء محتم سببياً بشكل كامل . يبقى من الواضح أن للسببية دوراً هاماً تلعبه . فالعلم لا يزال نسقاً سببياً » (٧٥) .

ويضيف الى ذلك قوله ، « إننى أنظر الى السببية بشكل عام ، على اعتبار أنها تنطبق على الحوادث طبقاً لمبدأ الاتساق أو النسق ، الذى يعد فرضاً أصيلاً للفكر سواء كان هذا المبدأ مدركاً باعتباره تصوراً أداتياً محققاً أو باعتباره ضرورة للمنطق ، وحتى اذا كان غامضاً بعض الشيء ، ومضطرباً ، يبقى مع ذلك أنه حدس أصلى لطبيعة العالم الواقعى » (٧٦) .

ويعبر « مونيتز » Munitz عن هذا الموقف ، بمنظور مختلف ، وإن كان فى النهاية يؤدى الى الوصف الدقيق لموقف « الحتمى » من هذه المسألة . نحاول ايجاز هذا الوصف فيما يلى :

يشير « مونيتز » فى البداية الى أنه سوف يتعامل مع مصطلحات : « السببية » و « الحتمية » و « الضرورة » ، و « امكانية التنبؤ » Predicability ، ومصطلحات أخرى متقاربة ، من منظور « أنطولوجى » (٧٧) .

ومن هذا المنظور يرى أن الطبيعة ليست كتاباً مكتوباً فى لغة على الإطلاق ، ومن ثم ليست الطبيعة منطقية أو غير منطقية ، رياضية أو غير رياضية ، عقلية أو غير عقلية ، ومن ثم محتمة أو غير محتمة . إنما كل هذه المحمولات ، فى رأيه ، تنطبق فقط على القضايا التى يعالج بها الانسان أى موضوع خارجى ، وهى طريقة أو وسيلة توضح لنا إن كانت مثل هذه القضايا مناسبة أو غير مناسبة لنماذج معينة من الاستدلال . مثل هذه النماذج ، إذا حاولنا استخدامها فى حالة العلم التجريبي - ذلك العلم الذى يتعامل مع حقائق التجربة المتعلقة بالملاحظة ، فإننا سنستخدمها أو نتعامل معها باعتبارها نظريات (٧٨) .

والنظرية - فى رأيه - تعتبر فى المقام الأول - موضوع بناء تصورى (عن تلك الموضوعات الخارجية « التجريبية ») وعندما نتحدث عن هذه النظرية فى نطاق المعرفة ،

على اعتبار أنها متفاعلة مع الموضوع الخارجى ، يضطرب الموضوع حقاً ، ويصبح غامضاً . وينشأ هذا الغموض - فى رأيه - من محاولة استخدامنا لأداة apparatus ، نتعامل بها مع ما ليس بأداة على الإطلاق .

وإذا افترض شخص ما أن النظرية ما هى إلا مجرد تقرير لما يشاهده الشخص فى التجربة . فالحقيقة هى أنها جزء من مجموعة أفكار نظرية مختلفة ، أشد تعقيداً . فمبدأ اللاتحديد مثلاً وسط مبادئ أخرى يعد جزءاً من نظرية فيزيائية كلية (شاملة) ، ولو أنه قد أثبت نجاح التعامل مع الحقائق الملاحظة ^(٧٩) .

ويتهى « مونيتز » من ذلك الى أنه على الرغم من نجاح مبدأ اللاتحديد لهيزنبرج فى التعامل مع الظواهر الميكروفيزيائية الا أن ذلك لا يعنى أن « السببية قد فشلت بالنسبة للموضوعات الصغيرة ، وإنما يعنى أن الابداع الانسانى ، والبراعة العقلية لدى الانسان قد وجدنا أكثر من وسيلة واحدة للتعامل مع معطيات التجربة » ^(٨٠)

وعلى الرغم من منظور « مونيتز » البرجماتى الواضح للمسألة ، الا أنه قد استطاع - فى رأينا - أن يعبر بدقة عن جانب من الجوانب المتعددة التى يأخذ بها الحتمى . فالحتمى الآن لم يعد يأخذ بالتصور الميكانيكى للسببية ، وهو ذلك التصور الذى عبر عنه أصدق تعبير « لابلاس » بافتراضه « العقل السامى » * . يقول ايوينج : « لم يعد تصور السببية الميكانيكية مناسباً لتفسير الظواهر ، فهو اكتشاف من صنع المثاليين الذين لم يتمكنوا من خلاله القيام بأى تنبؤات عليه . وعلى الرغم من دفاعهم المستميت عنه كان تصور السببية الميكانيكية غير مناسب الى حد بعيد ، وغير حقيقى . وربما يرجع فشل التصور الميكانيكى ، الى أنه استخدم تعميمات كلية كثيرة جداً للنسق السببى » ^(٨١)

ويرى « ايوينج » أن هناك من يفضل الأخذ بالاقتراح الذى يقول إن حركات الاليكترونات لا يمكن أن تكون محتمة بقوانين عامة ، ولكن الفردية أو التلقائية التى تتصف بها الاليكترونات المختلفة فى حاجة الى وسيلة ما لكى يعثروا على أسبابها التى تكمن فى السمات الداخلية المختلفة للاليكترونات التى ليست لها أسباب على الإطلاق .

* راجع الفصل الثانى .

وسواء كانت السببية - في رأيه - كلية أو لا ، فمن الواضح أن انتقادات الوضعى أو التعددى للسببية قد يدفع الانتباه الى حقيقة أن هناك على الأقل علاقة تجعل اختلاف مصطلحاتها كافيا لإضفاء وحدة على العالم ، أقرب من تلك التى تضع بجانب آخر - أى شىء يعقبه آخر - وإذا مضيت أبعد من ذلك فى إعطاء مضامين أخرى للسببية ، لقلت إن السببية داخلية ، أى لا يمكن لسبب ما أن يتواجد دون تبعية النتيجة ، ولا لمتيجة أن تتواجد دون أسبقية السبب . ويقول : « اذا قبلنا العلاقة السببية الكلية للظواهر ، لانتهيها الى نتيجة هى ، أن كل شىء فى العالم الفيزيائى مرتبط داخليا »^(٨٢) .

وهذا بالضبط ما انتهى اليه « بلانشارد » Blanshard ، عندما قال : « هناك قضيتان متعلقتان بالسببية ، بحيث اذا تم فهمهما الفهم الصحيح لأمكن الإقرار بأن كل شىء فى العالم مرتبط داخليا بكل شىء آخر . القضيتان هما : (١) ترتبط كل الأشياء سببيا بشكل مباشر أو غير مباشر . (٢) وجود المرتبط سببيا يتضمن وجود المرتبط منطقيا وليس العكس . وائنى لأعتقد أن هناك مبررات لقبول كل من هاتين القضيتين »^(٨٣)

لكننا نجد « بلانشارد » هنا يضيف عنصرا جديدا لما قال به « ايوينج » ، أعنى ، القول إن وجود المرتبط سببيا يتضمن وجود المرتبط منطقيا وليس العكس وهذا العنصر ، فى رأينا ، على جانب عظيم من الأهمية ، وحتى نتمكن من تقرير أهميته نتابع رأى « بلانشارد » .

يرى « بلانشارد » أنه إذا أنكر أى إنسان القضية الأولى التى تتعلق بأن كل شىء مرتبط سببيا بشكل أو بآخر ، فإنه لابد أن يكون قد استند فى إنكاره على أحد أمرين إما (أ) أن بعض الحوادث غير مسببة على الإطلاق ، أو (ب) اذا كانت كل الحوادث مسببة فهى على الأقل غير مرتبطة سببيا مع كل الحوادث الأخرى .

وفى الرد على الزعم (أ) يكاد يكون منافيا للعقل ألا نعزو أى سبب على الإطلاق لبعض الحوادث . لأن كلية قانون العلاقة السببية - فيما يذهب بلانشارد - كان مقبولا بشكل عام ، وبلا أى اعتراض . وعلى الرغم من أن فيزياء الكم قد أحاطت هذا القانون ببعض الشكوك المميتة ، وذلك باقتراحها أن المركبات النهائية للمادة غير محكومة فى أى تفصيل بقانون سببى . ذلك الاقتراح الذى عُرف بمبدأ اللاتحديد لهيزنبرج ، والذي يذهب الى أنه من الممكن تعيين موضع جسيم أو سرعته ، ولكن من غير الممكن تعيينها معا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وجهة النظر التى قال بها ادينجتون ، والتى تذهب الى أن

الموضوعات الميكروسكوبية * التى يكون فيها العلم قادرا على الملاحظة ليست سوى جمع أو حشد ضخمة من الجسيمات دون الذرية ، والتى يكون انتظام سلوكها ذا ثبات إحصائى فقط .

نقول فى الرد على هذا الزعم : إن بعض الفيزيائيين أنفسهم ، الذين لهم جهة الاختصاص الأول فى هذا المجال ، لم يقنعوا بأن النتائج الجديدة تشير بقوة الى استبعاد السببية . فعلى سبيل المثال ، ذهب الى ذلك كل من اينشتاين وبلانك ، ولودج ورزفورد . كما أن الرجل العادى لديه ثقة عالية به .

ومن ناحية أخرى ، أشار بعض الكتاب المقتدرين الذين فحصوا مبدأ هيزنبرج ، الى أن هذا المبدأ لم يتعامل مع العلاقة السببية ، وإنما هو يتعامل فقط مع أدوات القياس التى نقيس بها سرعة وموضع الجسيم المعلن عنها فى المبدأ ، وليس ثمة شىء أيا كان فى مبدأ اللاتحدد يبين أن أى حادث فيزيائى غير مسبب .

ومن ثم فإننا نكون متسرعين جدا اذا افترضنا أن مبدأ السببية قد ألغى أو أبطل نهائيا . كما أنه لا يمكن لأى شخص أن يبرهن على أن مبدأ السببية صحيح على الإطلاق من مجرد بيان أن الاعتراضات عليه أمر مشكوك فيه (٨٤) .

وعلى الرغم من أن « بلاتشارد » يعارض وجهة النظر التى تقول بأن كل شىء مرتبط سببيا بكل شىء آخر ، بشكل مباشر . وهى وجهة النظر التى تقول بالسببية الميكانيكية ، إلا أن هذا الاعتراض لا يجعله يستبعد كلية العلاقة السببية ، وإنما كل ما فى الأمر أنه لا يمكننا المرور من أى حادث الى أى حادث آخر باتباع خط وحيد مباشر للعلاقة السببية سواء من الأمام أو من الخلف . فما يحدث الآن على الشمس لا يمكن أن يكون سببا أو نتيجة لما يحدث الآن على الأرض ، وإنما يمكن أن تؤثر الحوادث التى تحدث على الشمس بعد دقائق قليلة ، على مجرد الحوادث التى تحدث على الأرض ، ومن ثم فالحوادث فى المنطقتين ، على الرغم من كون أحدهما ليس سببا للآخر ، إلا أنها مرتبطتان من خلال أسباب مشتركة common causes (٨٥) .

* أى الظواهر التى ترى بالعين المجردة .

أما الاعتراض على الزعم (ب) ، فإنا نوجزه فيما يلي :

١ - أما الذى يذهب الى أنه اذا كانت كل الحوادث مسببة ، فهي على الأقل غير مرتبطة سببياً مع كل الحوادث الأخرى . فهو ذلك الذى يرى أن السببية تتضمن عنصر الضرورة بالمعنى المنطقى ، أى بمعنى « اذا . . . حينئذ . . . » ولكن السببية فى الحقيقة تعنى أكثر من ذلك ، لأن إدخال عنصر الضرورة بالمعنى المنطقى ، يعنى أنه عندما يمر شخص ما فى تعليقه من الأساس ground الى النتيجة consequence إنما هو فى الحقيقة يقوم بعملية استدلال منطقى . أى اذا تحقق شرط ما فى هذه العملية الاستدلالية يتحقق ظهور النتيجة . وهو فى هذه الحالة يغفل عنصر الزمن ، لأن الروابط المنطقية عديمة الزمن time-less والحقيقة العنيدة هي أن العلاقات السببية زمنية ، وهذه أهم خاصية من خواصها . أما المنطق فهو ليس سلسلة من الأسباب والنتائج ، سواء كانت السلسلة فيزيائية أو فسيولوجية أو سيكلوجية ، إنه ببساطة تماسك قضية مع أخرى (٨٦) .

٢ - تبدو وجهة النظر هذه جذابة من اللحظة الأولى ، لكنها لا تصمد أمام النقد لأنها تحاول أن ترسم خطاً أفقياً من خلال سلسلة من الحوادث ، وأن تقول إن فوق هذا الخط توجد خواص أو كليات ، هذه الخواص أو الكليات تدخل فى دائرة نفوذ المنطق ، أما تحت هذا الخط فتوجد الموجودات أو الحوادث التى تدخل دائرة نفوذ السببية . ولكننى أقول لهم ببساطة إنه لا يمكن رسم مثل هذا الخط ، وإذا أمكن رسمه فإن السببية سوف تتعثر ليس فقط من الضرورة التى تحاولون إضفاءها عليها ، وإنما من كل معنى (٨٧) .

وأعتقد أنك تشاطرنى الرأى فى أن « بلانشارد » قد أتى بعنصر جديد على جانب عظيم من الأهمية . هذا العنصر - فى رأيسى - من أقوى الحجج التى قبلت فى معارضة وجهة النظر التى تقول إنه من الممكن تحويل الضرورة الفيزيائية الى ضرورة منطقية وذلك عن طريق المنطق الشرطى أو منطق الموجهات السببية .

ولم يبق أمامنا سوى أن نعرض لكل من « كورنو » و « كاليانمار » باعتبارهما يمثلان نموذجين مختلفين للقول بالاحتمية السببية .

يذهب « كورنو »* الى أن « ما من ظاهرة ، أو حادث يحدث إلا وله سبب . ذلك هو المبدأ الموجه للعقل البشرى والمنظم لعملياته خلال البحث في الحوادث الواقعية . قد يحدث أحيانا أن يغيب عنا سبب ظاهرة ، أو أن نتخذ سببا ما ليس بسبب ، ولكن لا عجزنا عن تطبيق مبدأ السببية ، ولا الأخطاء التي تقع فيها عند تطبيقه بقادرين على زعزعة إيماننا بهذا المبدأ الذي نعتبره قاعدة مطلقة ضرورية » (٨٨) .

وعلى الرغم من أن هذه الضرورة ، وهذا الاطلاق في فهم كورنو للحتمية والسببية ، إلا أنها ضرورة علمية ، واطلاق علمي كذلك ، لأن كورنو - كما يقول لاهارب - لم يشترط مذهباً حتمياً ميتافيزيقياً معيناً ، وإنما ابتداءً من المقررات التي أوجبت بها اليه تأملاته العلمية ، فبدلاً من أن يتقل ، كما نفعل عادة من مذهب في الحتمية نعتبره كلياً شاملاً الى التحققات الجزئية . بدأ كورنو من التحققات باعتبارها معلومات جزئية ، وذلك لإقامة وجهة نظر كلية شاملة . الحتمية عند كورنو إذن حتمية وضعية تستند الى استقرار علمي سليم ، وليست حتمية ميتافيزيقائية مترتبة . ومن طبيعة الميتافيزياء المترتبة أن تصادر على نظام يوحد توحيدها دقيقاً يسيطر عليه مبدأ موحد فريد ، أما الحتمية التي يقول بها كورنو والتي انتهى اليها بتقصيه واستقراءه للتحققات الجزئية ، في حتمية مفتوحة سمحت له بالقول في صميم تركيبها بالمصادفة ، دون أن يقف في سبيله التعارض التقليدي بين الحتمية والمصادفة (٨٩) .

فالمصادفة في رأيه هي « الحوادث الناجمة عن تداخل وتلاقى ظواهر تنتسب الى سلاسل مستقلة في نظام السببية » (٩٠) .

والسببية عنده سببية فاعلية منتجة ، ففي رأيه - اذا عدنا القهقري من النتيجة الى سببها المباشر ، ثم نعتبر هذا السبب بدوره نتيجة لسبب آخر ، وهكذا دواليك ، دون أن

* انطوان أوجست كورنو Antoinette, A. Corno المفكر والعالم الرياضي والفيلسوف الكبير الذي ولد عام ١٨٠١ ، وتوفي عام ١٨٧٧ ، والذي صاغ أول نظرية موضوعية للمصادفة في الفكر الحديث ، وأقام بناء علمياً فلسفياً كاملاً على تصوره الموضوعي للمصادفة . ولم تكن اهتمامات كورنو العلمية وما قدمه من مساهمة جديدة للفكر في القرن التاسع عشر لتقف عند حد ، فمن دراسات تاريخية إلى تحليل بيولوجي إلى نظرية في الاحتمال ، إلى موقف من الفيزياء ، إلى خلفية فلسفية ترقى وراء هذه الدراسات جميعاً . والحق أن كورنو يعد صاحب أول نظرية في فلسفة العلوم وأول مبشر جدي لهذا الموضوع من الدراسة . انظر : فلسفة المصادفة للأستاذ أمين العالم ص ١٠٥ وما بعدها

تتصور أذهاننا ما يوقف هذا القانون ، قانون التراجع من نظام الحوادث ، فما نعتبره في اللحظة الراهنة نتيجة يمكن أن تصبح بدورها سببا لنتيجة لاحقة وهكذا الى ما لا نهاية له . إن هذه السلسلة اللانهائية من الأسباب والنتائج المترابطة في سياق الزمن ، السلسلة التي تشكل الظاهرة الراهنة حلقة من حلقاتها ، هي عبارة عن سلسلة خطية (أى تسلسل الى ما لا نهاية) ويمكن أن تتواجد في وقت واحد سلاسل من هذا النوع ، لا نهائية العدد ، تمتد مع سياق الزمن ، أو تتقاطع بشكل يجعل ظاهرة واحدة بعينها ، تضافرت على حدوثها عدة ظواهر ، نتيجة لمجموعة متميزة من سلاسل الأسباب المولدة (الفاعلة) ، أو سببا تتولد بدوره سلاسل من النتائج عديدة ، تبقى متميزة ومفصولة تماما . عن بعضها البعض ، بعيدا عن منطلقها الأول . . وينسجم هذا تماما مع النظام العام السائد في الطبيعة ، النظام الذى هو عبارة عن سياق يتقل . في معظم الحالات من الانفصال الى الاتصال ، مما ينتج عنه تزايد عدد الأسباب المتشابكة تزايدا لانهائيا . وفي هذه الحالة تصبح السلاسل ، تلك المتشابكة المترابطة التي تتصور المخيلة بواسطتها تتسلسل الظواهر مع سياق الزمن ، وهي في هذا أشبه بحزمات من الأشعة الضوئية ، تصبح عبارة عن كتل متداخلة تنبسط وتنقبض دون أن يكون في الامكان تبين الاتصال في نسجها العام (٩١) .

وسواء نظرنا الى الأسباب المولدة لظاهرة ما كأسباب متناهية ، أو اعتبرناها أسبابا لانهائية العدد فان الاعتقاد السائد بين الناس هو أن هناك سلاسل من الظواهر المترابطة أو المتميزة ، وسلاسل تنمو متوازية متتابعة دون أن يكون بينها ما يربط بعضها ببعض أو يجعل بعضها يتوقف على بعض (٩٢) .

وهنا نجد « كورنو » في حتميته يختلف عن حتمية « لابلاس » المطلقة التي لم تكن تسمح أبدا بوجود عنصر المصادفة . أما « كورنو » عندما نجده يبقى على السلاسل المترابطة للظواهر فهو بهذا يؤكد العلاقة السببية ، وعندما يرى أن السلاسل الأخرى التي تنمو متوازية متتابعة دون أن يكون بينها رابط ، فهو يسمح بعنصر المصادفة .

وبذلك يكون كورنو - وكما يذهب الى ذلك موى - قد أعطى للصدفة وجودا موضوعيا ؛ فهي نتيجة تلاقي سلاسل مستقلة من الأسباب ، وليست ناتجة عن جهل الانسان ، ولا هي مناقضة لمبدأ السببية ، بل إنها مظهر من مظاهر مبدأ السببية ذاته . وبذلك يكون قد خفف من جهود الفهم الميكانيكى للحتمية ، فالنظرية لا تنكر بالمعنى الصحيح بل تجزئها وتفصلها الى سلاسل وخيوط متميزة .

ويتساءل موى . ولكن هل هذا الفصل مشروع ؟ ويجب الحق أنه يبدو كذلك للوهلة الأولى ، لأن البحث العلمى لا ينصب فى الواقع إلا على سلاسل تسير فى خطوط مستقيمة . فالعلم يضى عن طريق فصل الظواهر الواقعية بعضها عن بعض وهذا الفصل ينتهى الى تكوين « حتميات » تكفيه مؤقتا ، ولا يشعر تجاهها بالحاجة الى بحثها والى التأكيد على وحدتها تبعاً لذلك » (٩٣) .

غير أن حتمية « كالينامار » تختلف عن حتمية كل من « لابلاس » و « كورنو » . ولا يعنى هذا القول إن « كالينامار » يرفض حتمية « لابلاس » أو « كورنو » ، بل يعنى هذا أنه حاول التوفيق بين الحتميتين ، وبين النتائج الفلسفية لميكانيكا الكم ، والنظرية النسبية التى بدأت تطل برأسها على أفق الفيزياء مع بداية هذا القرن . فحاول التوفيق بين ما هو واقع وما هو ممكن . لتتابع أفكار كالينامار فى خطوطها الرئيسية .

يذهب كالينامار الى أن الحتمية تطرح النقاش ، من وجهة النظر الفلسفية ، حول العلاقة بين ثلاث مقولات :

- ١ - العلاقة بين السببية والضرورة .
- ٢ - العلاقة بين القوانين الديناميكية والقوانين الإحصائية .
- ٣ - العلاقة بين ما هو ممكن وما هو واقعى (٩٤) .

ويرى أنه لكى نتمكن من فهم العلاقة بين السببية والضرورة ، بين ما هو ديناميكى وما هو إحصائى ، بين ما هو ممكن وما هو واقعى فهنا أكثر دقة ، تجدر الإشارة - فى رأيه - الى أنه لا نظرية الديناميكا الحرارية ، ولا نظرية النسبية تجاوزت ، فى العمق ، المفهوم الذى أعطاه لابلاس للحتمية . الشيء الذى عزز لدى الفيزيائيين اعتقادهم بأن تطبيق الحتمية اللابلاسية هذه يكتسى طابع الشمول والكلية .

لقد لجأت أولى النظريات فى الديناميكا الحرارية * الى إعطاء تفسير ذاتى للظواهر الإحصائية ، وذلك لأنها كانت واقعة تحت تأثير الاعتقاد فى صلاحية الحتمية الكلاسيكية صلاحية كلية . أما النظرية النسبية فعلى الرغم من أنها ساهمت بشكل أساسى فى تطوير مفهوم السببية وبيان حقيقة العلاقة التى تربط بين الحالات بادخالها فى حساب السرعات

* وهى النظرية التى لم تخرج على أسس الفيزياء الكلاسيكية

المحدومة وثأكيدها على استحالة قلب العلاقة السببية عندما يتعلق الأمر بالحوادث التي تتابع في الزمن ، فإنها لم تحس الهيكل البنوي لاحتمية لا بلاس ، لأنها أهملت جانب الصدفة والجانب الاحصائي في تفسير الظواهر التي كانت تعنى بدراستها .

وعندما بدأت الميكانيكا الكوانتية تطل على أفق الفيزياء أخذ فريق حتمية لا بلاس يفتنى في الضباب . ومن ثم جاء التكذيب الظاهري لمبدأى الحتمية والسببية الكلاسيكية^(٩٥) . ومن ثم نشأت الاتجاهات المتمسكة بالاحتمية المدافعة عن مبدأ السببية كمبدأ عام تحت ضغط الحاجة الى الوقوف في وجه مبالغات القائلين باللاحتمية ، ومن أجل الدفع بالجوانب الايجابية في تأويلات ميكانيكا الكم ، خطوات الى الامام . وفي هذا الاطار يمكن التمييز بين شكلين أساسيين من أشكال التفسير الذي يعطى القيمة الموضوعية لميكانيكا الكم .

الأول ، يعتبر المحتوى الموضوعي لميكانيكا الكم صالحا بكامله . إن مثل هذا الاتجاه يؤكّدون أن ميكانيكا الكم ذات طابع إحصائي. لا يمكن ارجاعه الى قوانين ديناميكية وأنها تعكس بعمق العلاقات المعقدة القائمة في ميدان العالم المتناهي في الصغر .

أما الثانى ، فيعتبر ميكانيكا الكم صالحة فقط في دراسة الجسيمات الأولية كمجموعة ، ولا تصلح لدراسة سلوكها الفردي ، وبناء على ذلك يقولون بأن وراء القوانين الاحصائية التي تكشف عنها ميكانيكا الكم قوانين ديناميكية من شأنها اذا اكتشفت أن تفسر السلوك الفردي للأشياء الميكروسكوبية .

هنالك موقف وسط ، هو موقف أولئك الذين يرون أن ميكانيكا الكم تقتصر على دراسة الأشياء الميكروسكوبية كمجموعات ، ولكن دون أن يستتجوا من ذلك أى شيء ، تاركين الأمر للباحثين ، في المستقبل ، لتوضيح هذا المشكل الشائك .

ويقول « كاليانمار » « جميع هذه الاتجاهات تشترك في الاعتراف بالوجود الموضوعي للسببية عامة ، وللحتمية خاصة^(٩٦) » .

ويخلص « كاليانمار » من ذلك كله الى التأكيد على نقطتين :

الأولى :

بدلا من النظرية المتصلة في نظرية لا بلاس في الحتمية حيث تحمل السببية محمل

الضرورة ، والواقع محمل الممكن . وحيث يُرد ما هو إحصائي الى ما هو ديناميكي . بدلا من ذلك كله ، ظهر على مستوى ميكانيكا الكم ، فهم آخر للحتمية أقل تصلبا وأكثر مرونة ، يُبرز الطابع الموضوعي والضروري الذي تكسبه القوانين الإحصائية ، ويكشف عن خطأ المطابقة بين ما هو واقعي وما هو ممكن ، نظرا لوجود عوامل عرضية ، ونظرا كذلك لتأثير السببية في ميدان الممكن (٩٧) .

الثانية :

إنه لمن الصعب افتراض أن الواقع ، على المستوى الميكروسكوبي سيقى دوما بالتحديد واقعا إحصائيا ، وأنه لا يمكن العثور على مستويات - في هذا الواقع نفسه - تسمح بابرار علاقات سببية أساسية أو جملة من العلاقات الديناميكية (٩٨) .

وإذا أمعنا النظر فيما انتهى اليه « كاليانمار » ، لاتضح لنا أنه قد استطاع أن يخفف من حتمية لابلاس الصارمة دون التخلي عن مبدأ السببية من ناحية ، واستطاع من الناحية الأخرى ادراك أنه لا ينبغي علينا أن نمثل بين مبدأ السببية وبين القوانين الديناميكية (أى بين ما هو ممكن وما هو واقعي) وهى تلك المماثلة التى وقع فيها كل من لابلاس وكورنو .

ولا يسعنا فى النهاية الا أن نستشهد بأحد أكبر الغلاة المعارضين للمذهب الحتمى ، ألا وهو آرثر ادينجتون ، فى مواجهة هؤلاء الذين يعتقدون أن مبدأ السببية قد قُضى عليه قضاء مبرما ، بالضربة القاضية لميكانيكا الكم ، فأصبح هذا المبدأ تراثا من مخلفات عصر مضى . وذلك بقوله : « لا تعنى معارضة الحتمية ، بأى معنى من المعانى ، التنازل عن المنهج العلمى . بل إن معارضة الحتمية ، فى الحقيقة ، إثراء أكثر للمنهج العلمى ، ذلك المنهج الذى نما وتطور على أكتاف المنهج السببى القديم ، ووجد الآن أننا فى حاجة الى تطبيقه على نطاق أوسع ، وذلك حتى تزداد النظرية الرياضية التى تعالج الظواهر الخاضعة للملاحظة قوة وصلابة وإحكام . ومن ناحية أخرى لا أستطيع أن أتفق مع هؤلاء الذين ينظرون باستخفاف الى الأهمية الفلسفية للتغير الذى حدث للعلم الفيزيائى الذى ظل مسيطرا وبشبات قرابة المائتى عام . فان مثل هذا التغير يثير فىنا مراجعة شاملة لأفكارنا ، لأنه أبرز على السطح أكثر المشكلات إرباكا لوجودنا ذاته » (٩٩) .

ويقول فى موضع آخر : « لا يعنى انكار الحتمية أو ما يسمى غالبا « قانون السببية » ، إنكار أن المسببات تنشأ عن أسبابها . بل إن الاعتقاد فى ظهور المسبب بعد السبب يعد

موضوع خبرة . كل ما نقول به هو أن تعميم قانون السببية الذي تقترحه هذه الخبرة ، يعد مخاطرة غير مأمونة الجانب « (١٠٠) .

وعلى أية حال لننتقل الى الفصل التالى حتى تتضح لنا الرؤية أكثر فيما يتعلق بوظيفة المبدأ السببى فى العلم .

الهوامش

- (١) راجع الفصل الثانى
- (٢) انظر كتابنا « الضرورة والاحتمال » الفصل الثانى من الباب الثانى
- (٣) انظر فى هذا الخصوص كتاب « البنيوية فى الانثروبولوجيا وموقف سارتر منها » .
للدكتور عبد الوهاب جعفر . دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٠ .
- (٤) انظر فى هذا الخصوص المقدمة الرائعة التى قدم بها د . محمد مهران كتابه « فلسفة برتراند رسل » . دار المعارف . القاهرة ، ١٩٧٩ .
- (٥) EWing, A., C., "Idleness" . A critical Survey.,
Methuen & Co., LTD. London. 1934.
P. 153.
- (٦) Ibid.
- (٧) برتراند رسل : حكمة الغرب . الجزء الثانى . ترجمة د . فؤاد زكريا . سلسلة عالم المعرفة . الكويت :
ديسمبر ، ١٩٨٣ . ص ١١٢ .
- (٨) Hume, D. , "An Enquiry" .. OP cit. P. 313
- (٩) Ibid. 311.
- (١٠) Ibid. 319.
- (١١) Ibid. PP. 338, 9.
- (١٢) برتراند رسل : حكمة الغرب . ج ٢ . مرجع سابق . ص ١٣٩ ، ١٤٠ .
- (١٣) عبد الرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى . ط ٣ وكالة المطبوعات . الكويت ١٩٧٧ . ص ١٦٣ .
- (١٤) المرجع السابق . ص ١٦٨ .
- (١٥) المرجع السابق . ص ١٦٦ .

- (١٦) ايمانويل كانط : مقدمة لكل معانيها مقبلة يمكن أن تصير علما . ترجمة د . نازلي اسماعيل حسين مراجعة د . عبد الرحمن بدوي . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ، ١٩٦٨ . ص ٩٧ .
- (١٧) المرجع السابق ، ص ٩٩ .
- (١٨) المرجع السابق ، ص ١٠٠ الى ١٠١ .
- (١٩) فيليب فرانك : فلسفة العلم . مرجع سابق ، ص ٣٤٢ .
- Cohen.op. cit. P. 103. (٢٠)
- هانز ريشنباخ : المرجع السابق الذكر . ص ١٠٤ . (٢١)
- Howard, Roelofs, D. Second Thoughts ON (٢٢)
- Cousation, "Dualism and Interaction". , Mind.
- Vol. LVI. 1947. PP. 63,6.
- I bid. P. 62. (٢٣)
- Taylor. op, cit. P. 173. (٢٤)
- I bid. P. 175. (٢٥)
- I bid. P. 184. (٢٦)
- CMS. P. 46. (٢٧)
- (٢٨) محمد عابد الجابري : المرجع السابق الذكر . ص ٥٧ ، ٥٨ .
- (٢٩) كارل بوبر : علم المذهب التاريخي : دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية ترجمة د . عبد الحميد صبره . منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٥٩ . ص ١٤٥ .
- (٣٠) المرجع السابق ، ص ١٤٦ .
- Mill, J.,S., "A System of Logic". Ratiocinative and (٣١)
- Inductive. Longmans. Greenx Co.,
- London, New york. 1947. P. 211
- I bid. (٣٢)
- I bid. P. 212 (٣٣)
- I bid. P. 213. (٣٤)
- (٣٥) عبد الفتاح الديدي : النسائية المنطقية عند جون ستوروات مل . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٩ . ص ١٨٨ .
- (٣٦) المرجع السابق ص ١٨٨ ، ١٨٩ .
- Mill. op, cit. P. 214. (٣٧)
- Taylor. op, cit. P. 181. (٣٨)

- (٣٩) I bid. PP. 181, 82.
- (٤٠) برتراند راسل : حكمة الغرب - الجزء الثاني . مرجع سابق . ص ٢١٩ .
- (٤١) زكي نجيب محمود : برتراند راسل : سلسلة نوابع الفكر الغربي . دار البصرف ، القاهرة ، ١٩٥٦ . ص ١٠٦ : ١٠٧ .
- (٤٢) المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .
- (٤٣) pearson., "The Grammar" .. op cit. P. 99.
- (٤٤) I bid.
- (٤٥) I bid. PP. 113, 114.
- (٤٦) Ibid. P. 120.
- (٤٧) هانز ريشنباخ : المرجع السابق الذكر . ص ١٤٣ .
- (٤٨) نفس المرجع السابق ، ص ١٤٤ .
- (٤٩) Carnap. op, cit. P. 19.
- (٥٠) Ibid. P. 199.
- (٥١) محمد علي أبو ريان : الفلسفة ومباحثها . مرجع سابق . ص ١٩٨ .
- (٥٢) المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .
- (٥٣) المرجع السابق ونفس الموضع .
- (٥٤) Ewing. op, cit. P. 156.
- (٥٥) Ibid. P. 157.
- (٥٦) Ibid. P. 158.
- (٥٧) Ibid. P. 159.
- (٥٨) Ibid. PP. 161, 2.
- (٥٩) Ibid. P. 165.
- (٦٠) Ibid. P. 166.
- (٦١) Ibid. P. 154.
- (٦٢) Ibid. P. 153. .
- (٦٣) Ibid. P. 156.
- (٦٤) Cohen. op, Cit. P. 218.
- (٦٥) Lande, "Alfred" , The case for Indeterminism, In Determinism and Freedom. op, Cit. P. 69.

Kanta op. Cit. P. 32.	(٦٦)
Ibid.	(٦٧)
Ibid. P. 30.	(٦٨)
Ibid. PP. 27, 8.	(٦٩)
Ewing. op, Cit. P. 163.	(٧٠)
Ibid. P. 164.	(٧١)
(٧٢) زكى نجيب محمود : الجبر اللان ، مرجع سابق - ص ١٦١ .	
Friedman,, Analysis.. op, Cit. PP. 550, 551.	(٧٣)
Ibid. P. 551.	(٧٤)
Ewing. op, Cit. P. 185.	(٧٥)
Ibid. P. 187.	(٧٦)
Munitz Milton, K., "The Relativity of Determinism", In Determinism. op, Cit. P. 65.	(٧٧)
Ibid. P. 67.	(٧٨)
Ibid. P. 68.	(٧٩)
Ibid. P. 69.	(٨٠)
	(٨١)
Ewing. op, Cit. P. 182.	
Ibid. P. 183.	(٨٢)
Blanshard, Brand. , "The Nature of Thought". Vol.2.	(٨٣)
1 st pub. George Allen & Unwin LTD.	
London. 1939.P.422.	
Ibid. P. 493.	(٨٤)
Ibid.	(٨٥)
Ibid. P. 495.	(٨٦)
Ibid. P. 496.	(٨٧)
Antoine August Corot, "Exposition de La Theorie des Chances et des Probabilites".	(٨٨)
Hachette. Paris. 1843.	

والنص ترجمة د . محمد عابد الجابري في الكتاب المشار

اليه (قسم النصوص) ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٨٩) أمين العالم : المرجع السابق الذكر . ص ١٠٧

(٩٠) كورنو : المرجع السابق الذكر ص ١٧٨ .

(٩١) المرجع السابق - ص ١٧٧ .

(٩٢) المرجع السابق . ص ١٧٨ .

(٩٣) بول موى : المنطق وفلسفة العلوم - ترجمة د . فؤاد زكريا . دار نهضة مصر القاهرة . بدون تاريخ .

ص ٦٨ .

(٩٤) Calina Mare., "Quelques aspects de, L'évintion du Concept de deter minisme dans la

phistique. Blanchard". Paris, 1970.

والترجمة للدكتور محمد عابد الجابري في الكتاب المشار اليه

(قسم النصوص) ص ١٩٨ - ٢٠٥ .

(٩٥) المرجع السابق . ص ٢٠٠ .

(٩٦) المرجع السابق . ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٩٧) المرجع السابق ص ٢٠٣ .

(٩٨) المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(٩٩) Eddington, S., A., "New Pathways in Science". Camb . Univ. Press. London. 1944. P. 73.

Ibid. P. 74.

(١٠٠)

الفصل الرابع

وظيفة المبدأ السببي في العلم

وظيفة المبدأ السببي في العلم

تُطرح وظيفة المبدأ السببي في العلم على ثلاثة محاور رئيسية : المحور الأول هو الذي يتناول مشكلة السببية والقانون العلمي ، والثاني يتناول مشكلة السببية والتفسير العلمي . أما الثالث فيتناول مشكلة السببية والتنبؤ العلمي .

والحقيقة أن معظم العلماء مستعدون أن يسلموا بأن الهدف الرئيسي (النظرى وليس النفعى) للبحث العلمى هو أن يجيب بطريقة واضحة ودقيقة ، بطريقة تم اختبارها بشكل جيد ، عن خمسة أنواع من الأسئلة ، وهى تلك الأسئلة التى تبدأ بماذا (أو كيف) وأين ، ومتى ، ومن أين ، ولماذا . أما الفلاسفة التجريبيون الراديكاليون فقط فهم الذين ينكرون أن يكون للعلم وظيفة تفسيرية ، ويقصرون مهمة البحث العلمى فقط على الوصف والتنبؤ بالظواهر الخاضعة للملاحظة .

ويمكن أن يوافق معظم العلماء أيضا على أن الأسئلة الخمسة التى ذكرناها ، قد تم الإجابة عنها بشكل تدريجى وواضح ، وذلك من خلال مجموعة القوانين العلمية ، التى هى افتراضات عامة تنطبق على نماذج الوجود . تمكنا القوانين العلمية من أن نجيب عن ماذا وأين ، ومتى ، ومن أين ، ولماذا ، وذلك للكشف عن حقائق الحوادث أو العمليات التى تجرى فى عالم الظواهر الطبيعية ، لأنه بمساعدتها يمكننا أن نحقق الوصف الأمين ومعظم التنبؤ الدقيق ، ومعظم التفسير الصادق للحقائق الطبيعية فى أية لحظة ممكنة وفيما يلى نتناول المحاور الثلاثة التى تطرحها وظيفة المبدأ السببي فى العلم .

١ - السببية والقانون العلمى :

إذا كان مبدأ السببية قد شهد تطورا تاريخيا كبير - كما ذكرنا فى الفصل الأول - فإن فكرة القانون أيضا قد مرت بهذا التطور التاريخى . فلقد ارتبطت فكرة القانون بعناصر

لاهوتية ، بمعنى أنها كانت تعد من وضع الآلهة لا من وضع البشر . كما فرق آخرون بين القوانين الإلهية والقوانين الوضعية على أساس أن الأولى تخضع للأوامر الإلهية ، والثانية اتفاقية من صنع البشر . وفي القرن الثامن عشر أصبحت الطبيعة لا الإدارة الإلهية منبع القوانين العلمية .

أما الآن فلقد أصبح العلماء هم الذين يصنعون القوانين ، باعتبارها علاقات ثابتة بين ظواهر مختلفة ، وتلك القوانين يصل إليها العلماء بمنهج علمي استقرائي مستعينين في ذلك بأدوات وآلات علمية ، تعينهم على التحقق من صحة فروضهم ، وما ثبت من هذه الفروض أمام الملاحظة والتجربة أصبح قانونا علميا . . كما أصبحت تلك العلاقات الثابتة بين الظواهر يعبر عنها الآن بصورة رياضية ، وذلك حينما اهتم العلم اهتماما بالغا بتحويل الكيف الى الكم^(١) .

لكن هل يترتب على ماسبق أن القانون يعبر عن كيف تحدث أو تتغير الأشياء في حين أن السببية تتساءل عن لماذا تحدث وتتغير الأشياء على هذا النحو دون نحو آخر ، فإن إجابتنا ستكون كما يلي :

إننا لا نستطيع أن نغفل السببية ، ذلك لأننا لا نريد أن نعلم فقط كيف تحدث وتتغير الأشياء ، ولكننا نريد أيضا أن نعلم لماذا تحدث وتتغير الأشياء على نحو معين دون نحو آخر^(٢) .

وقبل أن ندلل على ذلك ، علينا أولا أن نعرف معنى القانون العلمي . أكد ماخ Mach على أن قانون الطبيعة ليس سوى « قاعدة للكشف عن جميع التنبؤات الفردية » وعرف أوزوالد Ostwald القوانين بأنها نماذج تنبؤية Predictive Patterns تأخذ الشكل التالي : « إذا تم تجريب أذن لتوقعنا حدوث ب » ، ورأى كارناب في قوانين الطبيعة أنها تأكيدات ذات مضمون عام . وأعطى بريثويت في مقاله الهام عن التفسير العلمي الوصف التالي : ما نطلق عليه اسم القوانين الطبيعية هو في الحقيقة وسائل تصورية Con-ceptual devices عن طريقها نستطيع أن نبني معرفتنا الامبريقية ، وأن نتنبأ بالمستقبل^(٣) .

أما كارل بوير فيرى « أن مهمة القوانين الأولى تنحصر في التعبير عن كل الكيفيات الفيزيائية في ألفاظ كمية . ويرى أننا حين نتكلم عن النجاح الذي أحرزه علم الطبيعة فالمقصود بذلك نجاح تنبؤاته »^(٤) .

ومن حيث أنواع القوانين العلمية فقد ميز تولمان بين أربعة أنواع منها ، فقد يبدولنا القانون :

١ - في صورة قضية صورية مجردة . ويرى أن هذا النوع من القانون هو المظهر الأول والأساسي للقانون العلمى .

٢ - في صورة مجموعة من القضايا التاريخية التى تحدد مدى انطباق القانون .

٣ - في صورة تطبيقات علمية ، كقولنا إن هذا القانون المعين ينطبق على هذه الحالة المعنية .

٤ - في صورة استنتاج يصل اليه الباحث بناء على الصيغة الأساسية للقانون ،^(٥)

والواقع أن « تولمان » هنا ينظر الى القوانين بحسب مظاهرها الصورية البحتة فقط ، حيث يرى أن وظيفة القانون العلمى تنحصر فى مجرد وصف الظواهر .

أما « كارناب » فإنه يميز بين نوعين من القوانين يطلق على الأولى اسم القوانين الكلية universal laws والثانية اسم القوانين الاحصائية statistical Laws وهى ، فى رأيه ، القوانين التى تعبر عن انتظامات معينة تمت ملاحظتها فى كل زمان ومكان ، بلا استثناء ،^(٦) .

ففى الحياة اليومية ، كما فى العلم ، تكشف لنا المشاهدات التى تقابلنا عن تكرارات أو انتظامات معينة فى العالم ، فالنهار يتبع الليل دائما ، والفصول تتعاقب بنفس النظام والنار تحرق دائما ، والأشياء تسقط عندما نتركها ، كما أننا نعرف أن كل الثلج بارد ، يؤكد هذا التقرير أن أى قطعة ثلج ، فى أى مكان فى العالم ، وأى زمان فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل (كان أو هو كائن أو سيكون) باردة .

أما فيما يختص بالقوانين الاحصائية ، فهى تلك التى تحدث فقط فى نسبة مئوية معينة من الحالات . ولو تم تحديد أو بعبارة أخرى ، لو تم اصفاء تقرير كمى على العلاقة بين حدث وآخر لسمى هذا التقرير « قانون احصائى »^(٧) .

فعلى سبيل المثال التفاح الناضج احمر عادة . أو نصف المولودين كل عام ، ذكور تقريبا . وهكذا . ومن ثم فإننا نحتاج فى العلم الى كل من هذين النوعين من القوانين .

كما أنه يميز بين نوعين آخرين من القوانين ، القوانين التجريبية empirical Laws والقوانين النظرية Theoretical Laws . القوانين التجريبية من النوع البسيط الذي يسمى عادة تعميمات تجريبية ، وهي بسيطة لأنها تتكلم عن خواص ، مثل اللون الأسود ، أو الخواص المغناطيسية للحديد ، والتي يمكن رصدها بشكل مباشر . فقانون التمدد الحرارى مثلاً يعد تعميماً مبنياً على عدة ملاحظات مباشرة لأجسام تتمدد بالتسخين ، وعلى العكس من ذلك ، فإن مفاهيم القوانين النظرية غير خاضعة للرصد ، كالجسيمات الأولية ، والمجالات الكهرومغناطيسية ، والتي ينبغى التعامل معها طبقاً للقوانين النظرية^(٨) .

واتفاقاً مع وجهة النظر هذه ، يرى كارل همبل C. Hempel أن القانون العام ما هو إلا « تقرير على شكل شرطى كلى ، يمكن اثباته أو عدم اثباته عن طريق اكتشافات تجريبية مناسبة »^(٩) .

ويرى أن المصطلح « قانون » يوحى بفكرة أن التقرير فى هذه المسألة قد تم اثباته بالفعل اثباتاً جيداً ، عن طريق شواهد أتبع لنا مشاهدتها بطريقة مناسبة . غير أن هذه الأهلية ، فى رأيه ، وفى العديد من الحالات تكون غير موافقة ، لذلك يقترح الأخذ بالمصطلح « الفرض العلمى الكلى » universal hypothesis بدلاً من « القانون العام » general law فالفرض الكلى يؤكد انتظاماً على الشكل التالى : فى أى حالة ، إذا تم حدث من نوع خاص « س » فى مكان وزمان معينين ، فسوف يتم حدث من نوع خاص « ن » فى مكان وزمان مرتبطين بشكل خاص ، بمكان وزمان حدوث الحدث الأول . حيث إن الرمز « س » يعبر عن السبب ، والرمز « ن » يعبر عن النتيجة . على الرغم من أن النتيجة لا تعبر دائماً عن شئ ذات معنى ، إلا أنها تنطبق على حوادث مرتبطة بقانون من هذا النوع^(١٠) .

ومرة أخرى يحاول همبل هنا – ومع كافة الاتجاهات التجريبية والوضعية – أن يؤكد على أن القانون ما هو إلا تقرير على شكل قضية شرطية كلية ، وذلك توطئة لجعل العلاقة السببية تأخذ الصيغة الشرطية المنطقية الصورية « إذا . . . حينئذ . . . » ، ومن ثم يكون قد تحقق له تفريغ تلك العلاقة من محتواها الوجودى الفاعلى الواقعى .

وخلافاً لوجهة النظر هذه ، يرى « جيفونز » أن القوانين العلمية ، على الرغم من أنها تعبر عن انتظامات وتعاقبات – كما يذهب الى ذلك الوضعيون – إلا أن مثل هذه

الانتظامات والتعاقبات لا ينبغي أن تطيعها كل الموضوعات ، وإنما على العكس من ذلك ينبغي على القوانين العلمية التي تعبر عن تلك الانتظامات والتعاقبات ، أن تطيع تلك الموضوعات التي تقع تحت الملاحظة المتأنية » . (١١) .

كما أن القوانين الطبيعية – في رأيه – هي ببساطة « قضايا عامة تتعلق باقامة علاقة متبادلة بين خواص ، لوحظ أنها صادقة على الأشياء التي تم ملاحظتها حتى يومنا هذا » (١٢) .

ويميز « بونج » بين ثلاثة أنواع للقوانين ، النوع الأول ، القوانين الأنطولوجية -Onto- logical Laws والنوع الثاني القوانين الابستمولوجية Epistemological أما النوع الثالث فهو القوانين النملوجية Nomological Laws (*) .

وبهنا ههنا النوعان الأولان من القوانين ، يميز بينهما بقوله : « من الضروري أن نميز بين القوانين (سواء كانت عن الطبيعة أو الفكر أو المجتمع) وبين نصوص القوانين : يمكن أن نعرف الأولى باعتبارها نماذج مباطنة للوجود والضرورة ، والأخيرة باعتبارها بناءات مفهومية عن الأولى » (١٣) . ويرى أنه كلما كان نص القانون عاماً ، يمكن اختبار فروضه (وليس بالضرورة أن تكون هذه الفروض قد تم اختبارها بالفعل) . وكلما كان هذا القانون متجها الى ، ومتوافقا مع مستويات المنهج العلمي ، أمكننا أن نطلق عليه اسم القانون العلمي (١٤) .

ما يعنيه « بونج » بالقوانين من النوع الأول ، هو أن الحقيقة الفيزيائية لا تفترض من حيث وجودها الواقعي ، أن نكون على معرفة بها ، لأنها تعمل موضوعيا ، ولأنها مباطنة للأشياء والظواهر ، ولأنها أشكال للوجود وتغير الأشياء . وبناء على ذلك فإن هذه القوانين ، يمكن اكتشافها ، ولا يمكن اختراعها ، على الرغم من أنها قد اكتشفت بالفعل أو بتعبير أدق اكتشف بعض منها ، بمساعدة العديد من الاختراعات والأدوات (المادية والتصورية) العظيمة . واننا بالتأكيد لا ندرك مثل هذه القوانين في نقائنها العذرى (ولا ندرك حتى الحقائق الفردية في ذاتها) دون تشويه . فعملية الكشف العلمي ليست مجرد انعكاس للحقائق عن طريق الاستقراء ، إنما هي عمل شاق لبناء غير نهائي ، كلما حاولنا أن ننفذ أعمق فأعمق الى الشيء في ذاته ، اكتشفنا أننا لا يمكننا على الإطلاق أن نصل اليه بشكل نهائي » (١٥) .

* أي القوانين الخاصة بعلم النواميس الطبيعية والمنطقية .

وبناءً على ذلك ، تعمل هذه القوانين بعيداً عن ذواتنا وإدراكاتنا ، فهي موجودة سواء أدركها إنسان أو لم يدركها .

أما عن البناءات المفهومية للقوانين من النوع الثاني ، فهي تلك القوانين التي يُعنى بها فلاسفة العلم ، وهي بناء مختلف عن القوانين الموضوعية على مستوى الفكر العقلي ، أو أن أردت هي مجرد إسقاطات غير كاملة للقوانين الموضوعية من النوع الأول ، على المستوى التصوري ، ولا يمكن أن تتخطاها أبداً . توجد بالطبع علاقة بينهما ، لكن هذه العلاقة غير كاملة أبداً ، ومشوشة دوماً . يرجع هذا إلى الضعف أو عدم النضج البشري . كما أنه نتيجة لحقيقة أن الكشف العلمي مجرد بناء أكثر منه انعكاساً لعملية بناء ، إنه نموذج للحقيقة العلمية أكثر منه نسخاً لها (١٦) .

ثم يذكر « بونج » أن هناك مستويات ثلاثة للقوانين العلمية :

١ - قوانين فئة احتواء Class inclusion Laws وهي تعميمات استقرائية تشتمل على الحالات التي تمت تغطيتها فقط .

٢ - قوانين فئة تركيب Class Composition ، وهذا المستوى من القوانين يعد قوانين علمية أكثر قوة ، وهي تلك القوانين الخاصة بالأنساق الفرضية الاستنباطية *hypothetical - deductive systems* ، بمعنى أن القانون العلمي يرجع بالأساس إلى الفرض الاستنباطي لا إلى الاستقراء . وهي تعتمد على انسجامها مع الافتراضات الأخرى ، ولا تشتمل على الحالات التي تمت تغطيتها فقط .

٣ - قوانين فئة بناء Class Structure ، وهي تلك القوانين التي من النوع الثاني ، والتي سبق أن تحدثنا عنها .

وما يعنينا من ذلك كله هو ارتباط القانون العلمي بالمبدأ السببي . وإذا انصب اهتمامنا على هذا الموضوع فأننا نجد أنفسنا أزاء اتجاهين رئيسيين :

يمثل الاتجاه الأول بين القانون العلمي والمبدأ السببي ؛ أو بكلمات أخرى يستعيز عن المبدأ السببي بالقانون العلمي ، يؤكد هذا الاتجاه بشكل عام إلى أنه ليس ثمة علاقة سببية إلا بمعنى التابع المنتظم . وسواء نظر إلى وظيفة القوانين باعتبارها تفسيراً للظواهر وقدرة على التنبؤ بها (الوضعيين المناطق) أو على أنها وصف فقط للظواهر (الوضعيين الراديكاليين) ، إلا أن هذه القوانين لا تعدو أن تكون مجرد قواعد إجرائية .

ويمثل هذا الاتجاه بعض الوضعيين منذ عصر كونت ، والذين أعلنوا أن ثمة تعارضاً معيناً بين التفسير السببي والقانون العلمي ، وأن عمل العلم هو أن يستغنى عن كل من مفهوم السبب تماماً كما يستغنى عن التفسير . وبدلاً من ذلك يركز البحث عما يمكن أن يسمى بالعلاقة الفينومينولوجية Phenomenological أو العلاقة الوصفية التنبؤية de-scriptive - Predictive .

غير أن هذا الاتجاه له امتداد تاريخي ، فهناك تعريف تقليدي قديم قال به سكتوس امبريكوس Sextus Empiricus للقانون يماثل فيه بين القانونية والسببية . ففي رأيه أن القانون العلمي ليس سوى قانون سببي . ولقد اتفق معه في هذا الرأي عدد من المفكرين ، حتى بعد اكتشاف القوانين اللاسببية ، مثل ما يسمى بالقوانين الفينومينولوجية لعلم البصريات الهندسية أو قوانين الديناميكا الحرارية أو القوانين الاحصائية الخاصة بالسكان ، أو القوانين الغائية للمادة الحية أو القوانين الديالكتيكية للتاريخ الانساني^(١٧) .

ولقد تحقق هيلهولتز Helmholtz في عمله المشهور عن حفظ الطاقة من أن مبدأ السببية ليس سوى فرض القانونية لكل الظواهر الطبيعية . وبعد بضع سنوات ذكر « ماخ » مماثلة شبيهة بين القانونية والسببية ، يقول فيها : « إن عمل الفيزيائي بناء للحقائق في الفكر ، أو هو تعبير كمي مجرد للحقائق . إن القواعد التي نضعها لهذا البناء هي قوانين الطبيعة ، ولدينا قناعة بأن مثل هذه القواعد ، أوضاع ممكنة لقانون السببية ، يؤكد قانون السببية ببساطة أن ظواهر الطبيعة تعتمد كل منها على الأخرى »^(١٨) .

والمفارقة الغريبة في وجهة النظر هذه ، أنه ينبغي لقوانين الطبيعة أن تكون حادثة Contingent بالنسبة الى الطبيعة . ويتضح هذا من التعريف السابق الذي قال به ماخ ، والذي أخذ به الوضعيون اللاحقون له . فقد كتب المعلم الملهم الخفي للوضعية المنطقية فيتجنشتاين Wittgenstein ، يقول : « لو كان ثمة قانون للسببية ، فلا ينبغي أن يقرر أن (هناك قوانين طبيعية) . وإنما عليه أن يبين نفسه صراحة » ، كما أن مورنتيز شليك M. Schlick ، مؤسس دائرة فيينا Vienna Circle نظر الى قوانين الطبيعة باعتبارها موجّهات directions وقواعد سلوك واجراء للباحث الذي هو صادق بالتأكيد ، وإنما صدقه هذا ليس كلياً . وعرف أيضاً السببية بالقانونية ، عندما كتب يقول : « يوجد البحث حيثما توجد السببية ، ولا يمكن أن تفسر باعتبارها بحثاً إلا بوجود قانون علمي . مبدأ السببية في حد ذاته ليس قانوناً ، وإنما يعبر فقط عن حقيقة أن ثمة قوانين توجد »^(١٩) .

أما الاتجاه الآخر فإنه يفرق بين القوانين العلمية والقوانين السببية ، ويرى أن هناك بعض القوانين التي يكون لها نطاق سببي ، والبعض الآخر ليس له نطاق سببي (*) .

وإذا كان هذا الاتجاه يماثل بين القوانين العلمية والقوانين السببية ، فإنما هو يماثل بينهما إذا وضعنا في اعتبارنا القوانين التي من النوع الأول ، أعنى القوانين الانطولوجية وهي تلك القوانين التي تعمل مستقلة عن شعورنا وإدراكنا لها ، حيث أنها مباطنة للظواهر ، ولا سبيل إلى الوصول إليها ، إنما كل ما نستطيع الوصول إليه ، هو أن نضع عنها تصورا عقليا ، ولا يمكن لمثل هذا التصور أن يتخطاها أبدا .

ويمثل هذا الاتجاه بعض المعارضين للوضعين الذين أكدوا أن القوانين العلمية ليست سوى حالات خاصة للمبدأ السببي ، وحتى أن النظريات العلمية الكاملة ، مثل النظريات الرياضية التحليلية أو النظرية الذرية ، ليست سوى تجليات خاصة للمبدأ السببي لأن الهدف الرئيسى لمثل هذه النظريات هو تفسير الظواهر ، والتفسير طبقا لتقليد قديم مفترض عادة أنه ضمن أو مُعالج معالجة كاملة بالتفسير السببي . وأن التابعين لهذا الاتجاه قد مالوا إلى بيان أن الهدف الرئيسى للبحث العلمى هو بالتأكيد اكتشاف القوانين ، ولا يستغنى كلية عن مفهوم السبب وأن العلم يحتوى على كل من القوانين السببية والقوانين اللاسببية ، تماما كما أن للقوانين نطاقاً (مجالاً) سببياً .

ويمرنا هذا إلى البحث في السببية والتفسير العلمى .

٢ - السببية والتفسير العلمى :

أ - المثال الوصفى والبناء المنطقى للتفسير العلمى :

نُظر إلى التفسير العلمى تقليديا ، إلى أنه تفسير فلا بد لكى نفسر ظاهرة ما ، تفسيراً علمياً ، أن نشير إلى أسبابها القريبة والبعيدة .

قاومت الوضعية هذا المفهوم الخاطيء في رأيها ، الذى يعتمد بشكل نهائى على افتراض المماثلة بين العلة والسبب . وفضلا عن ذلك ، لم تكن المقاومة الوضعية منصبة على النطاق المحدود للسببية ، وإنما كانت معارضة أساسا لكل نوع من أنواع التفسير لصالح الوصف .

والواقع أن الاختلاف في وجهتي النظر هاتين قد رافق تاريخ العلم الحديث منذ نشأته حول دور الفكر في البحث العلمي ، ومدى قدرة الانسان على تفسير ظواهر الطبيعة تفسيراً يتسق ، على الأقل ، مع معطيات الواقع ، ان لم تعبر عن حقيقته ، وجوهره .

تتمى وجهة النظر الأولى ، بشكل أو بآخر الى الديكارتية ، فهي اتجاها عقلائي يعطى الأولوية للعقل في عملية المعرفة . أما وجهة النظر الثانية ، فهي امتداد للنزعة النيوتونية التجريبية ، تمنح الأولوية للتجربة وتحمصر دور العقل في التحليل والتركيب . يرى الاتجاه الأول أن الهدف الحقيقي للعلم هو الوصول الى الاسباب التي تفسر الظواهر الطبيعية . أما الاتجاه الثاني فيلجح على ضرورة وقوف البحث العلمي عند حد الكشف عن العلاقات التي تربط الظواهر ، أى القوانين ، معتبرا الجرى وراء الاسباب من بقايا التفكير الميتافيزيقى (٢٠) .

غير أن الوظيفة التفسيرية كانت مطروحة بدورها من قبل اتجاهين متعارضين فمن ناحية اعتقد الكتاب الدينيون أن المعرفة العلمية عاجزة عن البلوغ الى الاسباب الأولية أو النهائية للأشياء ، لذلك رأوا أنها عبث . ومن ناحية أخرى نظر الشكيون واللا أدريون والضعيون الأوائل الى التأملات حول الاسباب الامبريقية والنهائية على اعتبار أن كليهما عبث محض . ولأن الامبريقيين المتماسكين اعتقدوا في الحقيقة الكلية ، كما تبدو لهم ، أو لأنهم رأوا أن جوهر الأشياء بعيد المنال ، أو أخيرا لأنهم أدخلوا مفهوما أداتيا - in-strumetal Conception للعلم - لتمشيهم مع روح العصر (العصر الصناعي) ، فقد اعتقدوا أن لا فائدة من البحث عن النهائيات .

إن السمة الوضعية للعلم ، على عكس التأملات الشريرة الغامضة ، وعديمة النفع الى حد كبير لمدرسي العصور الوسطى ، وفلاسفة الطبيعة التالين لهم (منذ عصر النهضة والى يومنا هذا) ، هذه السمة تقوم على أوصاف وتنبؤات دقيقة . فالبحث عن اجابات لأسئلة من نوع لماذا ، رأوا أنها مستحيلة أو على الأقل ، استخدامها غير مشروع . وكانت محرمة أيضا من قبل الاتجاهات المختلفة للمذهب الفينومينولوجى . . (٢١) .

وطبقا للفينومينولوجيا (الظاهرانية) تنحصر مهمة البحث العلمى في أن تصف لنا ما تبدو عليه الاشياء التى تحدث ، لا لماذا تحدث هذه الأشياء . وبالطبع ليس هناك نوع واحد من الفينومينولوجيا ، أو على الأقل ، ليس هناك اتجاه وحيد ممكن أن نطلق عليه أنه هو الذى أسسها . فمن ناحية كان فرانثيسكو سانشيه Francisco Sanchez ممثلا

للفينومينولوجيا المتقدمة ، والمذهب اللا أدري agnosticism المتقدم في مواجهة الجوهرانية essentialism والدجماطيقية الاسكولائية . ومن ناحية أخرى ، كلان « بيركلي » مثالا واضحا للفينومينولوجيا الارتدادية . regressive pheno المتحدة بالدجماطيقية . كما أن الهدف المتقدم عند كل من هيوم وكانط وكونت كان رفض التصديق بالفوطيقية super - naturalism والتأمل غير العلمى للمادة . (٢٢) .

وفي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، بدأ العلم في حلقات تتسع أكثر فأكثر ، لا الى مواصلة السعى بشكل أساسى وراء الحقيقة واكتساب الفهم ، وانما الى الوسائل التى تمكن من السيطرة على الطبيعة والانسان . فقد افتن العديد من المفكرين البارزين في نهاية القرن الماضى بالاتجاه البرجماتى فى البحث العلمى ، والسقوط اللاعقلانى للمعرفة النظرية ، التى اتسمت بالجهل المطبق لدور الفرض فى العلم . فاعلن ماخ أن العلاقة الوحيدة للحقائق ذات القيمة ، هى تلك المعالجة بالوصف . وذكر لودانتى Le Dantec أن أفضل لغة ، هى تلك التى تشتمل على أقل فروض ممكنة وتقدم أقل تفسيرات ممكنة ، كما أن دوهم Duhem الوضعى الكاثوليكي كتب بوضوح أن الجزء التفسيري من العلم « طفيل » Parasitic ورد بتزولد Petzold الفيلسوف الألمانى اللاحق لماخ ، ما فحواه أنه ليس ثمة تفسير سوى الوصف الكامل والأكثر بساطة (٢٣) . كما أن بيرسون البريطانى الثانى لماخ قد ذهب أبعد من ذلك حينما أعلن أنه لا يوجد أى شخص الآن يعتقد أن العلم يمكنه أن يفسر أى شيء ، اننا جميعا ننظر اليه باعتباره وصفاً مختصراً ، وباعتباره اختصاراً للفكر (٢٤) . كما أنه قصر وظيفة القوانين العلمية على الوصف فيما يتعلق بالماضى ، والاعتقاد فيما يتعلق بالمستقبل (٢٥) .

وذهب الى ذلك أيضا كيرشوف Kirchhoff وأوزوالد Ostwald ضمن الفيزيائيين ، وبتعديلات طفيفة أفيناريوس Avenarius ومنستربرج Munsterberg ورويس Royce وجيمس وارد Ward . ز ، ضمن الفلاسفة المحدثين .

وبالإضافة الى ذلك كله نجد فتجشتين ، فى العصر الحالى ، يحدد الاتجاه الذى ينبغى على الفلسفة أن تأخذ به ، وذلك بقوله : « لا ينبغى أن يكون هنالك أى شيء فرضى نضعه فى اعتبارنا ، بل ينبغى أن نبتعد كلية عن التفسير ، وأن نحل الوصف وحده ، محله » (٢٦) .

اذن ، وبصفة عامة ، طبقا لهذا المذهب ، يعتبر الهدف النهائى للعلم ، او العلم الفيزيائى بصفة خاصة ، هو ببساطة وصف مجرد الحوادث ، بهدف وضعها فى أقل وأبسط

الصياغات العامة الممكنة . أما عن السؤال « لماذا تحدث الأشياء » ؟ فهو سؤال غير مناسب للعلم . العمل الوحيد الذى يمكننا أن نقوم به هو أن نحسب كيف يمكن للأشياء أن تحدث

غير أن «كارناب» يرى أن المناخ الفلسفى الذى دعا أصحاب المثال الوصفى فى العلم ، الى اتخاذ موقفهم الوصفى هذا ، قد تغير ، وبالتالي لم يعد هناك من يأخذ بالمثال الوصفى ، ويقول « الا أنه يوجد فى المانيا فلاسفة قلائل لا يزالون منخرطين فى المثال الوصفى . أما فى انجلترا والولايات المتحدة ، فقد اختفى هذا عمليا . ونتيجة لهذا لم تعد تقلقنا أسئلة « لماذا » ؟ لأن عندما يسأل شخص الآن لماذا ؟ فاننا نفترض أنه يعنى بها معنى علميا ، لا ميتافيزيائيا ، انه ببساطة يسألنا أن نفسر شيئا ما بوضعه فى اطار القوانين التجريبية^(٢٧) .

ويؤكد وايتهد Whitehead هذا المعنى بقوله « ان أى تفسير ميتافيزيقى انما هو استيراد غير شرعى فى فلسفة العلوم الطبيعية ، واعنى بالتفسير الفيزيقى ، أى مناقشة عن كيف (ما وراء الطبيعة) أو عن لماذا (ما وراء الطبيعة) من أفكار^(٢٨) ويرى أننا نبحث فى فلسفة العلم عن « الأفكار العامة التى تنطبق على الطبيعة ، أعنى ، على ما نعرفه بالادراك الحسى . إنها فلسفة الشيء المدرك حسيا^(٢٩) .

ويحق لنا أن نتساءل هنا ، أى تفسير يقصدون ؟ انهم عندما يأخذون الآن بالتفسير فليس هذا بسبب تغير المناخ الفلسفى — كما يقول كارناب انما يرجع هذا فى المقام الأول الى أن « المثال الوصفى » فى العلم ، لم يعد يستطيع الصمود أمام سهام النقد القاتلة التى نالها من اتخاذ موقفه الوصفى هذا ، ويتضح هذا من اجماع فلاسفة العلم والعلماء تقريبا على أن هدف العلم الأول تفسيرى . ومع أنهم يقولون الآن بالتفسير إلا أنهم يعنون به ، فى الحقيقة الوصف . لأنهم يفرغون معنى التفسير محتواه العلمى ، أو بكلمات أخرى أنهم يماثلون بين التفسير والوصف . لتتابع آراءهم فى هذا الصدد .

كان إنكار الوضعيين الراديكاليين البحث فى « الأسباب » — وكما سبق أن أشرنا — مستمدا من أفكارهم للفلسفات الميتافيزيقية القديمة التى كانت تتحدث عن ماهيات الأشياء والعناصر الخفية التى توجه ظواهر تلك الأشياء ، كما كانت تتحدث عن الأسباب الغائية وهم محقون فى هذا الانكار .

أما وقد انقضى عهد البحث عن الماهيات والأسباب الغائية ، فقد انقضى معها — في نظر الوضعيين — عهد البحث عن الأسباب بالاجمال . أصبح العلم في نظر الوضعيين مقيدا بعالم الظواهر المدرك إدراكا حسيا ، وفي فهمنا له نفهم كل الحقيقة عنه ، وأن ليست له حقائق تخفى على ادراكنا الحسى . وكانوا قد تصوروا — وجون مل مسئول عن هذا التصور — أن كل تفسير إنما هو تفسير سببي . أما وقد انكروا البحث عن الأسباب فقد أنكروا أن العلم تفسير .

ويذكر الدكتور « زيدان » اعتراضين على هذا الهجوم الوضعي :

أ — ليس كل تفسير علمي تفسيراً سببياً .

ب — ليس كل تفسير سببي إنما يتضمن بحثاً في الماهيات والأشياء في ذاتها . كما أن هناك من القوانين العلمية مالا يتضمن الرباط السببي . كما أن للسببية معاني عدة ، ولا تستلزم بحثاً فيما لا يدرك إدراكاً حسياً ، وأن هنالك من التفسيرات السببية ما يتضمن أن طرفي السببية مدرك إدراكاً حسياً . البحث في السببية بمعنى آخر لا يتضمن بالضرورة بحثاً في الماهية . كما أنه لا طعن في نظرية علمية تفسر لنا علاقات سببية بين الظواهر (٣٠)

كما أب الدافع الثاني لانكار الوضعيين للسمة التفسيرية للقانون واصرارهم على السمة الوصفية فقط — فيما يقول الدكتور « زيدان » — مستمد مما رأوه في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر من تقدم علم الكيمياء . وجد الوضعيون أن علماء الكيمياء أدخلوا تصورات تتضمن وجوداً حقيقياً لكائنات غير مدركة إدراكاً حسياً حتى من حيث المبدأ . كما أن علماء الكيمياء أصرروا على أن علمهم يتقدم بسرعة نتيجة وضع فروض تتضمن تلك الكائنات وبذا استطاعوا تفسير عدد هائل من الظواهر المحسوسة والحوادث المدركة عن طريق الاستنباطات الصورية ، وادخال الصيغ الرياضية المتعلقة بتلك الكائنات المفروضة . ومن ثم ظهرت الفجوة في مضمون علم الكيمياء بين ما يدرك بالحس وبين النظرية العلمية التي تستعين على تفسير ما يدرك بالحس بفروض لا تشير الى ما يدرك بالحس . هذا الموقف في علم الكيمياء وغيره من العلوم أدى بالوضعيين الى القول بأن العالم الحقيقي هو عالم الظواهر فقط ، وأن ما يفرض الكيميائيون وجوده بالاستنباط لا أساس له . ومن ثم رأوا مجرد الوصف لا التفسير عن طريق فروض لا يدرك مضمونها هو الموقف العلمي الدقيق .

ويقول الدكتور « زيدان » بيد أن الكشف العلمية الحديثة والمعاصرة في علمي الطبيعة والكيمياء مستندة الى افتراض وجود أشياء لا يمكن ادراكها بالحواس . كما أن جوهر موقف الوضعيين خاطيء ، لأن مجرد الوصف لا يعنى أكثر من ملاحظة وقائع وتجريب حوادث وظاهرات ، وتسجيلها ، ولكن لن نصل الى قانون علمي أو نظرية علمية بمجرد تسجيل ما يحدث ، لابد من تسجيلها والربط بينها وفهم الطريقة التي حدثت بها هذه الحادثة أو تلك والربط والفهم إنما هو تفسير « (٣١) » .

هذا هو موقف الوضعيين السابقين ، وهم الذين أطلقنا عليهم اسم « الوضعيون الراديكاليون » . فما هو موقف الوضعيين الحالي ؟ وهم الذين يمكن أن نطلق عليهم اسم الوضعيين المحدثين أو « أصحاب البناء المنطقي للتفسير العلمي » .

تنحصر وظيفة القوانين العلمية عند هؤلاء ، في التفسير والتنبؤ فعند « كارناب » تستخدم القوانين « لتفسير الحقائق التي تمت معرفتها ، كما أنها تستخدم للتنبؤ بالحقائق التي لم تعرف بعد » (٣٢) . وعند همل تستخدم القوانين « لربط الحوادث في نماذج نستشهد بها عادة للتفسير والتنبؤ » (٣٣) .

تنطبق هذه الوظيفة ، على نوعي القوانين التي ذكرها « كارناب » من قبل ، أعني القوانين الكلية ، والقوانين الاحصائية ، كما تنطبق أيضا على النوعين الآخرين للقوانين ، أعني القوانين التجريبية والقوانين النظرية .

وقبل أن نتعرض لكيفية استخدام قوانين العلم للتفسير عند أصحاب مذهب البناء المنطقي ، علينا أن نتوقف قليلا للبحث في طبيعة المعرفة التفسيرية عندهم .

أساس المعرفة التفسيرية عندهم ، هو التعميم generalization يقول رايشنباخ : « الادراك بأن النار تنتج بقدح الخشب على نحو معين ، هو معرفة مستخلصة بالتعميم من تجارب فردية ، اذ إن هذا القول يعنى أن قدح الخشب بهذه الطريقة يؤدي دائما الى ظهور النار . وعلى ذلك فان فن الكشف هو فن التعميم الصحيح » (٣٤) .

فالتعميم ، في رأيه ، هو أصل العلم . وفضلا عن ذلك هو قوام التفسير ذاته . فما نعنيه بتفسير واقعة ملاحظة هو ادراج هذه الواقعة في قانون عام .

والتفسير الناجح لكثير من الظواهر الطبيعية قد أدى الى تكوين ميل الى زيادة التعميم في الذهن البشرى . ذلك لأن الوقائع الملاحظة ، على كثرتها ، لم تكن ترضى رغبتنا في المعرفة ، وانما كان السعى الى المعرفة يتجاوز نطاق الملاحظة ويحتاج الى تعميم . ومع ذلك فان الأمر الواقع المؤسف - في رأيه - هو أن الناس يميلون الى تقديم اجابات حتى عندما تعوزهم وسائل الاهتداء الى اجابات صحيحة . فالتفسير العلمى يقتضى ملاحظة واسعة النطاق ، وتفكيراً نقدياً فاحصاً ، وكلما كان التعميم الذى نسعى اليه أعظم ، كانت كمية المادة الملاحظة التى يحتاج اليها أكبر ، وكان التفكير النقدي الذى يقتضيه أدق (٣٥) .

وينطبق نفس الشيء على كيفية استخدام قوانين العلم للتفسير . فالواقع أن مذهب البناء المنطقى والمعرفى للتفسير العلمى ، يرى أن استخدام قوانين العلم للتفسير انما يأتى عن طريق التعميم ، ويأتى هذا التعميم عن طريق قانون أو أكثر يقول « كارتاب » : « إنه لا يمكن أن يكون ثمة تفسير دون الاشارة الى قانون على الأقل (فى الحالات البسيطة نستخدم قانوناً واحداً فقط ، أما فى الحالات الأكثر تعقيداً فانها تشتمل على مجموعة من القوانين » (٣٦) .

اذن يرى مذهب البناء المنطقى للتفسير العلمى أنه لكى نفسر حقيقة ما ، فذلك لا يعنى أكثر من أن القضية « ن » التى تشير الى الحقيقة « م » ، انما هى نتيجة خاصة لواحدة أو أكثر من قضايا تعميم أكبر .

ولتوضيح هذا ، نذكر أحد الأمثلة التى يستعين بها (كارتاب) لتوضيح هذه الفكرة فهو يذهب الى أن هناك فى الحياة اليومية ، شكلاً مألوفاً للتفسير . عندما يسأل شخص ما عن ساعته التى تركها على المنضدة قبل أن يغادر الغرفة ولم يجدها . ونجيبه أن فلانا أخذها . فهذا يعد تفسيراً لاختفاء الساعة . ربما لا يعتبر هذا التفسير كافياً . لأننا قد نتساءل لماذا أخذ فلان الساعة ؟ هل أراد سرقتها أم مجرد استعارتها ؟ أو ربما أخذها وهو يعتقد خاطئاً أنها ملكه . يبدو أن هذا النوع من التفسير لا يحتاج الى قوانين على الإطلاق . ولكن عند فحص المسألة بعناية أكثر - فيما يرى كارتاب - نجد أن « تفسيرات الواقع هى تفسيرات قوانين بشكل آخر » (٣٧) . ففى المثال التوضيحي المتعلق بالساعة لم تكن الاجابة الأولى (فلان أخذها) بتفسير مرض ، اذا لم نفترض قانوناً كلياً : فعندما يأخذ شخص ما ساعة من على منضدة ، فان هذه الساعة لن تكون حينئذ على المنضدة . الاجابة الثانية (استعارها فلان) تفسيرية ، لأننا سلمنا جدلاً بالقانون العام : اذا استعار شخص ما ،

ساعة ليستخدامها في مكان ما ، انما هو قد أخذها وحلها بعيدا . ويتهى « كارناب » الى القول بأن ، النسق العام لكل تفسير ، يتضمن ما يمكن التعبير عنه بالصيغة الرمزية التالية :

$$1 - (x) (xp \supset xq)$$

$$2 - Pa$$

$$3 - qa$$

القضية الأولى ، قانون كلى ، ينطبق على أن موضوع (x) . تؤكد القضية الثانية أن موضوعا معينا « له الخاصية » P . واذا قمنا بضم هاتين القضيتين ، لتمكنا من أن نستنتج منطقيا القضية الثالثة : الموضوع « a » له الخاصية « q » (٣٨)

ويؤكد (هبيل) هذا المعنى ، فهو يذهب الى أننا لكى نقوم بتفسير حادث من نوع ما ، وليكن (ن) اذن فلا بد أن يكون لهذا الحادث ، تحقق معين في زمان ومكان ، وعادة ما يعبر عن هذا المكان وهذا الزمان ، باعتبارهما أسباباً أو عوامل حتمية لتسبب (ن) . اذ إننا نؤكد أن مجموعة من حوادث أخرى من نوع « س^١ ، س^٢ ، ... س^ن » ، قد سببت الحادث الخاضع للتفسير ، ونصل الى قضية مؤداها أنه طبقا لقوانين عامة النوع (ن) ومن ثم يقوم التفسير العلمى لهذا الحادث على :

١ - مجموعة من القضايا التى تؤكد وقوع حوادث معينة س^١ ، س^٢ ، ... س^ن ، فى أزمنة معينة وأمكنة معينة .

٢ - مجموعة من الظواهر الكلية مثل أنه .

أ - يمكن اثبات قضايا المجموعتين ، عقليا ، عن طريق شواهد بعدية .

ب - من مجموع قضايا المجموعتين ، نستنبط منطقيا سبب الحادث (ن) (٣٩) .

ولا نريد هنا أن نغضى الى تفصيلات أبعد من ذلك ، فذلك موضوع الباب الثانى . ولكن حسبنا أن نشير فى هذا الخصوص ، الى أن وجهة نظر أصحاب البناء المنطقى للتفسير العلمى ، يشترطون أنه لكى يكون التفسير تفسيراً علمياً لأى حقيقة ، فلا بد أن يتضمن هذا بيان أن هناك مثلاً لقانون عام ، وتبعاً لذلك فالتفسير العلمى لاطراد الحوادث أو لانتظامها يتطلب أو يستلزم استنباطه من قانون ذى مستوى أعلى ، لأنه مندرج تحت قضية عامة ، أو أكثر عمومية .

ومن ثم ، فمن وجهة النظر هذه ، اذا أردنا أن نقوم بتفسير ما ، علينا أن نبين وجود علاقة لزوم entailment أو تضمن implication للقضية الخصوصية من القضية العمومية . أو بمعنى آخر ، لابد للتفسير أن يتضمن قانونا عاما يندرج تحته ، هذا القانون العام يأخذ شكل القضية الشرطية « اذا . . . حيثئذ » . ومن ثم يتحول التفسير الى تفسير منطقي 'صوري' ، يصف اطرادات الحوادث في تتابعها المنتظم ، فاذا حدث الحادث (أ) يتبعه الحادث (ب) . ولا يخرج هذا المفهوم - في رأيي - عن مفهوم المثال الوصفي للتفسير العلمي . لأنهم يماثلون في الواقع بين التفسير والوصف ، فاذا أردنا تفسير أى ظاهرة فلا بد من ذكر خواصها ووصف مميزاتها مثلما نفعل مثلا حينما نفسر كلمة هيدروجين ، فهي تدل على غاز أو جسم غازي كثافته الذرية كذا . . قابل للاشتعال أكثر من الاوكسجين ، له اليكترون واحد . . اذن فالتفسير ليس سوى اعطاء وصف مسهب دقيق ، في رأيهم كما أن قيمة النظرية العلمية تكمن عندهم في الاكتفاء بتحليل وترتيب معطيات الملاحظة . وفي هذا الصدد يذهب همبل - فيما يقول الدكتور « سالم يفوت » - الى أن هناك مطلبين أساسيين لا نسمى نظرية ما أو قانونا مفسرين الا اذا استوفياهما ، اذ إنها شرطان ضروريان للحكم على كفاية التفسير وعلميته :

أولا : أن يكون التفسير وجيها يبرز لنا الأسباب الحقيقية لظهور ظاهرة ما والتي تسمح لنا بتوقعها كلما توفرت تلك الأسباب .

ثانيا : أن يكون تفسيرا قابلا للاختبار حتى نتأكد من أنه تفسير كاف^(٤٠) .

ويستخلص الدكتور « سالم يفوت » من ذلك أن « المذهب الوضعي الجديد يربط التفسير بالوصف وبإمكانية التوقع ، ذلك أن هدف كل علم هو أن يعطى تفسيراً للظواهر التي يدرسها ، أى أن يسمح بتوقع ظهورها ، وهو أمر لا يمكن بوصفها »^(٤١) .

ويقول في موضع آخر : يربط المذهب الوضعي الجديد صحة التفسير العلمي بقابليته للاختبار والتحقق ، كما يعتبر عناصر هذا التفسير مستمدة بكاملها من التجربة باعتبار أنه ينظر اليه على أنه وصف يقوم على ابراز خصائص الموضوع وكميياته النوعية^(٤٢) .

* * *

ب - الأساس الأنطولوجي للتفسير العلمي :

وخلافا لوجهة النظر هذه التي تأخذ بالمثال الوصفي والبناء المنطقي للتفسير العلمي ،

هناك اتجاه آخر يأخذ بالأساس الأنطولوجى للتفسير العلمى ، وهو الاتجاه الذى لا يكتفى بذكر القانون المعبر عن الظواهر ، وإنما يسعى الى الكشف عن أسبابها من ناحية ، وإلى تعقلها من ناحية أخرى ، كما أنه لا يكتفى بمجرد الوصف ، وإنما يهدف إلى الوصف المشر .

يقول بول موى فى التفسير العلمى لظاهرة من الظواهر ، لا نكتفى بذكر القانون المعبر عنها ، وبيان الطريقة التى تحدث بها ، بل نكشف أيضا عن علتها ، ونبين سبب ظهورها . أى أن هذا التفسير لا يمكننا من التنبؤ بها وبيان ضرورتها فحسب ، بل يجعلها معقولة أيضا . وذلك هو هدف النظريات العلمية على أن النظريات أعم من القوانين ، فهى تعبر عن المبدأ العام لهذه القوانين ، وهى تأتى بمنهج فى التفسير والبحث ، وتكشف بوجه خاص عن علة الظواهر أو سببها^(٤٣) .

أذن هدف التفسير العلمى هو رد الحقائق التى يمكن ادراكها ، إلى الواقع الذى يمكن تعقله ، ولا يعنى هذا بالطبع المعنى السيكلوجى لكلمة « تعقل » ، لأن كل تفسير استطاع أن يرضى العقل ، لا يعنى أنه تفسير علمى . إنما التعقل يعنى تعقل الأفكار العامة التى تكون ذات معنى ، ويمكن تحقيقها .

تشير هذه الأفكار العامة إلى فرض واقعى ، ويشير هذا الفرض بدوره إلى حقائق يمكن اختبارها أو تحقيقها أو إثباتها . ولا بد أن يتوفر فيه على الأقل المتطلبان الآتيان :

١ - الشرط العقلى أو المنطقى للتماسك Consistency وهو ذلك الانسجام والتناغم والتناسق الذى يقع بين القضايا التى تخص نفس النسق النظرى ولا يتطلب التماسك الجزئى ، تماسكا كليا مع المجموعة الكاملة التى تنتمى إلى قوانين المعرفة المتاحة ، لأنه يمكن للفرض ، فى هذا الخصوص ، أن يقوم ، ليشير إلى اكتشاف ما ، يُضعف بعضا من الأفكار المعروفة السائدة .

٢ - الشرط المادى أو الواقعى أو التجريبي . وهذا الشرط هو الكفاية للحقائق التى تم التأكد منها (وتسمى فى بعض الأحيان بالحقائق العلمية ، أو الحقائق التى خضعت للإثبات التجريبي ، وهى عكس الحقائق العمياء) إذن كفاية الفروض الواقعية هى التى تم اختبارها عن طريق الملاحظة والتجربة ، ولكنها لا تقوم على التحقق التجريبي ، بل تقوم على التطابق (مهما كان هذا التطابق غير كامل) بين القضايا

والحقائق . شرط الكفاية اذن متحقق عن طريق النتائج الخصوصية للمبادئ وليس عن طريق المبادئ ذاتها .

أما القدرة على التحقق Verifiability فهي تعنى ، امكانية التحقق ، ويستلزم كلاً من القدرة على التفنيد refutability أو الدحض والقدرة على الضبط والاحكام Perfectibility (٤٤) .

لكي نفهم ماهية النظرية العلمية ، ينبغي علينا ، أن ندرك على وجه الدقة ، ما الذى نطلبه من العلم ، وما الذى يتسنى للعلم أن يقدمه لنا ، اننا نطلب من العلم أن « يفسر لنا الظواهر » فما التفسير ؟

١ - ان تفسير ظاهرة هو القول بإمكان التنبؤ بها ، بحيث يقضى على ذلك الشعور الأليم الدليل بالانتظار القلق ، الذى يسبق الظاهرة ، حين يكون المرء جاهلاً بالعوامل التى تؤدي الى وجودها حتماً ، أو تلك الدهشة المؤلمة التى تصاحبها اذا ظهرت دون مقدمات سابقة . والأهم من ذلك أننا نستطيع فى بعض الأحيان أن نأمل فى احداث الظاهرة أو منع حدوثها ، اذا ما علمنا شروط حدوثها ، وكان من الممكن التأثير فيها . وعلى هذا الأساس يمكن التنبؤ بحدوث الخسوف أو تحقيق الشفاء مثلاً (٤٥) .

ويذهب « وايت » إلى أن هناك اختلافاً بين التفسير والتنبؤ ففى فكرة التفسير السببى : بعد تفسير الحادث « ن » تفسيراً سببياً اذا اشتمل على :

- أ - قضية تصف الحالات السببية السابقة لـ « ن » .
 - ب - قضية تعبر عن قوانين علمية تغطى الحادث « ن » ، أى قوانين تقرر أن كذا وكذا تحتوى على حالات ، علاوة على أن حوادث من نفس نوع ن سوف تحدث .
- ولكى يعد الشئ تفسيراً ، ينبغي لمثل هذه القضايا أن تفترض بعد حدوث « ن » اذن لقليل عنها أنها تنبؤ لـ « ن » .

وهكذا يقال عن الاختلاف بين التفسير والتنبؤ إنه سمة برجماتية فقط . والحقيقة أن الاختلاف بين التفسير والتنبؤ ليس سمة برجماتية فقط . فالقوانين العلمية يمكن أن تقرر حقائق قبل حدوثها ، وتكون جزءاً من عملية التنبؤ .

ويتهى « وايت » الى أن التفسير السببى الكامل هو « حادث يتكون من قضايا ، قامت بوصف الشروط السببية لهذا الحادث ، والقوانين المغطية له » (٤٦) .

ولما كانت حتمية أية ظاهرة تصاغ في صورة قانون ، اذن :

٢ - فالتفسير هو تحديد صيغة « القانون » الذي يكشف عما في الظاهرة من « ضرورة » ولكي يصل المرء الى القانون ، يضطر في معظم الأحيان الى المباشرة على ملاحظة التعاقب المعتاد للظواهر : وهذا ما يسمى قانونا « تجريبييا » ، لكن هذا لا يكفي فالمرء لا يمكنه التنبؤ عن يقين ، طالما ظل في مستوى القانون التجريبي . وفضلا عن ذلك فان رسالة الانسان العليا تقتضى ألا يقتصر على التنبؤ ، بل أن يسعى الى الفهم . اذن .

٣ - فتفسير الظاهرة هو جعلها مفهومة ومعقولة . واذا أردنا أن نفهم ، فمن الواجب معرفة السبب . ففي الطب مثلا لا يكتمل دراسة الأمراض ، ولا دراسة الأعراض ، الا اذا ارتبطتا بدراسة الأسباب ، ولكلمة السبب في مناهج البحث العلمي معنيان مختلفان كل الاختلاف ، يطلق عليها اسم « المعنى الأكبر » و « المعنى الأصغر » فبالمعنى الأصغر يكون السبب عنصرا في القانون : فهو الظاهرة السابقة التي لا بد من وجودها لحدوث الظاهرة التي يدور حولها البحث . فسبب النزلة الشعبية مثلا هو التعرض للبرد . أما المعنى الأكبر ، فالسبب هو عملية كيميائية تغير أنسجة الشعبتين أو الرئتين ، وتؤدي الى الاكثار من جراثيم معينة . إلخ وبعبارة أخرى السبب بالمعنى الأصغر يقف في نفس مستوى الظاهرة المراد تحليلها ، وكل ما في الأمر أنه يسبقها ويرتبط بالقانون . أما المعنى الأكبر ، فهو يكمن خلف الظاهرة ويتمى الى مستوى من مستويات الواقع أبعد فورا وأكثر خفاء ، ولكنه أقرب الى العقل .

نقول بعبارة أخرى إن سبب الظاهرة ، بالمعنى الأصغر ، هو اجابة عن السؤال : « كيف تحدث الظاهرة » ؟ وبالمعنى الأكبر هو اجابة عن السؤال « لماذا » ، وهو السؤال الحقيقي (٤٧) .

ويعترض تايلور على كل هذا ، ويرى أن عيوب المقولة السببية باعتبارها مبدأ تفسيريا ، تكمن في أنها تقودنا الى ما اسماء بالارتداد اللا محدود *indefinite regress* والارتداد اللا محدود يعنى ببساطة ، أنه اذا توصلنا الى سبب ظاهرة ، فمعنى هذا أن هنالك وراء هذا السبب سبباً آخر يسبقه ، ووراء هذا السبب الآخر سبباً آخر يسبقه الى ما لا نهاية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، نجد أن بين السبب والنتيجة العديد من الأسباب اللانهائية المتوسطة . فالانتقال مثلا من السبب أ الى النتيجة د ، ولأن هذا الانتقال لا بد أن يكون مستمرا في زمن ، اذن ينبغي أن يكون لاستمراره هذا مراحل

متوسطة . أى أن الانتقال من السبب « أ » الى النتيجة « د » يتطلب أولا الانتقال من « أ » الى « ب » ، ومن « ب » الى « ج » ومن « ج » الى « د » ، وهذا الانتقال يحتاج بدوره الى مراحل متوسطة أخرى من « أ » الى « ب » ، وهكذا الى مالا نهاية^(٤٨) .

ويقول : « واذا كان الأمر كذلك ، اذن لا يمكن أن يوجد شيء على الإطلاق حتى اذا وجد سببه ، ولأن هذه السلسلة لا تنتهى أبدا ، فلا يمكن أن يكون هنالك حد أول ، أى لا يمكن لأى شيء أن يأتى الى الوجود على الإطلاق »^(٤٩) .

ويتنهي تايلور الى القول « ما نريد البرهنة عليه هو أن السببية ليست صياغة مناسبة للمبدأ الحقيقى لوحدة التجربة ككل »^(٥٠) .

وقد يكون لاعتراض « تايلور » وجاهته من الناحية المنطقية ، ولكن على المستوى الوجودى الواقعى ، فاننى أستطيع أن أسوق عليه الردود الثلاثة الآتية :

أولا : أننا لا نبحث فى عالم الوجود الواقعى ، عن الأسباب النهائية مطلقا ، إنما كل ما نريد التوصل اليه هو الأسباب الثانية ، أو ما يسمى بالأسباب المباشرة لحدوث ظاهرة ما ، سواء كانت مثل هذه الأسباب بالمعنى الأصغر لها أو بالمعنى الأكبر ، الذى ذكره « موى »

ثانيا : عندما يبحث العالم عن أسباب أية ظاهرة ، إنما هو فى الحقيقة يقوم بعملية عزل لهذه الظاهرة ، ليجعل منها نظاما معزولا عن بقية النظم الأخرى المرتبطة بها والتي يمكن أن تؤثر عليها ، ويمكن أن يكون هذا العزل زمانيا أو مكانيا أو كليهما معا . وهنا قد يعترض على مسيو « برجسون » قائلا : « انك لو عزلت أى ظاهرة عن استمراريتها وحيرويتها وديمومتها ، تكون فى الحقيقة قد قضيت عليها ، أو على أقل تقدير ، قد شوهتها » . وقد يكون هذا صحيحا أيضا ، وإن مثل هذا العزل ضرورى للعلم والعلماء معا ، فبدونه لن يستطيع العالم التوصل الى قانون علمى واحد . فعلى سبيل المثال ، اذا أردنا أن نشرح أحد فئران التجارب لمعرفة خواصه الفسيولوجية ، فاننا نكون فى الحقيقة قد قضينا على مثل هذه الخواص الحيوية فيه أو شوهناها ، بمجرد تشريحنا له . وذلك لأننا نكون قد منعنا أو أوقفنا استمراريتها أو ديمومتها ، ولكن ، مع هذا يظل من الضرورى أن نقوم بمثل هذا التشريح لمعرفة مثل هذه الخواص . ومن ثم نستطيع تفسيرها

أذن عندما نقوم بعزل أية ظاهرة ، فلا يعنى هذا أننا نكون قد عزلناها بالفعل عزلاً مطلقاً عن بقية النظم المرتبطة بها ، فهذا أمر مستحيل من الناحية العملية ، لكننا فى الحقيقة نقوم بعملية عزل نسبي للظاهرة من أجل التوصل الى قوانين بشأنها تفسر عملياتها .

ثالثاً : لا يستتبع مثل هذا التفسير أن تكون القوانين المكتشفة ، قوانين سببية ، فقد يكون لبعضها نطاق سببى وللبعض الآخر نطاق غير سببى . لكن هذا لا يعنى أنه ليس ثمة أسباب ، أو أن المقولة السببية باعتبارها مبدأ تفسير صياغة غير مناسبة للمبدأ الحقيقى لوحدة التجربة ، كما ذهب الى ذلك تايلور .

يذهب الدكتور « زيدان » الى أنه يمكننا تصنيف التفسير العلمى ، بصفة عامة الى أنواع ثلاثة : تفسير سببى ، وتفسير وصفى ، لا يكتفى بمجرد الوصف ، وإنما يهدف الى الوصف المثمر ، وأخيراً ، التفسير الفرضى .

النوع الأول من التفسير ، وهو التفسير السببى ، فإن العلماء لا ينكرونه ، ولكنهم ينكرون أنه التفسير الوحيد فهناك تفسيرات سببية وتفسيرات لا سببية .

أما النوع الثانى من التفسير ، وهو التفسير الوصفى المثمر ، فهو تفسير لا سببى ومن أمثلته الفروض التى وضعها كل من بطليموس وكوبرنيك ، وقوانين كبلر لوصف العالم وتفسيره ، فهذه الفروض ، فروض علمية وليست فروضاً أسطورية أو ميتافيزيائية أو دينية ، وأن تلك الفروض وصفية لكنها ليست مجرد وصف لما يقع أمامنا ومن حولنا من ظواهر ووقائع وإنما هى فروض وصفية مثمرة : تصف نوعاً معيناً من ظواهر العالم الطبيعى يؤدى بنا الى فهمها فهما دقيقاً ، أى تفسيرها تفسيراً دقيقاً^(٥١) .

أما النوع الثالث من التفسير ، وهو التفسير الفرضى ، فهو الذى يأخذ به المنهج العلمى المعاصر ، وهو يتميز بخاصيتين أساسيتين : أولاهما أنه لا ينكر مبدأ السببية ولكنه ينكر أنه مصادرة أولى منهجية ، ينكر أن يبدأ بالمصادرة على أن كل ظواهر الطبيعة ترتبط فيما بينها ارتباطاً سببياً ، ولكن يسمح هذا المنهج بالحكم على ذلك الارتباط متى وجده بين الظواهر^(٥٢) .

أما « بونج » فيعد واحدا من أكبر الفلاسفة المعاصرين الذين يأخذون بالأساس الأنطولوجي للتفسير العلمي ، ومن ثم فهو يمثل هذا الاتجاه أصدق تمثيل ، لذلك نعرض وجهة نظره بشيء من التفصيل فيما يلي :

ينقسم التفسير عند بونج الى تفسير حقائق ، وتفسير قوانين ، حيث إنه يمكن لموضوع التفسير العلمي أن يحتوي على :

- ١ - فئات حقائق . سواء كانت (طبيعية أو عقلية أو اجتماعية) .
 - ٢ - قوانين علمية في حد ذاتها . (فيمكن على سبيل المثال ، أن تندرج التعميمات التجريبية تحت قضايا قانون مشتملة على مفاهيم نظرية محكمة) .
- ويرى أن أى تفسير علمي لابد أن يتم في حدود قوانين ، لأن هذا النوع من القوانين له هيئة وجودية .

وكتوضيح للتفسير العلمي من النوع الأول - حيث يكون فيه التفسير ، فئات حقائق - افترض حالة من الارتداد تخضع لها بندقية عند انطلاق الرصاص . يمكن لهذه الفئة من الحقائق أن تفسر بطريقتين مختلفتين ، بحيث نعتقد من الوهلة الأولى ، أنها مختلفتين جوهريا كل منهما عن الأخرى :

أ - على المستوى الأول من التفسير ، نضع اعتبارا لحركة ارتداد البندقية باعتبارها نتيجة للضغط المتساوي المبذول في جميع الاتجاهات ، بالغاز المنتشر ، في رد الفعل الكيميائي الذي بدأ عند تفجير القذيفة .

ب - وعلى المستوى الثاني من التفسير : يفسر الارتداد على اعتبار أنه مجرد مثال لقانون نيوتن الخاص بتساوي الفعل ورد الفعل .

يطلق بونج على المستوى الأول من التفسير اسم : تفسير سببي ، لأنه يحدث طبقا لسبب فعال ، أعني ضغط الغاز . بينما يطلق على التفسير الثاني اسم تفسير عقلي rational explanation ، لأنه من الواضح قد اشتمل على استنباط من مبدأ عام .

ويرى أن التفسير من المستوى الأول غير كامل ، لأنه لم يذكر السبب (ضغط الغاز) ، وهو في تحوله ، كان نتيجة لاعتماد ذاتي ، ومن ثم لا سببي . ابتدأت سلسلة رد الفعل من الضغط على زناد المفجر . ومن ناحية أخرى لم يكن هذا التفسير استدلالا بسيطا مباشرا (تمدد الغاز) ، ولكنه استدلال غير مباشر ، وغير بسيط لقانون مباطن في

تلك العملية ، أعنى ، قانون التوزيع المتساوى لضغط الغاز فى جميع الجهات . ومن ثم لم يكن القانون من المستوى الأول تفسيراً بسيطاً لنوع من الحقيقة ، فى ضوء نوع أبعد من حقيقة أخرى ، ولكنه استدلال لقضية قانون .

بالاختصار لم يكن القانون من المستوى الأول ، كاملاً ، بقدر ما هو سببى على وجه الحصر ، وهو عقلى مثله فى ذلك مثل المستوى الثانى من التفسير ؛ لأن بناء المنطقى قائم على الاستنباط .

وعلى الرغم من أن القانون من المستوى الثانى لا يشمل على استدلال للحقائق مباشر وبسيط ، إلا أنه احتكم الى فئة واسعة من الحقائق التى غطاها القانون الثالث لنيوتن ، الذى هو من الناحية الفيزيائية ليس مبدأ صورياً . اذن التفسير من المستوى الثانى – الذى هو استنباط بشكل واضح – ليس تفسيراً لحقائق فى حدود العقل الخالص ، انما هو ، مرة أخرى ، تفسير فى حدود القانون العلمى (٥٣) .

ويخلص « بونج » إلى أن هناك تفسيرات يمكن أن تكون سببية ، وأخرى لا سببية . ومن بعض نماذج التفسيرات التى يمكن أن تدخل فيها العلاقة السببية ، يذكر ما يلى :

١ – التضمن فى نتيجة (لحوادث أو حالات) :

من أمثلتها : (أ) الشهر الحالى هو سبتمبر ، لأن الشهر الماضى كان أغسطس .

(ب) صوت فلان يتغير الآن ، لأنه بلغ سن الرشد .

الشكل الرمضى لهذا التفسير هو « ب » ، هى كذا وكذا ، لأنها كانت مسبقة بـ أ وعندما تحدث يكون من المعروف أو المفترض أن تصحبها « ب » ، لسنا فى حاجة هنا الى تأكيد رابط توليدى genetic فى هذا النوع من التفسير الذى يحدث كمجرد نتيجة . وهو نموذج بدائى جداً للتفسير ، ولكن غالباً ما يكون كافياً سواء نظرنا إلى السابق باعتباره سبباً أم لا .

ومن وجهة النظر المنطقية ، غالباً ما يكون هذا النوع من التفسير مستعاناً به فى تعريف ، لذلك فهو تحصيل حاصل ، وهكذا فالتعريف سبتمبر هو شهر تال لأغسطس مقدمة تفسيرية ، تمكنا من أن نستدل على أن اليوم الأول بعد أغسطس سيكون بالتأكيد سبتمبر .

٢ - تتبع أصل التشو والتطور :

ومن أمثلتها : (أ) من الناس يتصرف بطريقته الخاصة ، ذلك بسبب أصله الاجتماعي وتنشئته .

(ب) دعنا نفترض أن العقل ، كما يقول « لوك » صفحة بيضاء ، خال من كل شيء ، وليس فيه أفكار ، كيف تزود بالمعرفة ؟ ومن أين أتته كل هذه الخيالات التي لا حدود لها ، وانطبعت فيه ، بمثل ذلك الاختلاف الذي لا نهاية له ، ومن أين تزود بموضوعات العقل ؟ أجيب على هذا السؤال ، بكلمة واحدة : من التجربة ، التي منها تأسست جميع معارفنا .

في هذا النموذج تلعب قوانين التطور والنشوء أو المنشأ emergence دور المفسر ، وعلى عكس النوع السابق من التفسير ، فإن العلاقة التوليدية هنا ، مفترضة طالما كان هنالك عقل مهتم بشيء ما في زمن ما . والقانون الذي قام عليه الاستدلال هنا (سواء كان صريحا أو ضمنيا) ربما يكون ، ولكن ليس من الضروري أن يكون سببيا .

٣ - العلاقة بين الحقائق المختلفة :

ومن أمثلتها : (أ) يصدأ الحديد عندما يتعرض للهواء والرطوبة .
(ب) الجسيمات المشحونة كهريا ، تتحرك لولبيا عند اقترابها من كوكبنا ، بسبب المجال المغناطيسي للأرض .

العلاقة بين الحقائق هنا ليست من نفس السلسلة (كما في النوعين السابقين من التفسير) وإنما الحقائق هنا من نظام مختلف ، إنها محتمات للتغير . هذا النوع من التفسير (الذي يسمى عادة بالربط (*) colligation) عام في العلوم السوسيو تاريخية - Socio-histor- ical ، حيث إن افتراض العلاقات الداخلية هنا يكون مساعدا في اقتراح البحث عن الحوادث التي لم يتأسس فيها بعد المتاح . وغالبا يكون هذا النوع من التفسير سببيا على نحو مميز ، لأنه يدور حول مفهوم الفعل المتبادل reciprocal أو العلاقة السببية المتبادلة (*) .

أما فيما يخص بنماذج التفسيرات اللا سببية ، فهو يذكر ما يلي :

• الربط هنا يكون بين كل الوقائع أو الحقائق لنبتخرج منها مبدأ عاما .

١ - التعرف أو التعريف أو الدخول في فئة :

ومن أمثلتها : (أ) يغوص هذا الجسم في الماء لأنه مصنوع من الحديد ، والحديد أثقل من الماء .

(ب) هذا الحيوان لا يغنى لأنه كلب ، والكلاب لا تغنى .
والشكل الرمزي لهذا التفسير هو إذا كانت « أ » شيئاً ما ، وكانت هي نفسها « ب » ،
التي هي « جـ » إذن لكانت « أ » هي « ب » ومن ثم « أ » هي « جـ » .
وهذا النوع من التفسير يوضع على شكل تصنيفي taxonomic ، وتغيب الأسباب في
هذا النوع من التفسير ، على الرغم من أنه يمكن من تفسيرات أبعد ، في مستويات أخرى
يمكن لمفهوم السببية أن تدخل فيها^(*) .

- الوصف :

وقد سبق أن سقنا أمثلة لهذا النوع من التفسير اللا سببي .

٣ - الإشارة إلى مستوى أقل أو أدنى :

ومن أمثلتها :

(أ) تفسر الخواص الكتلية للمادة باعتبارها منبثقة من سلوك جزئي .
(ب) فيمكن تفسير قوانين العمليات العقلية مبدئياً في حدود من القوانين
الفيزيولوجية . يبين الموضوع الخاضع للتفسير أنه ليس مجرد مجموع أو جملة
من الحقائق ذات المقياس الأدنى ، إنما هو نتيجة لحوادث مختلفة كميّاً تنتمي
إلى مستوى أدنى . إنه ارتباطاً توليد وليس ارتباطاً سببياً ذلك الذي يقوم بين
المجالات المختلفة ويشار غالباً إلى هذا النوع من التفسير باعتباره اختزالاً فكل
تفسير هو اختزال من وجهة النظر المنطقية ، لأنه يتوقف على استنتاج قضية
خصوصية من قضية عمومية* .

٤ - الإشارة إلى مستوى أعلى : ومن أمثلتها :

(أ) تسمى القيم الخاضعة للقياس ، للخواص الذرية بالمرصودات Observables وهي

* سبق أن عرضنا لوجهة النظر هذه عند كارناب وهميل .

لا تعتمد على الموضوعات الذرية في حد ذاتها ، وإنما أيضا على ردود أفعالها تجاه الأجهزة الميكروسكوبية التي يتحقق بها القياس .

(ب) سلوك العضو في جماعة (أو الجزئ في كتلة من سائل ، أو العضو ، أو الغدة في كائن عضوى أو الفرد في مجتمع) يعتمد بشكل أو بآخر على سلوك الكل . هذا النوع من التفسير يسمى غالبا بالتفسير العضوى Organismic وهو يتوقف على إظهار موقع الموضوع الفردى من المجموع الكلى ، ويبان رد فعل الكل على الجزء . إذن العلاقة هنا علاقة جزء بكل وليست علاقة سببية .

٥ - التفسيرات الاحصائية :

ومن أمثلتها :

(أ) تدل احصاءات المواليد على أن ٤٩ بالمائة من كل ألف من المواليد ذكور ، وبزيادة عدد الحالات وجد أن الذكور يمثلون ٥٢ بالمائة بين ٥ آلاف مولود و ٥١ بالمائة من بين عشرة آلاف .

(ب) احتمال سقوط المطر في الغد ٨٠ بالمائة .

وتقوم التفسيرات الاحصائية على بيان أن الموضوع المعطى هو عضو في جماعة احصائية ، وهناك رأى منتشر على نطاق واسع يقول إن القضايا الاحصائية وصفية خالصة ، لأنها في حاجة الى تفسير دون أن تكون معنية بتحقيق وظيفة تفسيرية . ومن الواضح أنها لا سببية (٥٦) .

٦ - التفسيرات الغائية :

ومن أمثلتها (أ) أفرز رجل العصارة المعدية واللعب عندما رأى طبقا شهيا أو سمع وصفا دقيقا له . (في حالة كلب باقلوق يكون المثير صوت الجرس) .

(ب) يتم تخطيط حروب معينة بهدف منع أزمات اقتصادية أو لتهدئة اضطراب اجتماعى .

في حالة المنعكس الشرطى عملية الافراز ، عن طريق غدد معينة (الصوت المنبه أو السبب الكافى) هى أوليات أو محركات ، لكنها لا تسبب العملية كلها . وبالإضافة الى ذلك ، فهذه العملية تسبقها وظيفة أخرى (الهضم) وهى فضلا عن ذلك من الممكن ألا تحدث مهما كانت الطبيعة الحقيقية للرباط المثير (السبب) على الاستجابة (المسبب) فهى بالتأكيد ليست رباطا سببياً مباشراً .

ولا تعنى الفلسفة العلمية بتلك التفسيرات الغائية فى ارتباطها بمستويات متكاملة أعلى
إنما هى تطلب مجرد تجنب التفسيرات المبهمة للنماذج الغائية فى مصطلحات لا مادية ،
وتحيلات لا معقولة كتلك التى تخيلها دريتش* فى الأيام المبكرة من الأبحاث البيولوجية
والسيكولوجية (٥٧) .

وبعد أن عرضنا مشكلة السببية والقانون العلمى ، ومشكلة السببية والتفسير العلمى
لم يتبق أمامنا سوى مشكلة السببية والتنبؤ العلمى .

٣ - السببية والتنبؤ العلمى :

التنبؤ ضرورى بالطبع فى الحياة اليومية ، وفى العلم . حتى إن معظم الأفعال التافهة
التي نقوم بها أثناء اليوم تعتمد على التنبؤات . عندما تدير « أكرة » باب ، إنما تفعل ذلك ،
لأن ملاحظات الحقائق الماضية ، تؤدى بك إلى أن تعتقد بأن إدارتك للأكرة ستفتح
الباب . ربما لا تعنى الأساس المنطقى المنطوى عليه فعلك هذا - أنك بلاشك تفكر فى
أشياء أخرى - ولكن مثل هذه الأفعال القصدية تفترض سلفا هذا الأساس .

كتب الفيلسوف الألمانى هانز دريتش H. Drieck المتوفى عام ١٩٤١ ، كتابا عديدة فى فلسفة العلوم . كان فى الأصل
عالما بيولوجيا بارزا . اشتهر بعمله فى الاستجابات العضوية بما فيها ظاهرة التوالد فى قنابد البحر . كان عمله العلمى هاما
وممتازا . وكان مهتما أيضا بالمسائل الفلسفية ، وبصفة خاصة تلك التى تتعامل مع أسس البيولوجيا . وأنجز فى الفلسفة أيضا
بعض الأعمال الممتازة .

وفى الوقت الذى أجرى فيه دريتش عمله البيولوجى ، كان يعتقد فى أن العديد من خواص الكائنات الحية لا يمكن أن
توجد إلا فى هذه الكائنات فقط (ونرى اليوم بوضوح أكثر أن هنالك صلة مستمرة للعوامل العضوية وغير العضوية) .
أراد دريتش أن يفسر هذه الخواص العضوية الفريدة ، لذلك افترض ما أسماه انتلخيا Entelechy (وكان أرسطو قد
أدخل هذا المصطلح الذى كان له معنى خاص عنده ، لكننا لنأتى حاجة إلى مناقشة هذا المعنى هنا) . قال دريتش الانتلخيا
هى قوة خاصة معنية ، تجعل الأشياء تسلك بالطريقة التى تسلك بها ، ولكن لا ينبغي أن نعتقد أنها قوة فيزيائية مثل الجاذبية
أو المغناطيسية ، أنها شيء مختلف .

أكد دريتش أن انتلخيات الكائنات العضوية أنواع مختلفة تعتمد على المرحلة العضوية للتطور فى الكائنات العضوية
الأولية ، وحيدة الخلية ، تكون الانتلخيا أكثر بساطة وعندما نصل إلى سلم التطور من خلال النباتات والحيوانات الأخرى ،
والحيوانات الأعلى ، وأخيرا إلى الإنسان نتعد الانتلخيا أكثر فاعلية . يظهر هذا بأعلى درجة فى الظواهر التى اكتملت فيها
أعلى أشكال الحياة . فما نسميه « بالعقل » فى الجسم الإنسانى ليس سوى جانب من انتلخيا الشخص . فهى شيء أكثر كثيرا
من العقل ، وهى أكثر من العقل الوعى ، لأنها مسئولة عن كل شيء تفعله فى الجسم . لو جرح أصبى تكون خلايا جديدة
للأصبع ، وتجلب عناصر للجرح لقتل البكتريا الداخلة فيه . وهى لا توجه هذه الحوادث عن وهى . كل هذا كما يؤكد
دريتش ، يرجع إلى تركيب الانتلخيا العضوى ، والذى يكون فيه العقل واحدا من تجلياتها . انظر فى هذا الصدد :

Car nap, op, Cit. pp. 12, 13

ويرى «كارناب» أن هناك معرفة بحقائق معينة ، معرفة بانتظامات معينة تم ملاحظتها والتعبير عنها باعتبارها قوانين كلية أو احصائية ، يمكن لها أن تعطى قاعدة للتنبؤ بحقائق مجهولة .

يدخل إذن التنبؤ في كل فعل من السلوك الانساني الذي يتضمن اختياراً قصدياً . اذ بدونه لأصبح كل من العلم والحياة اليومية ضرباً من المستحيل^(٥٨) .

ولا يقف فلاسفة العلم كثيراً عند التنبؤ ليس لضالة أهميته ، بل لأنه الوظيفة أو المهمة أو الهدف الذي لابد أن يتحقق اذا ما كان المشروع العلمي ناجحاً . فليس له أوصاف أو شروط محددة ، بخلاف الشروط التي ينبغي توافرها في الوصف والتفسير . فالتنبؤ أو امكان التنبؤ هو الحصاد الأخير للوصف والتفسير^(٥٩) .

فهذا «ماكس بلانك» صاحب نظرية الكم ، في معرض حديثه عن السببية ، يقول إن امكان التنبؤ بالحدث في المستقبل هو المعيار لوجود السبب أو غيابه . والجواب عن سؤال السببية لابد أن يرتبط بالجواب عن السؤال عن التنبؤ .

كما أن «وكر Walker» يصرح بأن العلم يتعلق أساساً بالحوادث في الكون . وأن الهدف المباشر للتفكير العلمي هو اقامة تنبؤات صحيحة لحوادث الطبيعة ، والمحك الوحيد لص النماذج العلمية التي يقدمها تاريخ العلم أو مجالاته هو التنبؤ الناضج^(٦٠) .

ويذكر «بيك» أن الفكرة تكون ، من وجهة النظر العلمية ، متفقة مع الوقائع اذا كان في امكاننا استخدام هذه الفكرة في التنبؤ بما سيحدث في ظروف معينة^(٦١) .

ويرى البعض أن التحكم control هو الوظيفة الرئيسية للمنهج العلمي . فما يميز رجل العلم عن غيره في نظر «هوارد بيكر» Becher هو ايثاره للتحكم ، فهو المعيار الأصيل للعلم . والتحكم والتنبؤ لديه يستخدمان بمعنى واحد . لأن التنبؤ بتكرار وقوع ظواهر معينة انما هو التحكم في ذلك التكرار في الوقوع ، اذا كان من الممكن اعادة بناء الظروف التي وقعت في نطاقها تلك التكرارات . ولا يلزم أن يكون التحكم فعلياً في جميع الأحوال ، ويكفي أن يكون تحكماً فرضياً ، اذا ما تعذر بناء الظاهرة بصورة عملية .

ويعني التحكم بذلك معالجة الظروف المحدودة للظاهرة لكي تحقق تفسيراً معيناً للتنبؤ بمسارها ، أو تحقق وصفاً منضبطاً يصف كافة الظروف أو الشروط ليستبعد ما هو عارض ، ويبقى على ما هو جوهرى ملائم لهذا الوصف^(٦٢) .

يقول الدكتور « الشنيطى » وإذا تساءلنا عن دور التنبؤ فى البحث العلمى ، لرأينا أن التفسير العلمى هو الذى يفضى الى تنبؤات خاصة بالمستقبل لا تقل دقة وضبطا عن التفسير المنصب على الماضى والحاضر بحيث يمكننا القول إن التنبؤ العلمى هو استمرار للتفسير من الحاضر الى المستقبل « (٦٣) .

ويضيف الى ذلك قوله « وإذا أردنا أن نفرق بين التفسير والتنبؤ لقلنا إن التفسير يحيل على شىء تأكدنا قبلاً من صحته ، بينما التنبؤ ينصب على معرفة شىء مرهون تحديده بالمستقبل . وقد يكون هذا الاختلاف خطيراً فى ظاهر الأمر ، لكننا لو تغلغلنا فى صميم كل من التفسير والتنبؤ لما عثرنا على خلاف بينهما . ففى كل منهما ثمة نظرية عامة صائبة لا بد أن تأتى الأحداث مؤيدة لها . فلدينا وقائع يمكننا أن نبدأ بها ، ومن الوقائع والنظريات يمكننا أن نستخلص واقعة جديدة . وجديدة هنا بمعنى أنها كذلك بالنسبة إلينا أو أنها لم تحدث بعد . فبالنظر المنطقى فى المشكلة لا نجد ثمة فارقا بين التفسير والتنبؤ « (٦٤) .

ولكن الحقيقة هى أن التنبؤ يختلف عن كل من التفسير والوصف . ربما يعرف التنبؤ العلمى باعتباره استنباط قضايا بحقائق مجهولة حتى الآن . وقد يكون من الصحيح الإشارة الى البناء المنطقى للتنبؤ العلمى باعتباره أنه نفس البناء المنطقى المتعلق بالتفسير العلمى ، فهما فى الحقيقة نتاج اتحاد قوانين معينة . فالنظرية التى يمكنها أن تنبأ ، يمكنها أيضاً أن تصف وأن تفسر . ولكن ربما يكون هذا هو الاتفاق الوحيد بينهما ، حيث إن المماثلة فى البناء المنطقى بين التنبؤ والتفسير ، لا يلتزم مماثلة فى الطبيعة أو النوع . فالتنبؤ معرفياً ليس هو نفسه الوصف والتفسير ، لأنه ، كما يعرف كل شخص ، التنبؤ يكون متأثراً دائماً بدرجة من اللاتعين أو اللا تحدد ، حيث إن كل ما تستطيع الوقائع الملاحظة أن تفعله هو أن تجعل النظرية محتملة أو مرجحة ، ولكنها لا تجعلها ذات يقين مطلق أبداً « (٦٥) .

كما أن « بونج » يذهب الى أن الأوصاف لا تكون كاملة أبداً ، كما أن التفسيرات لا تكون نهائية أبداً ، لأن عدداً غير محدد من المتغيرات يهرب منا دائماً . لا يقين التنبؤ ينشأ جزئياً من عدم كمال الوصف والتفسير ، ولكن فى التنبؤ يظهر لا يقين إضافى وهو ارتباط الشىء بيزوغ شىء جديد غير متوقع . يمكن لأكثر التنبؤات دقة أن تعجز عن التنبؤ بأشياء جديدة هامة . وكما يقال من السهل أن تكون حكماً بعد أن تكون الواقعة قد حدثت ، وبكلمات أخرى الاختلاف بين الوصف والتنبؤ ناشئ ببساطة عن حقيقة أن الحادث المتنبأ

به ليس في حاجة الى أن يكون هو نفس الحقيقة التي تم وصفها ولكي نضع هذا باختصار أشد يمكننا القول إن هناك معرفة ، لكن هذه المعرفة لا يمكن لها أن تكون معرفة سابقة .

حقيقة يمكن للاتعين الذي يتصف به التنبؤ أن يزول أو يقل ، لو كان لدينا معرفة أكثر كمالاً عن المتغيرات أو القوانين أو المعطيات الهامة المعينة ، ولكن الحقيقة المرة أيضا هي أن الأوصاف والتفسيرات المرضية غالبا ما نصل اليها بمساعدة عدد ثابت ، وحتى قليل من القوانين والمعطيات التي يمكن أن تكون مع ذلك غير كافية لتنبؤ مرض بالمثل وبهذا المعنى فإن كل مشكلة في الوصف تغلق عندما تفتح كل مشكلة خاصة بتنبؤ ، ذلك لأنه اغلاق مؤقت للوصف . التنبؤ اذن مختلف تماما عن الوصف والتفسير ، حتى ولو كان البناء المنطقي للتنبؤ هو نفس البناء المنطقي للتفسير^(٦٦) .

ويرى « بوانكاريه » أن الفيزياء لا تمنحنا فقط مناسبة لحل بعض المشاكل ، أنها تساعدنا كذلك على ايجاد الوسائل وذلك بطريقتين : أنها تجعلنا نتوقع الحل . وتوحى لنا بالبراهين . غير أن التنبؤ عنده يأتي قبل البرهان ، يقول ما أكثر الحقائق التي تسمح لنا بالماتلات الفيزيائية بتوقعها من غير أن تكون في وضع يسمح بوضعها في برهان دقيق^(٦٧) .

غير أن التوقع ، عند « جيفونز » يمكن أن نكتشفه بانعكاس السبب والنتيجة ، ويرى أن هناك عملية من الخبرة قد أدت في الغالب الى اكتشافات هامة عن طريق انعكاس السبب والنتيجة ، فاذا انتجت تجربة ما الحوادث أ ، ب ، ج باعتبارها توالي ، اذن يمكن لسوابق ب ، ج أن تنتج تالياً « أ » بالعكس المباشر . فعلى سبيل المثال ، اذا رشحنا غازا فهو يتمدد ، واذا تمدد تكون النتيجة أن يصبح باردا ، ذلك لأن (الهواء) « ب » (والتمدد) « ج » انتجا نفى (الحرارة) « أ » ومرة أخرى (الهواء) « ب » (والضغط) « ج » أنتجا (الحرارة) « أ » .

ويتهى من ذلك إلى أننا « يمكن أن نتوقع مثل هذه النتائج في العديد من الحالات وذلك بانعكاس السبب والنتيجة »^(٦٨) .

غير أنه فيما يختص بالتوقع أو التنبؤ عن طريق القوانين السببية ، فالحقيقة أننا قد نتمكن من رسم اطار سببي أو تفسيرات سببية نوعا ما على أساس من القوانين السببية

ولكن من النادر جدا أن تكون التنبؤات سببية بنفس الدرجة ، لأن معظم التنبؤات التي تدور حول التحقق التجريبي للقوانين سواء أكانت سببية أم لا ، تكون ذات طابع احصائي وبالإضافة الى ذلك فان التنبؤات الكمية ، كتلك التي تحدد المواقع المستقبلية للمدارات ، غالبا ما تكون احصائية ، لأن التقدير لا يكون كاملا ، اذا لم نضع في اعتبارنا الخطأ المحتمل^(٦٩) .

هذا الطابع الاحصائي التي تتصف به التنبؤات ، يطلق عليه « ريشنباخ » اسم الترجيح posit ، والترجح هو « حكم ننظر اليه على أنه صحيح ، وان لم نكن نعرف أنه كذلك »^(٧٠) .

ويرى « ريشنباخ » أن مفهوم الترجيح هو مفتاح « فهمنا » للمعرفة التنبؤية ، فالحكم المتعلق بالمستقبل لا يمكن أن يصدر مقترنا بادعاء أنه صحيح ، إذ أننا نستطيع أن نتصور دائما أن العكس هو الذي سيحدث ، وليس هناك ما يضمن لنا أن التجربة المقبلة لن تحقق ما هو اليوم مجرد خيال . فالتنبؤ بالتجارب المقبلة لا يمكن التعبير عنه الا بمعنى أنه محاولة ، وينبغي أن نعمل حسابا لاحتمال كذبه ، فاذا اتضح خطأ التنبؤ ، كنا على استعداد لمحاولة أخرى . وهكذا فان طريقة المحاولة والخطأ هي الأداة الوحيدة الموجودة للتنبؤ . والحكم التنبؤي ترجيح . فبدلا من أن نعرف حقيقة ، نعرف نسبته فقط ، وهي النسبة التي تقاس على أساس احتمالته .

ويعتقد أن تفسير الأحكام التنبؤية بأنها ترجيحات يحل آخر مشكلة في وجه الفهم التجريبي للمعرفة ، وهي مشكلة الاستقراء . فالتجريبية — كما يقول — قد انهارت أمام نقد هيوم للاستقراء ، لأنها لم تكن قد تحررت من مصادرة أساسية من مصادرات المذهب العقلي ، وهي ضرورة البرهنة على صحة كل معرفة . ففي نظر هذا الرأي لا يمكن تبرير المنهج الاستقرائي ، اذ لا يوجد دليل على أنه سيؤدي الى نتائج صحيحة . ولكن الأمر يختلف عندما تعد النتيجة التنبؤية ترجيحا ، وكل ما يمكن أن يطلب هو برهان على أنها ترجيح جيد ، أو حتى أفضل ترجيح متوافر لدينا . وهذا « برهان يمكن الإتيان به ، وبذلك يمكن حل المشكلة الاستقرائية »^(٧١) .

ولكن هل نجح « ريشنباخ » حقا في حل المشكلة الاستقرائية ؟ الواقع أن قوله بأن الحكم التنبؤي ترجيح يقع في نسبة تقاس على أساس احتمالته ، لم يحل المشكلة . لأن

الترجيح ليس هو اليقين الذي كان يبحث عنه « هيوم » . فاليقين عند هيوم لا يمكن أن يتوفر الا في العلوم البرهانية ، وهي تلك العلوم التي تقوم أساسا على عملية استدلال من مقدمات صادقة الى نتائج صادقة . أما في العلوم الطبيعية . فتظل المشكلة الاستقرائية التي طرحها هيوم من وجهة النظر التجريبية قائمة . ومهما حاول ريشنباخ أو « رامسى » من قبله وضع حلول لها ، تظل أيضا قائمة ، لأن مثل هذه الحلول لا يمكن أن تأتي باليقين الذي كان يبحث عنه هيوم .

غير أننا اذا نظرنا الى الحكم التنبؤى من وجهة النظر الأخرى التي يمثلها « بونج » أصدق تمثيل ، فأننا لن نجد أصلا مشكلة اسمها مشكلة استقراء ذلك لأنه يفرق بين القوانين – كما سبق لنا القول – وبين نصوص القوانين . القوانين بالمعنى الأول قوانين انطولوجية مباطنة للظواهر ، مستقلة عن معرفتنا بها . والقوانين بالمعنى الثانى قوانين بشأن القوانين الأولى ، أى أننا عن طريق هذه القوانين نستطيع أن نعرف ، ولا يمكن بمعرفتنا هذه أن نصل الى التطابق الكامل التام للقوانين بالمعنى الأول ، أى لن نستطيع أن نصل الى اليقين المطلق ، ومن ثم لن يكون لدينا أصلا مشكلة استقرائية .

لنعرض وجهة نظره فيما يختص بالتنبؤ فى الصفحات التالية .

يرى « بونج » أن للتنبؤ وظيفة مزدوجة ، فهو :

- (أ) تكهن a forecast أو توقع ، لنوع ما (سواء كان هذا النوع فلكياً أو احصائياً) ، مثل هذا التكهن هدف لا غنى عنه للفعل أو التحكم الانسانى الفاضح وهو ،
(ب) اختبار للفروض a test of hypotheses ، لأننا عن طريق التنبؤ يمكننا أن نؤيد أو نرفض فروضا علمية . ففي الطب مثلا التشخيص هو اختبار لتحديد المرض Prognosis (أى وصفه) كما أنه اختبار لتعليل المرض etiology (أى تفسيره سواء أكان هذا التفسير سببياً أم لا) .

اذن للتنبؤ وظيفتان ، عملية ونظرية ، وهما متبادلتان فى اعتماد كل منهما على الأخرى (٧٢)

كما أن هنالك أنواعاً من التنبؤ تتعدد بتعدد أنواع القانون العلمى :

- (١) طبقاً للأحكام التصنيفية taxonomic rules (والتي تعد ، من وجهة النظر الوضعية المنطقية ، أبسط أشكال القانون ، لأنها تؤكد فقط على تعميمات) ، نجد أنها

تأخذ الشكل التالي ، كل « أ » هي « أ » ، حيث تقوم « أ » مقام فئة a Class وتشير إما الى فرد أو فئة أدنى من « أ » ، مثال هذا النوع من القوانين هو « درجة حرارة دماء كل الطيور ثابتة » . تمكنتنا هذه القضية الاستقرائية من التنبؤ بدرجة احتمال تقرب من اليقين ، ذلك لأن الطير التالي الذي نمسكه لابد أن تكون درجة حرارته ثابتة بالنسبة الى الطيور الأخرى .

إذن يستتبع في بعض الاحيان ، عن طريق القواعد التصنيفية ، أن نتنبأ بدرجة احتمال عالية . ذلك لأن كل عضو تالٍ نقابله للفئة المعطاه (أو لكل فئة فرعية تالية له) لابد أن يكون له الخواص المنطبقة على هذه الفئة (٧٣) .

(٢) وطبقا للقوانين الفينومينولوجية ، كقوانين علم البصريات الهندسية geometric Optics أو الديناميكا الحرارية ، أو علم الفلك السابق لنيوتن . ومثال هذا النوع من القوانين هو اذا كان معلوما معامل الانكسار refractive index « أ » في جسم شفاف ، وقمنا بقياس زاوية الانكسار « ب » لشعاع الضوء . إذن لاستطعنا بمساعدة قانون سنل Snell أن نتنبأ بزاوية انكسار الشعاع « ج » (لاحظ أن الزمن هنا لا يلعب دورا في علم البصريات الهندسية ، ولا في نظرية تعادل الحالات الديناميكية الحرارية) .

يبين هذا القانون أن التنبؤ العلمي لا يتطلب قضايا قانون ، حيث لا يدخل الزمن عاملا فيه ، وهي قوانين سببية ، والتنبؤات الدقيقة فيها ممكنة (٧٤) .

(٣) وطبقا للقوانين الاحصائية ، يكون التنبؤ فيها غير كاف بالنسبة الى الحوادث الفردية ، ولكن بالنسبة الى المجموعات الكبيرة يكون التنبؤ فيها بدرجة عالية من اليقين* . ويعتقد غالبا أن القوانين السببية ، على خلاف أنواع أخرى من القوانين ، تسمح بصياغة تنبؤات على درجة عالية من اليقين . وهذا غير صحيح ، لأنه على فرض أن قضايا القانون السببي كانت أمينة على عكس الواقع ، (وهي لم تكن كذلك أبدا) لن يكون هذا كافيا لصياغة تنبؤات سواء أكانت دقيقة أم لا . إذ إن الطبيعة أو الصفة السببية لأي قانون علمي ليست ضمانا كافيا ليقين التنبؤات .

* انظر في هذا الخصوص كتابنا « الضرورة والاحتمال » . . الفصل الأول من الباب الثانى ، انظر أيضا كتاب الأستاذ أمين العالم : فلسفة المصادفة . مرجع سابق .

ومن ناحية أخرى هناك قوانين احصائية معينة تسمح لنا بأن نصل الى درجة عالية من اليقين . كالقانون الثانى من قوانين الديناميكا الحرارية (الانتروبيا) والذي يذهب الى أنه عندما تقترب نسبة الاحتمال الى الواحد الصحيح فى حادث لكان من المؤكد فى الغالب الأعم أن يحدث هذا الحادث ، وعندما تصل النسبة الى الصفر ، فهو فى الغالب لن يحدث أبداً ، على الرغم من أنه ليس من المستحيل أن يحدث^(٧٥)

ويمكننا أن نستخلص من كل هذه النتائج التالية :

١ - لا تمكننا القوانين العلمية من الوصول الى استنتاجات أمينة ومتكاملة عن المجرى المستقبلى للحوادث الطبيعية ، سواء كانت قوانين سببية أو غير سببية . ويرجع ذلك الى :

(أ) عبارات القوانين غير كاملة أو دقيقة ، (يشير عدم الكمال هذا الى الأحكام الكيفية ، ويشير عدم الدقة الى الأحكام الكمية) ، ذلك لأن معرفتنا بالقوانين الموضوعية (الانطولوجية) التى توافق الحقيقة « د » التى هى محل الاعتبار ، تكون مختصرة الوصف جدا وغير دقيقة .

(ب) تفشل بعض القوانين فى حد ذاتها ، لأنها لا تنطبق على الواقع ، وذلك بسبب ظهور عوامل جديدة فى الظاهرة محل البحث ، أو بكلمات أخرى ، تبدأ قوانين جديدة عملها بشكل غير متوقع . وفى هذه الحالة لا يتطلب التنبؤ الكامل معرفة بالقوانين فحسب ، وإنما يتطلب أيضا معرفة بقوانين تغير Variation هذه القوانين .

٢ - وجود أخطاء فى المعلومة النوعية :

(أ) اما أن تكون المعلومة الخاصة بطبيعة النسق غير كاملة ، أو غير دقيقة بشكل كاف مما يؤدى الى صياغة خاطئة لنصوص القانون .

(ب) أو تكون المعلومة النوعية القائمة على الملاحظة ، وقياس الخواص الكمية لها خاطئة خطأ فادحا .

(ج) أو تكون المعلومة التى فى متناول أيدينا غير كافية بسبب عوامل تكتيكية ، أو بسبب طبيعة حقيقة هذه المعلومة ، فيمنعنا هذا من جمع كل اطراف المعلومة التى نحن فى حاجة اليها حتى نستطيع أن نطبقها على نصوص القانون المناسبة^(٧٦) .

٣ - وجود أخطاء في الاستدلال :

أن تكون عملية الاستدلال المنطقية أو الرياضية خاطئة ، أو تكون صحيحة ولكنها في حاجة الى فروض تبسيطية Simplifying hypotheses كثيرة جداً يكون من نتيجة هذا أن الحساب الختامي للعملية يكون خاطئاً ، أو يكون نظامه في الترتيب ضعيفاً جداً .

ويخلص « بونج » من كل هذا إلى أن درجة اليقين التي يمكن أن نصل إليها في التنبؤ العلمي ، لا تعتمد على نوع القانون (سواء أكان سببياً أم احصائياً) ، كما هو معتقد . كما أن درجة اليقين في التنبؤ لا تعتمد على السببية إنما درجة اليقين تعتمد على حشد من العوامل التي تدخل في العملية التنبؤية^(٧٧) .

تعقيب

ومن عرضنا للمبدأ السببي في علاقته بالعلم ، يمكننا أن نميز بين عدة اتجاهات متضاربة بصدد المشكلة السببية . تعرضنا - بشكل تفصيلي - لاتجاهين رئيسيين منها . الأول أصحاب التعاقب المنتظم للعلاقة السببية ، أو أصحاب المثال الوصفي والبناء المنطقي للتفسير العلمي ، والثاني ، الاتجاه الحتمي أو أصحاب الأساس الأنطولوجي للتفسير العلمي .

يُبرز « رسل » الأهداف النهائية التي يسعى إليها أصحاب الاتجاه الأول ، في نهاية كتابه « أصول الرياضيات » بقوله « وثمة مبدأ هام يقرر عادة على أنه هام في الديناميكا . وهذا المبدأ هو المبدأ القائل بأن السبب والمسبب متساويان . ونظرا لانصراف العلماء الى الاشتغال بالكمية وجهلهم بالمنطق الرمزي ، فيظهر أنهم لم يدركوا أن تلك العبارة متكافئة لقولنا إن اللزوم بين السبب والمسبب متبادل . فجميع المعادلات في أساسها معادلات منطقية أي : لزوم . والمساواة كمية بين متغيرات مثل السبب والمسبب تتطلب لزوما صوريا متبادلا . وبذلك لا يمكن التسليم بالمبدأ المذكور الا اذا وضع السبب والمسبب على نفس المستوى المنطقي الذي لا يمكن أن نفعله مع التفسير الذي اضطررنا الى اعطائه للسببية . ومع ذلك حين تعلم حالة واحدة من العالم ، فأى حالتين أخريين فلها لزوم متبادل . هذا هو منبع مختلف قوانين البقاء التي تسود الديناميكا ، والتي تبين الحقيقة القائمة في أساس المساواة المفروضة بين السبب والمسبب » (٧٨) .

أي أن السيد « رسل » يريد أن يقنعا بأنه اذا لم ينصرف العلماء الى الاشتغال بالكمية ، وبدلا من ذلك ركزوا اهتمامهم على المنطق الرمزي ، لاستطاعوا - ونظرا الى أن جميع المعادلات في أساسها معادلات منطقية ، أي لزوم متبادل اذا اكتشفوا أو علموا (على حد تعبيره) حالة واحدة من العالم - أن يستنبطوا منطقيا حالتين أخريين عن طريق اللزوم المتبادل بين السبب والمسبب . وبالطبع من الحالتين الأخريين - وهذا من طبيعة اللزوم المنطقي - يستنبطون منطقيا حالات أخرى ، وهكذا دواليك الى أن يتمكنوا في النهاية من اكتشاف جميع المعادلات التي يسير عليها العالم ، عن طريق الاستنباط المنطقي الخالص .

وقد ذكرنى هذا ، بقول شبيه بهذا القول ، فلقد زعم « ادينجتون » بأن « القوانين الأساسية للفيزياء ، يمكن التنبؤ بها ابستمولوجيا . فالابستمولوجيا تحمل فى جعبتها سلاحا واحدا هو المنطق الخالص »^(٧٩) ولخشيتى أن يقال لى ، فى الرد على مثل هذا الزعم ، « مالك أنت وهذه المسائل . كيف تفتى فى مسائل علمية وأنت لست بعالم » لخشيتى من مثل هذا القول ، أترك الرد الى أحد العلماء المشهود لهم بالأهلية فى العلم . يقول « جينز » : « ربما كان أكثر اقناعا — يقصد « ادينجتون » — لو أنه برهن بنفسه حتى على أبسط القوانين ابستمولوجيا ، أى لو أمكنه أن يبين أن هناك عدم اتساق منطقى فى الاعتقاد بأن القوانين تختلف عما هى عليه ، وهذا ما لم يفعله أبدا » .

ويستطرده « جينز » بقوله « . . . وقبل أن يطبق على أى حقيقة علمية — يقصد اللزوم المنطقى — لابد من تحديد الموضوعات العلمية التى تنص عليها الحقيقة ، ولا يمكننا هذا الا بالرجوع الى معرفة سبق أن اكتشفناها بالتجربة ، وبهذا فنحن نتجاوز حدود مملكة المعرفة القبلية ، ونكف عن اعتبار المناقشة ابستمولوجية خالصة »^(٨٠) .

واستطيع أن أضيف الى هذا الرد ، ردًا آخر : اعتقد السيد « رسل » أن هناك مبدأ هاما فى الديناميكا ، وهذا المبدأ هو المبدأ القائل بأن السبب والمسبب متساويان . وهذا اعتقاد خاطئ . فقد سبق أن بينا أن هناك مفاهيم خاطئة واسعة الانتشار تنظر الى المشكلة السببية على نحو يجعل من السببية بالضرورة ميكانيكية . ويرجع هذا — كما سبق القول — الى اختزال السبب الى قوة . وقع فى هذا الخطأ « جاليليو » وحتى « نيوتن » . وبينما أن قوانين الميكانيكا وحتى المعادلات التفاضلية قوانين لا سببية ، كما بينا أن المعادلات التفاضلية لا تعد الأدوات الرياضية الوحيدة فى العلم ، بل إنها لا تعكس حتى العلاقة السببية فى واحدة من أبسط أشكال الحتمية . كما أنه على مستوى المنطق الصورى ، لا يدخل التغير ، ومن ثم العمليات ، مثل العمليات المعرفية المشتملة على تفسير للظواهر ، لا يدخل مثل هذا التغير ، وليس له مكان فى المنطق الاستنباطى الذى يستغنى عن مفهوم الزمن ويتعامل مع العمليات الفعلية للتفكير ، وذلك حتى يتجنب المتناقضات بين المتعاقبات . ومهما حاولوا وضع دلالات تشير الى التعاقب الزمنى فى المنطق ، فلن يمكنهم رصد التغيرات التى تحدث فى العمليات المعرفية المشتملة على تفسير للظواهر . وبكلمات أخرى يظهر التحول الحقيقى من الجهل الى المعرفة ، ومن وجهة النظر المعرفية ، يظهر فى المنطق الصورى ، باعتباره علاقة تحليلية خالصة ، ودائما ما تستلزم هذه العلاقة

التحليلية الخالصة ، الاستدلال ، بصفة خاصة التفسير . وأن هذا التحول أو التغير انما يحمل في طياته الجدة في المعرفة .

وهذا هو رمز التحيز ، أن يأخذ الاتجاه التجريبي والتحليلي المعاصر بوجهة النظر هذه ، وهى وجهة النظر التى تتركز على وجهة الحصر فى البناء المنطقى للمعرفة والتفسير . ولسوء الحظ أو لحسنه لا نجبرنا المنطق الصورى أو البناء المنطقى بالتاريخ الكلى للمعرفة وهو ذلك التاريخ الطويل الذى لا يمكن أن يستوعبه مثل هذه البناء المنطقى أو غيره من البناءات الكثيرة التى نسمع عنها اليوم .

وككل مغالاة أخرى للاتجاه المنطقى . فان اختزال المعرفة والتفسير الى مجرد استدلال يكون له نتائج انطولوجية وابستمولوجية وخيمة العواقب . كما أنه رأى غريب على الفلسفة وعلى الحياة اليومية معا . إن الامتناع عن النظر الى الحقائق الموضوعية لا يلغىها أو يحذفها من الوجود .

وبناءً على ذلك حتى لو استطاع العلماء جميعاً تعلم المنطق الرمزى ، وأصبحوا علماء فيه أيضاً ، فلن يستطيعوا عن طريقه اكتشاف قانون علمى واحد .

يقول الدكتور « فؤاد زكريا » إن « المنطق بكل صوره عاجز عن أن يدفع العلم خطوة واحدة الى الأمام . وليست الصيغة المرنة الموسعة للمنطق – يقصد المنطق الرمزى – بأسعد حظاً فى هذا المجال ، من أية صيغة جامدة سابقة . وسواء أكان المنطق قائماً على مبدأى الهوية وعدم التناقض أو على مبدأى الكلية والجمع بين الأضداد ، فان قوانينه تظل على الدوام اطرار أو قوالب تبلغ من الاتساع والعمومية حداً يحول دون الافادة منها فى أى موقف عيى محدود . وكل ما يمكن أن يقال عنها هو إنها تتيح وضع الكشف العلمى فى اطار معين أو فى حقيقة منظمة بعد أن يكون هذا الكشف قد تم فعلاً » (٨١) .

وبعد كل هذا من حقتك أن تسألنى : « ما هو المفهوم الصحيح للسببية ، ضمن المفاهيم المتعددة التى عرضت لها ؟ وما هو الوضع الصحيح للسببية فى ضوء ما تعرض له هذا المفهوم طوال تاريخه المعقد وحتى فيزياء القرن العشرين ؟ » .

والحقيقة ليست لدى اجابة جاهزة على هذا السؤال* ولكن كل ما أستطيع أن أقوله فى هذا الصدد ، هو أنه طبقاً لأكثر الاعتقادات شعبية يجسد مفهوم السببية الخصائص

* الذى ينقسم فى الحقيقة إلى سؤالين

الأساسية للعلم منذ بدايته وحتى فيزياء القرن العشرين (كان هذا تقريبا منذ منتصف القرن السادس عشر وإلى يومنا هذا) . وكانت الفترة الاسكولائية (المدرسية) هي العصر الذهبي للسببية . فقد كان في هذه الفترة « لكل شيء سبب » حتى الأوهام كان لها سبب ، وكانت تفسر في حدود سببية في كل تفصيلاتها . غير أن الصفة المميزة للعلم الحديث في ارتباطه بالمشكلة السببية يمكن حصرها ، في الواقع ، على النحو التالي :

- ١ - حصر العلاقة السببية الى علاقة سببية طبيعية . (المذهب الطبيعي) Naturalism
- ٢ - الحصر الأبعد لجميع أنواع العلاقة السببية الطبيعية الى علاقة سببية فاعلية efficient causation .
- ٣ - محاولة اختزال الأسباب الفاعلية الى اسباب فيزيائية (المذهب الآلي) Mechanism .
- ٤ - الحاجة الى اختبار الفروض السببية عن طريق التعاقب المنتظم ، وان أمكن من خلال تجارب يمكن التحكم فيها (وجهة النظر التي تقول بالتعاقب المنظم) .
- ٥ - الحذر الشديد في تحديد الأسباب ، والنضال المتواصل من أجل تقليل عدد الأسباب الطبيعية الأساسية . (مبدأ الاقتصاد) Parsimony .
- ٦ - الاقتصار على بحث القوانين سواء كانت سببية أو لاسببية . (اتجاه العلماء عامة) .
- ٧ - الترجمة الرياضية ، المنطقية الرمزية للروابط السببية . (المدارس التحليلية المختلفة) .

ويمكن اختزال هذه الصفة المميزة للعلم في ارتباطه بالمشكلة السببية الى أربعة أحزاب فلسفية رئيسية ، متضاربة ومتعارضة في هذا الصدد .

أولا : السببيون : Causalists ، وينظر الى هذا الحزب من الفلاسفة باعتباره حزب المحافظين . اذ أنهم يأخذون بالمذهب السببي causalism وهو مذهب تقليدي « ينبذ كل المقولات اللا سببية للعلاقة الحتمية بين الظواهر » . ويرى بشكل دجماطيقي ، أن كل ارتباط في العالم انما هو ارتباط سببي . وأن القوانين الطبيعية قوانين سببية . هذا الاتجاه المحافظ تأصلت فيه رغبة راسخة في أن يفهم العالم فهما كليا . ومن ثم نراه يكرر بعناد أنه ليس ثمة معرفة علمية سوى الشرعية السببية ، وسوى التفسير والتنبؤ على أساس القوانين ، التي كما افترض نيوتن وماكسويل ، شكل خاطيء ، قوانين سببية خالصة لأنها لم تكن احصائية .

ثانيا : اللا حتميون : Indeterminists ويطلق عليهم أصحاب الاتجاه المرتد regressive Attitude . وهم الذين ينكرون الروابط التوليدية وسط الظواهر . ويرون أنه

لا يمكن أن توجد أية رابطة أخرى سوى الله . (بيركلي - مالبرانش) . وهو اتجاه سلبى . ويعتقد معظم مؤيديه (ادينجتون - جينز) باختلاص انهم فى طليعة الفكر الحديث ، وهم فى الحقيقة يؤمنون دوجماطيقية حديثة بديلة عن الدوجماطيقية التقليدية .

ثالثا : اصحاب الاتجاه الوصفى Descriptive Tendency ويعلن هذا الاتجاه أن مفهوم الارتباط السببى مفهوم صنمى * Fetish (بيرسون) أو هو معتقد خرافى -Supers-tion (فتجششتين) أو هو أسطورة myth (تولان) . وعادة ما يرفض هذا الاتجاه كل نوع من أنواع التفسير لمصلحة الوصف ويمكن أن يندرج تحت هذا الاتجاه ، اتجاه التحليل المنطقى Analytic attitude ، وهو ذلك الاتجاه الذى يرى أنه من الممكن تحويل الضرورة السببية الى ضرورة منطقية (الموضوعيون المناطقة ، والبرجماتيون ، والفينومينولوجيون) .

رابعا : أصحاب الاتجاه الحتمى الجديد New Deterministic trend ويطلق هذا الحزب على نفسه الحزب التقدمى Progressive Party ويمثله فى عالمنا المعاصر كل من (كالينامار ، وماريو بونج) ، وقد سبق أن تعرضنا لهما . يرى هذا الاتجاه بشكل عام أن السببية ليست خرافة ولا هى دواء لكل داء . Neither mythy nor panacea أما مجال الحتمية السببية فتقوم بتحديد حالات انطباق الافتراضات السببية ، أى الحالات التى تشير الى العملية الموضوعية للعلاقة السببية من ناحية ، والشروط التى يكون فيها استخدام الأفكار السببية قويا أو متينا من ناحية أخرى . يقول بونج إن مجال الحتمية السببية هو تأكيد على درجة صلاحية أفكارنا السببية عن العالم (٨٢) .

وإذا سألتنى سؤالا صريحا « الى أى الأحزاب تنضم ؟ » لأجبتك « الى الحزب الأخير » .

وفىما يتعلق بالاجابة على الشق الثانى من السؤال والمتعلق بمكانة المبدأ السببى فى فيزياء القرن العشرين ، فأننى أحيل هذه الاجابة الى مستر « فيليب فرانك » أستاذ فلسفة العلوم بجامعة كامبردج ، يقول « فرانك » وإذا مثلنا سؤالا صريحا هل يصلح قانون السببية فى

* الفتش شىء كانت الشعوب البدائية تعتبر أن له قدرة سحرية على حماية صاحبه أو مساعدته . أنه صنم أو معبود .

الفيزياء الحديثة أم لا يصلح ، فأننا لا نستطيع الاجابة بكلمة نعم أو لا . وهذا هو نفس الوضع كما لو سئلنا عما اذا كانت النظرية الاقليدية (يتوازي المستقيمان اذا كانت المسافة بينهما ثابتة عند كل نقطة من نقطتهما) صالحة أم غير صالحة للتطبيق في الهندسة غير الاقليدية » (٨٣) .

ويجمل « فرانك » دور القانون السببي في الفيزياء الحديثة ، على النحو التالي : ليست هناك توائمين نستطيع أن نتنبأ بواسطتها من أية وقائع مرئية حالية بالمواضع المستقبلية الدقيقة للأحداث النقطية . ويتعبّر آخر ليست هناك متغيرات حالة نستطيع أن نحافظ على قيمها الابتدائية في نطاق من حدود ضيقة معينة ، ونستطيع أن نتنبأ منها بدقة بمستقبل حادث نقطي مفرد . ومن ناحية أخرى ، يجب أن ندرك أن هناك متغيرات في الفيزياء الذرية ، تتبع لنا أن نتنبأ بالقيم المستقبلية اذا عرفنا القيم الحالية ولكن هذه المتغيرات ترتبط بالأحداث النقطية المرئية بواسطة تعريفات تشغيلية بحيث لا يمكن أن نحصل من معرفتنا عن لحظة معينة في المستقبل الا على معرفة احصائية لمواضع الأحداث النقطية (٨٤) .

وبناء على ما تقدم ، فأننا اذا ما حاولنا البحث عن العلاقة السببية بشكل كامل وخالص ومطلق ، فلن نستطيع العثور عليها . إذ أنها تعمل بشكل تقريبي ، وفي عمليات معينة محددة بالمكان والزمان . وحتى هذا لا يكون إلا في حالات خصوصية فقط . ومن ثم تصبح الافتراضات السببية (ومن وجهة نظر الاتجاه البنائي الجديد) ليست أكثر أو أقل من بناءات وحيدة الجانب Onesided reconstructive فظة ، تقريبية للحتمية ، وهي غالبا ما تكون غير ضرورية تماما ، ولكنها في بعض الأحيان تكون مناسبة ولا يمكن الاستغناء عنها .

وبلغة فنية أكثر ، يعنى التسبيب ، في التفكير اليومي ، وفي العلم التبعية وحيدة الجانب onesided dependence للحاضر على الماضي ، والمستقبل على الحاضر ، وعليه فان السبب أساسى غير كامل incomplete ground وهذه نقطة هامة جدا ، لأن مبدأ السببية ليس هو مبدأ العلة الكافية ، فهو ليس نتيجة منطقية ضرورية للقدرة على المعرفة أو سمة نسقية للحقيقة ، بمعنى اعتماد الحادث بالتساوى على نتائجه التالية . وعليه لا يمكن لمبدأ السببية أن يؤسس تجريبييا بالكشف على المسار الفعلى للتجربة . فالتجربة الفعلية ليست كافية بالتأكيد ، لبيان أن كل حادث محتم بشكل كامل بشروطه السابقة . ففي أغلب الظواهر العملية يفيد افتراض السببية فقط في بيان أن هنالك حوادث تم

الاستدلال عليها من سوابقها ، وعليه فهو افتراض مفيد عمليا وهو ليس شيئا بدهيا
أو حقيقة امبريقية ، انما هو مسلمة a postulate بالمعنى الدقيق للكلمة ، اعنى افتراض
لا يمكن تبريره منطقيا ، ولكن يعمل به بسبب قيمته العملية ومن ثم فهو ليس قبلها بالمعنى
الكانطى للكلمة .

أو نقول مع « لاتاوماكبث » : « اننا نرفض الاعتقاد بأن الحقائق يتعارض كل منها مع
الأخرى أو تحدث دون أسباب . ربما لا نعرف سبب حادث ، ولكننا نعتقد فى أن له سببا ،
ونحاول اكتشافه » (٨٥) .

أو نقول مع « دابرو » : « فى ضوء الاستحالة العملية لاختبار مبدأ السببية الدقيق عن
طريق التجربة ينبغى النظر الى هذا المبدأ على اعتبار أنه عقيدة dogma يمكن للبعض
قبولها ، ويمكن للبعض الآخر رفضها » (٨٦) ، ولكننا نضيف الى ذلك قولنا ، « فاذا قبلناها
فلن يضيرنا هذا فى شيء ، لأن قبولها - كما سبق القول - مفيد على المستوى النظرى
والعملى معا » .

وفى الباب الثانى نتعرض بشكل تفصيل للاتجاه الذى يرى أنه من الممكن تحويل
الضرورة السببية الى ضرورة منطقية من خلال منطق الشرطيات .

الهوامش

- (١) على عبد المعطى : رؤية معاصرة في علم المناهج . دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٥ - ص ١٢٥ .
- (٢) المرجع السابق . ص ١٢٥ : ١٢٦ .
- (٣) التعريفات السابقة نقلا عن كتاب
CMS. PP. 24, 50.
- (٤) كارل بوبر : عقم المذهب التاريخي . مرجع سابق . ص ٤٩ .
- (٥) Toulmin, The Philosophy of Science . Op, Cit. P. 90.
- (٦) Carnap. op. cit. p. 3.
- (٧) Ibid .
- (٨) Ibid . P. 6 .
- (٩) Hempel , C. , G., The Function of General Laws in History. Form 20 th century Philosophy . (٩)
The Free press . New york . 1966. p. 55.
- (١٠) Ibid .
- (١١) Ievons ., The PRINCIPLES. Op , Cit . P. 737 .
- (١٢) Ibid. p. 738.
- (١٣) CMS . p. 249.
- (١٤) Ibid .
- (١٥) Ibid . P. 250.
- (١٦) Ibid . P. 251.
- (١٧) I. bid . p. 252 .
- (١٨) Mach , Ernst , the Science of Mechanics,
Trans by T . J. Mc Cormack. London. 1942. p. 05.
- CMS . p . 253 . نقلا عن كتاب
- Schlick , Moritz ; Philosophy of Nature Trans, by A. V. Zepplin . (١٩)
New York. P.57 .
- CMS . P.254. نقلا عن كتاب
- (٢٠) محمد عابد الجابري : المنهاج التجريبي . الجزء الثاني . مرجع سابق ص ٥٣ .
- (٢١) CMS. PP. 182, 183 .
- (٢٢) Ibid . P. 183
- (٢٣) Ibid . p.284.
- (٢٤) Pearson, The Grammar. Op . Cit . P. 70.
- (٢٥) Ibid . p. 99 .
- (٢٦) Wittgenstien , L. ; philosophical Investigations.
trans - by Ansowbe . New york . 1953 . p .
p . 47.
- CMS. p. 285. نقلا عن كتاب

- Rarnap OP, Cit. p. 12. (٢٧)
- Whitehead. N. ; Concept of Nature , Camb . Univ . Press London p. 28. (٢٨)
- Ibiad (٢٩)
- (٣٠) محمود فهمي زيدان : الاستقراء والمنهج العلمي . دار الجامعات المصرية الاسكندرية ١٩٧٧ ، ص ١٤٧ ، ١٤٨
- (٣١) المرجع السابق ، ص ١٤٨ ، ١٤٩
- Carnap . op, Cit. p. 5 . (٣٢)
- Hempel . , the function. Op, Cit. p. 256. (٣٣)
- (٣٤) هانز ريشنباخ : نشأة الفلسفة العلمية . مرجع سابق . ص ١٨ .
- (٣٥) المرجع السابق . ١٩ . ٢٠ .
- Carnap . op , Cit. P. 5. (٣٦)
- Ibid . p. 7. (٣٧)
- Ibid . pp. 7, 8. (٣٨)
- Hempel. Op, Cit. p.257. (٣٩)
- (٤٠) سالم يفوت : فلسفة العلم والعقلانية المعاصرة . دار الطليعة . بيروت ، ١٩٨٢ . ص ١١٢ ، ١١٣ .
- (٤١) المرجع السابق . ص ١١٣ .
- (٤٢) المرجع السابق . ص ١١٤ .
- (٤٣) بول موى : المنطق وفلسفة العلوم . مرجع سابق . ص ٢٨٨
- (٤٤) CMS. PP. 286, 87.
- (٤٥) بول موى . المرجع السابق الذكر . ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .
- White. Avowed , op, cit . pp. 240, 41. (٤٦)
- (٤٧) بول موى . المرجع السابق الذكر ص ٢٨٩ .
- Taylor Elements . op,ci,P. 177 (٤٨)
- Ibid p. 178 (٤٩)
- Ibid (٥٠)
- (٥١) محمود فهمي زيدان : الاستقراء والمنهج العلمي . مرجع سابق . ص ١٤٩ .
- (٥٢) المرجع السابق . ص ١٥٧ .
- CMS. . 292, 39. (٥٣)
- Ibid pp. 296, 97 . (٥٤)
- Ibid p. 298. (٥٥)
- Ibid p. 301, 302 (٥٦)
- Ibid P. 303. (٥٧)
- Carnap. op, Cit . p. 19. (٥٨)
- (٥٩) صلاح قنصوه : فلسفة العلم ، مرجع سابق . ص ١٤١ ، ٤٢ .

- (٦٠) المرجع السابق . ص ١٤٢ .
- (٦١) ستانلي د . بيك : بساطة العلم . مرجع سابق . ص ١٠٠
- (٦٢) صلاح قنصوه : المرجع السابق الذكر . ص ١٤٢ ، ٤٣ .
- (٦٣) محمد فتحى الشنيطى : أسس المنطق والمنهج العلمى دار النهضة العربية . بيروت ، ١٩٧٠ - ص ١٨٦ .
- (٦٤) المرجع السابق ، ص ١٨٧ .
- (٦٥) هانز ريشنباخ : المرجع السابق الذكر ص ٢٠٤ .
- (٦٦) CMS. P. 308.
- (٦٧) هنرى بوانكاريه : قيمة العلم - مرجع سابق . ص ٩٤ ، ٩٥ .
- (٦٨) Jevons, cit. p. 545.
- (٦٩) CMS. p. 309
- (٧٠) هانز ريشنباخ : المرجع السابق الذكر . ص ٢١١ .
- (٧١) المرجع السابق . ص ٢١٢ .
- (٧٢) CMS. PP. 310. 11.
- (٧٣) Ibid. pp. 312, 13.
- (٧٤) Ibid p. 314.
- (٧٥) Ibid 320 , 21.
- (٧٦) Ibid. pp. 324, 25
- (٧٧) Ibid p. 326
- (٧٨) برتراند رسل : أصول الرياضيات . الجزء الرابع . مرجع سابق ، فقرة ٤٧٣ . ص ١٩٢ .
- (٧٩) نقلا عن : جيمس جينز : الفيزياء والفلسفة . مرجع سابق : ص ١
- (٨٠) المرجع السابق : نفس الموضع
- (٨١) فؤاد زكريا : آراء نقدية فى مشكلات الفكر والثقافة . مرجع سابق ص ٣٦١ ، ٣٦٢
- (٨٢) CMS. P. 335
- (٨٣) فيليب فرانك : فلسفة العلم . مرجع سابق : ص ٤١٧
- (٨٤) المرجع السابق : ص ٤١٩
- (٨٥) Latta & MaCbeath, The Element of logic macmilloncco, LTD, Londn, 1941.P. 284.
- (٨٦) D, ABRO. Opcit. p. 51

الباب الثاني

صلة المبدأ السببي بالمنطق الشرطي

الفصل الأول

المنطق الشرطي

القضية الشرطية في المنطق

١ - القضية الشرطية وصلتها بالقضية الحملية :

يمكننا التعرف ، بصفة عامة ، على نوعين رئيسيين من القضايا الشرطية Conditional Propositions القضايا الافتراضية hypothetical prop ، القضايا الانفصالية titive prop. يعبر عادة عن القضية الافتراضية في واحدة من الصورتين الآتيتين :

(أ) إذا كانت أ هي ، إذن ج هي د .

(ب) إذا كانت أ هي ب ، إذن أ هي ج .

تعبّر « أ هي ب » عن الشرط وتسمى مقدم antecedant أما « ج هي د » أو « أ هي ج » فهما يعبران عما هو مؤكد تحت الشرط ، ويسمى كل منهما تالي Consequent فعل سبيل المثال ، القضيتان ، « إذا كان أرسطو على حق ، إذن لا يمكن تبرير العبودية » . و « إذا كانت الحياة تتصف بالخير ، لكنت متعبة » تؤكد القضية الأولى أن العبودية يمكن تبريرها ، ليس بشكل مطلق ، وإنما تحت شرط هذا الشرط هو أن تكون آراء أرسطو حول هذا الموضوع صحيحة . وتؤكد القضية الثانية أن الحياة تكون متعبة ، تحت شرط أن تكون موصوفة بالخير . تعد هاتان الصياغتان نموذجيتين ، فقط لما نحن بصدد الحديث عنه .

في هاتين الصياغيتين ، كل من المقدم والتالي موجب ، ولكن يمكن أن يكون لدينا قضايا من نفس هذا النموذج العام ، ويكون المقدم أو التالي فيها ، أو كلاهما معا سالبا . فعل سبيل المثال :

— إذا كانت أ هي ب ، إذن لا تكون ج هي د .

— إذا لم تكن أ هي ب ، إذن لن تكون ج هي د .

إذا لم تكن أ هي ب ، إذن لكنت أ هي ج . الخ .

تكون القضية الافتراضية موجبة ، عندما يكون تاليها موجباً ، سواء كان أو لم يكن مقدمها موجباً . وتكون سالبة ، عندما يكون تاليها سالباً ، سواء كان أو لم يكن مقدمها سالباً^(١) .

أما عن القضايا الانفصالية ، فهناك صورتان نموذجيتان موافقتان للقضية الانفصالية :
(أ) إما « أ » هي « ب » ، أو « ج » هي « د »
(ب) إما « أ » هي « ب » ، أو « أ » هي « ج »
لا تكون (أ هي ب و ج هي د) أو (أ هي ب و أ هي ج) في هذه الحالة مقدماً وتالياً ، وإنما يطلق عليهما اسم بدائل alternatives .

تؤكد القضية على أنه ، إذا لم يكن أحد هذين البديلين على الأقل صادقاً اذن فالآخر صادق . فعلى سبيل المثال ، تعنى القضية . « هذه الحشرة إما حشرة مجنحة أو فراشة » ، تعنى أنها على الأقل ، إذا لم تكن حشرة مجنحة ، اذن فلا بد أن تكون فراشة ، وإذا لم تكن حشرة مجنحة . كذلك تعنى القضية « إما أن تكون العبودية مبررة ، أن أرسطو كان على خطأ » . انه على الأقل إذا لم تكن العبودية مبررة ، فأرسطو كان على خطأ ، وإذا كان أرسطو على حق فالعبودية اذن مبررة . ولكن يؤكد بعض المناطقة بينها ينكر ذلك البعض الآخر ان القضية الانفصالية ، تؤكد ايضاً على أنه إذا كان أحد البديلين صادقاً ، لا يكون الآخر صادقاً . مثلاً إذا كانت هذه الحشرة مجنحة ، فهي ليست بفراشة ، الخ أو إذا كان أرسطو على خطأ ، فلا يمكن للعبودية أن تبرر . الخ

هذا التوضيح للقضية الانفصالية ، على الرغم من أنه يجعلها بالفعل واضحة حيث يجعلها بحق قضية شرطية ، الا أن هذا في الحقيقة غير واضح تماماً من حيث صورتها . ينبغي أن نذكر أيضاً أن القضية الانفصالية يمكن أن تشمل على أكثر من بديلين . كما يمكن لأحد هذه البدائل ان يكون سابقاً ، ومع ذلك لا يمكننا الحديث عن القضية الكلية باعتبارها سالبة^(٢) .

والآن علينا أن نبحث في علاقة القضية الشرطية بالقضية الحملية . Predicative Prop وأول ما يواجهنا في هذا الصدد هو هذا السؤال :

ألا يمكن للقضية الحملية ان تكون شرطية على الاطلاق ؟ بقليل من البحث يتبين لنا أن ذلك غير صحيح . خذ أى قضية حملية مثلاً ، « اننى ذاهب الى القاهرة يوم السبت » .

من الواضح أن هذا التقرير غير شرطى - ولكن مع ذلك يتضمن عدة شروط ، منها اننى سأظل حيا حتى يوم السبت ، واننى لن أمرض بمرض خطير يمنعنى من الذهاب الى القاهرة حتى ذلك الوقت ، واننى سوف أجد وسيلة المواصلات التى ستقلنى الى القاهرة ، وان هذه الوسيلة لن يصيبها عطل الى آخر هذه الشروط وغيرها .

لم تذكر هذه الشروط وغيرها فى القضية ، لأنها من الوضوح والألفة بحيث نجد انه ليس من الضرورى ان نذكرها . أما اذا كانت الشروط غير واضحة وغير مألوفة ، فاننا نذكرها ، وهنا ، تصبح القضية شرطية . خذ هذا المثال ، « اذا كان هناك موعد معين قد تم تحديده يوم السبت ، فاننى سوف اذهب الى القاهرة فى ذلك اليوم » .

إذن دائما ما تتضمن القضايا العملية بعض الشروط ، ولا يمكن لقضية ما أن تحمل أى معنى دون التعبير عنها فى سياق ما ، أو دون أن تكون متضمنة شيئا ما . وهكذا فالقضية ، (كل انسان فان) ، لن يكون لها معنى ، الا اذا عرفنا معنى كلمة انسان . وعلى سبيل المثال ، تتضمن القضية أن الانسان ليس مجرد مخلوق خرافى من صنع الخيال ، كتلك المخلوقات الخرافية التى صورتها لنا قصص « الف ليلة وليلة » كعروس البحر وغيرها ، وليس لها فى عالم الواقع أى وجود . فاذا قلنا مثلا إن « القنطروس » Centaur مخلوق « مكون » من رأس رجل وجسم حصان . انما نكون فى الحقيقة قد اشرنا الى نسق مختلف كل الاختلاف عن نسق عالمنا ، لا يمت بأدى صلة الى العالم الفيزيائى العادى الذى نعيشه ، وانما هو مجرد كائن يوجد فى عالم الخرافة اليونانية . (٣) .

قلنا إنه فى معظم الحالات ، يفترض فى القضية العملية أن تكون الشروط المتضمنة فيها واضحة ، فاذا قلت مثلا إن « الخط المستقيم هو اقصر بعد بين نقطتين » الشرط المتضمن هنا هو ان الخط الواصل بين النقطتين ، يقع على نفس السطح الذى تقع عليه النقطتان ذاتهما . ولو اننى اعنى بالاشارة الى نقطتين أنهما فى الفضاء مثلا فلا بد أن يذكر هذا الشرط ببساطة . وبالطبع تكون القضية صادقة فى الحالة الأولى وكاذبة فى الثانية .

وبناء على ذلك - كما يؤكد كل من « لاتا وماكبث » - يكون الاختلاف بين القضية العملية والقضية الافتراضية ، اذا ما كان هناك اختلاف حقيقى بالفعل ، اختلاف فى الدرجة ، ويذهب الى أن « القضية الافتراضية تختلف عن القضية العملية فى مجرد كونها أكثر تعريفا ووضوحا » .

فاذا قلنا على سبيل المثال القضية « كل الناس فانون » ، فإنها تعنى قضية متعلقة بان كل الناس الذين قد تم ملاحظتهم بالفعل فانون . لا يمكن تمييزها عن شكل آخر من اشكال القضايا مثل « كل الاقطار العربية لديها جيوش » . او « كل الولايات فى امريكا تنتخب السيناتور الذى يؤمن بمذهب مونرو » . هناك اختلاف أساسى بين القضية الأولى والقضيتين الأخريين . تعنى القضية الأولى « كل الناس فانون » انه اذا كان هناك ناس فى أى مكان وأى زمان ، فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل ، فهم فانون .

لكن القضيتين الأخريين لاتعنيان أن كل قطر عربى كان لديه دائما أو سيكون لديه دائما جيش ، أو أن كل ولاية امريكية انتخبت دائما أو ستنتخب دائما « السيناتور » الذى يؤمن بمذهب مونرو . انها قضية محدودة التطبيق ، تعتمد على عدد محدود من الأفراد (الأقطار أو الولايات) فى زمن معين ، ومكان معين ، ومن ثم ، فالقضية « كل الناس فانون » قضية كلية . Universal Prop حقا بينما القضيتان الأخريان مجرد قضيتين عموميتين أو إحصائيتين .

ويقول « لاتا وماكبث » « كان أرسطو هو أول من أشار الى هذا التمييز وقد أشار اليها بعض المناطقة المحدثين بوصفها قضايا كلية او باعتبارها قضايا عمومية generic prop . (*) » .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تؤكد السيدة «سوزان ستينج S. Stebbing » على اننا يمكننا أيضا تحويل القضايا الافتراضية الى قضايا تقريرية assertion prop وتقول : « بدون تقرير ، لايقوم برهان argumen ، هذا مكافئ لقولنا بدون تقرير ، لايقوم استدلال inference . (*) » .

أما عن كيفية تحويل القضية الشرطية الافتراضية التى صورتها « اذا . . . اذن » الى قضية تقريرية التى صورتها « لأن . . . لذلك . . » تضرب لنا المثل التالى : اذا استمر الروس فى المقاومة اثناء الحرب العالمية الثانية ، يتضمن ذلك ان الجيش الالماني ، لم يكن ليستطيع وحده هزيمة الروس ، واذا تمكن الروس من الاستمرار فى المقاومة . اذن لاستطاعوا هزيمة الجيش الالماني وحدهم . لا تؤكد هذه القضية على شىء أكثر من « اذا كان التضمن المفترض صادقا ، والقضية المقترضة صادقة اذن لكانت النتيجة التابعة صادقة . على أنها ترى أن القضية المتناقضة مع هذه القضية الأخيرة هى ، لأن الروس

استطاعوا ان يستمروا في المقاومة ، ولأن - استمرارهم في المقاومة يتضمن هزيمة الجيش الالماني بواسطة الروس وحدهم ، لذلك فمن الممكن هزيمة الجيش الالماني بواسطة الروس وحدهم . ومن ثم يتكون لدينا تقريران هنا : الاول ، اذا كان كذا وكذا ، اذن كيت وكيت ، والثاني لأن كذا وكذا لذلك كيت وكيت . ويمكن احلال الثاني محل الاول^(٧) .

وعلى الرغم من أن عملية الاحلال هذه ممكنة . وعلى الرغم من أن القضية الحملية تتضمن عدة شروط واضحة بذاتها . ومن الممكن تحويل القضية الافتراضية الى قضية حملية . الا أن هذا لا يعنى - في رأينا - أن يكون الاختلاف بين القضية الشرطية والقضية الحملية أوحى التقريرية اختلاف في الدرجة وحسب ، وانما نرى ان الاختلاف بينهما هو اختلاف في النوع ايضا .

والحقيقة ان هذا الموضوع قد أثار العديد من المناقشات الحامية بين المناطق فمن ناحية ، يرى البعض منهم أن ارسطو قد عرض مبادئه القياسية في جمل على الصورة الشرطية ، ويرى البعض الآخر ان ارسطو لم يحاول التعرض للقضية الشرطية من حيث استخدامها المنطقي .

كان أرسطو قد حدد البرهان الاعتيادي أو البرهان الشرطي ex hypothesi على هذا النحو : « إن الاقيسة الشرطية ، هي في كل حالة تقودنا الى قضية معوض عنها ، بقضية اصلية ، في حين أن القضية الاصلية ، نصل اليها عن طريق التسليم بها أو عن طريق بعض الفروض الأخرى »^(٧) .

ومعنى هذا أن البرهان الشرطي عند ارسطو يتطلب قضيتين :

١ - قضية موضوعية نبرهن عليها بواسطة القياس .

٢ - قضية اصلية نسلم بها ونضعها في البداية ، أو بواسطة بعض الفروض

الأخرى .

ومن ثم نجد أن جنكينسون Genkinson يعتقد بان أرسطو أقام هذا البرهان عن طريق القضية أ هي ب ، والتي تستلزم اقناع الخصم بقبول القضية أ هي ب اذا كانت ق هي ك . ويعنى هذا أن القضية السابقة تبين عن طريق القضية ، اذا ق هي ك ، وبذلك فإن أ هي ب نتيجة ، لقبول تلك القضية السابقة .

كذلك نجد «رس» Ross يعتقد بأن الحجة هي بالنسبة لأرسطو «ديالكتيكية بصورة رئيسية ، وليست حجة علمية ، وعلى هذا الأساس فإن الحجة الشرطية يمكن أن تقترب وتكون متعلقة ببرهان الرد بالخلف»^(٨) .

ويرى لوكاشيفتش أن أرسطو لم يخطر له ان هناك الى جانب نظرية القياس نسقا منطقياً آخر . ومع ذلك يستخدم على سبيل الحدس قوانين منطق القضايا في براهينه على الأقيسة الناقصة ، إنه يقرر صراحة ثلاثة قوانين من ذلك المنطق في المقالة الثانية من كتاب «التحليلات الأولى» أولها : قانون النقل الآتي : اذا كانت الصلة بين شيئين هي بحيث اذا وجد الاول كان الثاني موجودا بالضرورة فإن الثاني اذا لم يكن موجودا ، كان الاول غير موجود هو الآخر . ومعنى هذا بعبارة المنطق الحديث ، أنه اذا صدقت قضية التضمن (اذا كان ق فان ك) فلا بد أن تصدق ايضاً قضية تضمن اخرى صورتها اذا كان ليس ك ، فان ليس ق^(٩) .

ويذكر لوكاشيفتش أن أرسطو قد استخدم أربع جهات بالنسبة للمنطق الموجه هي ، واجب (ضروري) anagcaion وممتنع adynaton ومحمّل dynaton ويمكن ende-nchamenon^(١٠) .

وهذه الجهات الأربع هي التي استخدمها المنطق في تطوره المعاصر .

ومن الثابت أن أرسطو عبر عن العلاقة المنطقية في صورة جملة شرطية ولكن ليس ذلك هو جوهر العلاقة كما ذهب نيل Kneale فعلى الرغم من أن أرسطو عرض مبادئه القياسية في جل على الصورة الشرطية ، فمن المؤكد يبدو أنه لم يعتبر استخدام هذه الصورة ، أكثر من مجرد وسيلة واحدة بين وسائل اخرى للقول بأن مقدمات معينة تسمح باستنتاج نتائج معينة^(١١)

وعلى الرغم من براعة أرسطو في المسائل المنطقية بحيث يُعد أول من قدم نسقا منطقيا ظل مهيمنا على الفكر الانساني لفترة طويلة ، الا أنه لم يحاول التعرض للقضية الشرطية من حيث استخدامها المنطقي ، وليس من حيث استخدامها في صياغة هذه الضروب مُبررا كافيا للقول بمعرفته للتضمن . ولقد انحصرت ابحاثه حول نظرية القياس ، وما يرتبط بها من قوانين العكس والرد وغيرها . أما الميغاريون والرواقيون فيعدون أول من اهتم بمنطق القضايا الشرطية^(١٢)

وفينا يتعلق بالرواقين نراهم قسموا الأقيسة الى خمسة أنواع هامة :

- ١ - قياس مقدمته الكبرى شرطية متصلة ، مثل اذا غابت الشمس فقد جاء الليل ، وقد غابت الشمس ، اذن فقد جاء الليل .
- ٢ - قياس مقدمته الكبرى شرطية منفصلة ، مثل : إما أن يكون الوقت نهارا وإما أن يكون ليلا . ولكن الوقت نهار ، واذن فالوقت ليس ليلا .
- ٣ - قياس مقدمته الكبرى فيها تقابل بالتضاد أو بالتناقض : مثل : ليس بصحيح أن يكون افلاطون قد مات وان يكون حيا . ولكن افلاطون قد مات . اذن فليس افلاطون حيا .
- ٤ - قياس قضينه الكبرى سببية ، مثل : كلما كان النور أكثر كانت الظلمة اقل . ولكن الظلمة هنا أكثر . اذن فالنور اقل .

وهذه الصور الخمس من الأقيسة لا تحتاج لتبريرها الى تدليل ، ان هي « مما لا يدلل عليه » بمعنى انها لا ترد الى أقيسة أخرى أبسط منها ، بل ينبغي أن يرد اليها جميع ما عداها .

ونظرية القياس بأسرها تُرد الى صيغ استدلالية بسيطة ، هي أبسط على كل حال من الضروب المنتجة في أقيسة المنطق الأرسطي^(١٣)

كما أننا نجد في كتب الاصول العربية مثل هذه الاقيسة الشرطية والقضايا الشرطية والتي أدت الى اكتشاف قواعد السببية المنطقية ، واكتشاف جميع طرقها كالتلازم في الوقوع ، والتخلف في الوقوع . ودوران السبب مع المسبب وجودا وعدما ، والسير والتقسيم الى آخر ما نراه في كتب الأصول العربية^(١٤) .

وقد عرف المسلمون خمسة أنواع من الأقيسة الشرطية هي :

- ١ - أقيسة مقدمتها شرطيتان متصلتان .
- ٢ - أقيسة مقدمتها شرطيتان منفصلتان
- ٣ - أقيسة مقدمتها متصلة وحملية
- ٤ - أقيسة مقدمتها منفصلة وحملية
- ٥ - أقيسة مقدمتها متصلة ومنفصلة^(١٥) .

ولأننا لسنا معنيين هنا بمتابعة التطور التاريخي للقضية الشرطية ، وإنما هدفنا هو مجرد إلقاء الضوء على كيفية استخدامها سواء عند مؤسس المنطق ارسطو ، أو من تبعه من الرواقين والمسلمين ، وذلك حتى نؤكد ان ارسطو لم يحاول التعرض للقضية الشرطية من حيث استخدامها المنطقي . ومن ثم فإن الاختلاف بين القضية الحملية التي قال بها ارسطو ، والقضية الشرطية التي عرفها الرواقيون والميغاريون من قبلهم هو اختلاف في النوع وليس في الدرجة ، كما ذهب الى ذلك « لاتا وماكبث » .

وفي هذا الصدد ، يذكر الدكتور « ثابت الفندي » خمسة اختلافات اساسية بين القضية الحملية ، والقضية الشرطية ، على النحو التالي :

أولا : نلاحظ ان القضية الحملية التي تتألف من حدين كليين يقبلان التسوير بكل وبعض ، والتي يبدأ منها المنطق التقليدي ويقوم عليها القياس ، قضية استبعدت هنا من القضايا التي هي موضع النظر في حساب القضايا الأولية Calculus Elementary prop . في المنطق الحديث – غير أنها ستظهر في حساب لاحق ، وذلك لانه اتضح من تحليلها الرمزي انها قضية ليست بالبساطة التي توهمها المنطق التقليدي حتى يبدأ منها المنطق .

ثانيا : ان القضية المتصلة ، والقضية المنفصلة اصبحتا في المنطق الحديث مستقلتين تماما إحداهما عن الأخرى بحيث لا يصح اجتماعهما معا في القضية الشرطية كما فعل المنطق التقليدي ، وذلك لان القضيتين الاوليين تؤديان الى نتائج متميزة ، وقوانينها مستقلة بعضها عن بعض .

ثالثا : بينما نجد المنطق التقليدي قد قسم القضية الشرطية الى متصلة ومنفصلة ولم يجعل لها بذلك كيانا مستقلا عنها ، ثم ردها مع ذلك الى الحملية فاشتق نتيجة لهذه القياسات الشرطية من القياسات الحملية ، هذه القضية الشرطية اصبحت الآن متميزة ، لها قوانينها ونتائجها الاستنباطية ومستقلة عن الحملية ، كما هي مستقلة عن كل من المتصلة والمنفصلة . فاستقلال هذه القضايا أصبح اكيدا بعد التحليل الرمزي ، وضروريا لإقامة الحساب المنطقي .

رابعا : كما أن ثابت المساواة يعد نوعا خاصا من الشرطية ، وهو واضح الاهمية في التفكير الرياضي والعلمي الذي يستعمله على أوسع مدى ، ولم يكن معروفا في المنطق التقليدي ، وبالتالي لم يكن اساسا للاستنباط فيه لذلك انحصر فيه الاستنباط في

القياس وحده المبني على تداخل الانواع والاجناس . ولكن النظر في هذه العلامة الهامة في الفكر العلمي الذي يستنبط على أوسع مدى أصبح من الضرورة بمكان ، حتى يستطيع علم الاستنباط أن يستوعب حقا قوانين الاستنباط الممارسة فعلا في العلوم كلها .

خامسا : ان تخصيص رموز للثوابت المنطقية* في المنطق الحديث ، اكسبه قدرة على التحول الى حساب ، ومع أن المنطق التقليدي ، كان يعرف أكثر هذه الثوابت (ولو كانت معرفة خاطئة) منذ الرواقية الا أنه لم يستطع أن يتحول الى حساب لانه إما أنه كان يعبر عن تلك الثوابت بألفاظ اللغة ، واما أنه كان يفترض معرفتها معرفة ضمنية دون أن يعبر عنها ، وفي الحالتين يمتنع الحساب^(١٦) .

ويعد أن ذكرنا اهم الاختلافات بين القضية الافتراضية (الشرطية) والقضية الحملية ، اعتقد اننا نكون بهذا قد سلمنا بان هذه الاختلافات ، اختلافات في النوع وليس في الدرجة كما ذهب الى ذلك « لاتا وماكبث » .

* فيما يختص بالثوابت المستعملة في التفكير العلمي بصفة عامة فقد انقسمت إلى نوعين النوع الاول هو الثوابت الخاصة بكل فرع من فروع العلم على حدة وتخصه دون غيره فالطبيعية لها ثوابتها وكذلك الرياضيات . أما النوع الثاني من الثوابت فيتألف من ألفاظ ذات صفة أعم جدا من ثوابت كل علم على حدة ، ولذلك فهي موجودة حتما في كل علم توجد دائما في استعمالنا العادي وهي الفاظ تمثل وسائلنا في نقل افكارنا إلى الآخرين وفي ربط بعضها إلى بعض حين نستدل في العلم أو في الحياة اليومية . وتلك الألفاظ مثل « لا » (النفي) ، ومثل « و » (العطف) ، ومثل « أو » (الفصل) ومثل « إذا » . . . إذن . . . » (الشرط وجوابه) ومثل « هو » أو « يكون » ، ومثل « كل » و « بعض » . وقد حصر برتراندرسل اهمها في ثلاثة عشر ثابتاً .

كما ان هناك علم المنطق الذي هو اساس كل تفكير رابط ، موضوعه هو تحديد معاني تلك اللفاظ والصلات التي توجد بينها عندما تتركب معا مما يؤدي إلى استنباطات . ومن بين هذه اللفاظ يوجد عدد يسير له اهمية خاصة لأنه بمثابة عمليات في المنطق كالعمليات في الرياضيات Operations ولأنه أبسط من غيره بحيث يرد إليه غيره بالتجليل المنطقي وهذا العدد اليسير هو ثوابت حساب القضايا الأولية ، وهي على النحو التالي :

١ - النفي أو السلب Negation وعلامته (~)

٢ - الفصل Disjunction المعبر عنه لغويا بمعط « أو » و « كذلك » اما . . . أو . . . ورمزه (∨)

٣ - الوصل والعطف Conjunction المعبر عنه لغويا بالعطف « أو » ورمزه (∧)

٤ - التضمن Implication المعبر عنه بلفظ الشرط وجوابه وهما « إذا » . . . إذن » وتسمى القضية الشرطية . ورمزه (⊃)

٥ - المساواة Equality وهو ثابت مألوف لثاني الرياضيات ويقوم بين قضيتين تشتركان معا في قيمتهما ان صدقا أو كذبا ،

دون الاشتراك في المعنى . وتتميز المساواة المنطقية عن مثيلتها في الرياضيات بان يكتب رمزها كالتالي (≡)

هناك ثوابت كثيرة أخرى لا تظهر الا في الاقسام اللاحقة من اللوجستيقا وهي قسم الدوال القضائية Prop. functions وحساب الفئات Calculus of Class وحساب العلاقات Calculus of Relations . انظر كتاب الدكتور ثابت

الفندي : اصول المنطق الرياضي : ص ١٢١ ، ١٢٢ .

ولكى نتابع موضوعنا عن الصلة بين القضية الحملية والقضية الافتراضية ، نعود الى ما توقفنا عنده . كنا قد تكلمنا عن القضية الكلية « كل الناس قانون » . وقلنا إن مثل هذ القضية تختلف عن القضية العمومية التالية « كل الاقطار العربية لديها جيوش » . وذلك لان القضية الأولى متعلقة بأن كل الناس الذين قد تم ملاحظتهم بالفعل قانون . واذا كان هناك « ناس » في أى مكان واى زمان في الماضى أو الحاضر أو المستقبل . فهم قانون .

أما القضية الثانية فلا تعنى أن كل قطر عربى كان لديه دائما أو سيكون لديه دائما جيش ، فهي قضية محدودة التطبيق ، تعتمد على عدد محدد من الافراد ، في زمان ومكان معينين . ومن ثم تصبح الاولى كلية ، بينما الأخيرة مجرد عمومية أو إحصائية .

والآن اذا ذكرنا القضية العامة أو الكلية في الشكل الافتراضى (الشرطى) ، فليكن واضحا لنا طبيعتها الكلية . فعلى سبيل المثال « اذا كان هناك انسان ، اذن فهو فان » . أو « اذا كان لدى أى كائن خواص الانسان » . « اذن فان مثل هذه الخواص فانية » . خاصية الفناء هنا مؤكده لكونها معتمدة على بعض خواص الانسانية . ومن الناحية الأخرى لا نستطيع أن نقول ، اذا كان هناك أى شيء له خواص القطر العربى فينبغى أن تكون له خاصية امتلاك جيش . يشير مقدم القضية الافتراضية الى الاساس أو إلى جزء من الاساس الذى يكون عليه التالى مؤكدا . كقولنا مثلا « هذا الكائن فان اذا كان أو لأن له خواص الانسان » . ولكن القضية العامة « كل الاقطار العربية لديها جيوش » . تعتمد ايضا على جزء من الاساس الذى لم يتضح في القضية ذاتها . ربما يكون هذا الاساس مجرد قيامنا بعمل احصاء الاقطار العربية ، حيث وجدنا أن لدى كل قطر عربى منها ، جيشاً ، أو اننا قد احصينا عددا من الرجال ووجدنا أن لدى كل منهم نقوداً .

في كل حالة من تلك الحالات ، تكون القضية ، شرطية ضمنا ، وكل ما فى الامر انه قد تم ذكر الشرط بوضوح في الحالة الأولى ، ولم يتم ذلك في الحالة الثانية . يقول « لاتاوماكبث » ، « ومن ثم يتضح أن القضية الافتراضية ، تعد تطورا للقضية الحملية » (١٧) .

وكما سبق لنا القول فإنه يمكننا تحويل القضية الافتراضية الى قضية حملية او تقريرية ، وانه يمكننا عمل العكس ، أى يمكن تحويل القضية الحملية أو التقريرية الى قضية افتراضية، علينا أن نعرف كيف يتم ذلك ؟

الحقيقة اننا يمكننا عمل ذلك عن طريق ما يمكن وصفه « بعملية تطوير الصلة Copula » والصلة الحقيقية بين القضية الحملية هي التي تربط موضوعها ومحمولها هذا الربط هو الاساس الذى تكون عليه القضية مؤكدة - ففي القضية الحملية تكون الصلة أو الرابطة (ضمنية) ، أما فى القضية الافتراضية فانها تصبح (صريحة) .

هذا التطوير للصلة ، هو التطوير أو التوضيح التدريجى للاستدلال ، حيث تكون فيه القضية الحملية هي النتيجة . افترض مثلا ، المثال الذى قال به أرسطو : « ينكسف القمر ، لكونه حجب عن الارض » . يمكن ملاحظة هذه القضية باعتبارها تطورا للقضية ، « القمر نير ويعانى الكسوف » . بذكر الصلة بصراحة لكونه حجب عن الارض فهي الصلة الحقيقية ، وهي الاساس الراضح الذى قامت عليه القضية ، وهي شرطية فى حقيقتها .

ولكن القضية « ينكسف القمر » لكونه حجب .. إلخ ، انما هي فى حقيقة امرها قضية افتراضية تساوى « اذا (أو عندما) يحجب القمر ، إلخ فانه ينكسف » ويمكن توضيح هذه القضية على شكل استدلال ، كقولنا مثلا « لكون الحرارة حركة ، فمن الممكن تحويلها الى قوة ديناميكية »^(١٨)

يبين هذا المثال ، امكانية التعبير عن قضايا افتراضية فى صورة حملية اذا كانت « أ هي ب ، وهي ج » تصبح « لأن أ هي ب ، فهي « ج » ولكن معظم القضايا الافتراضية يمكن ردها بصورة أقل الى صورة حملية ، ويمكن أن تكون عملية الرد هذه متأثرة عادة بالتشويه المفترض للغة . فقد تقول مثلا . « الواقع أن أ لكونها ب تتضمن (أو هي شرط د) أ لكونها ج » أو « الحقيقة أن أ لكونها ب يتضمن أ لكونها ج وعلى الرغم من أن القضية الافتراضية تختلف عن القضية الحملية ، الا أنها فى الحقيقة تعد نموذجا أعلى ، وكقاعدة عامة ، رد القضية الافتراضية الى قضية حملية يجعل القضية أكثر غموضا وتصنعا .

يمكن لهذا الاستدلال أن يلقى ضوءا أكثر على العلاقة بين نوعى القضية . عادة ما يُعد محمول القضية الحملية ، موضوعا فرديا أو مجموعة من الموضوعات . ومن المألوف الآن أن المعرفة غير العلمية تتعلق بالموضوعات الفردية بشكل واسع . ففي المراحل المبكرة من المعرفة كنا مشغولين بمحاولة اكتشاف خواص أو كيفيات qualities الاشياء ، وكانت لدينا قناعة عامة ، بأن معرفة خواصها بشكل أكثر وضوحا يمكن أن يفيد المعرفة لاغراض

عملية . لم نبحث بعمق في اسباب الاشياء . في هذه المرحلة من تطور الفكر البشرى ، كانت القضية الحملية مناسبة أكثر ، كانت كافية للتعبير عن الحقائق العادية ، عن الصفات التي نعزوها لخواص الموضوعات .

ولكن المعرفة العلمية لم تقنع بالتعامل مع الموضوعات على اعتبارها اشياء فردية-individuals لها كيفيات أو خواص . هدف العلم هو أن يوحد أن يربط ، ان يمضى خلف الموضوع الفردى الى النمط أو النموذج العام الذى يندرج تحته هذا الموضوع أو ذاك ، فيصبح مجرد مثال لهذا النمط العام ، ومن ثم يمضى من الفئة المحدودة التى تحتوى على مجموعة من الموضوعات الى الفئة الكلية Universal Class الالامحدودة .

هذا النموذج العام ليس موضوعا فرديا أو مجموعة من الموضوعات الفردية وليس شيئا لا يمكننا العثور عليه البتة فى الطبيعة أو فى عقولنا ، ليس شيئا يمكن استحضاره لخواصنا ، أو تصويره فى خيالنا ، انما هو فى الحقيقة نسق علاقات a system of relations يتميز بوحده معينة أو ارتباط جوهرى معين .

يمكننا اذن توضيح الاختلاف بين معرفة الموضوعات الفردية ، ومعرفة النماذج العامة على النحو التالى : عندما نعزو صفات متعددة لموضوعات خاصة على اعتبار أنها مجرد موضوعات خاصة ، فاننا لا نعنى بالضرورة أن هناك علاقة أو ارتباطاً بين هذه الصفات المختلفة فى حد ذاتها ، سوى انها تخص نفس الموضوع . فاذا قلت عن رجل إنه ابيض ، ملتحم ، يرتدى معطفاً سميكاً ، طويل ، محب للقراءة ، شجاع ، مؤدب ، حاد المزاج . . . إلخ فلا أعنى أن هناك أى علاقة خاصة لأى من هذه الصفات مع الصفات الأخرى . فعلى سبيل المثال ، ارتداء الرجال للمعطف السميك لا يعتمد على كونه ملتحمياً ، أو أن طباعه الحادة ليست نتيجة لشجاعته . اننى احصر نفسى فى القضايا الخصوصية المستقلة independent . يمكن ان يتعلق الموضوع بشخص واحد ، ولكن كل محمول فيه يقف بذاته ، وبناء على ذلك يقال إن هناك عدداً من القضايا الحملية بعدد المحمولات . ومن الناحية الأخرى عندما نلاحظ الموضوعات الفردية ، ليس باعتبارها مجرد مفردات ، ولكن باعتبارها امثلة لنموذج خاص ، أى أن الخواص أو الكيفيات المعنية ، يرتبط كل منها بالآخر ، على اساس أن يكون الواحد منها معتمداً على الآخر أو على اساس أن تكون متوافقة* interdependent .

* أى يتوقف كل منها على الآخر .

تتطلب هذه العلاقة النسقية للكيفيات التي تعتمد كل منها على الأخرى كي نعبر عنها بوضوح ، قضية افتراضية . فإذا كنا نعني ، على سبيل المثال ، ان هناك علاقة بين حدة مزاج الرجل ، وكونه مشهورا ، فاننا لا نقول فقط إنه مشهور ، وحاد المزاج ، وانما نقول « اذا كان هذا الرجل حاد المزاج ، اذن فهو مشهور »^(١٩) .

ونخلص من ذلك الى أن القضية الافتراضية ذات درجة أو مرحلة أعلى في التعبير عن المعرفة مما هي عليه في القضية الحملية .

أما القضية الشرطية المنفصلة فهي صورة أعلى من القضية الافتراضية . لأن في القضية الافتراضية يستتبع التالي من (أو يعتمد على) المقدم ، ولكن لا يستتبع المقدم بالضرورة من التالي . عندما نقول « اذا كانت أ هي ب ، ج هي د » فاننا نعني أن أ لكونها ب فهي شرط لـ ج لكونها د ، ولكننا لا نعني أن نستثنى امكانية أن تكون هناك شروط أخرى لـ ج لكونها د على سبيل المثال « اذا اشعلنا كبريتا ووضعناه على بارود ، فسوف ينفجر البارود » بمعنى أن اشتعال الكبريت ووضعته على البارود كان شرطا لانفجاره ولكن ليس بالضرورة ان يكون هذا هو الشرط الوحيد لانفجاره . فقد ينفجر البارود من شرارة حجر صوان أو من تفريغ شراري لبطارية كهربية بالاختصار ، يعبر مقدم القضية الافتراضية عن شرط ولكنه ليس شرطا ضروريا او لازما *Sine qua non* . والآن معرفتنا لن تكون كاملة حتى نتمكن من أن (نحدد) ليس مجرد شرط أو آخر ، اذا توافر يحدث الشيء أو يوجد ، وانما الشرط *the Condition* لحدوثه أو وجوده ، ليس مجرد مسبب *a cause* وانما السبب *The cause* . ويكلمات أخرى القضية الافتراضية — كما رأينا تتضمن معرفة ما ينسق . ولكن دائما ما يتضمن مثل هذا النسق عناصر *elements* تكون مشروطة بالتبادل . خذ مثلا التفسير الهندي الشهير عن العالم باعتباره معتمدا على فيل ، والفيل على سلحفاة ، وهكذا . هذا التفسير يفشل لانه لا يعد تفسيرا نسقيا . اذا قلنا إن نتيجة لـ ب وب نتيجة لـ ج ، وجد نتيجة لـ د ، وهكذا انما نكون قد شرعنا في ارتداد لا نهائي ، بحيث لا يمكننا أن نعثر على السبب ابدا لهذا الشيء أو ذاك . وبالمثل اذا افترضنا ان برهان قضية ما هو قضية أخرى ، وبرهان القضية الاخرى هو قضية ثالثة ، وهكذا . سنجعل البرهان كله مستحيلا .

نوضح هذا بطريقة أخرى ، اذا كانت أ هي ب ، وج هي د ، نعني انه عندما تكون أ هي ب دائما ، وج هي د في بعض الأحيان عندما تكون ج هي د ، أ هي ب . ولكن من

الواضح أن معرفتنا بالموضوع هنا تكون غير كاملة ، الا اذا قلنا بالضبط وعلى وجه التحديد ماهى المناسبات ، وفى أى الظروف ونحت أى شروط ، حقيقة أن جـ لكونها د يتضمن أ لكونها ب . خذ على سبيل المثال ، حالة فحص علمى فى موت انسان بتسمم . اذا تناول انسان « زرنىخ » بكميات معينة يستتبع ذلك موته . ولكن يمكن للموت ان يكون مسببا بوسائل اخرى ، والموت بالتسمم يمكن أن يكون نتيجة لسموم اخرى غير الزرنىخ . لذلك « المعرفة التى يتم التعبير عنها بقضية افتراضية تكون غير كاملة » (٢٠) .

اذ اننا نحوز على معرفة كاملة فقط عندما يمكننا القول ، (لو أن هذا النوع المعين ان نعرف فقط الشروط التى يحدث عندها الموت من التسمم الزرنىخى ، وانما ينبغى ان نعرف ايضا - اذا اردنا أن تكون معرفتنا كاملة - الشروط التى تحتها يحدث نوع معين من الوفاة ، هذا النوع المعين كان سببه الزرنىخ) . بالاختصار ينبغى أن نكون قادرين على القول إنه اذا كانت أ هى ب ، وجـ هى د . واذا كانت جـ هى د ، - تكون أ هى ب اى أن يكون المقدم والتالى فى حالة تبادل ، أى يعتمد كل منهما على الآخر بالتبادل ، ينبغى ان نكون قادرين على القول إنه عندما يوجد أحدهما يوجد الآخر ، وعندما يغيب أحدهما يغيب الآخر .

تعبّر القضية المنفصلة على المعرفة التى تكون قد توصلنا اليها بمثل هذا التحديد ففى القضية المنفصلة التى تقول « اما أ هى ب أو جـ ليست د » يمكننا التوصل عن طريق اثبات احد البديلين الى انكار البديل الآخر ، أو من انكار احد البديلين الى اثبات البديل الآخر (٢١)

وكما امكثنا التعبير عن القضية الافتراضية فى صورة عملية ، يمكننا ايضا تحليل القضية المنفصلة الى عدد من القضايا الافتراضية . وهكذا القضية المنفصلة التى تقول « إما أ هى ب أو جـ هى د » يمكن تحويلها الى :

- ١ - اذا لم تكن أ هى ب ، جـ هى د
- ٢ - اذا لم تكن جـ هى د ، أ هى ب
- ٣ - واذا كانت أ هى ب ، لم تكن جـ هى د
- ٤ - اذا كانت جـ هى د ، لم تكن أ هى ب (٢٢)

وعلى الرغم من أن القضية المنفصلة يمكن تحليلها الى قضيتين افتراضيتين أو أكثر إلا أنها تبقى مع ذلك قضية واحدة ويتم التعبير عنها في علاقة واحدة ، فهي ارتباط وانفصال للعناصر في نسق واحد^(٢٣) .

٢ — القضية الشرطية والتضمن المادى والصورى :

تكلمنا عن القضية الافتراضية وقلنا إنه يمكننا التعبير عنها في واحدة من الصورتين الآتيتين :

أ- إذا كانت أ هي ب ، إذن جـ هي د .

ب- إذا كانت أ هي ب ، إذن أ هي د .

والواقع انه عندما تتحد قضيتان بوضع كلمة « إذا » قبل القضية الاولى ، ووضع كلمة « إذن » بينهما تكون نتيجة القضية المركبة شرطية ، وتسمى ايضا — بالإضافة إلى افتراضية — قضية تضمن implication أو قضية متضمنة implied .

وقلنا ايضا إن القضية المركبة التى بين « إذا » و « إذن » تسمى المقدم antecedent (أو المتضمن بضم الميم) أو نادرا — الفقرة الاستهلالية في قضية شرطية Protasis . أما القضية المركبة التى تتبع إذن فانها تسمى التالى Consequent (أو المتضمن بكسر الميم) ، أو نادرا — الفقرة الاخيرة في قضية شرطية apodosis^(٢٤) .

تؤكد القضية الشرطية على أن مقدمها يتضمن implies تاليها أو تابعها . انها لا تؤكد على أن مقدمها صادق ، وإنما تؤكد فقط على أن مقدمها اذا كان صادقا ، إذن لكان تاليها صادقا ايضا . كما انها لا تؤكد على أن تاليها صادق ، وإنما تؤكد فقط على أن تاليها يكون صادقا ، اذا كان مقدمها صادقا .

إذن المعنى الاساسى لأية قضية شرطية هو علاقة التضمن ، تلك العلاقة التى تربط بين المقدم والتالى . ولكى نفهم معنى أى قضية شرطية ، لتطلب الأمر ان نفهم ما هو التضمن .

للتضمن implication أكثر من معنى ، ومن الضروري أن نميز بين هذه المعانى المختلفة للتضمن قبل الدخول في تفصيلات .

نبدأ بقائمة تحتوي على عدد من القضايا الشرطية المختلفة . يؤكد كل منها على نموذج مختلف للتضمن ، كما ينطبق كل منها ايضا على معنى مختلف للقضية « اذا . . . اذن » :

أ - اذا كان كل انسان فان ، وسقراط انسان اذن سقراط فان .

ب - اذا كان محمد عزباً ، اذن محمد غير متزوج .

ج - اذا انغمست ورقة الصباغ الازرق (الليموس litmus) في حامض اذن لتحولت ورقة الصباغ الى اللون الاحمر .

د - اذا خسر فريقنا القومى المباراة ، اذن لضربت الارض بقدمى .

واذا فحصنا هذه القضايا الشرطية فحصا سببياً ، لاتضح لنا ، انها نماذج مختلفة تماماً . ففي المثال « أ » يستتبع التالى من المقدم منطقياً . على أن التالى فى المثال « ب » يستتبع من المقدم من ذات تعريف الحد « عزب » الذى يعنى رجلاً غير متزوج . أما فى المثال « ج » فلا يستتبع التالى من المقدم ، سواء بالمنطق وحده أو بتعريف حدوده ، وانما ينبغى أن تكشف الرابطة امبيريقياً (تجريبياً) ، حيث إن التضمن المذكور هنا تضمن سببى Causal implication . واخيراً فى المثال « د » لا يستتبع التالى من المقدم ، لا بالمنطق ولا بالتعريف ، ولا بوجود أى قانون سببى متضمن - بالمعنى السببى للحد . حيث إن معظم القوانين السببية المكتشفة فى الفيزياء والكيمياء ، على سبيل المثال ، تصف ما يحدث فى العالم ، بصرف النظر عما يجول فى خاطر الانسان من آمال ورغبات .

تختلف القضايا الشرطية الأربع المذكورة آنفاً ، فى ان كل منها يؤكد على نموذج معين من التضمن بين مقدمها وتاليها ولكنها ليست مختلفة تماماً ، لانها تؤكد جميعاً على نماذج التضمن (٢٥) .

ويرمز لثابت التضمن بالرمز « ⊃ »* الذى يقرأ « تتضمن » أو يلزم عنها أو تؤدي الى أو « تقتضى » ، وهو يربط بين قضيتين ابتدائيتين مكونا منها قضية شرطية أو قضية تضمن . يتوقف صدقها على صدق التالى مع صدق المقدم ، دون أن يشترط صدق المقدم مع صدق التالى ، وعلى كذب المقدم مع كذب التالى ، ويتوقف كذبها على كذب التالى ، مع صدق المقدم .

* يكتب هذا الرمز فى اللغات اللاتينية معكوساً - على الشكل « ⊃ »

وهذه الشروط يعبر عنها الجدول الرمزي التالي :

ق	ك	ق ك
✓	✓	✓
✓	×	×
×	✓	×
×	×	×

أو الجدول المختصر التالي :

ص	ص	ك
ص	ص	ك
ك	ص	ص

الذي يبين أنه إذا كانت لدينا قضيتان ق ، ك ، إيا كانتا ، فإن القضية المكونة منهما على الصورة ق ك تكون صادقة ، إذا اجتمع صدق التالي مع صدق المقدم ، وصدق أو كذب التالي مع كذب المقدم ، وتكون كاذبة إذا اجتمع كذب التالي مع صدق المقدم^(٢٦) .

وهناك قاعدة تسمح بادخال ثابت التضمن ، وذلك بأن نضع المقدمة أو المقدمات والنتيجة المستنتجة منها على هيئة قضية شرطية . فإذا استطعنا أن نستنتج ك من ق نستطيع أن نعبر عن ذلك ، بالقضية الشرطية ق ك . وإن كان استدلال له الصورة التالية :

ق

.

.

ك

∴ ق ك ، هو استدلال صحيح ومشروع .

ولقد استخدم الرواقيون عكس هذه القاعدة كمعيار لصحة أى استدلال . فلكى يكون الاستدلال صحيحاً ، أى لكى يكون لنا حق الوصول الى نتيجة ابتداء من مقدمة معينة ، من الضروري ومن الكافى معا ان تكون القضية الشرطية التى مقدمها هو الوصل بين المقدمات ، والتى تاليها هو النتيجة صادقة صدقا صوريا . فلكى يكون لنا حق استنتاج ك من ق ، من الضروري ومن الكافى معا أن تكون القضية ق حاك صادقة صدقا صوريا ؛ أو يجب بعبارة أخرى أن تكون قانونا منطقيا . ويعتبر هذا تطبيقا لقاعدة الإثبات بالاثبات .

ومن الممكن أن تأخذ هذه القاعدة الصورة :

~ ك

.

.

ق

∴ ك ق

وبالتالى : ق ك

بمعنى انه اذا استطعنا أن نستنج كذب المقدمة أو المقدمات من كذب النتيجة فأننا نستطيع أن نثبت كون المقدمة أو المقدمات تتضمن النتيجة . وهذه هى الصورة التى تستخدم فى البرهان على صحة الاستدلال بطريقة جداول الصدق المعتمدة على برهان الخلف . كما أن الصورة الاولى هى التى تستخدم فى البرهان الشرطى على صحة الاستدلالات (٢٧) .

وتذهب السيدة « سوزان ستبنج » الى أن كل القضايا التى تقابلنا لابد أن يكون لها تضمينات سواء فكر فيها أى انسان ام لا ، اما الاستدلال فانه يستلزم وجود مفكر Thinker . فالاستدلال هو عملية تفكير ، يمر فيها المفكر من قضايا معينة (المقدمة) الى قضايا أخرى (النتيجة) ، وذلك لأن هذا المفكر يفهم ، أو يعتقد فى نفسه أنه يفهم (٢٨) .

سبق أن قسمنا القضية الشرطية الى افتراضية ومنفصلة ، وقلنا إن الأقيسة الشرطية Cond syllogisms تختلف عن الحملية فى أن الثانية تثبت أو تنفى دون أن يعلق هذا على شرط معين متدرج فى احدى المقدمات . كما أن الحدود الثلاثة فيها تثبت أو تنفى ببساطة

تامة ، بينما حركة الاستنباط في الاولى تتم استناداً على شرط متضمن في المقدمة الكبرى ،
وتقوم الصغرى باثبات أو نفى جزء المقدمة الكبرى .

ويذكر الأستاذ الدكتور « النشار » أن « القياس الحملى لا يعبر عن علائق زمانية . إنما
هو يعبر عن علائق تتجاوز الزمان ، أما الشرطى فهو يعبر عن علائق حالية عن ظواهر
زمانية ، ومن هنا جاءت أهمية الشرطية . إذ أن فيها تصاغ القوانين العلمية : وهى كانت
أول تعبير عن القانون العلمى فى العصور القديمة » (٢٩) .

غير أننا فى لغتنا العادية لانميل الى استخدام حالة « تضمن » فنحن لا نربط فى حديثنا
العادى بين جملتين باستخدام الكلمات « اذا + اذن . . . » الا اذا كان هناك نوع من
الارتباط بين صورتها ومضمونها . ومن الصعوبة ان يتم التعبير عن هذه العلاقة بصفة
عامة ، كما انها لا تكون واضحة نسبيا الا فى حالات قليلة فقط .

فنحن غالباً ما نربط بين هذه العلاقة ، وبين الاعتقاد بلزوم التالى بالضرورة عن المقدم
كما أن هناك عاملاً نفسياً إضافياً له أهمية فى هذا الصدد . فنحن عادة نقوم بصياغة قضية
تضمن ، او اثباتها ، حينما لا تكون لدينا معرفة دقيقة بما اذا كان كل من المقدم والتالى
صادقاً .

والا بدا استخدام « التضمن » أمراً غير طبيعى وثار بعض الشك حول معنى التضمن
وصدقه فى تلك الحالة (٣٠) .

ولتوضيح هذه الفكرة ، يضرب لنا « تارسكى » هذا المثال :

« كل معدن قابل للطرق » .

لنحاول صياغته فى شكل قضية تضمن تحتوى على متغيرات ، وذلك كما يلى :

« اذا كان « س » معدناً ، اذن كان « س » قابلاً للطرق » .

فاذا ما كنا نعتقد فى صدق هذا القانون العام ، كما نعتقد كذلك فى صدق كل حالاته
الجزئية ، فوضعنا بدلاً من « س » اسماً لمواد نختارها جزافاً كالحديد أو الصلصال
أو الخشب أو غير ذلك ، فان جميع هذه القضايا تستوفى الشروط السابق ذكرها لصدق
قضية التضمن ، إذ يستحيل ان يكون المقدم صادقاً بينما يكذب التالى .

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه القضايا مصطنعة ، بل وموضع شك من وجهة نظر لغة الحديث العادية ، فأننا نفضل أن نستخدم بدلا من قضية التضمن ، تعبيرا مثل :
« مادام الحديد معدنا ، فهو قابل للطرق » .

وبالمثل ، لو وضعنا بدلا من « س » كلمة صلصال حصلنا على قضية تضمن يكون فيها المقدم كاذبا ، ويكون التالي صادقا وسنجد أنفسنا أميل الى أن نستبدل بها التعبير الآتي :

« على الرغم من أن الصلصال ليس أحد المعادن ، فإنه قابل للطرق » .

واخيرا فإن وضع كلمة « خشب » بدلا من « س » ينتج عنه قضية تضمن يكون فيها المقدم كاذبا ، ويكون التالي كاذبا . فإذا ما اردنا الحصول - في هذه الحالة - على صورة لقضية التضمن ، كان علينا أن نغير من الصورة النحوية للأمثال ، فنقول :
« لو كان الخشب معدنا ، لكان قابلا للطرق » .

ولقد تبنى المناطق ، آخذين احتياجات اللغات العلمية بعين الاعتبار ، الطريقة نفسها التي اتبعوها في حالة الاداة « أو » فطبقوها في حالة « اذا ... اذن ... » فقرروا تبسيط وتوضيح معنى هذه الجملة الناقصة ، وتحريرها من العوامل النفسية ... ولأجل ذلك وسعوا من استخدام هذه الجملة الناقصة ، واعتبروا قضية التضمن قضية ذات معنى ، حتى ولو لم تكن هناك علاقة تربط بين عنصرها (أى بين المقدم والتالي) وجعلوا صدق أو كذب قضية التضمن ، مترتبا بشكل قاطع على صدق أو كذب المقدم والتالي .

ويمكننا ، للتعبير بشكل موجز عن ذلك الموقف ، القول بأن المنطق المعاصر يستخدم قضايا التضمن بالمعنى المادى *impl. in material meaning* وبشكل أبسط يستخدم قضايا التضمن المادى *MAterial Impl.* أو قضايا التضمن الصورى *Formal Impl.* التي يكون فيها وجود علاقة صورية محددة بين المقدم وبين التالي ، شرطاً لا غنى عنه لصدق قضية التضمن ، ولكونها ذات معنى^(٣١) .

ويرجع الفضل الى « رسل » في التمييز بين هاتين الناحيتين على نحو موفق دقيق وفي اعطاء كل واحدة منها اسمها المميز لها ، اعنى التضمن المادى والتضمن الصورى .

ويتضح من عبارة التضمن المادى ان هذا النوع من التضمن يتصل عن قرب بمادة القضية لا بصورتها ، فهي علاقة استنباطية توجد بين قضيتين من حيث مادتهما أو معناهما

المحدد المعين ، اعنى بين قضيتين لا يتوقفان على استبدال متغيرات فيهما بقيم معينة . اذن فهى علاقة بين قضايا صادقة أو كاذبة فحسب ، أو على الاصح هى علاقة بين قيمتى الصدق والكذب اللتين تنسبان لكل قضية محددة بفضل ما لها من مادة بحيث يتوقف على قيمة إ- . لهما قيمة الأخرى . ومن هذه الزاوية تبدو القضايا كلها (مثل هذا سقراط ، وسقراط تناول السم ، وسقراط عدد الخ . .) من وجهة نظر اللوجستيقا كوحدات units لا تختلف فيما بينها عند اهمالنا موادها الشخصية الا باختلاف الصدق والكذب فحسب . وفى هذا يشبهها رسل بالأبعاد التى بعضها قدره بوصة وبعضها قدره بوصتان ، ولا شيء غير هذين الطولين ، ويشبه « رسل » التضمن المادى بعلاقات « يساوى » « وأقل من » و « أكبر من » التى يمكن إدخالها بين تلك الأبعاد التى يقابلها فى المنطق قيمتا الصدق والكذب فحسب (٣٢) .

وهذا الفهم الجديد للعلاقة الاستنباطية ادى باللوغستيقا ان يجد تعريفا او تفسيراً جديداً للتضمن يسمح بأن تستنبط أى شيء من أى شيء آخر ، أعنى أية قضية من أية قضية أخرى ، دون النظر الى المواد ، وإنما بالنظر الى الصدق والكذب وحدهما مع شرط جوهرى واحد هو أن يمتنع مع هذا استنباط الكذب من الصدق لأن - هذا الشرط المقيد هو وحدة الشرط الجوهري فى كل استنباط سليم يحتاج اليه العلم ، ولا يمكن اغفاله لكى يصبح العلم المستنبط ممكناً . وقد توصل رسل الى ذلك التعريف بتفسير التضمن على اساس النفي Negation والفصل disjunction معاً . فقال إن « ن تتضمن هـ » معناه « لا ن أو هـ » . وبالرمز :

$$\sim N \vee H$$

ولما كانت « لان » تعادل « ن كاذبة » و « ن » بمفردها تعادل « ن صادقة » فإن التعريف المذكور يمكن قراءته ايضا بقولنا : « ن كاذبة أو هـ صادقة » ومن ثم يصبح التعريف على اساس النفي والفصل فيه الكفاية للقيام بكل استنباط ممكن لان من التاليفات الممكنة بين الصدق والكذب فى قضيتين مثل « ن ، هـ » وهى :

١ - ن صادقة هـ صادقة

٢ - ن صادقة هـ كاذبة

٣ - ن كاذبة هـ صادقة

٤ - ن كاذبة هـ كاذبة

التأليف الثاني وحده هو الذى يستبعده التعريف المذكور للتضمن المادى ، اذ لى يوجد تضمن مادى بين « ن ، هـ » يتحتم أن تكون « هـ صادقة أو ن كاذبة » بمعنى آخر ، لا يمكن أن تكون « ن صادقة أو هـ كاذبة » وهذه الإستحالة هى بعينها التأليف الثانى الذى يشترط استبعاده القيد الجوهرى لكل استنباط سليم . وعلى العكس من ذلك فان التعريف المذكور للتضمن المادى ينتظم التأليفات الثلاثة الأخرى .

مثلا هو ينتظم على غير المتوقع التأليف الثالث ، لانه اذا كانت لدينا القضية الكاذبة «سقراط مثلث» والقضية الصادقة $2 + 2 = 4$ فمن الواضح من التعريف المذكور للتضمن المادى أن القضية الاولى تتضمن الثانية ، بمعنى آخر «سقراط مثلث أو $2 + 2 = 4$ » ، تضمن سليم لانه فى الواقع ، تكون القضية الاولى كاذبة والثانية صادقة ، وكلتاهما تؤثران قضية منفصلة ، وهذا هو التعريف بالضبط .

هذا ولما كان «الفصل» معناه «على الاقل واحد طرفين» مما لا يمنع أن يكون الطرفان معا ، بمعنى أن يكون طرفا الفصل صادقين معا ، أو كاذبين معا ، فان تعريف التضمن المادى ينتظم ايضا التأليفين الأول والرابع : مثلا «سقراط انسان أو $2 + 2 = 4$ » هى تضمن صحيح وهذا هو التأليف الاول ، كذلك «سقراط» مثلث أو $2 + 2 = 4$ انسان ، تضمن صحيح يقابل التأليف الرابع ، حيث إنه حق أن قضيتين باطلتين لا تفضيان الى شىء (٣٣) .

أما فيما يختص بالتضمن الصورى ، فهو كما يدل اسمه ، استنباط يستند الى صورة القضايا لا الى قيمتها من حيث الصدق أو الكذب الماديين . والظروف التى يتأتى فيها مثل هذا الاستنباط هى التى تحددها علاقة ما بين صورة «ن» وصورة «هـ» بغض النظر عن الصدق والكذب فى كل منهما . مثلا اذا علمنا أن القضية «ن» هى الكلية الموجبة ، وهى الكلية السالبة فاننا نستطيع القول بان «ن» تتضمن لا هـ ، وان «هـ تتضمن لان» دون حاجة بنا الى معرفة سابقة بالصدق والكذب فى كل من الطرفين اللذين يقوم بينهما التضمن الصورى ، كما نستطيع أن نقول هنا إن التضمن صحيح سليم دائما بفضل الصورة وحدها مهما كانت القضايا المعينة التى يمكن أن تعرض بدلا عن المتغيرين ن ، هـ .

مثال آخر أكثر ألفة عندنا عن التضمن الصورى هو مثال مبدأ القياس : اذا كانت ن تتضمن هـ ، هـ تتضمن و ، فان ن تتضمن و ، فتلك قضية صادقة فى نفسها صدقا مستقلا عن كل القضايا المحددة ذات المعنى التى يمكن أن تعرض بدلا عن المتغيرات ن ، هـ ، و ، وكذلك عما نعلمه عن صدقها وكذبها .

وهذا النوع من التضمن تعبر عنه اللغة بصيغة « اذا . . . اذن . . . » وهو لا يدعى بأن ن تتضمن هـ ، وهى تتضمن «و» تضمنا فعليا بل « يقول اذا كان الامر كذلك فان ن تتضمن و » واذن فهو تضمن لا يقوم بين قضايا محددة ، اى يمكن أن يقال لها صادقة أو كاذبة ، وانما يقوم بين عبارات فيها متغيرات ، وهذه المتغيرات ظاهرية - Apparent variables فحسب أى لا يتوقف عليها (على ما يوضع بدلا منها من قيم محددة) صدق أو كذب تلك العبارات كما هو الشأن فى المتغيرات الحقيقية Real Variables فتلك العبارات ذات المتغيرات الظاهرية صادقة دائما مهما عوضنا من قيم بدلا عن المتغيرات فيها . ولما كانت تلك العبارات ليست قضايا محددة مثل سقراط انسان ، فان رسل ادخلها فى زمرة الدوال القضائية Prop pfunctions واذن فالتضمن الصورى لـ « دالة قضائية » ، ولكنها حالة تمتاز بميزة طريفة هى انها صادقة فى نفسها اى بفضل الصورة وحدها . واذن فكل تضمن صورى هو دالة قضائية صادقة دائما بفضل الصورة وحدها ، وهى ككل صورى تندرج تحته طائفة كبيرة من التضمنات المادية ، كما أنها اخيرا تضمن «متغير» أكثر منه تضمن يشتمل على « متغيرات » . اذ ثبت أن المتغيرات هنا ظاهرية^(٣٤) .

ونوعا التضمن – كما يذهب رسل – ضروريان لدراسة حساب القضايا ، ولكن التضمن المادى هو موضوع القضايا المنطقية وحدها فى حين ان التضمن الصورى موضوع الرياضيات بالذات ويتنظم جميع قضاياها^(٣٥) .

سنعرض الآن لتعبير آخر من مجال الحساب التحليل للقضايا ، وهو تعبير قلما نصادفه مستخدما فى اللغة اليومية ، وأعنى به الجملة الناقصة الآتية « اذا كان فقط اذا كان » If, and only (أو اذا كان كذا وحده ولا شئ سواه) أو (فقط اذا كان . .) فاذا ارتبطت قضيتان بتلك الجملة الناقصة ينتج عن ذلك قضية مركبة تسمى بقضية التكافؤ - Equivalence وتسمى القضيتان المرتبطتان على هذا النحو ، الواحدة بالقضية على يمين التكافؤ والأخرى بالقضية على يسار التكافؤ . ونحن انما نهدف من إثبات التكافؤ بين قضيتين الى استبعاد امكان صدق إحداها مع كذب الأخرى ، ومن ثم فان قضية التكافؤ تكون صادقة اذا ما كان شرطها – الأيمن والأيسر – اما صادقين أو كاذبين معا ، والا كانت قضية التكافؤ كاذبة .

هذا ويمكن تحديد معنى التكافؤ على نحو آخر . فنحن اذا ما استبدلنا – فى قضية شرطية ما – كلا من المقدم والتالى بالآخر ، حصلنا على قضية جديدة تسمى بالقضية

العكسية Converse بالنسبة للقضية الاصلية (أو تسمى بعكس قضية معينة) . ولناخذ مثلا لذلك قضية التضمن الآتية :

١ - « اذا كان س عددا موجبا . كان اذن ٢ س عددا موجبا » نجد أن عكس هذه القضية سوف يكون كما يلي :

٢ - « اذا كان ٢ س عددا موجبا ، كان اذن س عددا موجبا » .

وكما يتضح من هذا المثال ، يحدث احيانا ان تكون القضية العكسية صادقة ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، يكفي لكى نتبين أن ذلك ليس قاعدة عامة ، ان نضع (س ٢) بدلا من (٢ س) فى القضية رقم (١) والقضية (٢) لنعرف أن القضية رقم (١) تظل صادقة بينما تصبح القضية رقم (٢) كاذبة^(٣٦) .

والآن ، اذا حدث وكانت قضيتان شرطيتان - احدهما عكس الأخرى - صادقتين معا ، امكن أيضا التعبير عن صدقهما معا بربط المقدم والتالى فى أى منهما باستخدام الالفاظ الآتية ، « اذا كان فقط اذا كان » .

وهكذا يمكن أن نستبدل بقضيتى اللزوم السابقتين - القضية الاصلية رقم (١) والقضية العكسية رقم (٢) - قضية واحدة هى :

« تكون س عددا موجبا ، اذا كانت ، فقط اذا كانت ٢ س عددا موجبا » . (ويمكن فى هذه القضية وضع أى شرط من شطرى التكافؤ مكان الآخر) .

وغالبا ما نستخدم الجملة الناقصة « اذا كان . . . فقط اذا كان » فى وضع التعريفات ، اى الاتفاقات التى تنص على أن المعنى الذى ينبغى ان ننسبه الى تعبير ما ، لم يرد من قبل فى مبحث معين ، وقد لا يكون مما يمكن فهم معناه مباشرة^(٣٧) .

وبعد أن تكلمنا عن القضية الشرطية وصلتها بالقضية الحملية ، ثم تكلمنا عن القضية الشرطية والتضمن المادى والصورى ، وعن قضية التكافؤ ، يجدر بنا أن نتكلم الآن عن عملية الاستدلال الشرطى ، وهى تلك العملية التى تعتمد اساسا على مبدأ التشريط Principle of Condition alization .

هناك ثلاث صور رئيسية للاستدلال الشرطى

- ١ - القياس الافتراضى .
- ٢ - القياس الانفصالى .
- ٣ - قياس الاحراج dilemma .

وهنا الآن النوع الأول من الاستدلال الشرطى ، ألا وهو القياس الافتراضى .
الذى يعد استدلالاً له مقدمة افتراضية كبرى ، ومقدمة افتراضية صغرى ونتيجة . وحتى
يكون هذا الاستدلال قوياً ، لابد لمقدمة القياس الكبرى أن تكون موجبة في المقدمة الصغرى
وأن يكون التالى موجباً في النتيجة . أو ينبغى لتالى المقدمة الكبرى أن يكون كاذباً في المقدمة
الكبرى ، وأن يكون المقدم كاذباً في النتيجة . تستتبع هذه القاعدة من طبيعة القضية
الافتراضية - إذ إن القضية الافتراضية تؤكد أن المقدم شرط أو اساس *a ground* (ولكنه
ليس بالضرورة الشرط أو الاساس الوحيد) للتالى . ايجاب المقدم هو ايجاب للتالى ، ولكن
ليس ايجاب التالى بالضرورة ، ايجاباً للمقدم لأنه قد لا يكون للتالى شرط أو اساس آخر
ما .

وبالمثل تكذيب التالى ، تكذيب للمقدم ، لأننا لكى نكذب ما يترتب عليه بالضرورة
شرط أو اساس يتضمن تكذيب كل الشروط او الاسس . فاذا كانت النتيجة كاذبة ، فلا بد
للمقدمات أن تكون كاذبة . ومن ناحية اخرى ، اثبات التالى ليس بالضرورة اثباتاً
للمقدم ، لأن التالى يمكن أن يستتبع من شروط أو أسس أخرى غير تلك التى ذكرت في
المقدم (٣٨) .

ويعنى مبدأ التشريط هنا انه اذا كانت النتيجة « ب » مشتقة بطريقة صحيحة من
المقدمات ، ١ ، ٢ ، ٣ . . . أن « فان القضية الشرطية » ١ ، ٢ ، ٣ . . . أن
« ب » هى قضية صادقة منطقياً .

ولكى يكون لهذا المبدأ معنى دقيق يجب أن يكون للعبارة « مشتقة بطريقة صحيحة »
معنى دقيق . ولشرح هذه العبارة فاننا نشير الى مبادئ الاستدلال المستخدمة في هذا النسق
او ذاك . ويعتبر هذا المبدأ أحد هذه المبادئ من جانب ، ولكنه ليس مجرد مبدأ استدلال ،
بل هو مبدأ من نوع خاص ، حيث يشير الى المبادئ الأخرى « أى يطبق عليها » بل إنه
يطبق حتى على تطبيقات قبلية له نفسه (٣٩) .

ويقول « ميتس » Mates « ولا يعنى هذا أن صحة البرهان تعتمد على قيم الصدق
Truth - values للمقدمات والنتيجة في القضية الشرطية بل تكون صحيحة فقط اذا كانت
المقدمات صادقة ، اذن تكون النتيجة صادقة ايضاً وهى لا تضمن لنا أن تكون أى من
المقدمات صادقة في الواقع ، بل إنها لا تعطينا حتى أية معلومة عن قيمة الصدق للنتيجة في
حالة واحدة أو أكثر من حالات المقدمات الكاذبة » (٤٠) .

٣ - القضية الشرطية والتضمن الدقيق :

لا يدخل في التضمن - كما عرضناه - أى ارتباط سببي بين القضايا ، كما أن قضية التضمن لا تستتبع صدق قضية تضمن أخرى . إنما تنحصر وظيفة التضمن في أنها تجعلنا قادرين على أن نستدل من قضية معينة ، باعتبارها صادقة ، على قيم صدق قضية أخرى . وإذا كنا عالمين بكل شيء omniscience فلن نحتاج الى التضمنات ذلك لاننا نكون في هذه الحالة عالمين بقيم صدق كل قضية . ولكن لاننا لسنا عالمين بكل شيء ، لذلك نجد أن التضمنات مفيدة ، لأنها تجعلنا نقرب من المعرفة . هذه العملية (الاقتراب من المعرفة) ، تعتمد على حقيقة انه من خلال البناء المنطقي للأشياء ، كما نعرفها ، توجد توليفات Combinations معينة للقضايا تكون مستحيلة ، لذلك اذا قمنا بعملية احتواء in-clusion لقضية ما في نسق معرفتنا ، لترتب على ذلك استبعاد ruling out قضايا أخرى .

الشيء الجوهرى هنا ، وان دالة « النفي » التى تقوم بعملية استبعاد بعض القضايا تعمل على النحو التالى :

« اذا كانت ق صادقة ، وق تتضمن ك ، لن نؤكد في هذه الحالة ، بل إننا لا نفكر حتى في ك . وكل ما فى الأمر ، نستبعد لا ك » . (٤١)

والآن اذا حاولنا أن نؤكد قضية مستحيلة ، فاننا في هذه الحالة نكف عن العمل من خلال بناء منطقي يأخذ بقيمتى الصدق الوحيدتين ، صادق او كاذب ، ونأخذ بمنطق يسمح لنا بقيم للصدق أكثر . لاننا في الحقيقة « لا يمكننا أن نستبعد أى شيء من العالم . ولو حاولنا أن نبعث بمنطق تفكيرنا في هذا العالم لأفسدناه ، واذا - افسدناه لن نجد في هذه الحالة مرسى لتفكيرنا » (٤٢) .

هذا بالضبط ما حاول « لويس » C. I. Lewis أن يقوله « تتضمن أية قضية مستحيلة ، قضية أخرى » . ذلك لاننا نستطيع ببساطة أن نستخدم الكلمة « يتضمن » في مثل هذا الارتباط ، بأن نفكر في الحالة التى تكون عليها القضية مستحيلة (٤٣) .

فلقد أدت التطورات المنطقية والرياضية الحديثة ، منذ القرن التاسع عشر ، إلى الكشف عن امكانية التفكير بصورة أوسع وأشمل بعيداً عن المنطق ثنائى القيم . وعلى سبيل المثال ، نجد أنه من الصعب في كثير من الاحيان في الرياضيات وبعض فروع العلم الاخرى أن يصرح بقيمتين للقضايا ، إما لانه لا يمكننا أن نبرهن على صدق القضايا

أو كذبيها ، أو لأن نسبة أى قيمتى الصدق أو الكذب للقضايا يفنى بنا الى تناقضات Con-tradi - Ctions (٤٤) .

ومن ثم ، ادخل « لويس » بالاشتراك مع لانجفورد Langford ، فى المنطق رموزا لافكار الجهة ، فرمز للممكن Possible بالرمز \vee وللمستحيل Impossible بالرمز $\sim \vee$ وللضرورى Necessary بالرمز $\sim \vee \sim$ ، كما رمز للاتفاق Contingent بالرمز $^{\circ}$ وقد قبل على نحو ما فعل ماك كول Mac Coll فى كتابة المنطق الرمزى وتطبيقاته « أن كل قضية مستحيلة تتضمن اية قضية ، وكل قضية ضرورية تكون متضمنة فى اية قضية » .

وقد تكلم عن نوع آخر من التضمن اسماء التضمن الدقيق . Strict Impl يستحيل فيه أن يكون التالى كاذبا عندما يكون المقدم صادقا . وأدخل فى المنطق رمزا جديدا له هو \leftarrow ، وجعل التعبير الرمزى $Q \leftarrow$ ك اختصاراً للتعبير الرمزى الموجه $\sim (Q \sim K)$ (٤٥) .

وقد نشأ منطق الجهات أو المنطق المتعدد القيم تحت تأثير المشكلات الرياضية والمنطقية ، مثل مشكلة القضايا الرياضية التى لا تقبل البرهان ، أو مشكلة القضايا المخالفة . Paradoxical prop (٤٦) .

وفىما يختص بمشكلة القضايا المخالفة ، نشر لويس عام ١٨٩٤ مشكلة أسماها « المخالفة المنطقية » ، وهذه المخالفة ليست مخالفة منطقية على ذلك النمط الذى قال به رسل ، وإنما هى أكثر من ذلك مخالفيات التضمن المادى والدقيق . ذلك لأنها تتعامل مع معانى الجملة الناقصة الغامضة « اذا اذن . . . » + ولأن حل هذه المشكلة ، يوضح لنا نقاطاً هامة متعلقة بمعنى الجملة الناقصة « اذا اذن » فاننا نتناولها هنا بشيء من التفصيل .

يملك آلن Allen محلا للحلاقة . يعمل فى هذا المحل عاملان هما براون Brown و كار Carr ، وحتى نتأكد أن المحل مواظب على عمله بشكل دائم ومنتظم ، يشترط ألا يكون الثلاثة (صاحب المحل والعاملان) خارج المحل فى آن واحد .

تستلزم هذه القاعدة بوضوح انه اذا كان كار وآلن خارج المحل ، فلا بد أن يكون براون داخله ، لأن آلن يعانى ضعفا شديدا من مرض مفاجيء داهمه ، فقد وضع قاعدة أخرى ، هى أن يصحب معه براون .

والآن ، لنجعل «أ» اختصاراً لـ «آلن» في الخارج ، وبالمثل «ب» و «ج» لكل من براون و «كار» . اذن يمكننا ان نذكر هاتين القاعدتين على النحو التالي :

(١) اذا كان (ج ، أ) اذن لا « ب » .

(٢) اذا كان « أ » يكون « ب »

واذا قمنا بتصدير (١) لكي يتقدم البرهان ، فاننا نحصل على :

(٣) اذا كان جـ (اذا كان أ اذن لا ب)

ولان (٢) اذا كان أ يكون ب نتيجتها الرئيسية «٣» اذا كان جـ (اذا كان أ اذن لا

ب) ، متناقضة مع (٢) ونحصل على :

(٤) اذا لا (أ اذن لا ب) ومن (٣) ، (٤) نحصل على :

(٥) لا جـ

وهكذا يبدو من قواعد «آلن» أنها تستلزم ألا يكون «كار» خارج المحل أبدا وهذه النتيجة «محالة» Preposterous ، لان الحس المشترك Commonsense يؤكد لنا انه عندما يكون الحلاقان الآخران داخل المحل ، او حتى عندما يكون آلن وحده داخل المحل ، يمكن أن يكون كار خارجه دون أى أنتهاك للقواعد .

أين إذن يكمن الخطأ في هذا البرهان ؟

ربما نلتبس الحل عنكل من جونسون ورسل W. E. Joknson and B. Russell فقد رفض كل منها – وذلك بإجراء التحليلات اللازمة للمشكلة – التحويل من (٢) الى (٤) ، على اساس « ن » اذا كان « أ » يكون « ب » وإذا لا (« أ » اذن لا « ب ») قضيتين غير متناقضتين .

وأعلن كل منهما انه « اذا كان أ يكون ب وإذا لا (أ ان ن لا ب) ، يمكن اعتبارهما قضيتين صادقتين معا ، وبدقة . وذلك عن طريق الوصل بينهما . وفي الحقيقة كان وصلهما موافقا لـ « لا ب » (٤٧) .

ولم يلبث ان هاجم « نيلسون » Nelson مخالفيات لويس للتضمن الدقيق . وكان لهذا الهجوم صدى واسع النطاق على العديد من المناطق .

قام اعترض نيلسون لمخالفات التضمن الدقيق على ما أسماه ارتباط المعاني - Conne- xion of meanings . ولأن وظيفة المخالفات - كما رأينا - كانت محددة ، إذ أن « ق تتضمن ك » تعنى بالتعريف انه « ليس من الممكن منطقيا ان تكون ق صادقة وك كاذبة » ، فان هذا يستتبع أنه اذا لم تكن ق صادقة منطقيا اذن تتضمن ق ، ك مهما كانت طبيعة ك . واذا لم تكن ك كاذبة منطقيا اذن تكون ك متضمنة في ق مهما كانت طبيعة ق .

وبالاضافة الى ذلك ، لان « ق غير متسقة مع ك » يعنى هذا ان « ق تتضمن لا ك » والقضية المستحيلة لا تتسق مع اية قضية مشتملة عليها^(٤٨) .

والشيء الاكثر اهمية في هذا الصدد ، هو محاولة لويس أن يستنبط المخالفات من قضايا لا يمكن انكار صدقها ، وذلك عن طريق نماذج من الاستدلال لا يمكن انكار قوته وصلابته وهذا ما يسمى « بالبراهين المستقلة » independent proofs لمخالفات التضمن الدقيق . أول هذه البراهين هي :

- (١) خذ أية قضية ممكنة ، ولتكن ق . ~ ق
- (٢) تتضمن هذه القضية ق
- (٣) وتتضمن أيضا ~ ق
- (٤) ولان تتضمن (٢) ق ٧ ك . وتتضمن (٣) و (٤) ك .

وهكذا تتضمن القضية المستحيلة ك ، مهما كانت طبيعة ك . تستخدم القضية العمومية لهذا البرهان الرمز « ← » ومعنى هذا أن أية قضية يمكن التوصل اليها توصف بالدور . والحقيقة انه ليس ثمة دور . فالنقطة الهامة لبراهين الاستقلال هي ان لويس كان متأكدا ان مقدم اى تعريف محكم للتضمن ، يمكن البرهنة عليه عن طريق خطوات تشتمل على براهين تمت البرهنة عليها جميعا بدقة .

اشار نيلسون الى أن نسق علاقات الاتساق Consistency واللزوم entailment (الوصل والفصل) ، ليست محتمة تماما بصدق القضايا المتعلقة بها ، كما انها ليست محتمة بدوال جهة هذه القيم ، انما هي محتمة بمعاني القضايا التي تكون في علاقة كل منها بالآخرى .

ويذهب نيلسون الى أن لويس قد ادخل في نسقه فكرة الاستحالة ومشتقاتها ولكنه استخدمها فقط باعتبارها دالة للعلاقة الممتدة extensional وبدلا من تفسير فصل القضية

ق ، ك باعتبارهما علاقة تنعقد الضرورة بين ق ، ك قد فسرهما باعتبارها قضية ضرورية ، تكون صادقة (سواء كان بينهما علاقة ضرورية أو أنها كانت صادقة في حد ذاتها)^(٤٩)

ويؤسس نيلسون نسقه الجديد على فكرة الاتساق ، ورمز بالرمز (هـ) للعلاقة التي تنعقد بين زوج من القضايا عندما لا يكون هنالك شيء في معانيها مثل إن الصدق في واحدة يحتم كذب الأخرى ، وذلك على النحو التالي :

$\sim \Diamond (C \supset E) \sim (C \supset E)$. وهو بهذا يتجنب برهان المخالفة كما أنه يرمز إلى اللزوم بالرمز (E) ، وهو ذلك الرمز الذي تم تعريفه في حدود فكرة الاتساق على النحو التالي :

$$C \supset E \text{ ك } = \dots (C \supset E) \text{ ك}$$

يزيل هذا ، بضرية واحدة المخالفات ، وبالمقارنة بينه وبين تعريف التضمن الدقيق :

$$C \supset K \text{ ك } = \dots \sim \Diamond (C \sim K)$$

يتضح أن الاختلاف بين النسقين ينحصر في أن نيلسون قد ألف بين العنصر الجهوى الذى قال به لويس في العلاقة بين القضيتين ، ومن ثم اوضح أن جهات القضايا نفسها غير متسقة .

ويرمز نيلسون إلى « ق غير متسقة مع ك » بالرمز ق/ك ، ويعرفها على النحو التالي :

$$C/K \text{ ك } = \dots (C \supset K)$$

واختصارها المنطقى يمكن أن يكون على هذا النحو

$$C \supset K \text{ ك } = \dots C/K \text{ ك}$$

ويتضح أخيرا ان « ن ز هـ » لا يشكلان مجموع القضيتين aggregate ، بل هما تعبير عن وحدة قوية بين « ق وك » . ومرة أخرى « ق ك لا يستلزمان ل »^(٥٠) .

كان هذا هو خلاصة الهجوم الذى شنه « نيلسون » على مخالفات « لويس » . غير أن باركز Burks وكوبى Copi ، قد توجهوا وجهة أخرى ، عندما رفض كل منهما الحل الذى اتى به كل من جونسون ورسل لمخالفات لويس .

اذ رأيا أن الوصل Conjunction الذى قال به « رسل » يمكنه حل المشكلة عن طريق تفسير الفرضيات باعتبارها امثلة للتضمن المادى . ويناسب هذا الحل أى رجل يقوم

بصياغة قوانين . أما في حالتنا هذه ، اذا قمنا بتفسير هذه الامثلة على اعتبار انها امثلة للتضمن المادى ، لن يكون حلنا للمسألة مرضيا بشكل كاف . « اذ يمكننا تفسير هذه المشكلة بشكل أكثر موافقة . بجعل هذه التضمنات تضمنات سببية Causal impl لا مجرد تضمنات مادية » (٥١) .

وحول هذا الموضوع يدور حديثنا في الفصل التالى .

الهوامش

- (١) Latta R. & Macbeath , A. , "The Elements of Logic ., "Macmillan & Co. LTD. London . 1949 . P. 89 .
- (٢) Lbid P. 90 .
- (٣) Ibid . p. 91.
- (٤) Ibid p. 92.
- (٥) Ibid p. 93.
- (٦) Stebbing , L., Susan., "A Modern Elementary Logic "., Methuen & Co. Ltd. London . 1954. pp. 19, 20.
- (٧) محمد جلوب فرحان : تحليل ارسطو للعلم البرهانى : منشورات وزارة الثقافة والاعلام بغداد ، ١٩٨٣ : ص ٨٩
- (٨) المرجع السابق : ص ٩٠
- (٩) يان لوكاشيفتش : نظرية القياس الارسطية من وجهة نظر المنطق الحديث . ترجمة د . عبد الحميد صبره : منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٦١ ، ص ٧٠ ، ٧١ .
- (١٠) المرجع السابق : ص ١٩٠
- (١١) احمد انور ابو النور : اهمية فكرة التضمن في المنطق الرياضى . رسالة ماجستير غير منشورة . مكتبة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٢
- (١٢) المرجع السابق : ص ٤٢
- (١٣) عثمان أمين : الفلسفة الرواقية : مكتبة الانجلو المصرية : القاهرة : ١٩٧١ ، ص ١٣٥ ص ١٣٦ .
- (١٤) على سامى النشار : المنطق الصورى منذ ارسطو حتى عصورنا الحاضرة : دار المعارف ط ٤ ، القاهرة : ١٩٦٦ ، ص ٤٦٧
- (١٥) المرجع السابق : ص ٤٥٦
- (١٦) محمد ثابت الفندى : اصول المنطق الرياضى (لوجستيقا) دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٤ ، ص ١٢٤ ، ١٢٥
- (١٧) Latta & Macbeath . , "The Element "., op, cit p. 94
- (١٨) Ibid. P. 12.

- Ibid pp. 95, 96 (١٩)
- Ibid. pp. 98 (٢٠)
- Ibid . pp. 98, 99. (٢١)
- Ibid. p. 102 . (٢٢)
- Ibid. p. 103. (٢٣)
- Copi, Irving , M. "Introduction to Logic "., Macmillan Pub . Co. , Inc. (٢٤)
- Now york. Lodon . I& 72 p. 258.
- Ibid.PP. 258, 59. (٢٥)
- محمد السرياقوسى : التعريف بالمنطق الرياضى : دار الفكر العربى - الاسكندرية ١٩٧٨ : ص ٣٢٧ (٢٦)
- المرجع السابق : ص ٤٩٣ ، ٤٩٤ (٢٧)
- Stebbing., A modern Elementary ., op, Cit. p. 20. (٢٨)
- عل سامى النشار : المنطق الصورى منذ ارسطو . . مرجع سابق : ص ٤٥١ (٢٩)
- الفرد تارسكى : مقدمة للمنطق ، ولنهج البحث فى العلوم الاستدلالية ، ترجمة د . عزمى اسلام . راجعه د . فؤاد زكريا الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة : ١٩٧٠ ص ٥٩ ، ٦٠ (٣٠)
- المرجع السابق ص ٦١ ، ٦٢ (٣١)
- محمد ثابت الفندى اصول المنطق الرياضى : مرجع سابق : ص ١٥٧ : ١٥٨ (٣٢)
- المرجع السابق ص ١٦٠ (٣٣)
- المرجع السابق ص ١٦١ ، ١٦٢ (٣٤)
- المرجع السابق ص ١٦٣ (٣٥)
- الفرد تارسكى مقدمة للمنطق : مرجع سابق : ص ٦٨ : ٦٩ (٣٦)
- المرجع السابق ص ٦٩ ، ٧٠ (٣٧)
- Latta & Macbeath. op, Cit. pp. 191. 92. (٣٨)
- أحمد أنور ابو النور : أهمية فكرة التضمن . . . مرجع سابق : ص ٩٤ (٣٩)
- Mates, Benson, Elementary Logic., sxc. edi Oxford Univ . Press, (٤٠)
- Inc. U. S. A . 1972. P. 7.
- Bennett, Jonathan., Meaning And Implication ., (٤١)
- Mind vol. LXIII. October 1954. p. 462
- Ibid . p. 463 (٤٢)
- Ibid . (٤٣)
- ماهر عبد القادر محمد/ المنطق الرياضى . التطور المعاصر : دار المعرفة الجامعية الاسكندرية : ١٩٨٠ : ص ٢٥ (٤٤)
- محمد السرياقوسى التعريف بالمنطق الرياضى : مرجع سابق : ص ٢٧٩ (٤٥)
- ماهر عبد القادر محمد المرجع السابق الذكر : ص ٢٦ ، ٢٧ (٤٦)
- Burks, A. Copi, W., Lew is CArrols Barber Shop Parado Mind (٤٧)
- Vol LIX. April 1950. pp. 219, 20.
- Bennett. Meaning . , op, Cit. P. 451. (٤٨)
- Ibid . p. 452. (٤٩)
- Ibid p. 453. (٥٠)
- Burks & Copi . op. , Cit . p. 220. (٥١)

الفصل الثاني

منطق الجهات السببية

منطق الجهات السببية

انطلاقاً من مقولة هيوم الشهيرة بأنه «لا ضرورة بالذات في العلاقة السببية» حاول العديد من المناطق في عصرنا الحالي ، تقديم تصور للضرورة من خلال منطق الجهات السببية The Logic of causal Modalities . ولقد رأينا أن المناطق الذين اتوا بعد رسل امثال لويس ونيلسون وغيرهما ، قد حاولوا عن طريق المنطق الجهوى Modal Logic السعى وراء محاولة العثور على قيم اخرى للصدق بدلا من قيمتى الصدق ، صادق ، وكاذب ، فلجأوا إلى تصورات الجهة مثل ضرورى ، وممكن ، ومستحيل . غير أن المناطق المعاصرين رأوا أنه لا بد من التمييز بين الجهات المنطقية (الضرورى منطقيا ، والممكن منطقيا وهكذا . .) والجهات السببية (الضرورى سببيا والممكن سببيا ، وهكذا . . .) وعن الجهات السببية يقول «كارناب» : «فى رأى أن منطق السببية ممكن ، وإلى الآن ، تم انجاز اعمال قليلة للغاية ، فى هذا المضمار»^(١) .

ويذكر «كارناب» ان المحاولة الاولى التى تمت لتأسيس نسق من هذا النوع كانت على ايدى آرثر باركز ARTher Burks . فلقد اقترح باركز نسقا من البدهيات ، ولكنه كان ضعيفا للغاية ، فلم يوضح بالفعل تحت أى من الحالات يمكن أن نلاحظ القضية الكلية باعتبارها قضية ضرورية سببيا . ولقد تناول آخرون بشكل اساسى ، نفس المشكلة ، ولكن باصطلاح مختلف . فعل ذلك على سبيل المثال ، هانز ريشنباخ H. Richenbach فى كتابه «الصغير القضايا النولوجية والعمليات المسلم بها»^(٢) .

Nomological Statements and Admissible Operations .

وقد سبق أن رأينا كيف توجه كل من باركز وكوبى وجهة أخرى ، عندما رفض كل منهما الحل الذى أتى به رسل وجونسون لمخالفات لويس ، وذلك عن طريق الأخذ بالتضمنات السببية بدلا من التضمنات المادية .

١ - الصلة بين منطق الجهات السببية والشرطيات المعاكسة للواقع :

كان رفض التضمنات المادية ، سببا رئيسيا لطرح باركز نسقا آخر عام ١٩٥١ في مقاله الشهير « منطق القضايا السببية » The Logic of Causal Propositions يتميز نسق باركر باستخدام الثابت ، « C » للإشارة الى علاقة التضمن التي تعتد بين « Q » و « K » عندما تكون الشروط التي تم التعبير عنها بـ « Q » كافية سببيا لصدق « K » . كما يمكن التمييز بين نسق التضمن الدقيق والتضمن السببي من جهة ، وبين نسق التضمن المادي من جهة أخرى ، في حدود ما يطلق عليه أحيانا صفة القوة Strength أى قوة كل منها في التعبير عن قيم الصدق المتعددة . فعلى سبيل المثال « $Q \rightarrow C$ » و « $Q \leftarrow K$ » يتضمن « Q » $\sim (Q \sim K)$. كما يمكن التمييز بين نسق التضمن الدقيق من ناحية والتضمن السببي من ناحية أخرى عن طريق المبدأ الذي يقول إن « $Q \leftarrow K$ » يتضمن « $Q \rightarrow C$ » وليس العكس بالعكس .

وكتوضيح لكل من « $Q \leftarrow K$ » و « $Q \rightarrow C$ » في لغتنا الشائعة . نقول إنه عندما تلاحظ أن « K » متبوعة بـ « Q » تعنى في بعض الأحيان التأكيد على أن « $\sim K$ » مع Q يقعان في تناقض ذاتي ، وتكون النتيجة كاذبة أو محالية Paradoxical ، وتعنى في أحيان أخرى أن الشروط التي تعتقد لـ « Q » تكون كافية لانتاج الشروط التي تعتقد لـ « K » . وإذا أردنا توضيح « $Q \sim K$ » بمثال ، لقلنا انه « إذا أكلت الكعكة الخاصة بك حيثل لن يكون لديك كعكة كما أن مثال « $Q \rightarrow C$ » هو « إذا ابتلع كلبى سما ، اذن لكان كلبى قد مات » . كما يمكننا بالاضافة الى ذلك توضيح « $Q \rightarrow C$ » بتناقضها مع المثال السابق ، وذلك عن طريق قضية بعيدة الاحتمال من حيث امكان حدوثها ، مثل « إذا كان لكلبى ذيل أبيض ، اذن لكان قد مات » (٣) .

ولكى نتمكن من توضيح التضمن السببي ، علينا أن نشير الى « A » باعتبارها شيئا أثقل من الهواء ، فنقول : « إذا تركنا A ، حيثل تسقط على الأرض » . ويمكن اختصارها الى « T » تركنا ، « S » تسقط ، فنختصرها الى « T » « A » « S » (أ) . ومن ثم نكون قد تحققنا من ان التضمن السببي لا يمكن تحويله الى تضمن مادي ، وعلى الرغم من ان « T » « A » « S » (أ) لا تؤكد علاقة قوية حيث انها ليست تضمنا دقيقا ، الا أنها مع ذلك تؤكد علاقة أقوى ، إذ إنها ليست مجرد موضوع حقيقى أو مادي . فلا تصدق « $Q \rightarrow C$ » « K » دائما ، عندما تكذب « Q » ، ولكنها تصدق فقط ، عندما يكون هنالك ارتباط سببي

بين المقدم والتالى . ومن ثم تكون القاعدتان (١) ، (٢)* تعبيراً اكثر احكاماً ، ليس باعتبارهما « (ج . ا) $\sim \text{ا} \supset \text{ب}$ » و « $\text{ا} \supset \text{ب}$ » ولكن باعتبارهما :

(١) (ج . ا) $\supset \sim \text{ب}$

(٢) $\text{ا} \supset \text{ب}$

والآن تكون القضيتان « $\text{ا} \supset \text{ب}$ » و « $\text{ا} \supset \sim \text{ب}$ » متناقضتين حتى اذا لم تكن القضيتان « $\text{ا} \supset \text{ب}$ » و « $\text{ا} \supset \sim \text{ب}$ » متناقضتين ومن ثم يكون الاستدلال من (٢) الى (٤) $\sim (\text{ا} \supset \sim \text{ب})$ صحيحاً . وبناء على ذلك ينبغي النظر الى مشكلة مخالفة كارول في علاقتها مع (٣) ، وحتى يتم لنا ذلك ، نفترض ان لـ (٣) الحالات الممكنة التالية :

(١٣) (ج . ا) $\supset (\text{ب} \sim \text{ب})$ ،

(٣ ب) (ج . ا) $\supset (\text{ب} \sim \text{ب})$ ،

(٣ ج) (ج . ا) $\supset (\text{ب} \sim \text{ب})$ ،

(٣ د) (ج . ا) $\supset (\text{ب} \sim \text{ب})$.

واذا طبقنا بين (٤) و (١٣) أو (٣ ب) لحصلنا على نتيجة قوية للقضية الحالية « $\sim \text{ج}$ » . وهكذا اذا فحصنا الخطوة من (١) الى (٣ ا) أو (٣ ب) وتفحصنا الامر بعناية اكثر ، لتبين لنا ان ايا من هذه الخطوات لم يكن صحيحاً . اذ يمكننا ان نقرأ « $\text{ق} \supset \text{ك}$ » باعتبارها تأكيداً للشروط التى تم التعبير عنها « ق » الكافية سبباً لصدق « ك » . ويمكننا تلخيص النتائج التى توصل اليها « باركز وكوب » ، بقولنا ان التهجيتين اللتين شكلهما :

(أ) (ق ك) $\supset \text{ل}$ ، $\therefore \text{ق} \supset (\text{ك} \supset \text{ل})$ ،

و (ب) (ق ك) $\supset \text{ل}$ ، $\therefore \text{ق} \supset (\text{ك} \supset \text{ل})$ ،

قضيتان غير قويتين ، على حين أن القضيتين اللتين شكلهما :

(ج) (ق ك) $\supset \text{ل}$ ، $\therefore \text{ق} \supset (\text{ك} \supset \text{ل})$ ،

و (د) (ق ك) $\supset \text{ل}$ ، $\therefore \text{ق} \supset (\text{ك} \supset \text{ل})$ ،

قضيتان قويتان^(١) .

* انظر القاعدتين اللتين وضعهما آلن فى نهاية الفصل السابق .

غير أن منطق الجهات السببية ، قد شهد تطورا كبيرا ، عندما ارتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة « القضايا الشرطية المعاكسة للواقع » * Counterfactual Conditionals والحقيقة أن مشكلة الشرطيات المعاكسة للواقع ، تعد من المشكلات المنطقية شديدة التعقيد ، لذلك بُذلت محاولات متعددة - فيما يقول « كارناب » - لتحليل المعنى الدقيق للقضايا الشرطية المعاكسة للواقع ، وما نشأ عن ذلك من مشكلات صعبة . وكان شيشولم (١٩٤٠) ونيلسون جودمان N. Goodman من بين أول الذين كتبوا حول هذا الموضوع . ومنذ ذلك الحين تبعهما مؤلفون كثيرون بكتابات أخرى ، غير أن أحدا منهم لم يقل الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع .

وتنحصر المشكلة التي تدور حولها تلك الكتابات ، وعلى وجه التحديد ، في هذا السؤال :

ماهى العلاقة بين القضايا الشرطية المعاكسة للواقع - والتي ستدخل ضمن تصور الضرورة السببية - ومشكلة المنطق الجهموي ؟ (٥)

وقبل الدخول في هذا الموضوع الشائك ، علينا أولا توضيح معنى القضية الشرطية المعاكسة للواقع ، ثم نعرض بعدها مباشرة للدوافع ، التي حست بهؤلاء المناطق لمحاولة بناء نسق منطقي متكامل يقوم على الشرطيات المعاكسة للواقع .

تؤكد القضية الشرطية المعاكسة للواقع ببساطة ، على أنه إذا لم يكن هذا الحادث قد وقع بالفعل ، اذن لكان حادث آخر معاكس له قد وقع . مثال ذلك قولى « إذا اتبعنا سياسة مختلفة تجاه اسرائيل في الستينات من هذا القرن لما قامت حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولما انهزمنا » . واضح هنا أن تأكيدى هذا يقوم على اقتناع أو اعتقاد . فإذا كان اعتقادى هذا صحيحا ، فلا بد أن يكون متسقا مع كل الحقائق الأخرى ، والآراء المتفقة معه في أى

* حاول البعض ترجمة هذا المصطلح بالقضايا الشرطية غير الواقعية . والحقيقة ان الترجمة الدقيقة لهذا المصطلح عملية صعبة ، خاصة وان هذا المصطلح الحديث لم يدخل بعد قواميس اللغة في اللغات الاجنبية . غير اننا نرى ان الترجمة السالفة غير دقيقة على الاطلاق ، ذلك لانها توحي أن هناك قضايا غير واقعية أى قضايا لا وجود لها على الاطلاق في عالم الواقع ، وقد تنسب إلى عالم آخر غير عالمنا الواقعى ، وقد يكون هذا العالم خرافيا مثلا . غير ان القضايا الشرطية المعاكسة للواقع لا تعنى هذا المعنى ، انها تشير إلى قضايا معاكسة لقضايا اخرى تمت بالفعل في الواقع . لذلك نرى شيشولم يستخدم المصطلح Contrary-To-Fact الذى يعنى « على العكس من الواقع » أو - المتعارض مع الواقع » في بداية حديثه عن هذا النوع من القضايا ، ولقد تطور المصطلح بفرض الایجاز إلى Counterfactual ، وهو يعنى نفس المعنى الذى يعنيه المصطلح الاول كما سيتضح لنا من سياق معناه .

مناقشة للسياسة المعاصرة لكن الحقيقة الواقعية تؤكد « اننا اتبعنا سياسة معينة تجاه اسرائيل في الستينات أدت الى قيام حرب يونيو ١٩٦٧ ، واننا قد انهزمنا » . وواضح هنا ، اننى عندما قلت العبارة الاولى ، كنت متأكداً أن عنصرها الشرطى كاذب . وقد يقول لى قائل « واذا كنت متأكداً أن عنصرها الشرطى كاذب ، اذن لماذا قلتها من حال الأصل » ؟ أقول له « لاننى عندما قلتها كنت أعتقد أن الشرط الذى وضعته لها ، شرط صادق . ويعنى هذا اننى عندما افترضت اننا اذا اتبعنا سياسة مختلفة تجاه اسرائيل لما انهزمنا ، وحيث اننا لم نتبع مثل هذه السياسة المفترضة ، المختلفة تجاه اسرائيل ، لذلك انهزمنا ، يكون شرطى هنا صادقاً من الناحية المنطقية*».

ويستند أصحاب هذا النوع من المنطق على أننا عادة ما نعبر عن جزء هام من معرفتنا على شكل قضايا احتمالية ، أى أننا نمتلك قدراً من المعرفة عما قد يحدث أو سوف يحدث اذا تحققت شروط معينة^(٦) لهذا نراهم يستخدمون المصطلح « الصيغة الشرطية الاحتمالية » Subjunctive Conditional والمصطلح الشرطى المتعارض مع الواقع Con- trary - to - Fact cond .

والذى تطور الى الشرطى المعاكس للواقع . Counterfactual Cond بمعنى واحد ، اذ يمكننا وضع احدهما مكان الآخر ، دون اخلال بالمعنى .

ويرون ان الكثير من الشرطيات المعاكسة للواقع ، لا يتم التعبير عنها فى حدود زمانية مكانية ، اذ إننا عندما نقول بشرطية معاكسة للواقع ، نكون فى الحقيقة مقتنعين أنها متعارضة بالفعل مع الواقع ، أى أنها لا تعبر عن واقع فعلى يتم فى زمان ومكان محددين ، انما كل ما فى الامر اننا نعتقد بأنه اذا لم يحدث هذا الحادث الذى تم فى الواقع الفعلى ، اذن لكان حادثاً آخر معاكساً له ، وقد وقع . وبناء على ذلك ، لا يهمنى صدق أو كذب الصيغ الشرطية الاحتمالية . يقول شيشولم « من وجهة النظر الاستمولوجية ليس من المهم ان تكون الصيغ الشرطية الاحتمالية صادقة أو كاذبة . اذ ان لويس قد أكد على وجود شرطيات يمكن التعبير من خلالها ، وبشكل مناسب ، عن الاسباب الكامنة خلف نشاطنا التلقائى ، فمثل هذه الشرطيات اساسية لوجود ما هو فعال ، وهذه القضايا التى تأخذ

* ذلك لانه اذا اجتمع صدق أو كذب التالى مع كذب المقدم تكون النتيجة صادقة منطقياً . راجع الجدول الرمزى لصدق القضايا الشرطية ، الفصل السابق .

الشكل « اذا . . . حيثئذ . . . » تصلح لكل من الصادق والكاذب معا ، وهي مستقلة عن الصدق أو الكذب الذي تذكره في المقدم ،^(٧) وعلى سبيل المثال اذا حاولت أن تتجنب السقوط في بركة ماء ، فذلك لاننى اعتقد اذا سقطت ، فسوف اتبلل . ولاننى اعتقد بأن هذا الشرط صادق فانى اسعى الى عدم تحققه . واذا طبقت هذا على مثالنا عن حرب يוניو ١٩٦٧ لقلت اذا حاولنا أن نتجنب اتباع هذه السياسة المعينة تجاه اسرائيل إذن لسعينا الى عدم قيام الحرب « وذلك لاننى اعتقد اننا اتبعنا هذه السياسة الخاطئة ، فسوف تؤدى بنا الى الهزيمة .

يقول شيشولم : ومن الأمثلة التى ذكرناها فى شرح معنى الشرطية المعاكسة للواقع ، يتضح عدم امكان تحويل ما نريد التأكيد عليه فى لغة رمزية . وبمعنى آخر لا يمكننا ان نستخدم ثابت التضمن الذى رمزه « C » والذى يستخدم عادة فى المنطق الشرطى^{(٨)*} .

وبعد أن عرضنا لمعنى الشرطية المعاكسة للواقع ، علينا ان نتعرف الآن على الدوافع التى حدث بهؤلاء المناطق الى محاولة بناء نسق منطقى متكامل يقوم على الشرطيات المعاكسة للواقع ، ويهدف فى النهاية الى استيعاب حالات وأشكال المبدأ السببى .

كان هناك — كما سبق أن ذكرنا — نقد هيوم الشهير للسببية . وكان مذهب اليه هيوم فى بؤرة اهتمام الفلاسفة التالين له ، واستمر هذا الاهتمام الى يومنا هذا . ومنذ عصر هيوم ، والى يومنا هذا ، كانت أكثر التحليلات أهمية للسببية قد تمت عن طريق ماخ وبوانكاريه ورسل ، الى آخر الفلاسفة الذين عرضنا لهم فى الباب الأول . وقد حاول العديد من هؤلاء الفلاسفة شرح ما تعنيه كلمة ضرورة عندما تنطبق على قوانين الطبيعة ، وذهب مؤلف المانى يدعى برنارد بافن B. Bavink الى أن « الضرورة فى القوانين الطبيعية ضرورة منطقية » . ولكن معظم فلاسفة العلم لم يوافقوه على ذلك ، بل ان بعض الوضعيين المناطق ، الغارقين فى محاولات تحويل معارفنا الى مجرد علاقة منطقية ، قد انتقدوا هذا الرأى . يقول « كارناب » :

* غير ان هذا النوع من الشرطيات المعاكسة للواقع قد استخدم فى تطوره المعاصر ، اغلب مصطلحات ورموز المنطق الشرطى التقليدى ، واستحدث مصطلحات ورموزا حديثة راجع الفصل الثانى من الباب الاول .

« وفي رأيي ، هذا خطأ تام ، اذ إن الضرورة المنطقية تعنى الصلاحية المنطقية Logical Validity فالقضية تثبت فقط منطقيا ، اذا لم تقل شيئا عن العالم ويأتى صدقها هذا عن طريق قيمة معانى الحدود التى تؤلفها . أما قوانين الطبيعة فهى عارضة Contingen ،^(٩)

ولأن قوانين الطبيعة عارضة - كما أثبت ذلك العلم الحديث - أى أنها ليست ضرورية ضرورة مطلقة . ولأن المنطق المعاصر شهد تطورا كبيرا على أيدى لويس وباركز وشيشولم وغيرهم ، كان من بعض نتائجه محاولة وضع أنساق منطقية تتعدى قيمتى الصدق (صادق وكاذب) ، والقول بقيم متعددة للصدق (ضرورى ، ممكن ، مستحيل) ، لذلك قام بعض المناطق بمحاولات جزئية ترمى فى النهاية الى استيعاب حالات وأشكال المبدأ السببى ، وكان ضمن هذه المحاولات المحاولة التى قام بها « ويزدم » عام ١٩٤٥ ، لوضع معايير للمحتمية السببية على أساس ان السببية ليست سوى علاقة وظيفية منطقية ، وتبعه العديد من المناطق الذين حاولوا بناء ما يسمى بمنطق الجهات السببية . وعلى الرغم من الصعوبات الشديدة التى واجهتهم ، والتى عاقت محاولاتهم هذه ، الا أن مثل هذه المحاولات لا تزال مستمرة الى يومنا هذا .

وقبل أن نعرض هذه المحاولات ، علينا أن نجيب أولا عن السؤال الذى طرحناه بصدد العلاقة بين الشرطيات المعاكسة للواقع - والتى ستدخل ضمن قصور الضرورة السببية - ومشكلة المنطق الجهوى .

٢ - الشرطيات المعاكسة للواقع والقضايا الدالية :

يذهب « شيشولم » الى أننا عندما نكون ازاء تجربة حاسمة ، ونقرر أن نعيد النظر فى الموقف ، لنضع فى اعتبارنا ما قد يحدث اذا كانت هناك افتراضات صحيحة وما قد يحدث اذا كانت هناك افتراضات خاطئة ، فان الصيغة الشرطية الاجتماعية تكون أساسية عندئذ فى التعبير عن مثل هذه المواقف . فاذا كنت اعتقد فى صدق المقدم بقولى « اذا كان الامر كذا . . اذن سيصبح كذا . . ولكنك ترى انه كذا . . » قد تواجه بالقول إن هذا الحديث كشفى الطابع ، ولا يأتى بجديد . ولكن عندما نحول تأكيداتنا الشرطية بغرض الوصول الى « برهان » أو « حجة » نجد أنفسنا غارقين فى الصيغ الشرطية الاحتمالية . وبالمثل لكى نكون قادرين على تكذيب نظرية ما ، وإثبات أنها عبث محض ، علينا أن نعبر عنها فى صيغة شرطية احتمالية ، وذلك لأننا نجهل قيم الصدق المركبة منها^(١٠) .

يدخل هذا النموذج الشرطي - فيما يقول شيشولم - ضمن ما أطلق عليه برود Broad وكارناب اسم الصفات التنظيمية dispositional adjectives أو تنظيم الحدود . -disposi- tion terms فان حدودا مثل « طبع » و« هش » و« قابل للدويان » . الخ تستخدم عندما نريد الإشارة الى طبائع أو إمكانات شيء ما . ولقد أشار « برود » الى أننا عندما نحول صفة تنظيمية الى صيغة شرطية ، فإننا في الحقيقة نقوم بعملية ترتيب أو تنظيم مفترض يأخذ هذا الشكل « اذا كان هذا النوع في هذه الحالة ، وفي هذه العلاقات المعينة لأشياء أخرى معينة ، وأنواع أخرى معينة ، إذن من الممكن لهذا النوع الخاص من الحوادث المعينة أن يحدث سواء كان ذلك بواسطة هذا النوع الخاص أو بواسطة واحدة من تلك الأشياء الأخرى » فإذا قلنا على سبيل المثال إن شيئا ما « هش » كأننا نقول: « اذا تحققت شروط معينة إذن لتتشم هذا الشيء . كما أننا عندما نقول إن جوزة البلوط هي شجرة بلوط بالقوة ، كأننا نقول إنه تحت شروط معينة يمكن لها أن تتوافر أو هي توافرت بالفعل ، إذن لنمت جوزة البلوط وأصبحت شجرة . ويقول « برود »: « تزداد هذه الامكانية بارجاحية تحقق هذه الشروط » . وإذا قلنا على سبيل المثال إن شخصا ما ، معرض لمرض العصاب ، كأننا نقول ، انه تحت شروط معينة من الممكن أن يصبح هذا الشخص عصائيا ، ومن الممكن أيضا تحت نفس هذه الشروط التي يتعرض لها شخص آخر سوى ألا يصبح عصائيا . أن فكرة التنظيم هذه أساسية ، وبصفة خاصة في المسائل الفلسفية القديمة المتعلقة بالامكانية أو الارجاحية (١١) .

ويرى « شيشولم » أن الشرطي أو الشرطي المعاكس للواقع يتطلب صياغة دقيقة لوضع تأكيدات ، تبت أنها قوية في كل من الفلسفة والعلم والبحث العادي . وعلى الرغم من أن هناك صعوبات شديدة تواجهنا عند التعرض لتحليل معنى هذه التأكيدات ، إلا أن ذلك لا يبرر نبذ هذه المسائل المتعلقة بالشرطيات المعاكسة للواقع ، بدهوى أنها « مشكلات زائفة » أو أنها لا تقول أى شيء على الإطلاق . ولكن علينا - فيما يقول شيشولم - أن نتفق مع « برود » في أن التمييز بين ما سيكون ، وما يمكن أن يكون ، يمكن أن ينطبق على « شيء ما واقعي » إذ إن - الفلسفة لا يمكنها أن تقدم شيئا ما مجهله (١٢) . وبناء على ذلك حاول « شيشولم » أن يحرز بعض التقدم ، في سبيل توضيح وحل هذه المشكلة المعقدة ، نوجزها فيما يلي :

١ - أول المشكلات التي واجهت شيشولم هي رد الصيغة الشرطية الاحتمالية التي رمزها (ق) (ك) اذا كانت (ق) هي Ø و(ك) هي لا . إذن لا يمكن لـ (ك) أن

تكون (ق) . الى قضية دلالية indicative * statment بحيث يمكن لهذه القضية أن تعبر عن الصيغة الشرطية الاحتمالية السالفة ، أصدق تعبير ، ومن ثم ، يمكننا أن نختزل بعض الصيغ الشرطية الاحتمالية الى شكل أبسط أى نختزلها الى الشكل الرمزي :

« اذا كانت ق هي \emptyset اذن لكنت ق هي Ω » .

او « اذا كانت أ هي \emptyset اذن لكنت أ هي Ω » .

بحيث تشير «أ» الى اسم مناسب ، ولكن تظل بقية الصيغة الشرطية معقدة . لذا يحاول « شيشولم » أن يجد طريقة حديثة لحل هذه المشكلة ، ويلتمس الحل في نظرية رسل في الاوصاف Descriptions ، وذلك بأن ننظر الى مشكلة الصيغ الشرطية الاحتمالية باعتبارها مشكلة ابستمولوجية وميتافيزيائية تماما كما هي مشكلة منطقية ولغوية . ومن ثم لا تكون هناك مشكلة مرتبطة بتلك الصيغ الشرطية الاحتمالية التي هي صحيحة منطقيا . فاذا قلنا على سبيل المثال قضية تحليلية صيغتها « اذا كان هذا الحيوان ذا أربع ، إذن لكان له أربعة أرجل » اذن لأمكننا فهم استدلال لصيغة شرطية احتمالية أو لصيغ شرطية معاكسة للواقع ، عن طريق النظر الى معناها ، ومن ثم تصبح القضايا الدلالية غير واقعية (٢١٢) .

٢ - وثاني المشكلات التي واجهت « شيشولم » هي محاولة حذف الشرطى المعاكس للواقع . وهي تلك المشكلات التي طرحها رامسى في عمله المنشور بعد وفاته « القضايا العامة والسببية General Propositions and causality وهي على النحو التالى :

اذا افترضنا اعتقادى في الجملة الشرطية التالية « اذا شاهدت هذه المسرحية اذن لما كنت استمتعت بها » . هذا الاعتقاد مبنى على تخمين مفاده أنك لم تذهب لمشاهدة هذه المسرحية . ويمكننى وصف هذا الموقف على النحو التالى :

« أعتقد أنك لن تكون Wouldn'tbe مصيبا في ذهابك الى المسرح وذلك لأن لدى (أو أعتقد بأن لدى) معلومة تفيد ، أنك اذا ذهبت لمشاهدة هذه المسرحية ، اذن لأمكننى استنتاج هذه النتيجة ، وهي أنك لن تستمتع بمشاهدتها » . ذكر رامسى فحوى المشكلة بأن جعلنا نقول مع « مل » إنه اذا كانت «ق» اذن ك « تعنى أن «ك» قد تم الاستدلال عليها من «ق» لأن «ق» تشتمل على حقائق وقوانين معينة لم تذكر ، فان مثل هذه الحقائق والقوانين تتضح لنا وبطريقة ما ، من سياق الكلام . اذن ما طبيعة الرباط الذى استدللنا على أساسه ك ؟

• اى الى صيغة تين الحالة بوضعها حقيقة موضوعية ، لا مجرد شيء في الذهن . ويمكن ترجمة هذا المصطلح ايضا بالقضية الاشارية « اى القضية التي تشير الى شيء ما واقعي أو مادي .

يقول « شيشولم » « الواقع أننا اذا قيدنا أنفسنا بالبحث عن هذا الرباط فسوف نضل ، وذلك لأننا نعمل من أجل اثبات عدد من الصيغ الشرطية الاحتمالية وفي ذهننا بيان أن ليس ثمة ارتباط ما بين المقدم والتالي »^(١٣) . فعلى سبيل المثال القضية التي تقول « اذا كنت نائماً طوال الصباح ، اذن لابد أنك كنت متعباً » لانجد لها أى ارتباط . ولقد اقترح « كواين » w. V. quine - فيما يقول شيشولم - امكان ايجاد « علاقة قوية للقضايا » كالتضمن أو اللزوم المنطقي ، يمكن استخدامها في حالة صياغة قضايا شرطية احتمالية . ويرفض « شيشولم » هذا الاقتراح ، اذ إن معظم نتائج الصيغ الشرطية الاحتمالية لا تستلزم منطقياً من مقدماتها ، لانه في معظم الحالات ، لا يكون هنالك تناقض متضمن في انكارنا لشيء ما ، واثباتنا لشيء آخر .

كما أشار « لويس » الى أننا عندما نجرى استدلالاً في حديث عادي يمكننا أن نستخدم لزوماً يأخذ هذا الشكل « ن و ن ك ه يتضمن منطقياً ه » . ويرفض « شيشولم » هذا ايضاً ، إذ إننا لانعبر في الشرطية الاحتمالية عن شيء خصوصي ، وإنما نعبر عن شيء أكثر عمومية . فاذا فرضنا مثلاً هذه الشرطية « أ » « اذا تم انتخاب زيد ، اذن لارتفع سعر القمح » . نقول في هذا المثال أن هناك قضية ما صادقة ، استدللنا عليها من أن « زيد » ولنرمز له بحرفه الاول (ز) اذا تم انتخابه ، اذن لارتفع سعر القمح ، ولنرمز للقمح بالرمز (ح) . تمت عملية الاستدلال هنا دون علمنا بشيء ماعن السياسة أو الاقتصاد ، وكل ما في الامر أننا افترضنا حدساً أنه اذا تم انتخاب (ز) اذن لارتفع سعر (ح) ، ومن ثم يكمن صدق القضية في أن (ز) تستلزم (ح) . واذا سألتني كيف تم ذلك ، أقول لك لا أعرف ، اذ لو كنت أعرف ماهية القضية الصادقة ، اذن لكان لدى تفسير للموقف الذي تصفه لنا القضية « أ » ، ولكن من الواضح - فيما يذهب شيشولم - أننا لسنا بحاجة الى معرفة مثل هذا التفسير أى معرفة معنى (أ) فقد تشير (أ) الى حوادث ما متعلقة بالمستقبل لا أعرف شيئاً عنها . ومن ثم يمكننا أن نستنتج أن الشرطية « أ » هي طريقة أخرى للقول بأن « هناك قضية (ن) بحيث تستلزم (ن) و (ز) القضية (ح) على افتراض أن (ن) صادقة » . ويخلص شيشولم من ذلك الى أننا لابد أن نكيف الصيغة الشرطية بحيث نجعلها لا تحتوى على « صدق فارغ » empty truth ، أى لانجعلها تحتوى على شرطية كلية بحيث يكون مقدمها فئة خالية empty class كما هو الحال في الشرطية المادية (أو التضمن المادى) ، بل ينبغي أن نجعل من كل شرطية كلية تشتمل على (ن) ، فحوى وجودى^(١٤) existential . impert .

٣ - اما ثالث المشكلات التى واجهت « شيشولم » فهى كيفية التمييز بين الشرطيات العرضية . accidental cond والقضايا الأخرى التى تصف ارتباطات غير عرضية non - accidental connexions ويرى فى هذا التمييز محورا لحل المشكلات جميعا . ولكى نوضح القضايا الشرطية العرضية ، نفترض جماعة من الناس صغيرة ، يوجد ضمن هذه الجماعة عدد من المحامين ، لكل محام منهم ثلاثة أطفال ، ربما نصوغ هذه الحالة على النحو التالى : « اذا كان ومحاميا ، وكان ضمن جماعة عاشت عام ١٩٤٦ ، اذن لكان له ثلاثة أطفال » . ولكن افترض أننا نعرف ان لـ « زيد » ثلاثة أطفال ، و « زيد » ليس محاميا ، وهو ضمن هذه الجماعة . إذن تصف هذه القضية ، بمعنى ما ، عوارض accidents أو اتفاقات Coincidences . كيف نميز اذن بينهما وبين قضايا أخرى مثل « كل الناس فانون » أو « كل الثعالب ضارة » وهى تلك القضايا التى تصف ارتباطات غير عرضية ؟

يذهب « شيشولم » الى أن الوسائل الوحيدة التى تصلح لمثل هذا التمييز هى بيان أن المتناقض مع الشرطيات غير العرضية ، يضمن لنا اجراء استدلال لشرطيات معينة معاكسة للواقع . اذ إننا فى حالة « المحامى » قد نتردد فى القول ان لديه ثلاثة أطفال ، ولكننا فى حالة « الثعالب » لن نتردد فى القول « اذا كان أ ثعلبا ، إذن لكان أ ضارا » . ويرى « شيشولم » أن القضايا التى تصوغ « قوانين الطبيعة » تعد فئة فرعية sub-class من قضايا شرطية كلية غير عرضية . ويرفض قول معظم الفلاسفة والمنطقيين الذى فحواه « أن القانون الطبيعى ليس سوى قضية شرطية كلية مركبة »* . synthetic universal cond وفى محاولة لاستبعاد الشرطيات العرضية ، نراه يضع البديلين التاليين :

- (١) أن نرد الشرطية الاحتمالية الى قضية دلالية ، حتى نزودها بالصلاحيية التى تحتاج اليها صياغتنا .
- (٢) أن نقبل الشرطية الاحتمالية باعتبارها وصفا لنوع ما من الروابط التى لا تقبل نقيضها (١٥) .

ومعنى هذا أن « شيشولم » يريد أن يحول كل قضية شرطية احتمالية أو معاكسة للواقع - وهى تلك القضية التى لا يمكن أن تكون تحليلية - الى قضية تكافؤ equivalent prop . فالقضية الشرطية « اذا تم انتخاب ز اذن لارتفع سعر ح » تحول الى النموذج

* كما يذهب الوضعيون المحدثون امثال « كارناب » و « هيل » : راجع الفصل الرابع من الباب الاول .

التالى : لتكن (ر) تحويلاً دلاليّاً للمقدم الاصلى ، أعنى « اذا تم انتخاب زيد » و (ح) تحويل دلالى للتالى ، أعنى « سيرتفع سعر القمح » . يمكننا حينئذ ملاحظة الشرطية الأصلية باعتبارها وسيلة أخرى للقول إن « هناك قضية (ن) هذه القضية صادقة ، وأن (ن) و (ز) - تستلزمان (ح) » (١٦) .

ومع ذلك هناك طرق معينة من التحويل لهذا النموذج ، وكما أشار الى ذلك « شيشولم » نفسه ، لا يمكن لها أن تكون مناسبة . فاذا كان ثمة وسيلة لتحويل الشرطيات المعاكسة للواقع والتي يمكن التعبير عنها في منطق حديث ممتد extensional logic يحتوى على نماذج صدق وظيفى truth-functional عادى لبناء قضية ما ، فمن السهل أن نرى أن نفس الخاصية التى تسمح لنا اشتقاق « \sim ق » من « ق \supset ك » أو (ك) من « \sim ق \vee ك » هى التى تسمح للشخص أن يبنى قضايا بديلة لـ (ق) فى صياغة التحويل التى تسمح له أن يشتق شرطية معاكسة للواقع فى النتيجة . وذلك لأنه اذا كانت ق صادقة اذن لكانت ك صادقة ، وذلك على أساس دليل ما يقرر هذا الدليل أن (ق) كاذبة أو (ك) صادقة . افترض مرة أخرى تحويل الشرطى المتعلق بنتيجة انتخاب « زيد » وهى « هناك قضية (ق) مثل أن (ق) صادقة ، و (ق) و (ز) تستلزمان (ح) » . وافترض أن « زيد » لن ينتخب أبداً لو وظيفة عامة . صادقة . اذن على أساس هذا الصدق وحده يمكننا أن نشق من منطق عادى ممتد ، قضية ترضى متطلبات « ق » فى صياغة التحويل ويمكن لهذه القضية أن تكون « (و) (ووظيفة عامة) . (انتخب زيد لـ و) \supset (ارتفاع سعر القمح) » . هذه القضية صادقة ، أذ أن (وز) تستلزم (ح) وهى ممكنة بهذه الوسيلة ، اذ قبلنا صياغة التحويل بدون تعديل الشرطية الصادقة « إذ انتخب زيد ، لارتفع سعر القمح » . من الشرطية الصادقة الأخرى التى لن ينتخب « زيد » فيها لأية وظيفة عامة ، ومن نفس القضية الصادقة ، يمكننا أن نشق شرطيات صادقة أخرى تثبت أنه اذا انتخب زيد ، سيتحول قمح هذا العام الى ذهب ، ومن الواضح أن القضايا المتكافئة للشرطية المعاكسة للواقع لم تنجح فى التعبير عن لغتنا الشائعة أو عن الحس المشترك (١٧) .

لذلك حاول كل من « سيمون » Simon و « ريتشر » Rescher التغلب على هذه الصعوبة ، بأن جعلوا تحليل الشرطية المعاكسة للواقع يتم من خلال « استنباط اعتقاد مخالف للافتراض الاصلى لها ، ومن ثم نستخدم الانتظام السببى لكى يمدنا بمقولات شرطية للقضايا الواقعية . وبناء على ذلك يمكننا حل التناقض المنطقى - الذى ذكرناه - من خلال انتظام القضايا الواقعية طبقاً لهذه المقولات السببية » (١٨) .

ويشيران الى « السبب » بقولهما « غالباً ما توصف العلاقة السببية باعتبارها علاقة بين حوادث أو شروط » (١٩) . فإذا قلنا على سبيل المثال إن « المطر سبب نمو القمح » ، نكون قد أخطأنا في التعبير ، ذلك لأن هذا الأسلوب في التعبير لا يؤدي الى - ما اسمياه - تناسق العلاقة السببية ، أى لا يجعل من السبب والنتيجة علاقة متبادلة . ويقول آخر ، لا يجعل هناك مماثلة للشروط المتضمنة في العبارة ، وذلك لأن العبارة السابقة لها مهمة أو علاقة ما مع العبارة « إن تمطر ينمُ القمح » . وتكمن الصعوبة هنا في أن التضمن الذى يمكننا أن نضعه بشكل عكسى Contraposes يتناقض مع الحس المشترك .

فإذا قمنا بعكس العبارة على هذا النحو « اذا لم ينمُ القمح ، اذن لن تمطر » . توصلنا الى نتيجة مؤداها أن : عدم نمو القمح بسبب أنها لن تمطر . وواضح هنا تناقضها مع الحس المشترك .

ويقول « سيمون وريتشر » : « ولقد تحطمت كل المحاولات التى سعت الى ادخال علاقة شرطية بمعنى (يتضمن سببياً) على صخرة عكس الوضع Contraposition وذلك لافتقارها الى المطابقة بين السببية والتضمن » (٢٠) .

ومن ثم نجد أن :

(١) « اذا كان ن اذن هـ » مطابقة لـ « اذا كان هـ اذن ن » ، ومن ناحية أخرى لا نجد « ن تسبب هـ » مطابقة لـ « هـ تسبب ن » .

(٢) « اذا كان ن اذن هـ » تستلزم « اذا لم تكن ن اذن لن تكون هـ » مع ان « ن تسبب هـ » ليست مجرد عجز عن أنها تستلزم « لان تسبب لا هـ » وانما هى مجرد عدم تطابق فعل معها .

وبناء على ما تقدم ، يضع كل من « سيمون وريتشر » ما اسمياه بالمرشد التنظيمى لمبدأ التحويل من السببية الى الشرطية أو العكس . وينقسم هذا المبدأ فى الحقيقة الى مبدأين :

ينص المبدأ الأول على أن « لا تناسق العلاقة السببية غير متعلق بلا تناسق أى نمط من أنماط التضمن الذى يوضع عكسياً » . فإذا أخذنا بهذا المبدأ علينا أن نعيد النظر منذ البدء فيما هو متعلق بالقضايا السببية . فإذا افترضنا ان « نمو القمح متعلق بالمطر » علينا أن نقترح بديلاً لهذه القضية بأن نقول « حجم محصول القمح متعلق سببياً بالطقس » .

ومن ثم نحصل على ثلاث قضايا تشكل معا جزءا واحدا من علاقة سببية ، وهى :

بغيا ب المطر لا ينمو القمح
بأمطار معتدلة ينمو القمح بشكل جيد
بأمطار غزيرة نحصل على محصول وفير من القمح

وإذا أردنا تعميم هذه القضايا ، لقلنا : « تتعلق كمية القمح دلاليا بكمية المطر » (٢١) .

أما المبدأ الثانى فهو ينص على : لا تشكل العلاقة السببية ، علاقة بين قيم متغيرة ، إنما هى دالة لمتغير واحد (السبب) مع متغير آخر (النتيجة) . وإذا أخذنا بهذا المبدأ ، علينا أن ننظر الى السببية باعتبارها علاقة دلالية بمعنى أنها تبين لنا اللاتماثل غير المرغوب فيه ، وذلك عن طريق عكس الوضع لأن عكس الوضع لا يغير متغيراً مستقلاً مع متغير تابع . ومن ناحية أخرى ، لأن - العديد ، إن لم تكن معظم الدوال ، التى تدخل فى العلاقات السببية يكون لها معكوسات ، فإذا عكسنا هذه المعكوسات نحصل على متغير تابع مع متغير مستقل = ومن ثم
إذا كان \emptyset - المعكوس ١ - \emptyset
نستطيع من (ن) \emptyset = هـ .
أن نحصل على (هـ) ١ - \emptyset = ن .

ومن بعض تعريفات يضع كل من « سيمون » و « ريتشر » معادلات معقدة وذلك فى محاولة منها لبناء نسق متكامل من العلاقات الدلالية ، أسمياه بنسق « البناءات الكامنة » Complete Structures ، وذلك بهدف ادخال علاقة اللاتماثل هذه فى معادلات ومتغيرات بحيث « تتطابق فى النهاية مع فكرتنا عن الحس المشترك للانتظام السببى » (٢٢) .

ومن ناحية أخرى ننظر الى الشرطيات الدلالية والاحتمالية على اعتبار أن لكل منها شروطاً مختلفة للصدق ، وذلك من خلال اطار العوالم الممكنة Possible - Worlds العامة التى اقترحها كل من « ستالنيكر Stalnaker ولويس » وفى هذا الاطار تصدق الشرطية الدلالية فقط اذا كان تاليها صادقا فى مقدم العالم Antecedent - World الذى يتشابه أكثر مع عالمنا الفعلى الذى يقوم بتغطيته . أما الشرطية الاحتمالية فتصدق فقط اذا كان تاليها صادقا فى مقدم - العالم الذى يتشابه أكثر من عالمنا الفعلى قبل مقدم الحادث (٢٣) .

ولكى نتمكن من شرح ذلك ، علينا أن نتناول محاولة « ستالنيكر » بشئ من التفصيل . كان هدف « ستالنيكر » هو محاولة ايجاد علاقة بين النظرية السيمانتكية * Semantical Theory للقضايا الشرطية ، ونظرية الاحتمال الشرطية . فلقد فسر « ستالنيكر » حساب الاحتمال باعتباره حسابا سيمانتيكيا يبحث في صدق المنطق الوظيفي ، ويتعامل « ستالنيكر » مع الاحتمالات المجردة باعتبارها درجات للاعتقاد العقل * * . وبناء على ذلك يعرف الاحتمالات الشرطية في حدود الاحتمالات المجردة بطريقة مشابهة . أما الاحتمالات المعاكسة للواقع فهي احتمالات شرطية يكون الشرط فيها مساويا للصفر^(٧٤) . وبناء على ذلك يقترح « ستالنيكر » أن لغة الشرطية الطبيعية تكون صادقة اذا كان تاليها صادقا في أقرب عالم ممكن ، بحيث يكون مقدمها ايضا صادقا .

افترض المثال التالي : « أمسك في يدي كأسا بلورياً غالى الثمن ، وهشاً (سهل الانكسار) افترض الآن أنني تركت الكأس يسقط من يدي على أرض صلبة تبعد عن يدي حوالى خمسة أقدام . ماذا يحدث ؟ عن طريق مبدأ ستالنيكر ، يمكن إعادة صياغة هذه المسألة في حدود العوالم الممكنة على النحو التالي : افترض أن كل العوالم التي أترك فيها الكأس ، تتشابه مع العالم الفعلي (الذى لا أترك فيه الكأس) ، ماذا يحدث ؟ بالنسبة لآى عالم تعمل فيه الجاذبية ، يكون التشابه أكثر مع العالم الفعلي ، من عالم آخر لا تعمل فيه الجاذبية . سيتأثر الكأس عندما يصطدم بالأرض ، لأن الكأس هش جدا في العالم الفعلي . والكثوس البلورية الهشة تتأثر عندما تصطدم بأرضيات صلبة في العالم الفعلي . أما العالم الذى لا تتحطم فيه الكثوس فلا يمكن أن يكون شبيها بالعالم الفعلي الذى تتحطم فيه الكثوس .

وبصفة عامة ، اذا كان المقدم «أ» في القضية الشرطية صادقا ، إذن يصدق المقدم في العالم الأكثر قربا منا . إذن «أ» الأقرب الى العالم الفعلي صادقة لانه ليس ثمة عالم آخر أكثر شبيها من العالم الفعلي ذاته . ولكن اذا كانت «أ» كاذبة اذا لما كان هذا العالم ، عالما فعليا ،

* أى النظرية التى تختص بعلم تطور معانى الكلام .

* * وهو نفس التعريف الذى قال به « كينز » للاحتمال ، والذى يلعب فيه إلى ان الحد المحتمل يتطابق مع درجات الاعتقاد العقل التى ينتج منها معرفة القضايا الثانوية التى تؤكد على وجود العلاقات الاحتمالية بالمعنى المنطقى اساسا . ولقد تعرض هذا التعريف لهجوم العديد من الفلاسفة والمنطقيين الذين نظروا إلى الاحتمال ليس باعتباره علاقة بين قضايا ، وإنما باعتباره تفسيرا تكراريا انظر كتابنا : الضرورة والاحتمال : ص ١١٣ .

ومن ثم تكون الاختلافات أقل أهمية في « أ الأقرب الى العالم
الفعلى » (٢٥) .

ويقوم ديفيد لويس David Lewis بتطوير الشرطيات بشكل أكثر إحكاما ، من
مبدأ تحويل ستالنيكر ، وذلك بأن يوفق بين الحالات التى لا تكون فيها (أ الأقرب
إلى العالم) فى العالم الفعلى وحده ، وذلك بأن يضع القاعدة التالية : تكون
الشرطية صادقة ، اذا كان مقدمها أو تاليها ج صادقين فى عالم ما ، هذا العالم أقرب
لنا من أى عالم آخر ، يكون فيه المقدم أصادقا ، وبالتالي ج كاذبا (٢٦) .

ويقترح « لويس » نموذجين للشرطيات الاحتمالية المعاكسة للواقع ، يطلق
عليهما ببساطة اسم المعاكسات للواقع Counterfactuals ، يسمى النموذج الأول ،
الشرطيات الاحتمالية المفتوحة . Open subjunctive Cond. والآخر الشرطيات
الاحتمالية فقط Sub. Cond. ، يختلف الأول عن الثانى فى أن الثانى يتضمن كذب
المقدم .

وإذا اردنا مثالا توضيحيا للنموذجين ، لقلنا فى الأول « اذا ضُغَط Were Flipped
على مفتاح كهربي ، اذن لكنت Would be الحجرة مضاءة . * يتضمن هذا أننا قمنا
بالفعل بالضبط على المفتاح الكهربي ، أى أن المقدم فى هذا النموذج صادق .

أما فى النموذج الثانى « اذا قمنا بالضبط Should be على المفتاح الكهربي ، اذن لكنت
الحجرة مضاءة » . يتضمن أننا لم نضبط بالفعل على المفتاح الكهربي ، ومن ثم لا يكون
هذا التضمن ، تضمنا صادقا ، ولكنه مجرد تضمن لفظى Utterance impl أى تم التلفظ
به فقط .

ويذهب « واين » Wayne الى أن القضية « اذا ضُغَط على المفتاح الكهربي . . الخ »
ليست كاذبة بالضرورة . وذلك فى حالة اذا كنا سوف نضبط على المفتاح ، أى أننا لم نضبط
عليه بالفعل . وحتى اذا لم نضبط عليه بالفعل فلا يؤدي فشل هذا الافتراض الى فجوة فى
قيمة الصدق . إذ إن - القضية « اذا ضُغَط على المفتاح . . الخ » لا هى صادقة ولا هى
كاذبة ، اذا تم الضبط على المفتاح بالفعل . وبناء على ذلك لا يكون الاختلاف بين

* لاحظ الامة القصوى للأزمة فى الشرطيات الاحتمالية .

الشرطية المفتوحة والشرطية الاحتمالية موضوعا للمنطق أو لشروط الصدق ، ومن ثم علينا أن نهملها (٢٧) .

اما « ماكي » Mackie فقد اقترح تعميمات احتمالية أخرى تبرهن على مثل هذه الحالات اذا حدثت . خذ هذه الحالات :

(١) كل شيء في جيبي فضي ، إذ إن في جيبي ريالين فضيين ولا شيء آخر غيرهما . علينا أن نقارنها الآن بالقضايا المفتوحة التالية :

(٢) م في جيبي م فضي .

(٣) اذا م في جيبي اذن م فضي .

(٤) اذا كان Were م في جيبي اذن لكان م فضيا .

ويتضح أن (٤) لا تصدق بالتعريف على كل م ، فهي لا تصدق مثلا على أي قرش ، أما (٢) فهي تصدق بالتعريف على كل م ، والتي قد تعني أن الشرطيات الدلالية والاحتمالية غير متكافئتين . أما (٣) فهي تكذب بالنسبة للقروش والأشياء الأخرى غير الفضية تماما مثال (٤) ، وهي غير صادقة بالتأكيد لأنه اذا كان في جيبي قرش واحد اذن لكان هذا القرش فضيا . وعلى العكس من ذلك اذا كان في جيبي قرش ، اذن لن يكون كل شيء في جيبي فضيا . ومن ثم يلاحظ ماكي أنه طبقا لمبدأ ستالنيكر ، تكون (٣) و (٤) كاذبتين بالنسبة للقروش . فالعالم الاقرب الذي يكون فيه القرش في جيبي ، ليس هو العالم الذي تكون فيه العملة فضية كما أنه ليس هو العالم الذي يكون فيه ، كل شيء في جيبي ، فضيا . ويخلص ماكي من ذلك الى أن القوانين الاصلية غير المتشابهة Unlike Genuine Laws وهي تلك القوانين التي تمدنا بتعميمات صدفية - Accidental generalizations لا تنعقد غالبا في العوالم المجاورة . ومن ثم تختلف الحالات التي تنطبق على الشرطيات الدلالية والاحتمالية ، في قيمة الصدق (٢٨) .

واذا فحصنا الآن الأمثلة التي استخدمها لويس في الشرطيات المعاكسة للواقع - وتبعه في ذلك ارنست آدمز Ernest Adams - لتبين لنا أن مبدأ ستالنيكر ينعقد في حالة الشرطيات الدلالية ، أكثر مما ينعقد في حالة الشرطيات الاحتمالية . افترض أن « أ » < « ح » ، ترمز الى شرطيات دلالية ، وترمز (أ < ح) الى شرطيات احتمالية . ولأن (أ و ح) تمثلان قضايا دلالية اذن يمكن تحويلهما الى قضايا احتمالية ، اذا غبرنا عن أ < ح في اللغة الانجليزية المعتادة باعتبارها شرطية احتمالية (افترض القضايا الثلاث التالية والشرطية الرابعة التي تنتج عنهم :

م : لم يقتل أوزوالد كنيدي . (ك) * .
 ن : شخص ما آخر ، قتل كنيدي (ك) .
 هـ : لم يقتل كنيدي (ك) .
 القضايا الدلالية القضايا الاحتمالية
 $m \leftarrow n$ (ص) $m < n$ (ك)
 $m \leftarrow h$ (ك) $m < h$ (ص)

افترض في الحقيقة أن اوزوالد عمل وحده على قتل كنيدي ، إذن تكون القضية الدلالية ($m \leftarrow n$) صادقة . وهي تعنى أنه إذا لم يقتل أوزوالد كنيدي ، وقتله شخص آخر ، التي هي قضية احتمالية ($m < n$) كاذبة وتكذب إذا لم يكن أوزوالد هو قاتل كنيدي وقتله شخص آخر . إننا نبحث عن علة هذا الاختلاف في قيمة الصدق .

ولأن ($m \leftarrow n$) و ($m < n$) مختلفتان في قيمة الصدق اذن لا يمكن لمبدأ ستالنيكر أن يعطى لكليهما معا ، شروط الصدق . ومن ثم برز السؤال التالي : هل يمثل مبدأ ستالنيكر الشرطيات الدلالية والاحتمالية معا ؟ اذا بحثنا عن اجابة لهذا السؤال ، علينا أن نلاحظ أولا أن ($m \leftarrow n$) نفترض أن كنيدي كان مقتولا ، بينما لا نفترض ($m < n$) ذلك . والآن علينا أن نبحث عن أقرب عالم ممكن ، لم يقتل فيه اوزوالد كنيدي . هل هو ذلك العالم الذي لم يقتل فيه كنيدي ، ام هو ذلك العالم الذي قام فيه شخص آخر بقتل كنيدي ؟ اذا وضعنا في الاعتبار أن كنيدي يمثل أهمية قصوى بالنسبة للتاريخ الأمريكى والعالم الفعلى الحديث ، وان أوزوالد لا يمثل هذه الأهمية لانه مجرد سفاح . لخلصنا من ذلك أن العالم الذى قام فيه شخص آخر بقتل كنيدي ، هو العالم الأكثر شبها لعالمنا الفعلى ، من ذلك العالم الذى لم يُقتل فيه كنيدي على الإطلاق . ولاستنتجنا أن مبدأ ستالنيكر يمثل الشرطيات الدلالية أكثر من تمثيله للشرطيات الاحتمالية^(٢٩) .

غير أن بعض الفلاسفة التحليليين قد حاولوا محاولة يائسة لايجاد صياغة عامة مناسبة لتفسير الشرطية الاحتمالية في حدود دلالية مناسبة . ولم يطلبوا لانفسهم - من أجل ذلك - تفسيراً لا يرتبط بحدود التفسير العلمى ، أى أنهم ارادوا التوفيق بين الشرطية الاحتمالية

* ترمز (ك) إلى القضية الكاذبة ، و (ص) إلى القضية الصادقة .

التي يمكن ردها الى شرطية دلالية وبين التفسير العلمي . وطبقا لهؤلاء الفلاسفة يفترض أن هناك حقائق علمية عن البناء الفعلي للسكر مثلا . كما أن هناك حقائق علمية أخرى عن السلوك التاريخي الفعلي للسكر في الماضي والحاضر والمستقبل ، وهو ذلك السلوك الذي اذا قمنا فيه بغمر السكر في مذيبيات مختلفة ، لذاب ، سواء كان ذلك في الماضي او الحاضر أو المستقبل . ورفضوا الحقيقة العلمية المزعومة - في رأيهم - التي تقول إن السكر يمكن إذابته Soluble . فمن وجهة نظرهم ، وصف أى محمول بحدود إمكانية مثل إمكانية الإذابة Solubility أو إمكانية الكسر . . الخ ليس سوى هروب الى عالم الخيال الذي يرتبط بالشعر والشعراء ، أكثر من ارتباطه بالعلم الدقيق (٣٠) .

وحاول « فرانك جاكسون » عام ١٩٧٩ ، أن يجد وسيلة للدفاع عن الشرطية الدلالية مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالشرطية الاحتمالية ، وذلك عن طريق إمكانية التأكيد Assertability على شيء ما ، بان يجعله يمتد الى درجة من الاحتمال عالية التأكيد . فاذا فرضنا أن (ق ← ك) ذات درجة عالية من الاحتمال ، وأن كلاً من (ق) و (ك) احتمالهما أقل ، فمن المناسب أن نؤكد على الشرطية الدلالية (ق ← ك) . ومن ثم نحصل على تأكيد عال لكل من (ق) و (ك) (٣١) .

وفي السنوات القليلة الماضية ، حاول العديد من المناطق التغلب على الصعوبات التي تثيرها القضايا الشرطية الدلالية ، فاتخذوا لأنفسهم طريقاً آخر يختلف عن محاولة « الدرجة العالية من الاحتمال » او « إمكانية التأكيد » التي قال بها « فرانك جاكسون » ، فقالوا بما أسموه « أنطولوجيا السبب والنتيجة واستقلالهما » The Ontology of effect and their in dependence واذا اردنا أن نعرف ما يعنيه هؤلاء المناطق بذلك ، علينا أن نتعرف أولاً على رأيهم في معنى « السبب » . يقول « هوندريتش Honderich » ، إننا لانخطئ اذا تحدثنا عن الأسباب باعتبارها أشياء عادية ، أو باعتبارها أحداثاً مدركة بطريقة واسعة معينة . كما أننا لانخطئ اذا قلنا إن الكلية تحترق ، عندما يكون جزء منها فقط هو الذي يحترق . كما أننا لانخطئ ، وبشكل خصوصي أكثر ، اذا تحدثنا عن الأسباب باعتبارها أحداثاً عندما يشير الحادث الى حادث فردي له عدد لانهائي من الخواص Properties (٣٢) فاذا افترضنا مثلاً هذه القضية : « لكون الباب مغلقاً ، جعل الحجرة أكثر دفئاً » . فبأى مقولة انطولوجية أغلق الباب ، ويكون هذا موافقاً لكون الحجرة أكثر دفئاً ؟ وما هي

الاسباب التي جعلت الحجرة أكثر دفئا ، اذا اردنا الحديث عن الاسباب حديثا دقيقا ؟ وما هي الاجابة الأكثر دقة عن سؤال يدور حول شيء ما مسبب ؟

يذهب « هوندريتش » الى أننا اذا تحدثنا عن أسئلة تدور حول وزن هذا الشيء المسبب ، أو لونه ، أو موضعه ، أو صلابته ، أو شكله ، أو شفافيته ، أو درجة حرارته ، أو شحنته الموجبة أو محتواه البروتيني ، أو بنائه الجسيمي ، فلن يكون هذا حديثا دقيقا عن الاسباب . لان الحديث هنا يدور ، في الحقيقة عن خواص جزئية ، كأن نقول مثلا ، « شكل الباب هو الذي سبب دفء الحجرة أو لونه الابيض الذي عكس الضوء . . إلخ » .

أما اذا أردنا الحديث الدقيق فلا بد أن « نتحدث عن الخواص باعتبارها خواص عامة ، كلية A Ceneralproperty , Auniversal » (٣٣) . فاذا تحدثنا مثلا عن « ابريق » موضوع على « منديل مائدة » ، فالخاصية العامة الكلية ، لا تكون في وزن « الابريق » الذي قد يزن رطلا ، انما تكون في شيء آخر أكثر من ذلك ، هذا الشيء الآخر هو الخاصية الفردية Individual لهذا الابريق الموضوع على « منديل المائدة » . ومن ثم نصل الى الفردية الزمكانية Spatio- temporal Individual .

ومن الواضح فيما يقول هوندريتش أن مثل هذه الفرديات توجد ، على الرغم من حقيقة أنها تحتاج الى استقلال أنطولوجي تستغنى فيه عن وجود الأشياء العادية . ومن الواضح كذلك أنها يمكن أن تكون مفردة . وهذا ما أكدته الفلاسفة الذين شددوا على الخواص العامة . ومع ذلك ، من الواضح ايضا أن الحديث عن خواص الشيء الواحد ليس حديثا عن خواصه الفردية . ومن ثم فالحديث عن خواص العامة لا يأتي عن طريق الخواص الفردية . ويقول « هوندريتش » : « والحقيقة أن الفكرة غير واضحة . اذ ينبغي أن تكون الخاصية الفردية كلية بالفعل الى حد ما . ولا يتناقض هذا مع الحقيقة البسيطة التي تقول بأن هناك خواص فردية ، ويمكن لها أن تكون مفردة » (٣٤) . وتتميز الخاصية الفردية بكونها شيئا عاديا له خاصية عامة في زمن ما ، أو باعتبارها تقع تحت وصف يأخذ هذا الشكل .

ق (ن ، ز) ، حيث تشير (ن) الى الشيء العادى ، و (ز) الى الزمن ، و (ق) الى الخاصية العامة . فاذا اردنا مثلاً بحث حالة « اغلاق الباب الذى جعل الحجرة أكثر دفئاً » بحثاً سببياً انطولوجياً ، علينا أن نذكر قضايا أخرى مثل :

(١) « اذا لم يكن الباب مغلقاً ، اذن لما كانت الحجرة أكثر دفئاً » . ويتطلب هذا الأمر القضية :

(أ١) « اذا كانت الحجرة أكثر دفئاً ، اذن لكان الباب مغلقاً » . مفترضين أنها ارتباط سببى ، وذلك لأن الباب كان مغلقاً ، ومن الطبيعى أن نقول « لأن الحجرة أكثر دفئاً ، اذن كان الباب مغلقاً » . ولكن هل نقلنا هذا الى قضية أبعد من مجرد كونها قضية شرطية ؟

الحقيقة أن هذه القضية تضيف فقط اختصاراً للقضية الشرطية الاولى التى كانت فى هذا الموقف ضرورية للنتيجة . ويمكننا أن نقول حينئذ اختصاراً للقضية الشرطية الثانية « انه فى الحالة التى تكون فيها الحجرة أكثر دفئاً ، فمن المحتم (أو من الضرورى) أن يكون الباب مغلقاً » . وواضح هنا أن هناك تطابقاً مع القضية الشرطية الاولى ، وحقيقتها العكسية . ولكن ليس ثمة تطابق مع القضية السببية التى تثبت :

(٢) « اذا كان الباب مغلقاً » ، اذن لكانت الحجرة أكثر دفئاً » وذلك لأن القضية :
(٢ أ) « اذا لم تكن الحجرة دافئة ، اذن لما كان الباب مغلقاً » . لم تضيف شيئاً سوى اختصارات للموقف الذى يكون فيه الباب مغلقاً ، والذى يجعل من الضرورى أن تكون الحجرة أكثر دفئاً . لان الموقف الآخر يقول « لان الحجرة أكثر دفئاً ، كان من الضرورى اغلاق الباب » . ومن ثم لم نحصل على أى تمييز بين السبب والنتيجة .

وخلص « هوندريتش » من ذلك الى أن القضايا الشرطية ، لا يمكن أن تعطينا جميع معانى السببية . إذ أنها لا تعطينا الجزء الخاص بالاتجاه السببى Causal Direction الذى يجعل للسبب أسبقية Priority على النتيجة . أى أنها لم تعطنا ما أسماه الفلاسفة « بالشرط الكافى للسبب » الذى من أهم شروطه أن يكون من الضرورى ، للسبب أن يحدث النتيجة « كما أنه لابد « للسبب أن يسبق النتيجة » (٣٥) .

ولكى نتلافى ذلك ، اقترح « جودمان » - فيما يقوله هوندريتش - أن نقوم بعملية اختيار حر ، لأحد أشكال الشرطيات التى يمكن أن تتلاءم مع موقف معين وهى الشرطيات التى تأخذ الصورة التالية :

- ١ - الواقعية ، التي صورتها « لأنها كانت .. اذن ... »
- ٢ - المعاكسة للواقع ، التي صورتها « اذا لم يكن هذا الحادث قد تم .. اذن . »
- ٣ - المفتوحة ، التي صورتها « اذا كان .. اذن .. »

ويقترح أن نأخذ بهذا النموذج في عملية الاستدلال للتعبير عن موقفنا : فاذا رمزنا الى « كان الباب مغلقا » بالرمز (أ) والى « الحجرة أكثر دفئا » بالرمز (د) والى القضايا الصادقة في شروط معينة بالرمز (ش) والى القضايا الصادقة شبه القانونية Lawlikd بالرمز (ق) ، إذن لاستلزم ذلك النتيجة (م) ^(٣٦) .

كما أجرى « ماكى » - فيما يقول هوندريتش ايضا - عدة محاولات ناجحة لتفسير الاسبقية السببية ، وانتهى أخيرا الى وجهة نظر * قام بتطويرها سانفورد Sanford ، تلخص في : « اذا كان كل شيء في الموقف الخاص د أ ضروريا ، وكان أ ضروريا بنفس الطريقة لـ ب ، اذن لكان أ شرطا سببيا لـ ب » . واذا عدنا الى مثالنا الخاص « باغلاق الباب » طبقا لوجهة النظر هذه يكون الموقف على النحو التالى :

(م) (الباب مغلق) شرط سببي لـ (د) (الحجرة الدافئة) . وهذا شبيه بالمثال « وجود الاكسجين شرط ضرورى لأشكال الحياة العليا » . ومن ثم لا يكون كل شيء ضروريا بالنسبة الى (م) ، ضروريا في الوقت نفسه بالنسبة الى (د) . وبالمثل « لا يكون كل شيء ضروريا بالنسبة لأشكال الحياة العليا ، ضروريا لوجود الاكسجين » . إذ أن (م) لم تكن شرطا ضروريا لـ (د) . ومن ثم نحصل على تمييز بين السبب والنتيجة . فالسبب السببي لحادث ما أول ، هو الشرط السببي لحادث ما ثانٍ ، لا يكون فيه الثانى شرطا سبيا للأول ^(٣٧) .

ومنذ عهد قريب جدا ، اتجهت كل التحليلات الخاصة بالتسبيب ، الى أن النتيجة باعتبارها في علاقة مع عدد من الشروط ، فلا بد أن ينطبق على الاخير اسم « الشرط الكافى للنتيجة » فاذا طبقنا هذا على مثالنا لقلنا إنه من الصحيح « اذا كان الحادث أ ضروريا لـ (د) أن يكون ضروريا ايضا لـ (د) » . « اذ هو صادق بالمثل ، ذلك لأن « ليس كل ما كان

* ويمكن لوجهة النظر هذه ان تكون اضافة لوجهة النظر التي تقول بالعلاقة بين القضايا السببية والقضايا الشرطية .

ضروريا لـ « م » أن يكون ضروريا لـ « د » . على أن هذه التحليلات ، يمكن أن تقابل باعتراضين :

الاعتراض الاول : ليس صحيحا أن يكون لـ (د) و (ش) السبق السببي بهذا المعنى الذى يكون لـ (م) ، لأنه بالتأكيد كل ما كان ضروريا لكل من (د) و (ش) كان ضروريا لـ (م) ، ولكن كل ما كان ضروريا لـ (م) كان ضروريا أيضا لـ (د) و (ش) . اذن ليس ثمة استثناء لوجود القضية الأخيرة . لأنه فى الحالة (د) و (م) - على افتراض بقاء الظرف السببي المناسب - نحصل بالفعل على (د) و (ش) . فإن كان كل شئ ضروريا لـ (م) ومن قبل لـ (د) و (ش) اذن لكان كل شئ ضروريا أيضا لـ (د) و (ش) ، أما الإمكانيات -Possibili ties الأخرى فهى روابط سببية بين (د) و (ش) وبين (م) .

فاذا حاولنا أن نضع خطأ واضحا بأن نقول إن الحادث (ن) مثلا يسبق سببياً الحادث (هـ) ، اذا كان الحادث (ن) شرطاً سببياً للحادث (هـ) ، فاننا نصطدم بعدم وجود (هـ) الذى يعد شرطاً سببياً لـ (ن) أو عدم وجود (ن) الذى يشتمل على ما كان شرطاً سببياً له .

أما الاعتراض الثانى : فينصب على الاقتراح الذى يقول إن ثمة اختلافاً بين الظروف السببية ، وبين الاسباب ونتائجها . وهذا غير صحيح . إذ إننا لانجد أى اختلاف بين الأشياء ، إنما كل ما نجده هو اختلاف فى خاصية معينة ، ويمكننا أن نحصل عليه فيما بعد (يعمل مع) ما نطلق عليه أنه « الاسباب والظروف التى تجعل نتائجها تحدث » ، وليس بالطريقة الأخرى التى تقول إن « الاسباب والظروف تفسر نتائجها » حيث إن ذلك الظرف السببى يحوى فى داخله جميع الشروط الضرورية التى تكون مماثلة للنتيجة . وعليه نقول إن الظرف هو الذى جعل النتيجة تحدث أو هو الذى فسرهما . ومن ثم يصبح من غير الممكن التعبير عن الاختلاف بهذه الطريقة ، ذلك لأن هذه الطريقة ، لاتوصلنا الى شئ ما نحتاج إليه (٣٨) .

ويتضح من عرضنا للمحاولات الكثيرة التى عمدت الى رد الشرطيات المعاكسة للواقع الى شرطيات دلالية ، أو تلك التى قالت بأنطولوجية السبب والنتيجة واستقلالها ، من أجل بناء نسق متكامل لمنطق الجهات السببية ، أنها لازالت فى طور التكوين ، وأنها تنمو ببطء

شديد ، إذ أنها لم تنجح ، ومنذ أوائل الأربعينات من هذا القرن ، وإلى يومنا هذا ، في بناء هذا النسق المنشود . ويرجع هذا - في رأيي - إلى العقبات والصعوبات الشديدة التي واجهت مثل هذه المحاولات ، أعني عدم مشروعية تحويل المبدأ السببي الذي يقوم - في الأساس - على نوع من الارتباط الداخلي العضوي والكلّي للروابطة السببية وحيدة الجانب وغير المباشرة ، والتي يتم على أساسها ما يمكن أن نسميه « توليد » النتيجة ، إلى مجرد محاولات الغرض النهائي منها القيام بوصف دقيق للاعتماد المتبادل بين الموجودات في إطار من العلاقات السببية ، أي إلى مجرد وصف ظاهري للروابط السببية * .

٣ - الحتمية السببية ومعايير العلاقة الوظيفية :

وحتى لا نكون متسرعين في إصدار أي حكم نهائي على مثل هذه المحاولات ، علينا أن نعرض لمحاولات أخرى ، باصطلاح مختلف ، قام بها « ويزدم » Wisdom تهدف إلى وضع « معايير » دقيقة « للحتمية السببية » على أساس أن العلاقة السببية ليست سوى « علاقة وظيفية » * * Functional Relation فعلى أن نتناول هذه المحاولة - بالتفصيل - فيما تبقى لنا من صفحات هذا الفصل .

افترض « ويزدم » أن هناك عاملاً Factor وأشار به إلى موضوع طبيعي ، أو لخاصية موضوع أو حادث . ثم افترض أن هناك موقفاً Situation وأشار به إلى مجموعة من العوامل ، « فعندما تتغير بعض عوامل المجموعة فانها تؤلف ببساطة شكلاً جديداً للموقف ، وبكلمات أخرى سيكون لدينا أشكال عديدة لموقف أمكن تحديده » (٣٩) .

ثم استخدم الرموز التالية ، وأشار إلى كل رمز منها بما هو مبين :

— ن ، نَ إلى عوامل سببية ، م ، مَ إلى مسببات ، أ ، أَ ، ب ، بَ إلى عوامل لاسببية ، ع إلى الحضور الممكن للعامل السببي غير المشكوك فيه على الإطلاق ، نَ ، مَ إلى الغياب على التوالي لـ ن ، م .

* أو أنهم - وكما أشار إلى ذلك الاستاذ الدكتور « أبوريان » في حديث له معي - تجاهلوا ما اسماء « بالسببية الحالة » أي السببية الباطنة أو المحايثة للظواهر ، والتي تكون سبباً رئيسياً في توليد النتيجة .

* * تترجم في معظم الأحيان بـ « العلاقة الدالية » ، وحتى لا يختلط الأمر بينها وبين القضايا « الدالية » ، فاننا فضلنا ترجمتها بـ « العلاقة الوظيفية » .

— والرمز «ا» الى « موجود مع » ، والرمز «-» الى « عامل في الانتاج » والرمز «-ا» الى « لا يرتبط سببيا بـ » والرمز «+» ، — قبل الحرف الى أن العامل المشار اليه « داخل في أو منسحب من الموقف » على التوالي .

وبعد ذلك عرض الى المعايير المختلفة للحتمية السببية على أساس أنها علاقة وظيفية ، على النحو التالي :

أولاً : معيار الاستقلال : Criterion of Independence

معيار الاستقلال (١)

في موقف مفترض اذا اختلف عامل معين «م» بينما ظلت العوامل الاخرى المتضمنة في «ن» بلا تغيير ، اذن لكان من المحتمل ألا تكون «ن» مرتبطة سببيا بـ «م» . ويرمز له على النحو التالي :

ن أ ب ع ا ا ن ،

ن أ ب ع ن (أ و ن)

لذلك من المحتمل أن ن — / — م .

ويمكن شرح هذا المعيار بأى معتقد خرافي Superstition ربما تمشى ن تحت السلم ، م اللاحقة لها تكون سيئة الحظ ، أمام اللاحقة لها فهي حسنة الحظ .

معيار الاستقلال (٢)

في موقف مفترض ، اذا اختلف عامل معين ن ، بينما ظلت العوامل الأخرى المتضمنة في م بلا تغيير ، اذن لكان من المحتمل ألا تكون مرتبطة سببيا بـ م . ويرمز له على النحو التالي :

ن أ ب ع ا ا م ،

ن أ ب ع ا ا م ،

لذلك من المحتمل أن ن — / — م .

والنتيجة الهامة التي توصلنا اليها هنا ، هي أنه من المحتمل ألا تكون ن عاملا ضروريا في تسبب م . ويمكن شرح هذا المعيار بواحدة من التجارب التي أجراها « نيوتن » على البندول أو بتجربة « جاليليو » الخاصة بسقوط الاجسام من أعلى قمة برج بيزا . اراد نيوتن أن يعرف ما اذا كان تأثير الجاذبية على البندول ، يتأثر بتكوينه الكيميائي من عدمه .

استبدل بندولا مصنوعا من مواد مختلفة (ن ، ن . . . إلخ) محتفظا بنفس العوامل الأخرى ، ولم يجد تغيرا في الانتظام الزمني لـ (م) . كذلك افترض جاليليو أن الجسمين المختلفين في الوزن عند قذفهما من أعلى البرج يقطعان نفس الزمن (م) ليصلا الأرض .

كل من هذين المعيارين غير حاسمين لانهما في بعض الاحيان يؤديان الى نتيجة كاذبة . ففي المعيار (١) لا يوجد شيء يبين لنا أن (ن) لم تكن سببا لكل من م وم ، وربما يشير هذا المعيار الى اختلاف النتائج . أما في المعيار (٢) لا يوجد شيء يبين لنا أن ن ون لم يكن كلاهما أسبابا لـ م . وربما يشير هذا المعيار الى تعدد الأسباب .

وطالما أن هذه الامكانات لم تذكر على الرغم من وجود احتمال ما بأن ن مستقلة ، عن م ، فإن درجة الاحتمال هنا لم تكن عالية بحيث تجعل الاختبار سالباً . لذلك من الضروري أن نفحص الطرق التي بها تنشأ علاقة تعدد الاسباب وعلاقة اختلاف النتائج . نتناولها في المعيار الثالث ، كما أن هناك امكانية أيضا لأسباب معاكسة ، نتناولها في المعيار الرابع .

ثانيا : معايير القوانين السببية المحتملة Criteria of Probable Causal laws معيار العلاقة السببية المحتملة (١)

في موقف مفترض ، لو أن عاملا معيناً كان مصحوبا دائما بعامل معين م ، ومهما اختلفت العوامل المتبقية ومصاحباتها ، إذن لكان من المحتمل أن تكون ن عاملا ضروريا في تسبب م ، ومن المحتمل بشكل أقل أن تكون ن سببيا كافيا لـ م . ويرمز له على النحو التالي :

ن أ ب ع ا م

ن أ ب ع ا م

ن أ ب ع ا م

ن أ ب ع ا م

لذلك من المحتمل أن ن ← م أو ا م

ولسنا في حاجة الى القول إن هذا النسق أكثر إحكاما وتمائلا مما هو متوقع في الواقع الفعلي . وأكثر من ذلك ، ليس ثمة حد لعدد العوامل أ ، ب ، ولكن لأغراض منهجية وجد أن من المناسب اقتصاره على عاملين .

هذا المعيار استقراء خالص Pure Induction أو هو استقراء بالعد البسيط ، كما يسمى عادة . لا تحتوي ن بالتأكيد على سبب ضروري لـ م ؛ لأن الرابط بينهما صدقي ، ولأن المجموعات المختلفة لـ أ ، أ ، ب ، ب تنطوي على عناصرها كافٍ لتسبب م غير أن ن ليست في حاجة الى أن تكون كافية لأنها لا يمكن أن تحتوي على عامل ضروري على الإطلاق ، ولو كانت مجموعات مختلفة لـ أ ، أ ، ب ، ب لا يمكنها أن تحتوي على العامل الدائم الضروري لانتاج م ، أو ع أو لا يمكن لـ أ ، ب ، ب أن تحتوي معا على عامل ضروري دائم ، أو لا يمكن لكل من ن ، م أن يؤديا الى سبب متقدم . ومن الواضح أن مايراد البرهنة عليه هنا هو بيان أن ن أكثر كفاية من بيان أنها ضرورية . ويمكن شرح هذا المعيار عن طريق الارتباط بين مواضع القمر وارتفاع المدم . لكون القمر في خط مستقيم مع طرفي الارض مما يجعل ارتفاع المد والجذر متزامنين . تؤكد هذه النتيجة أنه من المحتمل أن تكون ن مصحوبة مع (ولا تسبب) م ، لانه مع ملاحظة أنها معارضة للتجربة ، فينبغي أن تكون « ن ، م » مسيين متوازيين لسبب متقدم .

مقياس العلاقة السببية المحتملة (٢)

في موقف مفترض ، لو أن عاملا معينا « ن » كان مصحوبا دائما بعامل « م » ، مهما ظلت العوامل المتبقية ومصاحباتها مختلفة (هذا يكرر « أ ») ، وأذن عندما تكون واحدة أو أكثر من هذه المصاحبات أ مرتبطة بعامل آخر خلاف ن أو ب بدون أن تحدث ن ، م ، أذن لكان من المحتمل أن تكون ن سببا ضروريا لـ م ، ومن المحتمل بدرجة أقل أن تكون ن سببا كافيا لـ م . ويرمز لهذا المعيار على النحو التالي :

(١) ن أ ب ع ا ا م	(٢) ن أ ب ع ا ا م	(٣) ن أ ب ع ا ا م
ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م
ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م
ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م

لذلك من المحتمل أن ن ← م أو ا ا م

من السهل شرح هذا المعيار . وجد « باستير » أن السوائل المتعفنة المعرضة لهواء غير معقم ن ينمى البكتريا م ، وعندما تم تعقيم الهواء ن لم تتعفن م هذا يوضح (١) و (٢) . ومرة أخرى ، نقص الخضروات الطازجة ن ، كان مصحوبا بمرض الاسقربوط م الذي اختفى م عندما تم الحصول على خضروات طازجة ن . وهذا يوضح (١) و (٢) ب .

وتنطبق هنا نفس الملاحظة عن الضرورة والكفاية في (١) لكن في (٢ أ ب) يزيد الاحتمال بأن ن هي أو تحتوى على عامل ضرورى . وأكثر من ذلك بترتيب التغيرات أ ، ب ، ب ، ب ، واختلافهم الواحد عن الآخر ، يزداد الاحتمال بأن ن كانت كافية . ومن الضرورى أن نلاحظ أن هذا النسق مناسب تماما للملاحظة أو التجربة . ينبغي لـ ن ون أن تدخلا في اعتبار المجرب ، كما أن ن يمكن وضعها في الاعتبار أيضا . ومن الواضح أنه ليس ثمة اختلاف كبير بين (١) مع (٢ أ) أو بين (١) مع (٢ ب) .

وكتمهيد للمعيار (٣) ، افترض المعيار التالى : فى موقف مفترض لو أن تقديم العامل م كان مصحوبا بالعامل ن ، وبالعكس لو أن انسحاب م كان مصحوبا بانسحاب ن إذن لكانت مرتبطة نتائجياً Effectually بـ ن . ومن المهم أن نؤكد أن الجملتين المعبرتين عن الموقف ، لا يمكن وجودهما ببساطة معا ، أنهما يتواجدان بفعل الاضافة أو الانسحاب لـ م ، ويدل هذا على أن م إما كانت أو احتوت على نتيجة حتمية لـ ن ، أن ن أو جزءاً من ن سببت م ، ولاشئ أكثر من ذلك . وإذا عكسنا ن و م نحصل على المعيار التالى :

معيار العلاقة السببية المحتملة (٣)

فى موقف مفترض لو أن التقديم لعامل ن كان مصحوبا بالتقديم لعامل م وبالعكس لو أن انسحاب ن كان مصحوبا بانسحاب م ، إذن من المحتمل أن تكون ن عاملاً ضرورياً فى التقديم لـ م . ويرمز اليه على النحو التالى :

$$\begin{array}{r} (٢) \text{ ن أ ب ع ا م} \\ \text{ـ ن} \\ \hline \text{أ ب ع ا م} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} (١) \text{ أ ب ع ا م} \\ \text{+ ن} \\ \hline \text{ن أ ب ع ا م} \end{array}$$

لذلك من المحتمل أن ن ← م .

ومن الواضح أن النتيجة تعنى أن ن من المحتمل أن تكون أو تحتوى على عامل ضرورى ، وليس ثمة معلومة يمكن أن توضح اذا ما كانت ن كافية أم غير كافية . ويمكن توضيح هذا المثال بانحراف ابرة المغناطيس م عندما تقترب من سلك حامل لتيار كهربى

ن ، أو لثال تمدد المعدن م عند تسخينه ن ، تعود إبرة المغناطيس وكذلك المعدن الى حالتها الطبيعية عند زوال ن .

ولسنا في حاجة الى التأكيد أن كلمتي انسحاب Withdrawal وتقديم Introduction من فعل كائنات إنسانية . ومن الممكن انتفاء هذا الفعل الانساني اذا انطبعا على تغيرات طبيعية آلية ، ومثال ذلك عندما تكون سمت الشمس * مرتفعة ن يكون الفصل صيفا م ، وعندما تتوقف سمت عند الارتفاع ن يكون الصيف قد ولى م . ومع ذلك لا يمكننا أن نستدل من ذلك على أن تكون ن أو تحتوى على عامل سببي ضرورى ؛ لأن من المحتمل أن يكون هناك سبب متقدم لكل من ن ، م .

مقياس العلاقة السببية المحتملة (٤)

في موقف مفترض لو أن التقديم لعامل ن كان مصحوبا بالتقديم لعامل م ، اذن من المحتمل أن تكون ن عاملا ضروريا في التقديم لـ ن حتى اذا كان انسحاب ن غير مصحوب بانسحاب م . ويرمز اليه على النحو التالى :

$$\begin{array}{rcl} (١) \text{ أ ب } \text{ ا م} & & \text{و (٢) ن أ ب } \text{ ا م} \\ + \text{ ن} & & - \text{ ن} \\ \hline \text{ن أ ب } \text{ م} & & \text{أ ب } \text{ ا م} \end{array}$$

لذلك من المحتمل أن ن م .

ويدخل في هذا المقياس العمليات السببية غير المعكوسة ، أعنى بقاء نتائج الظواهر عند توقف أسبابها . وهكذا اذا تحطم الزجاج م بالثقل ن ، فلن يستعيد حالته الأولى ، على خلاف الاسفنجة التى يمكن أن تستعيد حالتها الأصلية . ومرة أخرى من المحتمل أن تكون ن أو تحتوى على عامل ضرورى ، ولكن ليس من المعروف اذا ما كانت ن كافية أم غير كافية .

* أى عندما تصل حرارة الشمس إلى ذروتها .

ثالثا : معايير القوانين السببية المحتملة لعلاقة واحد بواحد على نحو غير قطعى :

Criteria of Explicitly Non- One Probable Causal Laws .

معيار تعدد الأسباب Criterion of Plurality of Causes

فى موقف مفترض لو أن عاملا معينا م كان مصحوبا دائما ون أون مهما ظلت العوامل مختلفة ، اذن وفيما يتعلق بشرط معين ش ، من المحتمل أن تكون ن ون مرتبطتين وم كأسباب متعددة لنتيجة منفردة . ويرمز اليه على النحو التالى :

(١) ن أ ب ع ا ا م	و(٢) ن أ ب ع ا ا م
ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م
ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م
ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م

لذلك (فيما يتعلق « ب » ش) من المحتمل ان ن ، ن ← م (أو ا ا م) . ويمكن توضيح هذا الموقف عن طريق انفجار عنيف لقنبلة ن أو زلزال عنيف ن كان سببا فى تحطيم نوافذ المنازل م .

معيار اختلاف النتائج Criterion of Diversity of Effects

فى موقف مفترض لو أن عاملا معينا ن كان مصحوبا دائما بـ م أو م ، مهما ظلت العوامل مختلفة اذن ، وفيما يتعلق بشرط معين ش ، من المحتمل أن تكون ن مرتبطة بـ م ، م كسبب واحد لنتائج مختلفة . ويرمز اليه على النحو التالى :

(١) ن أ ب ع ا ا م	و(٢) ن أ ب ع ا ا م
ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م
ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م
ن أ ب ع ا ا م	ن أ ب ع ا ا م

لذلك (فيما يتعلق بـ ش) من المحتمل أن ن ← م (أو ا ا م وم) . ويمكن توضيح هذا المعيار بانفجار عنيف لقنبلة ، ادى الى الاطاحة بالنوافذ الى الخارج م أو الاطاحة بها الى الداخل م .

معيار علاقة كثير بكثير Criterion Of Many - Many Connexion

في موقف مفترض لو أن عاملاً معيناً كان مصحوباً دائماً بـ م أو مَ ، ولو أن عاملاً آخر نَ كان مصحوباً أيضاً ودائماً بـ م أو مَ ، مهما ظلت العوامل مختلفة ، إذن ، وفيما يتعلق بشرط معين ش ، من المحتمل أن نَ ونَ أن يكونا متعلقين بـ م ومَ كأسباب منفصلة لنتائج منفصلة . ويرمز إليه على النحو التالي :

(١) نَ أ ب ع ا ا م	(٢) نَ أ ب ع ا ا م
نَ أ ب ع ا ا م	نَ أ ب ع ا ا م
نَ أ ب ع ا ا م	نَ أ ب ع ا ا م
نَ أ ب ع ا ا م	نَ أ ب ع ا ا م
(٣) نَ أ ب ع ا ا م	(٤) نَ أ ب ع ا ا م
نَ أ ب ع ا ا م	نَ أ ب ع ا ا م
نَ أ ب ع ا ا م	نَ أ ب ع ا ا م
نَ أ ب ع ا ا م	نَ أ ب ع ا ا م

لذلك (فيما يتعلق بـ ش) من المحتمل أن نَ ونَ م ومَ (أو ا ا م ومَ) . ويمكن توضيح هذا المعيار بانفجار عنيف لعدة قنابل نَ أو عدة زلازل نَ - أطاحت بالنوافذ الى الخارج م أو الى الداخل مَ

هل نقبل هذه المعايير على إطلاقها ؟ أعتقد أن الأمر ليس كذلك . إذ إننا استطعنا وبشكل متساو أن نستدل على أن أ ، أ ، م ، مَ كانوا مرتبطين في مواضع متعددة بطريقة أكدت على أن نَ ، نَ ، م ، مَ مرتبطين معا . وعلاوة على ذلك ، ما هي الأسس التي تؤكد هذا الارتباط ، بدلا من الإشارة الى العامل الأكثر احتمالا ، أعني غياب نَ وغياب نَ جعل هناك ارتباطا سببياً بـ م أو مَ ؟ الأسس هي الشرط ش الذي يتكون من واحد أو أكثر من الأشكال الخمسة التالية :

١ - ربما أمكننا إيجاد حالات سالبة تتوافق مع (٢ أ أو ب) ومع معيار الارتباط السببي المحتمل (٢) والذي يأخذ الشكل التالي :

نَ ا ب ع ا ا م م
نَ ا ب ع ا ا م م
نَ ا ب ع ا ا م م
نَ ا ب ع ا ا م م

وطبقا لهذا المعيار يتبين أن ن ، على سبيل المثال ، كانت عاملا ضروريا محتملا في تسبب م وأيضا م ، وإذا استحال ذلك ، يمكن أن تقوم العلاقة السببية على :
٢ - التنبؤ . وهكذا يرتبط الارتفاع العمودي للشمس ن بالنمو العضوي م ، ويفصل الصيف م ، ويمكن بهذا الارتباط السببي أن نتنبأ . ومع ذلك غالبا ما يكون التنبؤ مجرد تخمين إذا لم تكن قاعدته مفهومة . وهكذا - وكما يقول رسل :
« قابلت مرة راهبا مسيحيا يعتقد أن اضطرابا في مصر لا بد أن يحدث ، وقد بنى اعتقاده هذا على كتاب الوحي . وقد يكون اعتقاده هذا صحيحا ، ولكنه لا يرقى أبدا الى المعرفة » .

٣ - وبتطبيق العلاقة السببية المقترحة بنجاح على مجالات أرحب مما قدمناه فان الجاذبية المتبادلة بين القمر والشمس مرتبطة بحركة القمر ، وبظاهرة المد والجزر للأخير ، ولو أمكن لهذه الجاذبية أن تستخدم لوصف حركة تفاحة تسقط من على شجرة الى الأرض ، اذن لكان هناك سبب معقول نثق على أساسه في الروابطة السببية المقترحة .

٤ - بتوضيح أن الارتباط السببي المقترح يعطى استثناء واضحا - لذلك يبرهن هذا الاستثناء الواضح على القاعدة . وهكذا عندما وجد داروين أن جفاف الحضروات كان بسبب دودة الأرض ، ويتضمن هذا القول وجود ثقب على سطح الاشياء ، فقد لاحظ الاستثناء التالي : أن الصخور الضخمة لم تُثقب ، ويبدو هذا الاستثناء واضحا لأن الصخور تجعل الأرض جافة مما لا يشجع الدود على النفاذ الى الرمال .

٥ - بتتبع أثر الآلية التي عن طريقها يؤدي السبب المقترح الى إنتاج النتيجة نستدل مثلا على أنه عندما يصبح الزجاج ن لامعا أو المعدن غير لامع أى مبلل بالندى (م ، م على التوالي) أثناء وجودهما في درجة حرارة أكثر انخفاضا (ن) من الهواء ، يمكننا تتبع الآلية عن طريق وسائل اكتشاف أن البخار يتكثف بعدما يبرد الزجاج أو المعدن . ومن الواضح أن ٢ ، ٣ ، ٤ ، تعتمد بصفة عامة على ٥ ، وإذا لم نجد سببا لأن نفترض إمكان تتبع هذه الآلية ، يزيد احتمال أن ن لا تعتمد على م .

رابعاً : معيار الأسباب المعكوسة : Criterion of Counterin Causes :

في موقف مفترض لو أن عاملاً وجد في بعض الأحيان مع عامل ن ، عندما لا يحدث م ، إذن ن يحدث م . أو يجل محله عامل آخر . وعلاوة على ذلك ، عندما يحدث ن لا يحدث م دائماً . إذن نخرج من هذا أن هناك اتحاداً مـ لـ أ و ب للموقف ومن المحتمل أن ترتبط ن سببياً مع م ولكن يحدث ذلك تغييراً في عامل آخر غير معروف ، انه موجود ولكن تعمل ضس باعتبارها شرطاً مضاداً له . ويرمز اليه على النحو التالي :

(٢) ن (ض) أ ب ع ا م	(١) ن (ض) أ ب ع ا م
ن (ض) أ ب ع ا م	ن (ض) أ ب ع ا م
ن (ض) أ ب ع ا م	ن (ض) أ ب ع ا م
ن (ض) أ ب ع ا م	ن (ض) أ ب ع ا م
	(٣) ن (ض) أ ب ع ا م
	ن (ض) أ ب ع ا م
	ن (ض) أ ب ع ا م
	ن (ض) أ ب ع ا م

لذلك من المحتمل أن توجد (ض) ولا تستمر في الوجود ، مثل كل من ن ← م (أ و م) وض ← ن (أ و ا ن) .

ويتطلب ضبط هذه المعايير أن نفحص العوامل الجديدة ، فإذا أوقفنا ض ثم أوضحنا بعد اختبار او ملاحظة أكثر دقة أنه من المحتمل ان تكون ض شرطاً سببياً للمعيار (٢) . وكتوضيح لهذا الموقف نقول ان هناك علاقة سببية قوية بين الخضراوات الطازجة ن والصحة م ، وبين الخضراوات غير الطازجة ن ومرض الاسقربوط م ، ولكن من الممكن أن نجد مرض الاسقربوط على الرغم من وجود الخضراوات الطازجة كما هو الحال في المعيار (٣) ويمكن حدوث هذا عندما نقوم بطهي الخضراوات بشكل مفرط أو عندما تزداد بيكربونات الصوديوم في الطعام . ومن ناحية أخرى عندما أعاد القس الانجليزى نيدهام Needham تجارب باستير الخاصة بالتوليد الذاتي ، وجد أن السائل المغلي عندما نحفظ به داخل زجاجة محكمة السداد وفي وجود هواء ساخن ، ظهرت البكتريا ، على العكس من باستير الذي استخدم بدلاً من السدادة المحكمة (ض) الفلينة (بديل ض) ولم تكن محكمة

السداد تماما . وبالمثل عند اكتشاف الأرجون * Argon كان التروجين الجوى أكبر كثافة بنصف في المائة مما هو معد كيميائيا ، ووجد أن هذا التفاوت يؤدي الى وجود الكثير من الغاز المكثف في التروجين الجوى وهو الأرجون .

يثير المثال الأخير مناقشات ، لأن السبب المعاكس لم يكن سببا ثانويا بالنسبة لـ ض . دائما هو سبب مركب مع ن ، لأن التروجين الجوى يختلط بالأرجون والتروجين الخاص . هذا صحيح ، ولكن ليس ثمة اختلاف هام بين وجود الاضطراب خارج ن أو وجوده داخله ؛ لأنه طبقا للقواعد النظرية يمكننا دائما النظر اليه باعتباره خارج ن ونتعامل معه باعتباره ض ، وطبقا للقواعد العملية لا يكون هناك اختلاف هام بالنسبة لعلم المناهج . تتضح هذه النقطة الأخيرة من تاريخ اكتشاف الأرجون ، ففي المرحلة الاولى خضعت الظاهرة الكاذبة للفحص ، وذلك باعداد التروجين كيميائيا ، ووجد أنه أقل كثافة بسبب انفصال ذراته ، ومن ثم لم يكن التداخل مؤديا الى التعقيد في ن ، وإنما هو عامل ثابت ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نتكلم عن أى شكل من أشكال التداخل قبل أن تكون طبيعة التداخل معروفة لنا . لذلك من المستحيل أن يكون لدينا معايير أو برامج متفرقة تنطبق على أى مرحلة متوسطة من الاكتشافات ، وفي النهاية اتضح أنه من غير الضروري أن يكون لدينا مثل هذه البرامج .

خامسا : معايير التباين المتزامن (المشارك) Criteria Of Co - Varition ومعياره العام هو : في موقف مفترض لو كان التباين في عامل مصحوبا بتباين في عامل آخر م ، اذن يكون ن مرتبطا سببيا بـ م . لهذا المعيار شكلان لا يدرجهما المنطقى تحت أنواع واحدة :

معيار الاعتماد الوظيفى : Criterion of Functional Dependence

في موقف مفترض لو أن تغيرا في ن كان مصحوبا بتغير ما في م ، اذن من المحتمل أن تكون م وظيفة بسيطة لـ ن ، أعنى أن $M = f(N)$. اذا رمزنا للوظيفة بالرمز و . ويمكن توضيح ذلك بقانون شارلز Charles's Law الذى ينص على أن التغيرات في حجم الكتلة

• الأرجون عنصر غازى عديم الرائحة واللون يوجد في الهواء وفي الغازات البركانية ويستعمل بخاصة لملء المصابيح الكهربائية والانابيب الالكترونية .

الثابتة لغاز تحت ضغط ثابت ، تكون متناسبة مع هذه التغيرات في درجة الحرارة . وفي الممارسة العلمية لابد أن نضع في اعتبارنا القيم المكملة أعني القيم التي تدخل في (وليس خارج) نطاق التجربة .

إن $M = W(N)$ هي بالتأكيد - وليس فقط من المحتمل - قيمة تقريبية جيدة . ويكلمات أخرى افتقارها الى عنصر اليقين لا ينسحب على وجود القانون $N = W(M)$ ، ولكنه ينسحب على دقته المتناهية . لذلك ليس في إمكان أحد أن يبطل قوانين الغاز المرتبطة بالضغط والجسم والحرارة ، ولكن يُنظر اليها باعتبارها تقريبات جيدة . يمكن أن تكون أو لا تكون N ، M نتائج متوازية لسبب سابق . ولكن في الحالتين يكون الحادث N ضروريا وكافيا لتحتيم M . فالشروط المفترضة التي تتطابق مع قيم N ، M موجودة .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن المعيار الحالي يشير الى وظائف لحظية ، أي إذا زادت في فترة زمنية ثابتة معينة ، تحدث نفس قيم M . وفي نفس الأحيان تحدث M بنفس القيم المختلفة لـ N . إذن هناك عامل متداخل في العملية .

معيار الارتباط والتداخل . - Criterion of Correlation & Interference

في موقف مفترض لو أن (١) تبين N كان مصحوبا بتباين M ، بحيث لا تناسب القيم التي تنطبق على (N ، M) ويحيث تأخذ منحني أملس في حدود الخطأ التجريبي . ولكن لو لم (٢) تقع في نطاق مجموعة مباشرة تقريبا ولو أن (٣) قيمة الخطأ التجريبي ط يساوي مستوى الخطأ في (٢) مرتين ، إذن لكانت ط هامة ، أعني أنه يوجد ارتباط سببي بين N ، M (أو من المحتمل أن تكون N ، M مرتبطتين سببيا) ومن المحتمل أن يوجد عامل تداخل يمنع قيم N ، M من أن يتقاطعا في منحني أبسط من ذلك بكثير ، وأن الطرق المختلفة لحساب ط لا تتحمل النسق الحالي ، ومن الممكن بغرض تسهيل المعيار الإحصائي العام أن نقرأه بطريقة مجردة .

ويمكن توضيح هذا المعيار بمثال الارتباط بين طول ووزن الرجال . كما يمكننا أن نذكر مثالا طريفا من الفيزياء ، يعبر عن موقف له منحني أملس واعتماد وظيفي . تخيل عالم لا يعرف قانون بويل - ماريوت Boyle - Mariott وضع الجهاز المعتاد ، ولأنه كان في حالة شك من وجود ارتباط بين حجم وضغط الغاز ، افترض أنه حصل على القراءات التالية :

ض = ٩٠ ٨٥ ٨٠ ٧٥ ٧٠ ٦٥ ٦٠ ٥٥
 ح = ١٤ ١٥ ١٥ ١٦ ١٥ ١٧ ١٨ ١٧
 وحيث إن ض ترمز الى الضغط الكلى ، وح الى الحجم ، فلو رسمنا هذه الاعداد
 بيانيا ، فلن نستطيع ذلك ، حيث لا يوجد رسم يبان يمكنه رسمها ، لذلك علينا أن
 نحاول ذلك بالاستعانة بالمنهج الاحصائية . وبحسب قيم ط وجد أن ٨٨ر٠ من الشكلين
 صحيح . وعليه حيث أن يكشف عما اذا كان هذا ذا دلالة . أمامه وسيلتان لفعل ذلك .
 يجد أن الدالة ط أكبر من ٧١ر٠

ولأن هذا الشرط مرض ، يعرف أن هناك ارتباطاً بين ض ، ح . والآن سيقوم
 بفحص الموضوع من جديد ، وأضعا في اعتباره إمكانية اكتشاف عامل ما يساعده على أن
 يحصل على الزوجين الأولين للقراءة في منتصف فصل الصيف بعد ما كان متأخرا في عمله
 على الرغم من أن أدواته لم يمسخها أحد ، وحصل على الزوج التالى في الخريف بعد أن
 توقف مرة أخرى عندما أنهى التجربة في الشتاء . في الحقيقة نجده وقد أدرك أن درجات
 الحرارة (حيث إنه يعمل في مناخ قارى) كانت على النحو التالى :

ض = ٩٠ ٨٥ ٨٠ ٧٥ ٧٠ ٦٥ ٦٠ ٥٥
 ح = ١٤ ١٥ ١٥ ١٦ ١٥ ١٧ ١٨ ١٧
 د = ٤٢ ٤٣ر٨ ٢٧ ٢٧ ١٠ر٥ ٣٠ر٣ ٣- ٣٩ر٣-

حيث إن د هي درجة الحرارة بالدرجات المئوية . الشيء المثير هنا هو التداخل المسبب
 بالتباين غير الملحوظ في درجة الحرارة . لأن القيم القريبة لـ ض وح تقع في مكان ما حيث
 إنهما مرتبطان بسلسلة درجات الحرارة التي تناسب القانون العام الذى يدخل في نطاق قانون
 بويل - ماريوت .

تعقيب

وبعد أن عرضنا ، وبشكل تفصيلي ، للمعايير الوظيفية التي وضعها « ويزدوم » ،
للاحتمية السببية ، يجدر بنا أن نشير الى نقاط ثلاث :

أولاً :

تعد هذه المعايير من أوضح الأنساق المنطقية التي تناولت العلاقات السببية أو هي
أفضل ما قدم من إسهام في محاولة بناء ما يسمى بمنطق الجهات السببية . ويرجع هذا
بالاساس الى التاريخ الطويل نسبيا ، الذي يعود الى واضع هذا النوع من المنطق ، أعني
ماخ ، الذي يعد المؤسس الحقيقي للوضعية المحدثة الذين أخذوا بوجهة النظر الوظيفية
للعلاقات السببية ، وهو الذي أعلن أن العلاقة السببية ليست سوى تجريد من التوافق أو
الاعتماد المتبادل ، كما أنه وضع لهذه العلاقة شكلا دقيقا محكما . وتبعه في ذلك - وكما أشرنا
من قبل - كيرشوف ، ثم اعلان فينر كريس * . الذي أوضح عام ١٩٢٩ أن العلم « قد
حقق بالفعل الإحلال التام للاعتماد الوظيفي محل الرابطة السببية » . غير أن هذا النوع
من المنطق ، يرتبط أكثر بمنهج البحث العلمي ، ولا يعد منطقا خالصا ، لذلك اتجهت
المحاولات فيما بعد الى البحث عن صيغ منطقية خالصة ، عن طريق الاستعانة بمنطق
الشرطيات هذا المنطق الذي يضرب بجذوره في عمق التاريخ ، منذ أن تناوله الفيلونيون
والرواقيون . وحاولوا تطوير الشرطيات مستعينين في ذلك بالأدوات الرمزية الحديثة التي
مكتهم من التعبير عن هذه الصيغ تعبيراً دقيقاً . وقد رأينا كيف حاولوا تحويل الشرطيات
الى قضايا دلالية حتى يتمكنوا من وضع صيغ تبين الحالة بوصفها حقيقة موضوعية لا مجرد
شيء في الذهن . غير أن هذه المحاولات يغلب عليها الغموض والتعقيد ، ويرجع ذلك -
وكما أشرنا من قبل - الى عدم مشروعية تحويل المبدأ السببي الذي يقوم في الاساس على نوع
من الارتباط الداخلي العضوي والكل للرابطة السببية وحيدة الجانب وغير المباشرة ، والتي
يتم على أساسها « توليد » النتيجة ، الى مجرد محاولات الغرض منها القيام بوصف دقيق

* أى اعلان « حلقة فيينا » بعنوان « وجهة نظر علمية إلى العالم » World-ViewScientific وفيه تحدد موقفها من
المشكلات الفلسفية والمنطقية والرياضية والفيزيائية والاجتماعية .

للاعتدال المتبادل بين الوجودات فى إطار من العلاقات السببية ، أى الى مجرد وصف ظاهرى للرابطة السببية .

غير أن أهداف الاتجاهين - الدلالى والوظيفى - واحدة ، ترمى الى وضع دوال منطقية للعلاقات الثابتة التى تشير الى انطباقات ثابتة بين مجموعتين أو أكثر من القضايا (فى حالة الاتجاه الدلالى) أو من العوامل (فى حالة الاتجاه الوظيفى) ، حتى يتمكن فى النهاية من وضع نسق منطقى متكامل للجهات السببية يؤكدان من خلاله أن الضرورة المفترض وجودها فى العلاقة السببية ، ليست سوى ضرورة منطقية ، أى ضرورة لا تمت الى اثنواق المادى بأدى صلة ، ومن ثم نراها من ناحية ، ينكران الضرورة فى العلاقة السببية ، اذا بحثنا عنها فى نطاق العالم الواقعى ، ويسعيان من ناحية أخرى ، الى التأكيد عليها ، وبناء نسق لها فى نطاق العالم المنطقى .

ثانيا :

لا يمكن لأحد أن ينكر أن هذه المحاولات لم تبدأ بالفعل ، إلا بعد أن اكتمل نمو المعرفة العلمية ، ونمو المناهج الاحصائية التى استخدمها العلم . ومن ثم لم تقم هذه المحاولات بمعزل عن العلم أو مخالفة لقوانينه الأساسية . فاذا كان العلم يؤكد لنا أن كل قوانينه - سواء الكلاسيكى منها أو الحديث - لا سببية * ، وأن لهذه القوانين نطاقا سببيا فحسب ، فكيف يستقيم اذن التأكيد على وجود الحتمية السببية على المستوى المنطقى وانكار ذلك على المستوى الواقعى ، على الرغم من أن العلم يبحث أصلا فيما هو واقعى وليس فيما هو منطقى ؟

ولكى نوضح هذه المسألة ، فافنا نجري مقارنة بين المذهب « الحتمى » والمذهب « الاحتمى » فى هذا الخصوص . إذ يفترض المذهب الحتمى وجود العالم الخارجى وجودا مستقلا عن عقل الإنسان ومدركاته ، ويفترض أن القوانين الطبيعية مباطنة للطبيعة وأن على الباحث أو العالم أن ينقب فى الطبيعة للكشف عنها ، ومن ثم فإن السببية الموضوعية بحسب هذا المذهب تحكم عمليات هذه القوانين المباطنة للطبيعة ، فاذا توصل الباحث أو العالم الى صيغة قانون يكشف عن بعض هذه العمليات ، فإنما هو فى الحقيقة يتوصل الى قانون لاسببى عنها . لأن معرفتنا بالعالم الخارجى المستقل عن إدراكنا ، بحسب هذا المذهب ، تكون معرفة نسبية ، وهى تلك المعرفة التى نصوغ على أساسها قوانيننا ، ومن

ثم تصبح هذه القوانين لاسيية . ويرجع هذا فى الأساس الى أن قدرتنا المعرفية محدودة وأدواتنا العلمية قاصرة أو غير دقيقة . وبناء على ذلك يقولون بالضرورة التى تنبع من جوهر الظاهرية ، لا من خارجها ومن ثم بالسببية الموضوعية المستقلة عن إدراكنا لها .

أما المذهب « الاحتمى » بكافة اتجاهاته ، فهو إما ينكر العلاقة السببية على الإطلاق أو يماثل بينها وبين المعادلات التفاضلية التى نصوغ بمعظمها القوانين ، أو أخيراً يبحث عن الضرورة التى تفتقر إليها العلاقات السببية الخارجية وذلك على المستوى المنطقى . ومن أجل ذلك تتابعت المحاولات التى عرضنا لبعضها ، لبناء نسق منطقى متكامل يستوعب كل حالات المبدأ السببى ، مستعينين فى ذلك بما توصل إليه العلم من اكتشافات ، واستحداث مناهج ، متجاهلين أن الرابطة السببية ليست مجرد صياغة قانونية أو قضية منطقية .

ثالثاً :

ولا يمكن لأحد أن ينكر أيضاً أن لهذه المحاولات فوائد عظيمة ، اذا نظرنا إليها من منظور عقل ومنهجى ، فمثل هذه المحاولات تفيد فى تنظيم عمليات تفكيرنا كما أنها تملكنا الأدوات المنهجية الصحيحة التى يمكن للعلم أن يستعين بها فى بحثه . ولكنها لا تستطيع أن تكشف لنا عن شىء جديد بشأن العالم . فالعلم وحده هو الذى يستطيع ذلك . أما المنطق ، فهو عاجز ، بكل صوره ، عن أن يكشف لنا قانوناً علمياً واحداً .

الهوامش

Carnap., "Philosophical.." op, cit. P. 208	(١)
Ibid. P. 209.	(٢)
Henderson, G.p., "Causal Implication .", Mind. Vol. LXIII	(٣)
No. 252. October 1954. P. 504.	
Burks & Copi. op, cit. P. 221.	(٤)
Carnap Pp, cit. P. 209.	(٥)
Chisholm., "The contrary- TO- Fact Cnditional". op,	(٦)
cit. P. 289.	
Ibid. P. 290.	(٧)
Ibid.	(٨)
Carnap. op, cit. P. 199.	(٩)
Chisholm. Op, cit. P. 291.	(١٠)
Ibid. P. 292.	(١١)
Ibid. P. 294.	(١٢)
Ibid. P. 297.	(١٣)
Ibid. P. 299.	(١٤)
Ibid. P. 302.	(١٥)
Will. Frederick, L., "The Contrary- To- Fact Conditional".	(١٦)
Mind. Vol. LVI, 1947. P. 237.	
Ibid PP. 238, 39.	(١٧)
Simon, H.A & Rescher, N., "Cause and Counterfactual.", In	(١٨)
Philo. of Science. Vol. 33. NO. 4	
December 1966. P. 323.	
Ibid.	(١٩)
Ibid.	(٢٠)
Ibid. P. 124.	(٢١)
Ibid.	(٢٢)

David, A., Wayne., 'Indicative and subjunctive conditionals'	(۲۳)
The Philo Review. Vol. LXXXVIII no. 4	
October 1959. P. 544	
Stalnaker, Robert, C., 'Probability and Conditionals.,'	(۲۴)
In Philo. of Science. Vol. 47 No. I	
March. 1970. P. 64.	
David, Wayne. op, cit. P. 545.	(۲۵)
Ibid.	(۲۶)
Ibid. P. 546	(۲۷)
Ibid. P. 548.	(۲۸)
Ibid. P. 549, 50.	(۲۹)
Goldstick, D., 'The Truth-Conditions of Counterfactual	(۳۰)
Sentences', Mind. vol. LXXXVIII. No. 345. January 1978. P. 2.	
Jackson, Frank., 'On Assertion and Indicative conditionals..'	(۳۱)
The Philo. Review. Vol. LXXXVII. No. 4 October, 1979. PP. 565, 66.	
Honderich, Ted., Causes and If P, Even if X, Still q.,	(۳۲)
Philosophy. pub. by Camb. Univ. Press. July 1982. P. 291.	
Ibid. P. 292.	(۳۳)
Ibid. P. 294.	(۳۴)
Ibid. P. 295.	(۳۵)
Ibid. PP. 296, 97.	(۳۶)
Ibid. P. 312.	(۳۷)
Ibid. PP. 313, 14	(۳۸)
Wisdom, J., O., 'Criteria for Causal Determination and	(۳۹)
Functional Relationship', Mind. Vol LIV. 1945. PP. 323-339.	

الرموز المستخدمة في البحث

الرمز	معناه
~	النفي
√	الفصل
∩	التضمن
≡	المساواة
•	الوصل أو العطف
↑	صادق
×	كاذب
∴	أذن
ق، ك، ...	متغيرات
ن، هـ، ...	ثوابت
◇	الممكن
~ ◇ ~	المستحيل
~ ◇ ~	الضروري
○	الاتفاق
↑	التضمن الدقيق
○	رمز الاتساق عند نيلسون
≡	اللزوم عند نيلسون
∅	رمز رياضي مأخوذ من اليونانية ويقرأ Phi
ψ	رمز رياضي مأخوذ من اليونانية ويقرأ Psi
↑	رمز يشير إلى الشرطية الدلالية
∧	رمز يشير إلى الشرطية الاحتمالية
ن، ن	عوامل مسببة
م، م	مسيبات
أ، أ، ب، ب	عوامل لا مسببة

الرمز	معناه
ع	الحضور الممكن للعامل السببي غير المشكوك فيه مطلقا .
نَ ، مَ	الغياب على التوالي لـ ن ، م .
	موجود مع
←	عامل في انتاج عند « ويزدم »
← —	لا يرتبط سببيا بـ
— ، +	قبل الحرف داخل في أو منسحب من الموقف على التوالي .

نبت بأهم المصطلحات المستخدمة في البحث

variable	متغير ظاهري
anteceadent	مقدم
world	مقدم عالم
argument	حجة
assertability	امكانية التأكيد

C

Category	مقولة
Ontological	مقولة رجولية
Causal	سببي
direction	الاتجاه السببي
implication	التضمن السببي
modalities	الموجهات السببية
causality	السببية
causation	التسبب
cause	سبب
common	سبب عام (مشترك)
efficient	سبب تفاعلي
first	سبب أول
immaterial	سبب غير مادي

A

acceleration	تسارع
accident	عارض
action	فعل
reciprocal	فعل متبادل
activity	نشاط أو فعالية
immanent	نشاط كامن
transunt	نشاط ناقل
actuality	فاعلية
adequacy	كفاية
adjective	صفة
dispositional	صفة تنظيمية
aggregate	يجمع
aggregation	إجمال - مجموع
agnosticism	المذهب اللأدري
alternative	بديل
animism	المذهب الحيوي
apodosis	فقرة استهلالية
apparatus	في قضية شرطية
apparent	أداة
	ظاهري

contrary- to-fact	شرطى متعارض مع الواقع	second	سبب ثان
counterfactual	شرطى معاكس للواقع	causeless	بلا سبب
open	شرطى مفتوح	changing	التغير
subjunctive - syllogim	شرطى احتمالى قياس شرطى	class	فئة
universal	شرطى كلى	caluculus	حساب فئات
coincidence	اتفاق - صدفة	composition	فئة تركيب
conjunction	وصل (عطف)	empty	فئة خالية (فارغة)
connexion	رابطه	Inc L usion	فئة احتواء
non- accidental	رابطه غير عرضيه	structure	فئة بناء
consequence	التالى (نتيجة منطقية)	colligation	الربط
consistency	تماسل - اتساق	combination	تأليف
constraint	اكراه	commonsense	الحس المشترك
contiguity	تجاور	concept	مفهوم - تصور
contingency	عرضيه	instrumental	مفهوم اداة
contingent	عارض - حادث		مفهوم قبل
contradiction	تناقض	pre- scientific	علمى
Contraposes	بوضع عكسى	condition	شرط
contraposeturn	عكس الوضع	accidental-	شرطى عرضى
control	تحكم		شرط أولى
		initial	(ابتدائى)
		conditional	شرطى

description	وصف	converse	عكسى
descriptive	وصفى	copula	صلة (منطقية)
- predictive	وصفى تنبؤى	Criteria	معايير
determination	تحتيم	Criterion	معيار
detrminism	حتمية	correlation	معيار الارتباط
determinist	حتمى		معيار الأسباب المعكوسة:
disjunction	فصل	countering causes	
doctrine	مذهب . مبحث		معيار التباين المتزامن
duration	دوام	co- varition	(المتشارك)
			معيار اختلاف
		diversity of effects	النتائج
			معيار علاقة واحد بواحد على نحو
			غير قطعى
		explicitly non- one- one	
			معيار الاعتماد الوظيفى
		functional dependence	
		independence	معيار الاستقلال
			معيار علاقة
		many- many connexion	كثير بكثير
			معيار تعدد الاسباب
		plurality of causes	معيار القوانين
			السببية المحتملة
		probable causal laws	
		demonstrative	برهانى

E

effect	مسبب - نتيجة
effectually	نتائجيا
element	عنصر
ellipse	أهليجى
emergence	منشأ - انبثاق
energy	طاقة
entailment	لزوم
epistemological	انطولوجى (معرفى)
category	مقولة انطولوجية
epistemology	ابستمولوجى (معرفى)
equality	المساواة

accidental	تعميم عارض
geometric	هندسي
optics	البصريات الهندسية
ground	الاساس

H

hypotheses	فروض
simplifying	فروض تبسيطية
test of	اختبار فروض
hypothetical	فرضي
	نسق فرضي
deductive system	استنباطي
impression	انطباع فرضي

I

impenetrability	اللاتحايزية
impert	فحوى - مضمون
existential	فحوى وجودي
implication	تضمن
formal	تضمن صوري
material	تضمن مادي
strict	تضمن دقيق
implies	يتضمن

ether	الاثير
	اتيولوجي
etiology	(علم تعليل المرض)
exhypothesi	برهان اعتيادي شرطي
explanation	تفسير
rational	تفسير عقلي
teleolgical	تفسير غائي
explanatory	تفسيري
essence	ماهية
essentialism	الماهوية - الجوهرانية

F.

factor	عامل
fluids	موائع
fluxion	تدفق
forecast	تكهن
force	قوة
field	مجال قوة
function	وظيفة - دالة
functinal	وظيفي - دالي

G

generation	تعميم
------------	-------

	ترکیب	
class structure	قانون فئة بناء	
general	قانون عام	
empirical	قانون تجريبي	
empirical	قانون ابستمولوجي	
genuine	قانون أصلي	
ontological	قانون انطولوجي	
statistical	قانون احصائي	
theoretical	قانون نظري	
universal	قانون كلي	
lawlike	شبه قانون	
logic	منطق	
extensional	منطق ممتد	
modal	منطق جهوي	
	منطق الجهات	
of causal modalities	السببية	
logical	منطقي	
validity	صلاحية منطقية	

M

magntude	مقدار
mass	كتلة
mechaniss	الميكانيكا

impossible	يستحيل
inclusion	احتواء
indicative	دلالي - اشاري
statement	قضية دلالية
individual	فردى
induction	استقراء
pure	استقراء خالص
inertia	قصور ذاتي
inevitable	محتوم
inference	استدلال
Infinitesimal	لا متناهي الصغر
Inner	داخلي
Stress	ضغط داخلي
inorganic	غير عضوي
interaction	تفاعل
interdependence	توافق
	(اعتماد متبادل)
irreversible	لا يمكن عكسه (ترتيبه)

L

law	قانون
class compositor	قانون فئة

paradoxal	مُخالفى
particles	جسيمات
pattern	نموذج - غط
predictive	نموذج تنبؤى
perfectibility	القدرة على الضبط
periodity	الدورية
permanence	ثبات
	فيثومينولوجى
phenomenolist	(يأخذ بالمشهد)
phenomenology	الفينومينولوجيا
regressive	الفيتومينولوجيا الارتدادية
	التعددية
pluralism	(المذهب التعددى)
posit	ترجيح (ارجاحية)
position	موضع
possible	ممكّن
possibility	امكانية
posteriority	بعدى (برهان)
power	قوة
pragmatism	البرجماتية
predetermination	الجبر
pre-established	الانسجام المقدّر

wave	الميكانيكا الموجية
modes	احوال
momentary	لحظى
momentum	الزخم (كمية الحركة)
monism	الواحدية

N

natural	طبيعى
science	العلم الطبيعى
naturalism	المذهب الطبيعى
super	المذهب الفوطبيعى
necessary	ضرورى
necessity	الضرورة
negation	النفى

O

observables	المرصودات
omnipresent	كلّ الوجود
ontology	وجودى
operation	عملية (رياضية)
organismic	عضوى (عضوانى)

P

paradox	مُخالف
---------	--------

univrsal	قضية كلية
protasis	فقرة استهلالية في
	قضية شرطية
proto- science	شكل اولى للعلم
protocol	بروتوكول
statement	قضية بروتوكولية

Q

quality	كيفية
chemical	كيفية كيميائية
physical	كيفية فيزيائية

R

	المذهب العقلي
rationism	(العقلانية)
real	حقيقي - واقعي
variable	متغير حقيقي
realism	المذهب الواقعي
reality	الواقعية
material	الواقعية المادية
reason	علة
sufficient	العلة الكافية
reduction	اختزال

harmony	
predicability	امكانية التنبؤ
principle	مبدأ
of conditionalization	مبدأ التشريط
priori	قبلي (برهان)
priority	إسبقية - قبلية
	اختبار لتحديد
prognosis	المرض (تشخيص)
proof	برهان
property	خاصية
proposition	قضية
assertion	قضية تأكيد
calculus	حساب القضايا
conditional	قضية شرطية
disjunctive	قضية انفصالية
elementary	قضية اولية
equivalent	قضية تكافؤ
	قضية وظيفية
functional	(دالية)
hypothetical	قضية افتراضية
paradoxical	قضية مخالفة
predicative	قضية حملية

space	فضاء - مكان
no empty	فضاء غير خال
spatio- temporal	الزمكاني
state	حالة
instantaneous	حالة لحظية
statistical	احصائي
determined	محتم احصائيا
strength	قوة (في القضية)
structure	بناء
complete	بناء كامل
sub	فرعي
interval	فاصل فرعي
substance	جوهر
succession	تتابع
superstition	معتقد خرافي
syllogim	قياس
dilemma	قياس الاخراج
synthetic	شرطي مركب
universal	شرطي كلي مركب
system	نسق - نظام
offrelations	نسق علاقات

regress	ارتداد
indefinite	ارتداد لا محدود
reflecting	عاكس
refutability	القدرة على التنفيذ
relation	علاقة
extenional	علاقة ممتدة
resmbance	تشابه
reversed	معكوس
temporally	معكوس مؤقت
rules	احكام
taxonomic	احكام تصنيفية
ruling out	استبعاد

S

science	العلم
applied	علم تطبيقي
self- explanatory	مفسر بذاته
movement	الحركة بذاتها
situation	موقف
socio- historical	السوسيوتاريخي
solids	جوامد
elastic	جوامد مطاطية

uncertainty	اللايقين
unit	وحدة
universal	كلى
universe	عالم

V

	الفراغ (الخالى من الهواء والمادة)
vaccum	
variation	تغير
vectory	موجه
velocity	سرعة
initial	سرعة أولية
	القدرة على
verifiability	التحقق

T

taxonomic	تصنيفى
theory	نظرية
	نظرية سيمايتكية
semantical	(فى القضية الشرطية)
time	زمان
timeless	عديم الزمن
truth	صدق
empty	صدق فارغ
functional	صدق وظيفى
values	قيم الصدق

U

uncausality	اللاسببية
-------------	-----------

المراجع العربية والأجنبية

أولا : المراجع العربية :

- ١ - أرسطو طاليس : « الطبيعة » . ترجمة إسحق بن جنين ، حققه وقدم له د . عبد الرحمن بدوي . مركز تحقيق التراث . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٢ القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٢ - البيرباييه : « دفاع عن العلم » . ترجمة د . عثمان أمين . دار إحياء الكتب . القاهرة ١٩٤٦ .
- ٣ - الفرد تارسكي : « مقدمة للمنطق والمنهج البحث في العلوم الاستدلالية » . ترجمة د . عزمى اسلام . مراجعة د . فؤاد زكريا . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٤ - اندريه لالند : « العقل والمعايير » . ترجمة د . نظمي لوقا . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٥ - ايمانويل كانط : « مقدمة لكل ميتافيزيقا يمكن أن تصير علما » . ترجمة د . نازلي اسماعيل حسين . مراجعة د . عبد الرحمن بدوي . دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٦ - برتراند رسل : « أثر العلم في المجتمع » . ترجمة محمد الحديدي . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٧ - « أصول الرياضيات » . ترجمة محمد مرسى أحمد ، د . أحمد فؤاد الأهواني . الجزء الرابع . دار المعارف بمصر . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٨ - « حكمة الغرب » . ترجمة د . فؤاد زكريا . ج ١ سلسلة عالم المعرفة فبراير ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- ٩ - « حكمة الغرب » . ترجمة د . فؤاد زكريا . ج ٢ سلسلة عالم المعرفة . ديسمبر ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- ١٠ - بول موى : « المنطق وفلسفة العلوم » . ترجمة د . فؤاد زكريا . دار نهضة مصر القاهرة . بدون تاريخ .
- ١١ - جاستون باشلار : « الفكر العلمى الجديد » . ترجمة د . عادل العوا . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر . ط ٢ . بيروت ، ١٩٨٣ .
- ١٢ - جميل صليبا : « المعجم الفلسفى » . المجلد الأول . ط ١ ، دار الكاتب اللبناني . بيروت ، ١٩٧١ .

- ١٣ - جون ديزموند برنال : « العلم في التاريخ » - ترجمة د . شكرى ابراهيم سعد المجلد ٢ . المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر . بيروت ، ١٩٨٢ .
- ١٤ - جيمس جينز : « الفيزياء والفلسفة » . ترجمة جعفر رجب . دار المعارف . القاهرة ١٩٨١ .
- ١٥ - د . زكى نجيب محمود : « الجبر الذاتى » . ترجمة د . إمام عبد الفتاح امام الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ١٦ - « برتراند رسل » : سلسلة نوابع الفكر الغربى . دار المعارف . القاهرة ١٩٥٦ .
- ١٧ - د . سالم يفوت : « فلسفة العلم والعقلانية المعاصرة » . دار الطليعة . بيروت - ١٩٨٢ .
- ١٨ - ستانلى د . بيك : « بساط العلم » . ترجمة زكريا فهمى مراجعة د . عبد الفتاح إسماعيل سلسلة الألف كتاب . القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٩ - د . صلاح قنصوه : « فلسفة العلم » . دار التنوير للطباعة والنشر . ط ٢ . بيروت ، ١٩٨٣ .
- ٢٠ - د . عبد الرحمن بدوى : « مناهج البحث العلمى » . ط ٣ . وكالة المطبوعات الكويت ، ١٩٧٧ .
- ٢١ - د . عبد الفتاح الديدى : « النفسانية المنطقية عند جون ستورات مل » . دار - الكاتب العربى للطباعة والنشر . القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٢٢ - د . عثمان أمين : « فلسفة الرواقية » . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢٣ - د . على سامى النشار : « المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة » ، ط ٤ دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢٤ - « مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ، واكتشاف المنهج العلمى فى العالم الاسلامى » . ط ٤ دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٢٥ - د . على عبد المعطى محمد : « رؤية معاصرة فى علم المناهج » . دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية ، ١٩٨٥ .
- ٢٦ - « لينتز فيلسوف الذرة الروحية » . دار الكتب الجامعية . الاسكندرية ١٩٧٢ .
- ٢٧ - د . فؤاد زكريا : « آراء نقدية فى مشكلات الفكر والثقافة » . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .

- ٢٨ - « اسينوزا » . سلسلة الفكر المعاصر . ط ثانية . دار التنوير للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨٣ .
- ٢٩ - فيليب فرانك : « فلسفة العلم ، الصلة بين الفلسفة والعلم » . ترجمة د . علي نصيف . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- ٣٠ - كارل بوير : « عقم المذهب التاريخي . دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية » ، ترجمة د . عبد الحميد صبرة . منشأة المعارف . الاسكندرية ١٩٥٩ .
- ٣١ - د . ماهر عبد القادر محمد : « المنطق الرياضي ، التطور المعاصر » . دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
- ٣٢ - د . محمد السرياقوسى : « التعريف بالمنطق الرياضى » . دار الفكر العربى الاسكندرية ، ١٩٧٨ .
- ٣٣ - د . محمد ثابت الفندى : « أصول المنطق الرياضى (لوجستيقا) » . دار النهضة العربية . بيروت ، ١٩٨٤ .
- ٣٤ - محمد جلوب فرحان : « تحليل أرسطو للعلم البرهانى » . منشورات وزارة الثقافة والاعلام . بغداد ، ١٩٨٣ .
- ٣٥ - د . محمد عابد الجابرى : « مدخل الى فلسفة العلوم ، المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمى » . الجزء الثانى . دار النهضة للطباعة والنشر . بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٣٦ - د . محمد على أبوريان : « الفلسفة ومباحثها » . دار الجامعات المصرية الاسكندرية . ١٩٧٤ .
- ٣٧ - د . محمد عمارة : « التراث فى ضوء العقل » . دار الوحدة ، ط ١ . بيروت ، - ١٩٨٠ .
- ٣٨ - د . محمد فتحى الشيطى : « أسس المنطق والمنهج العلمى » . دار النهضة العربية . بيروت ، ١٩٧٠ .
- ٣٩ - « المنطق ومناهج البحث » . دار الطلبة العرب . بيروت ، - ١٩٦٩ .
- ٤٠ - محمود أمين العالم : « فلسفة المصادقة » . دار المعارف . القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٤١ - د . محمود فهمى زيدان : « الاستقراء والمنهج العلمى » . دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، ١٩٧٧ .
- ٤٢ - نيلزبور : « الفيزياء الذرية والمعرفة البشرية » . ترجمة د . رمسيس شحاتة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٤٣ - هانز ريشنباخ : « نشأة الفلسفة العلمية » . ترجمة د . فؤاد زكريا . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . ط ٢ . بيروت ، ١٩٧٩ .

- ٤٤ - هنرى برجسون : « التطور الخالق » . ترجمة د . محمد محمود قاسم بسلسلة
نصوص فلسفية . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٤٥ - هنرى بوانكاريه : « قيمة العلم » . ترجمة الميلودى شغموم . دار التنوير للطباعة
والنشر . ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٤٦ - ولتر ستيس : « فلسفة هيجل ، المنطق وفلسفة الطبيعة » . ترجمة د . أنام عبد
الفتاح أمام . المجلد الأول . ط ٣ . دار التنوير للطباعة والنشر . بيروت ،
١٩٨٣ .
- ٤٧ - يان لوكاشيفتش : « نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الحديث »
ترجمة د . عبد الحميد صبرة . منشأة المعارف . الاسكندرية ١٩٦١ .

رسائل جامعية :

- ١ - أحمد أنور أبو النور: أهمية فكرة التضمن فى المنطق الرياضى . رسالة ماجستير غير
منشورة . مكتبة كلية الآداب . جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

ثانيا المراجع الأجنبية :

1. **Bennett, Jonathan.** "Meaning and Implication"., Mind. October 1954.
2. **Blanchard, Brand.** "The Nature of thought" ., Vol. 2. 1st pub. Goerge Allen & Unwin LTD, London, 1939.
3. **Bridgman, Percy, W.** "Determinism in Modern Science"^{3/4}, In Determinism and Freedom. Hook, Sidney, ed. New York Univ. Press. 1958.
4. **Bruno, Giordano.** "Concerning the cause, The Principle and The One"., Trans. From by Royce, J. & Royce, K. In The Modern Classical Philosophers. Compiled by Rand, B. London. 1924.
5. **Bunge, Mario.** "Causality and Modern Science"., edi. Dover pub. Inc. New York. 1979.
6. **Burks, A. & Copi, W.** "Lewis Carroll,s Barker shop Paradox." Mind, April. 1950.
7. **Burt, A., A.** "The Metaphysical Foundations of Modern Physical Science.", A Historical and Critical Essay. Routled & Kegan Paul. LTD, London 1949.
8. **Carnap, Rudolf.** "Philosophical Foundations of Physics.", New York, London. 1966.
9. **Chisholm, R., M.** "The contrary- to- fact conditionals.", Mind, Vol. LV. No. 220. 1945.
10. **Cohen, ., R.,** "Reason and Nature.", " An Essy on the Meaning of Scientific Method. Dover Pub Inc. New York. 1978.
11. **Collingwood, R., G** "The Idia of Nature.", Oxford Univ. Press. London. 1945.

12. **Copi, Irving, M.** "Introduction to logic.", Macmillan Pub Inc. New York. London 1972.
13. **D, Abro.** "The Rise of the New Physics.", Vol. I. Dover Pub. New York. 1951.
14. **David, A., Wayne.** "Indicative and Subjunctivbe Conditionals", The Philo. Review, October, 1979.
15. **Eddington, S., A.** "New Pathways in Science.", Cambridge At the Univ. Press. London, 1944.
16. **Friedmen, K, S.** "Analysis of Causality in Terms of Determinism.", Mind. No. 356. 1980.
17. **Goldstick, D.** "The truth- Conditionis of Counterfactual Statements.", Mind, January, 1978.
18. **Hwmpel, C., G.** "The functioin of General Lawsin History." From 20th Century Philo. the Free Press. New York. 1966.
19. **Henderson, C. P.** "Causal Implication.", Mind. October, 1954.
20. **Honderich, Eed.** "Causes and If P, even if X, still q.", philo. Pub. by Cambridge Univ. Press. July, 1982.
21. **Howard, R., D.** "Second Thoughts On Causation Danlism and Interac- tion.", Mind. Vol. LVI. 1947.
22. **Hume, David.** "An Enquiry Concerning Human Understanding.", In Mod- ern Classical Philo. London 1924.
23. **Jackson, Frank.** "On Assertion and Indicative Conditionals.", the Philo. Review, October, 1979.
24. **Jeans, S., J.** "The Unverse Around US.", Cambridge Univ. Press, London. 1933.

25. Jevons, W., Stanley. "The Principles of Science.", A Treatise on Logic and Scientific Method. Macmillan & Co. Ltd London. 1920.
26. Kanta, N., N. "Causality and Science.", Goerge Allen & Unwin Ltd. London, 1939.
27. Lande, Alfred. "The Case for Indeterminism.", In Determinism and Freedom New York, 1958.
28. Latta, R. & Macbeath. "The Elements of Logic." Macmillan & Co, LTD London, 1949.
29. Locke, John. "An Concerning Oxford Unin. paress. London. 1934.
30. Mason, S., F. "Main Currents of Scients of Scienific thought. « Js Pub. Henry, S. Newyork, 1953.
31. Mates, benson. "Elementary Logic.", Sec. edi. Oxford. Univ. Press. Inc. U. S. A. 1972.
32. Mill, J., S. "A system of Logic.", Ratiocinative and Inductive, Lo mans Green & Co., London, New York. 1947.
33. Munitz, M., K. "The Relativity of Determinism.", In Determinism and Feedom. New YKORK, 1958.
34. Pearson, Karl. "The Grammar of Science.", J. M. Dent& Sons LTD. London. 1943.
35. Russell, B. "Human Knowledge. Its Scope and limitds.", 5th ed. George Allen& Unwin LTD, London, 1966.
36. "On the Notion of Science.", In Mysticism and logic. Goerge Allen& Unwin LTD. London, 1963.
37. Simon, H. & Rescher, N. "Cause and Counterfactual.", In Philo. of Science, December, 1966.

38. Spinoza, Baruch "Ethics.", Transfrom Latin, by Elwes. In Modern Classic-
al.", London 1924.
39. sTalbaker, Robert. "Frobability and Conditionals.", In Philo. of Science.
March, 1970.
40. Stebbing, L., Susan. "A Modern Elementary Logic"., Methuen & Co. LTD
London, 1954.
41. Taylor, A., E. "Elements of Metaphysics"., Methuen & Co. LTD London,
1952.
42. Toulmin, S. "The Philosophy of Science"., An Introduc- tion. 1st pub.
Brendon & Son, LTD. London, 1953.
34. White, james,E. "Avowed Reasons and Causal Eiplanaations"., Mind.
Vol. Lxxx. No. 318, 1971.
44. Whitehead, A.,N. "Concept of Nature"., Camb. Univ. press. London;
1964.
45. Will, Frederick, L. "The contrary- To- Fact conditional"., Mind. Vol. LVI
1947.
46. Wisdom, j., O. "Criteria For Causal Determination and Functional Re-
lationship"., Mind, Vol. LIV, 1945.

محتويات البحث

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
المقدمة	٥
المدخل	٧
الباب الأول: (السببية فى العلم) :	٢٠٧-١٩
الفصل الأول: البدء السببى: المفهوم.. المشكلة	٢١
١ - مشكلة السبب والعلة	٢٨
٢ - مشكلة السبب والتعاقب الزمنى	٤٠
٣ - مشكلة السبب والحتم	٤٩
٤ - مشكلة السبب والشرط	٥٢
٥ - مشكلة السبب والعلم	٥٧
الفصل الثانى: المفهوم العلمى للمبدأ السببى	٧٣
١ - تمهيد	٧٥
٢ - الفيزياء الكلاسيكية النيوتنية	٧٨
٣ - الفيزياء الحديثة	٨٣
٤ - السببية فى الفيزياء الكلاسيكية والحديثة	٨٨
أ- هل السببية ميكانيكية ؟	٨٩
ب- السببية والمعادلات التفاضلية	٩٩
الفصل الثالث: المفهوم الفلسفى للمبدأ السببى	١٠٩
١ - تمهيد	١١١
٢ - السببية والتعاقب المنتظم	١١٣
٣ - السببية والمذهب الحتمى	١٣٥

الفصل الرابع: وظيفة المبدأ السببي في العلم	١٥٧
١ - السببية والقانون العلمي	١٥٩
٢ - السببية والتفسير العلمي	١٦٦
أ - المثال الوصفي والبناء المنطقي للتفسير العلمي	١٦٦
ب - الأساس الانطولوجي للتفسير العلمي	١٧٤
٣ - السببية والتنبؤ العلمي	١٨٥
التعقيب	١٩٥
الباب الثاني: (صلة المبدأ السببي بالمنطق الشرطي)	٢٨٣ - ٢٠٥
الفصل الأول: المنطق الشرطي	٢٠٧
القضية الشرطية في المنطق	٢٠٩
١ - انقضية الشرطية وصلتها بالقضية الحملية	٢٠٩
٢ - القضية الشرطية والتضمن المادي والصوري	٢٢٣
٣ - القضية الشرطية والتضمن الدقيق	٢٣٤
الفصل الثاني: منطق الجهات السببية	٢٨٥ - ٢٤١
١ - الصلة بين منطق الجهات السببية والشرطيات المعاكسة للواقع	٢٤٤
٢ - الشرطيات المعاكسة للواقع والقضايا الدلالية	٢٤٩
٣ - الحتمية السببية ومعايير العلاقة الوظيفية	٢٦٦
التعقيب	٢٧٩
الرموز المستخدمة في البحث	٢٨٥
المصطلحات المستخدمة في البحث	٢٨٧
المراجع العربية والأجنبية	٢٩٩
المحتويات	٣٠٩

٢٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٣٧٩ / ١٩٩٧

I.S.B.N 977-01-5505-5

يعد مبدأ السببية من أكثر المبادئ الفلسفية تداولاً في حياتنا اليومية، فكثير منا يعتقد في وجود الأسباب، ولا شيء عند الرجل العادي بلا سبب، فلكل شيء سبب محدد، بل إن بعض المبادئ الفلسفية قد دلفت إلى لغتنا الدارجة وأصبحنا نردها وكأنها من الأقوال المأثورة التي لا يتطرق إليها الشك، كقولنا على سبيل المثال إن «لكل شيء سبب»، أو قولنا «إذا عرف السبب بطل العجب»، أو القول الشائع، «تعددت الأسباب والموت واحد» أي «المسبب واحد». وسنرى أن لهذه الأقوال المأثورة مدلولات غاية في الأهمية عند تناولنا للمبدأ السببي.



مطابع الهيئة العامة

٧٠٠ قرشاً